

UTL AT DOWNSVIEW



D RANGE BAY SHLF POS ITEM C
39 11 13 10 04 018 3

**PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET**

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

K

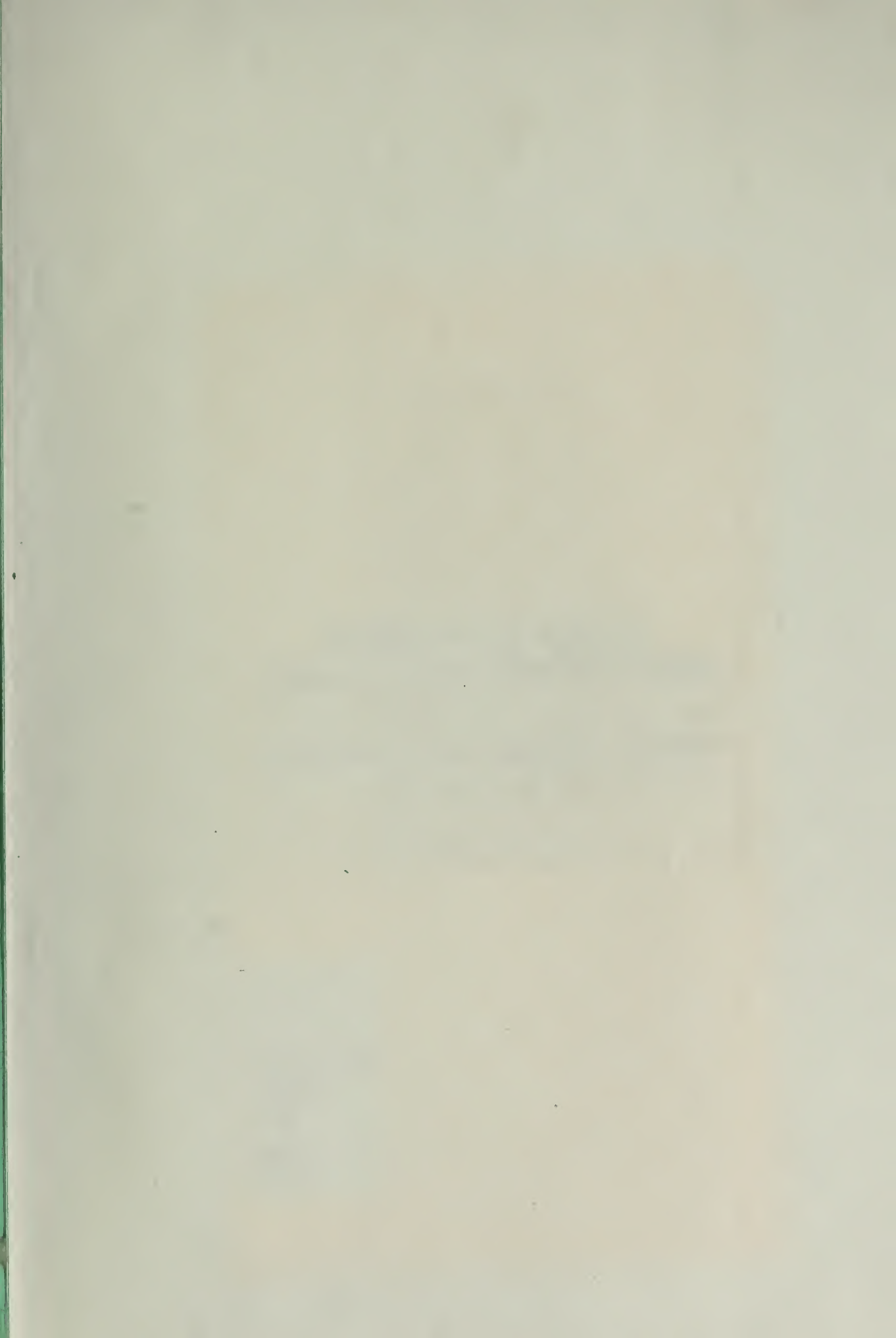
E3245M39

1900z

v.2

c.1

ROBA



مَكْتَبُ الْوِزَانِ
الْحَامِسُ

مَقْصُودَتَا
الْقَوَانِينِ الْخَاصَّةِ بِالْبَلَدِيَّةِ
الْخِدْمَاتِ

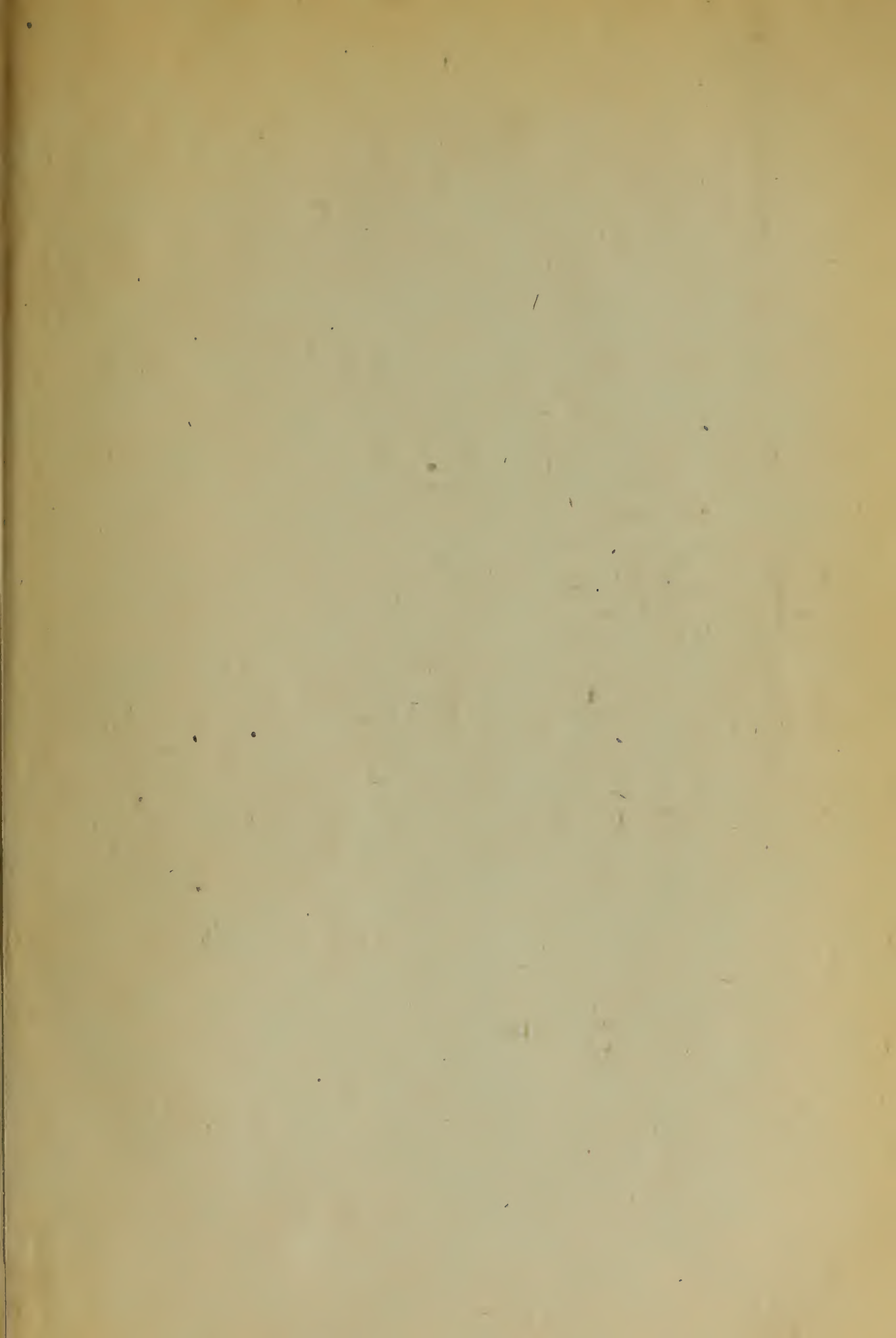
وَأَشْمَلُ قَوَانِينِ :

النِّظَافَةُ — إِشْغَالُ الطَّرِيقِ وَالْإِعْلَانَاتِ — الْبَاعَةُ
الْجَائِلِينَ — الرِّى وَالصَّرْفُ — الرِّسْوُ — الْجَبَانَاتِ
— الْمَنَاجِمُ وَالْمَاجِرُ — تَصْرِيفُ الْمَعْجَارِ —
دَلِيلُ التَّرَاخِيصِ

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ

١٩٨٣





مكتبة الزان
المحامي

Mawsūf

موسوعة

القوانين الخاصة بالبلدية

الخدمات

وتشمل قوانين :

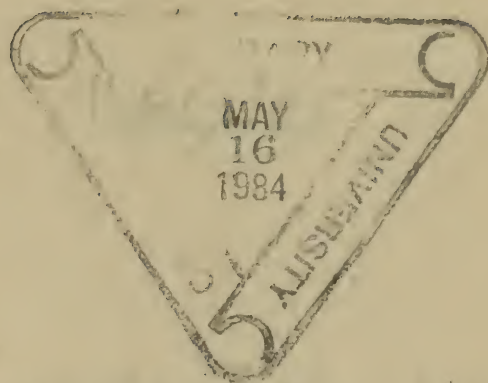
النظافة — إشغال الطرق والإعلانات — الباعة
الجائلين — الري والصرف — الرسوم — الجبانات
— المناجم والمهاجر — تصريف المجارى —
دليل التراخيص

الطبعة الثانية

١٩٨٣

2. 1984

جامعة الكويت



K

E 3245

M 393

19002

V. 2

YAPK

مقدمة الكتاب

هذا هو الجزء الثانى من موسوعة القوانين الخاصة بالبلدية . ويحمل اسم « الخدمات » شاملا كافة ما صدر من قوانين وقرارات تنظم واجبات الدولة قبل الأفراد وما تؤديه لهم من خدمات فى صور متعددة ، وما يقع على عاتق الأفراد من التزامات واجبة الأداء نحو الدولة .

والباب الأول يحوى قوانين النظافة وهى على جانب كبير من الأهمية فى حياتنا العامة ، فالنظافة عتوان على تقدم الأمم وازدهار الحياة فيها وهى وسيلة إلى زيادة الإنتاج ، وباب من أبواب العبادات .

ويشمل الباب الثانى إشغالات الطرق والإعلانات وهى وثيقة الصلة بما نعانى به جميعا من تكس الاشغالات واستعمال الأرضية فى غير ما خصصت له وما نلاقه من عفت فى المرور وما يفجى عن ذلك من تعطيل مصالح الناس وتأكل الإنتاج وزيادة الأعباء .

وينضم الباب الثالث قوانين الباعة الجائلين — ويقضن الباب الرابع قوانين الرى والصرف والرسو « العائات » والباب الخامس فى الجبانات والباب السادس فى المناجم والمهاجر وقانون تشغيل العاملين فيها — والباب السابع فى تصريف المجارى .

ولقد رأينا أن نقدم المواطنين دليلا على إجراءات استخراج التراخيص
فكان ختاماً لهذا الكتاب .

نأمل أن يفتفع به كل من يريد الحصول على ترخيص .
وإلى إذ أقدم هذا الكتاب أرجو أن أكون قد أسهمت في إمداد
المكتبة القانونية بما هي في حاجة إليه .

والله ولي التوفيق

الباب الأول

النظافة

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد اصدرناه :

المادة الأولى

يحظر وضع القمامة والقاذورات أو المتخلفات أو المياه القذرة في غير الأماكن التي يحددها المجلس المحلي .

المادة الثانية

على شاغلي العقارات المبنية وأصحاب ومديري المحال العامة والملاهي والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة أو المضرّة بالصحة أو الخطرة وما يماثلها ، حفظ القاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في أوعية خاصة وتفرينها طبقا للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وفي حالة عدم حيازة الأوعية المشار إليها يقوم المجلس المحلي بإعداد هذه الأوعية وتحصيل ثمنها من المخالف بالطريق الإداري .

وفي حالة عدم وجود فتحات بالبنو لاستقبال المتخلفات متصلة بمواسير لتجميعها في حجرة أو حجرات معدة لذلك ، يجب أن تتوفر في هذه الفتحات

والمواسير وحجرات التجميع الاشتراطات التي يحددها المجلس المحلي .

وعلى حائزى الاراضى قضاء سواء كانت مسورة أو غير مسورة ، إزالة ما يوجد عليها من أكوام الأتربة والقاذورات والمحافظة على نظافتها .

المادة الثالثة

يجب أن تتوافر فى عمليات جمع ونقل القمامة والقاذورات والمخلفات والتخلص منها وكذلك فى نقل وتشوين المواد القابلة للتساقط أو التطاير ، والشروط والمواصفات والاضاع التى تحددها الجهة التنفيذية لهذا القانون .

المادة الرابعة

يحظر ارتكاب أى عمل من الأعمال الآتية :

(١) الاستحمام أو غسل الأدوات المنزلية أو الملابس أو الحضرات أو غيرها فى الفسقيات أو النافورات وكذلك فى مياه المجارى العامة إلا فى الاماكن المخصصة لذلك .

(ب) قضاء الحاجة فى غير الاماكن المخصصة لهذا الغرض بدورات المياه .

(ج) غسل الحيوانات والعربات والمركبات إلا فى المظائر والاماكن المدة لهذا الغرض .

المادة الخامسة

يجب على أصحاب العقارات المبنية فى الاماكن التى لا توجد بها شبكة للمجارى أن ينشئوا وسائل صرف صحية لمخلفات دورات المياه وفقا للاشتراطات التى تحددها اللائحة التنفيذية وفى الاماكن التى توافق عليها الجهة المختصة وتلك الجهة

في حالة المخالفة تصحيح أو إنشاء تلك الوسائل على نفقة المالك وفقا للاوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

وعلى أصحاب الأماكـن التي توجد بها خزانات لدورات المياه أن يقوموا بنزحها فور امتلائها وذلك في الأوقات التي يحددها المجلس المحلي . وللمجلس المحلي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المستأجر أن يقوم بهذا الإجراء على نفقة المالك وتحصل المصاريف بالطريق الإداري .

وفي جميع الأحوال يجب أن تتوافر في عملية النزح ونقل المتخلفات وتفرينها وفي القائمين بها الاشتراطات التي يصدر بها قرار من المجلس المحلي .

المادة السادسة

لا تجوز ممارسة حرفه جمع المتخلفات أو نزح الخزانات إلا بعد للحصول على الترخيص اللازم من المجلس المحلي وفقاً للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار من المجلس .

المادة السابعة

على كل مالك لأرض فضاء أو خربة يرى المجلس المحلي في وجودها بدون تسوير ضرراً بالصحة أو إخلالاً بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها أو روائها ! أن يقوم بتسويرها في الميعاد الذي يحدده وفقاً للشروط والاضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، فإذا تراخى المالك في القيام بالتسوير في الميعاد المحدد رغم إعلانه به جاز للمجلس المحلي أن يقوم بتسويرها على نفقة المالك على أن يجري تحصيل هذه النفقات بالطريق الإداري .

المادة الثامنة

يجوز للمجلس المحلى فرض رسم إجبارى يؤديه شاغلوا المقارات المبنية بمالا يجاوز ٢ ٪ من القيمة الإيجارية ، ونخصص حصيلة هذا الرسم لشئون النظافة العامة .

وينشأ فى كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق النظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وحصيلة التصالح المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وكذلك الاعتمادات التى تدرج فى ميزانية المجلس للصرف منها على أعمال النظافة .

المادة التاسعة

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب مرتكب أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تزيد على خمسة جتيهات .

وللمجلس المحلى أن يكلف الخالف بإزالة أسباب المخالفة فى المدة التى يحددها له وإلزام المجلس بالإزالة على نفقه الخالف مع تحصيل النفقات بالطريق الإدارى .

ويجوز التصالح فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة وتنقضى الدعوى العمومية تجاة المخالفين بدفع مبلغ خمسة وعشرين قرشا بالنسبة للمارة وخمسين قرشاً لغيرهم من المخالفين وذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة .

المادة العاشرة

تسرى أحكام هذا القانون فى المدن كما تسرى فى القرى التى يصدر

بتحديد مآ قرار من المحافظ المختص ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة الحادية عشر

يلغى للقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٤٧ بتسوير الأراضي الفضاء والمحافظات على نظافتها والقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن نظافة الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية جمع ونقل القمامة والقوانين الممدلة لهما كما يلغى كل نص يخالف لأحكام هذا القانون .

المادة الثانية عشر

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الإسكان والمرافق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برياسة الجمهورية في ٢٣ جماد الأول سنة ١٣٨٧ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧)

مذكرة إيضاحية

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة

صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٦ في شأن نظامه الميادين والطرق والشوارع وما إليها وتنظيم عملية ونقل القمامة .

كما صدر القانون ١٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٣ — بتسوير الأراضي الفضاء والمحافظة على نظافتها .

ولما كان الهدف الأساسي من إصدار هذين القانونين هو المحافظة على نظافة المدن والقرى وجمال تنسيقها والعمل على منع كل ما يخالف ذلك .

ولما كان الغرض الذي صدر من أجله هذين القانونين واحد ، لهذا رأى إدماج أحكامهما في قانون موحد .

لذلك فقد أعد مشروع القانون المرافق باسم قانون النظافة العامة مع إدخال بعض التعديلات عليه المعالجة القصور وتلافي الصعوبات التي واجهتها المجالس المحلية في تطبيق أحكام التشريعين الحاليين وتحقيقاً لما تهدف إليه الدولة من تبسيط الإجراءات ومنح المجالس المحلية سلطة أوسع في التنفيذ تمشياً مع نظام اللامركزية التي تسعى الدولة إلى تحقيقه .

لذلك فقد اقتصر مشروع القانون على إيراد المبادئ الأساسية والقواعد

الموضوعية العامة على أن تصدر بالإشتراطات الفنية والتفصيلات قرارات تنفيذية .
لقد نص مشروع القانون في المادة الأولى على عدم جواز إلقاء القمامة وغيرها
في الأماكن التي يحددها المجلس المحلي .

أوجبت المادة الثانية على شاغلي المقارات المبنية وأصحاب ومديري المحال العامة
والملاهي والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة
بالصحة والخطرة وما يماثلها حفظ القمامة والقاذورات والمتخلفات بجميع أنواعها في
في أوعية خاصة وتفريغها طبقاً للشروط والمواصفات التي تضمنها اللائحة التنفيذية وفي
حالة المخالفة تمد الجهة المختصة بشئون النظافة هذه الأوعية وتحصل ثمنها من المخالف
بالطريق الإداري . ونصت المادة أيضاً على أنه في حالة وجود فتحات خاصة بالمبنى
لاستقبال المتخلفات متصلة بمواسير بتجمعها في حجرة أو حجرات معدة لذلك ، أن
تتوافر في تلك الفتحات والمواسير وغرف التجميع ، والإشتراطات التي يحددها
المجلس المحلي كما نصت على إلزام حائزي الأراضي الفضاء بالمحافظة على نظافتها .
وأوجبت المادة الثالثة توافر للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة التنفيذية في
عمليات جمع ونقل القمامة والتخلص منها كذلك في نقل وتشوين المواد القابلة
للتساقط والتطاير .

ونصت المادة الرابعة على عدم جواز القيام بأعمال أوردتها المادة على سبيل
الخصر - ولما كان القانون رقم ٩٣ سنة ٦٢ في شأن المتخلفات السائلة لم تشتمل
مواده على أحكام منظمة لخزانات دورات المياه في الأماكن التي لا توجد بها شبكة
المجاري لذلك كان لزاماً أن يتضمن مشروع قانون النظافة العامة حكماً منظماً لتلك
الخزانات ، فقد أوجبت المادة الخامسة على حائزي المقارات المبنية في الأماكن
سابقة الذكر إنشاء وسائل صرف صحية لمتخلفات دورات المياه وفقاً للإشتراطات
التي تحددها اللائحة التنفيذية وفي الأماكن التي توافق عليها الجهة المختصة ، وفي
حالة المخالفة خوات المادة لتلك الجهة حق تصحيح أو إنشاء تلك الوسائل على
نفقة المالك .

كما ألفت المادة على عاتق المالك القيام بنزع خزانات دورات المياه وأجازت للجهة المختصة بشئون النظافة بالمجلس المحلى أن تقوم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المستأجر على أن تحصل التكاليف بالطريق الإدارى .

واشترطت المادة السادسة لممارسة حرفة جمع المتخلفات أو نزع الخزانات الحصول على الترخيص اللازم من المجلس المحلى وفقاً للشروط والقواعد التي يصدر بها قرار منه :

ومحافظة على الصحة العامة وعدم الإخلال بمظهر المدينة أو القرية ونظافتها أجازت المادة السابعة للمجلس المحلى أن يلزم أصحاب الأراضي الفضاء أو الخربة إذا كان في بنائها بدون تسوير إخلال بتلك المقننات ، بأن يقوموا بتسويرها في الميعاد الذي يحدده لذلك وفقاً للأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية ، على أنه في حالة تراخي المالك في القيام بذلك رغم تسكيفة بإعلان فيجوز للمجلس المحلى أن يقوم بالتسوير على نفقة المالك .

وأجازت المادة الثامنة للمجالس المحلية أن تفرض رسماً على شاعلى المقارات المبنية لا يتجاوز ٢٪ من القيمة الإيجارية تخصص حصيلته لشئون النظافة العامة وأن ينشأ في كل مجلس محلى يفرض فيه هذا الرسم صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وما يحصل نتيجة التصالح المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة وذلك بالإضافة إلى ما يخص في ميزانية المجلس للصرف منه على أعمال النظافة .

والمادة التاسعة خاصة بالمعقوبات وقد تضمنت فقره خاصة بجواز التصالح عن بعض الجرائم التي تقع بالخالف لأحكام هذا القانون لما لوحظ من أن تأخير صدور الأحكام في هذا الجرائم يفقدها أثرها الحاسم في رصع المخالفين ولأن التنفيذ العورى

عن طريق التصالح منتج للآثر المطلوب من التشريع :

وقد تناولت المواد من ١٠ إلى ١٢ بعض الأحكام الحتمية الخاصة بنطاق تطبيق القانون وإلغاء القانونين رقمي ١٥١ / ١٩٤٧ ، ١٥٦ / ١٩٥٣ والقوانين المعدلة لهما وكل نص يخالف أحكام هذا القانون وحق إصدار القرارات التنفيذية والعمل بالقانون من تاريخ نشره في الجريد الرسمية .

وزير الإسكان والمراتق

قرار وزير الاسكان والمرافق

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .

وزير الإسكان والمرافق :

— بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة . وعلى
ما ارتأه مجلس الدولة :

قرار

الباب الاول — تعاريف

مادة ١ :

يقصد بالقادورات أو القمامة أو المتخلفات المنصوص عليها في هذا القانون كافة الفضلات الصلبة أو السائلة المتخلفة عن الأفراد والمباني السكنية وغير السكنية كاللحاح الحكومية ودور المؤسسات والهيئات والشركات والمصانع والمحال على اختلاف أنواعها والمخيمات والمعسكرات والحظائر والساخانات والأسواق والأماكن العامة واللامى وغيرها وكذا وسائل النقل وكل ما يترتب على وضعها في غير الأماكن المخصصة لها أضراراً صحية أو نشوب حرائق أو الإخلال بمظهر المدينة أو القرية أو نظافتها .

مادة ٢ :

يقصد بالمياه القذرة المياة التى يترتب على إلقيائها في غير الأماكن المخصصة لها

أضرار صحية أو مضايقات أو روائح كريهة أو الإخلال بظهور المدينة أو القرية أو نظافتها .

مادة ٣ :

يقصد بجمع القمامة أى شخص من غير العمال التابعين للجهة القائمة على أعمال النظافة ، يقوم بجمع أو نقل القاذورات أو القمامة أو المتخلفات وكافة الفضلات سواء الصلبة أو السائلة من الأماكن المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القرار سواء حسابه أو لحساب المتعهد والتخلص منها .

مادة ٤ :

يقصد بالمتعهد الوارد بهذه اللائحة كل شخص طبيعى أو اعتبارى تسند إليه الجهة القائمة على أعمال النظافة عملية جمع ونقل القمامة المتخلفة عن الأماكن المشار إليها فى المادة (١) من هذا القرار بواسطة عماله ونقلها إلى الأماكن المخصصة لذلك للتخلص منها .

الباب الثانى - جمع ونقل القمامة والتخلص منها

مادة ٥ :

للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى بأجهزتها المختصة جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات من المباني والأماكن المنصوص عليها فى المادة الأولى ، ونقلها إلى الأماكن المخصصة لذلك والتخلص منها ، ولها أن تعهد بهذه العمليات أو بعضها إلى متعهد أو أكثر وفقا للشروط والمواصفات والأوضاع التى يقرها المجلس المحلى المختص .

ولها أيضا في سبيل ذلك أن :

(أ) تحدد أما كن تخصص لوضع وإلقاء القاذورات والإقامة والتخلفات تمهيدا لنقلها على أنه إذا لم تحدد الجهة المذكورة تلك الأما كن فيلتزم شاغلوا المباني والأما كن المشار إليها بالارتباط بتمهيد ، مع الاحتفاظ بما لديهم من القمامة والتخلفات في الأوعية المخصصة لذلك ، وتسليمها إلى جامع القمامة التابع للتمهيد أو التابع للجهة القائمة على أعمال النظافة العامة .

(ب) تخصص صناديق وسلال بالطرقات والميادين وغير ذلك من الأما كن يحظر إلقاء القمامة أو التخلفات في غير الأما كن أو الصناديق أو السلال المخصصة لذلك .

مادة ٦ :

يشترط في الأوعية المخصصة لحفظ القمامة والقاذورات والتخلفات أن تكون مصنوعة من مادة صماء معدنية أو مائلمها وخالية من الثقوب بحيث لا تسمح بتسرب السوائل والفضلات وأن تكون مزودة بغطاء محكم ومقبضين وأن تتناسب في سعتها مع كمية التخلفات .

وللجهة القائمة على أعمال النظافة أن تحدد مواصفات تفضيلية أو نماذج لهذه الأوعية يلزم التقييد بها كما يجوز لتلك الجهة أن تلزم أصحاب هذه المحال والأما كن بحيازه الأوعية التي تعدها لهذا الغرض مقابل دفع الثمن الذي يقرره المجلس المحلي المختص ويجب المحافظة على نظافة هذه الأوعية على الدوام ومراعاة غسلها بعد كل استعمال وعلى شاغلي الابنية والأما كن المشار إليها في المادة الأولى حفظ هذه الأوعية داخل المسا كن أو المحال وعدم إخراجها إلا عند مرور جامع القمامة أو عند إلقائها في الصناديق والعربات أو الأما كن التي تخصص لذلك .

مادة ٧ :

يلتزم المتعهد بتوفير وسائل جمع القمامة والقاذورات والمتخلفات ونقلها إلى
الإماكن التي تحددها الجهة المختصة والتخلص منها على أن يكون ذلك مستوفيا
للاشترطات والمواصفات المنصوص عليها في هذا القرار وإلا قامت الجهة القائمة على
أعمال النظافة بالتنفيذ على حسابه .

مادة ٨ :

يكون المتعهد المسند إليه جمع ونقل القمامة والمتخلفات والتخلص منها مسئولاً
أمام الجهة المختصة بأعمال النظافة العامة عن جامعي القمامة التابعين له كما يكون
مسئولاً عن وسائل النقل المستعملة وكل مايتعلق بهذه العملية .

مادة ٩ :

للمجلس المحلي المختص أن يقرر الحد الأقصى لعدد الرخص التي تمنح للمتعهدين
وجامعي القمامة بكل منطقة من مناطق المدينة ولهذا المجلس أن يضع من القواعد
مايضمن انتظام متعهدي وجامعي القمامة في عملهم وعدم الإخلال بأي شرط من
الشروط الواجب توافرها في كل منهم أثناء تأدية عمله . ولايجوز للمتعهد أو جامع
القمامة مزاولة العمل في غير المنطقة المحددة له بالترخيص .

مادة ١٠ :

يجب اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بتوفير الحماية الصحية لجامعي القمامة وعدم
تعرض أجسامهم للملحمة القاذورات ويلزم لذلك تزويدهم باللباس الواقية المناسبة
بالمواصفات التي يضمنها المجلس المحلي لذلك .

مادة ١١ :

يقوم المجلس المحلي بتحديد فترات ومواعيد جمع المتخلفات وفقا للظروف المحلية .

مادة ١٢ :

يجب على جامع القمامة أن يستعمل في نقل القمامة من المساكن وعاء من مادة مقاومة وخال من الثقوب بحيث لا يسمح بتساقط أى شيء من محتوياته أثناء النقل مع مراعاة المحافظة على نظافته بصفة دائمة وأن يكون طبقا للمواصفات التفصيلية التي يضعها المجلس المحلي المختص .

مادة ١٣ :

لا يجوز فرز القمامة إلا في الأماكن المخصصة لذلك ويحظر ذلك في العربات والسيارات .

مادة ١٤ :

يحظر نقل القمامة أو القاذورات أو المتخلفات بغير وسائل النقل التابعة للجهة المختصة بأعمال النظافة العامة أو التمهيد أو لمن يرخص له بذلك ويجب أن تتوافر في هذه الوسائل الاشتراطات الآتية :

١ — أن تكون بسعة كافية وبحالة جيدة .

٢ — ألا توجد بها ثقوب أو فتحات تسمح بنفاذ السوائل أو المتخلفات .

٣ — أن تزود بغطاء محكم .

٤ — أن تكون مبطنة من الداخل بالصاج الجلفن أو الزنك أو أية مادة مماثلة توافق عليها الجهة القائمة على أعمال النظافة ويجب على التمهيد أن يحظر

المجالس المحلي بمنوان الحظيرة أو الجراج الذى تأوى إليه العربات أو السيارات المخصصة لذلك ورقم وتأريخ الترخيص بإقامة وإدارة الحظيرة أو الجراج كما يلزم مداومة غسلها وتطهيرها طبقاً للتعليمات الصحية .

لا يجوز استعمال هذه الوسائل فى غير الغرض المخصصة له كما لا يجوز إيواؤها أو تنظيفها فى غير الأماكن المخصصة لذلك .

مادة ١٥ :

يشترط فى العربات والسيارات المرخص لها فى نقل مراد البناء ومتخلفات الهدم كالرمل والزلط والأتربة أو أية مادة أخرى قابلة للتساقط أو التطاير أن تكون فى حالة جيدة محكمة الغطاء لا تسمح بتساقط أى شىء من محتوياتها فى الطريق أو بتطايره فى الهواء .

مادة ١٦ :

تنقل القمامة والقاذورات والمتخلفات إلى الأماكن المعدة لذلك والتى تحددها الجهة المختصة وإذا سقط منها شىء أثناء النقل فيجب على المتعهد المبادرة إلى إزالته .

مادة ١٧ :

مع مراعاة المواصفات التى تقررها الجهات المختصة بالنسبة إلى المقالب العمومية أو الخصوصية للتخلص من القمامة أو القاذورات أو المتخلفات يجب توافر الاشتراطات والمواصفات الآتية :

(١) أن يكون الموقع فى منطقة سهلة المواصلات وفى عكس اتجاه الرياح السائدة بقدر الإمكان وألا تقل المسافة بينه وبين المساكن عن ٢٥٠ (مائتين وخمسين متراً) وأن تتناسب مساحة المقالب مع كمية المتخلفات .

(ب) يحاط الموقع بسور من مادة مناسبة يارتفاع لا يقل عن ١٨٠ متراً .
(ح) أن يزود السور بباب ذي سعة مناسبة يسمح بدخول السيارات أو عربات القمامة أو المتخلفات والقاذورات .

(ذ) أن يزود الموقع بمورد مائي مناسب لرش القمامة وإطفاء الحرائق .

(هـ) أن يزود الموقع بالعدد الكافي من الحمامات والمفاصل لنظافة العمل .

(و) أن توضع القمامة في أكوام مناسبة تكون جوانبها بطول ١ : ٢ متراً أو في خنادق خاصة لذلك وتضغط وتغطى بالتراب بسمك لا يقل عن ١٥ سم مع الدك جيداً وترش بالمياه .

(ز) إذا أريد تحويل القمامة إلى سماد عضوي يجب تخصيص مكان مناسب لفوزها وإزالة ما بها من الزجاج والصفائح والأكوا وتشوك والحجارة وغيرها وفي حالة استعمال مخلفات للمكسح والمياه القذرة لرشها في القمامة يجب إعداد مكان مناسب لها .

(ح) في حالة التخلص من القمامة بالحريق يزود الموقع بفرن أو أكثر ذي سعة مناسبة لكمية القمامة وتسمح بحرق القمامة حرقاً تاماً ولا يترتب على عملية الحريق خروج مواد غريبة متطايرة تؤدي إلى تلوث الجو الخارجى مع مراعاة فرز القمامة قبل حرقها .

(ط) يجوز التخلص من القمامة والقاذورات والمتخلفات بطريقة الردم الصحي في المنخفضات أو مجارى المياه المفاة وذلك بوضعها في طبقات وتضغط بالتراب بسمك لا يقل عن ١٥ سم مع الدك جيداً .

(ى) لا يجوز استعمال القمامة أو المتخلفات في تغذية الحيوانات أو في المستودعات إلا إذا كانت مطابقة للاشتراطات التى يقررها المجلس المحلى المختص .

الباب الثالث — فى نزع ونقل المتخلفات السائلة وتفريغها :

مادة ١٨ :

للجنة القائمة على أعمال النظافة أن تحدد الأماكن المخصصة لإلقاء المياه القذرة والمتخلفات السائلة ويحظر إلقائها فى غير هذه الأماكن .

مادة ١٩ :

للجنة القائمة على أعمال النظافة العامة أن تتولى عملية نزع خزانات دورات المياه بالمباني الغير متصلة بالمجارى العامة وجمع المتخلفات السائلة ونقلها إلى الأماكن المخصصة وتفريغها ولتلك الجهة أن تعهد بعملية النقل والنزع إلى متعهد أو أكثر وفقا للشروط والأوضاع التى يضمها المجلس المحلى المختص ، وفى هذه الحالة يلتزم المتعهد بتوفير الأوعية والأجهزة والسيارات اللازمة للنقل والنزع والتفريغ طبقا للاشتراطات التى يضعها المجلس المحلى كما يلتزم بنقلها إلى الأماكن التى تحددها له الجهة المختصة والاقامت تلك الجهة بالتنفيذ على حسابه .

كما يكون المتعهد مسئولاً عن تنفيذ الاشتراطات التى يضعها المجلس المحلى بشأن القائمين بهذه العملية .

يصدر بهذه الاشتراطات والالتزامات قرار من المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٠ :

(أ) إذا كانت طبيعة التربة بموقع المبنى صخرية أو غير مسامية تصرف سوائل المجارى الداخلية فى خزان ذى سعة كافية تتناسب مع حجم المنصرف من المتخلفات السائلة للمبنى ويزود بفتحة كشف أو أكثر بأبعاد لا تقل عن ٦٠،٦٠ يسهل الوصول إليها لكسح محتوياته ا زان ويجوز أن تكون فتحة الكشف خارج المبنى أو فى الطريق ملاصقة لحائط العتار .

(ب) إذا كانت طبيعة التربة في موقع العقار مسامية تسمح بصرف المياه خلالها وجب الصرف في خزان تحليل لا تقل سعته عن مترين مكعبين ولا يزيد عن ثلاثين مترا مكعبا ويجوز أن يكون من شقتين أو أكثر على ألا يزيد عدد الشقق عن ثلاثة وألا تقل سعة الشقة الأولى عن ٥٠ ٪ من السعة الكلية للخزان وألا يقل عمق السائل بالخزان من الداخل عند المخرج عن ١٢٠ سم — كما يشترط أن تكفي سعة الخزان استيعاب كمية السؤال المستعملة في المباني السكنية لمدة ٢٤ ساعة وفي المباني العامة والمحال بأنواعها لمدة ١٢ ساعة بالإضافة إلى توفير حيز لخزان الحماة يعادل ٥٠ ٪ من حجم السائل بالخزان ويجب أن يزود مدخل الخزان ومخرجه بمشترك من الفخار الحجري أى الطلاء الملحي أو الزهر أو ما يماثله بقطر ١٢٥ سم ويجوز الاستعاضة عنه بحاجز من مادة مناسبة في مواجهة المدخل أو المخرج على أن يكون ساقطا تحت سطح السائل حوالى ٣٠ ٪ من عمق السائل وأن يكون منسوب قاع ماسوره مخرج السوائل من الخزان أو طى من منسوب قاع ماسوره المدخل بمقدار ٥ سم على الأقل وأن تصرف السوائل الفائضة عن خزان التحليل إلى خندق صرف مبنى بالدبش على الناشف أو في بياره صرف تصل إلى الأعماق ذات المسام الرملية أو ذات الحصى أو أى طريقة أخرى للصرف توافق عليها الجهة المختصة على أن يكون ذلك طبقا للاصول الفنية وتبعاً لقدرة التربة على استيعاب سوائل المجارى المنصرفه من العقار ويجب أن يكون هناك عمق كاف بين مستوى مدخل الخندق أو البيارة وبين أعلا منسوب مياه الرشح العادية بما لا يسمح بحدوث طفح أو ظهور الرشح في الأرض المجاورة .

(ج) تبنى حوائط وأسقف الخزانات الصماء أو خزانات التحليل أو الخنادق والبيارات المشار إليها في الفقرتين السابقتين من الطوب الأحمر أو الخرسانة المسلحة أو الدبش أو أى مادة أخرى مناسبة طبقا للاصول الفنية ويكون لأسقفها فتحة كشف أو أكثر منطقة بغطاء من الزهر ذى حابس مزدوج ويكون مكان الخزانات المذكورة والخنادق والبيارات وما شابهها في الفضاء أو في الناور المكشوفة

وفى موضع يسهل الوصول إليها للكشف عليها وكسحها من وقت إلى آخر بشرط أن تبعد عن أى مورد لمياه الشرب بمسافة لا تقل عن ١٥ مترا .

مادة ٣١ :

تعلن الجهة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس المحلى أصحاب العقارات المبنية فى الأماكن التى لا توجد بها شبكة للمجارى والتى لا تتوافر فيها وسائل صرف صحية لمخلفات دورات المياه بإنشاء وسائل الصرف اللازمة فى الأماكن التى توافق عليها هذه الجهة أو بتعديل ما قد يوجد من وسائل صرف مخالفة بحيث تستوفى الاشتراطات المنصوص عليها فى هذا القرار خلال المدة التى تحددها لهم تلك الجهة .

الباب الرابع: فى تسوير الأراضى الفضاء أو الخربة .

مادة ٣٢ :

كل أرض فضاء أو خربة يقرر المجلس المحلى تسويرها أو إزالة ما بها من مخلفات التربة أو قاذورات يعلن ذوى الشأن بالقيام بذلك فى المدة التى تحددها لهم الجهة القائمة على أعمال التنظيم بحيث لا تزيد على خمسة عشر يوما فيما يختص بإزالة الأتربة والقاذورات وثلاثة أشهر بالنسبة للتسوير ويبين فى الإعلان المواصفات والاشتراطات التى يلزم توافرها فى السور كما يبين فيه للمقايسة وتكاليف الإزالة والتسوير .

ويشترط فى الأسوار التى تبنى من الطوب الأحمر أو الدبش أو أى مادة أخرى معاملة أن تكون خالية من الثقوب التى تحيط الارض الفضاء الخربة المقرر تسويرها من جميع الجهات وأن يكون السور بارتفاع لا يقل عن ١٨٠ مترا وأن يزود بباب مغلق على الدوام فى حالة عدم الحاجة إلى دخول الارض .

مادة ٢٣ .

يتم الإعلان المنصوص عليه في المادتين السابقتين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول فاذا لم يتيسر إعلان ذوى الشأن بهذه الطريقة بسبب غيبتهم أو امتناعهم عن تسلم الإعلان أو عدم الاستدلال على محل إقامتهم يلصق الإعلان في مقر للشرطة الواقع في دائرته العقار وإذا انقضت المدة التي حددتها الجهة الإدارية لذوى الشأن في الإعلان لإتمام الأعمال المحددة به دون أو يقوموا بالتنفيذ كان للجهة الإدارية تنفيذ الأعمال المطلوبة على نفقة المالك مع إعلانه بالسداد في المدة التي تحددها له وتحصل جميع النفقات بالطريق الإداري .

ولا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في التظلم أو المعارضة في تقدير التكاليف المشار إليها أمام الجهة القضائية المختصة .

مادة ٢٤ .

بنشر هذا القرار بملحق الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير الإسكان والمرافق

قرار محافظ القاهرة

رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨

بشأن

فرض رسم يؤديه شاغلو العقارات للمبنية بواقع ٢ ٪
مخصص لشئون النظافة العامة

محافظ القاهرة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ولائحته التنفيذية .

وعلى قرار مجلس المحافظة رقمى ٣٢ ، ٧٣ لسنة ١٩٦٨ فى شأن تطبيق القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

قـرر

مادة ١ .

يفرض على شاغلي المباني الواقعة فى حدود اختصاص مجلس محافظة القاهرة رسم بلدى قدره ٢ ٪ من القيمة الإيجارية لهذه المباني المتخذة أساسا لربط الضريبة العقارية وذلك ابتداء من أول يوليو سنة ١٩٦٨ .

أما بالنسبة للمباني المستجدة فيستحق الرسم المشار إليه من التاريخ الذى يستحق فيه ربط العقار بضريبة المباني المفروضة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٢ .

- يعنى من الرسم المشار إليه في المادة السابقة شاغلو العقارات الآتية :
- (أ) العقارات التى تشغلها الدولة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية وما يتبعها من مرافق عامة . ويخرج من نطاق الإعفاء شركات القطاع العام والوحدات الاقتصادية التابعة لها .
- (ب) أماكن العبادة .
- (ج) الدور التى تشغلها السفارات والمفوضيات والتقنصليات بشرط المعاملة بالمثل .
- (د) العقارات المخصصة لمنفعة الأراضى الزراعية المحيطة بها كآلات الري المعدة لرى تلك الأراضى بدون أجر .
- (هـ) المباني الملحقة بالجبانات بشرط عدم استعمالها للسكن المستمر .

مادة ٣ .

ينشأ صندوق للنظافة تودع فيه حصيلة هذا الرسم وتخصص مع الإعتمادات الأخرى المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ لشئون النظافة العامة في نطاق المحافظة .

مادة ٤

يجوز لصاحب الشأن التظلم من قرار فرض الرسم المشار إليه في المادة الأولى خلال شهر ديسمبر من كل عام ليعاد تقديره على أساس القيمة الإيجارية الواردة في عقود الإيجار متى ثبتت جديتها .

ويفصل في هذه التظلمات مجلس المراجعة المشكل وفقا للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ويسرى التقدير الجديد اعتبارا من أول يناير التالى :

مادة ٥ .

يؤدى الرسم شهريا لمالك العقار وعلى مالك العقار أو المنتفع به أن يؤدى

الرسم مقدما مع قسطنطين الضريبة على العقارات المينة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من يناير والخمسة عشر يوما الأولى من يوليو من كل عام .

مادة ٦ .

يؤدي الرسم إلى مأموريات العوائد ومكاتب التحصيل التابعة لها السكان ق حدود دائرتها العقار بموجب إيصال ويكون تحصيله عند عدم أدائه في المواعيد المحددة بطريق الحجز الإداري .

مادة ٧ .

يرفع الرسم في حالة خلو السكان من السكان إذا قدم المالك أو المتفجع طلبا بذلك مصحوبا بالمستندات المثبتة للخلو — ويكون رفع الرسم من تاريخ تقديم الطلب وفي حالة عدم السماح بدخول مندوب المحافظة للمعاينة يعتبر المبنى مشغولا ولا يرفع الرسم . ويتم رفع الرسم عن مشهور الخلو الكاملة .

مادة ٨ .

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٨
٢٦ مارس سنة ١٩٦٨ .

محافظ القاهرة

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض أحكام قوانين تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال
الصناعية والتجارية وإشغال الطرق العامة والنظافة العامة .

باسم الشعب .

رئيس الجمهورية .

بإد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم استعمال مكبرات الصوت ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .

وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ،

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة .

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيها وتنظيم اعمال البناء .

وعلى نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ ،

وعلى القانون رقم ٢٠٩ بتعديل بعض أحكام قوانين تنظيم استعمال مكبرات

الصوت والمحال الصناعية والتجارية وإشغال الطرق العامة والنظافة العامة ،

وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر القانون الآتى:

« المادة الاولى »

يستبدل بنص المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النص الآتى :

« مادة ٥ — يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه كل من خالف حكما من أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ، ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التى استعملت فى ارتكاب الجريمة وأغلاق المحل لمدة لا تجاوز شهرين ، وفى حالة العودة يحكم على المخالف بأقصى العقوبة فضلا عن المصادرة وأغلاق المحل الذى قام بالتركيب لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز ستة أشهر .

وفى حالة المخالفات الجسيمة التى يكون معها فى استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه ويمرض محضر الضبط على القاضى الجزئى لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة .

« المادة الثانية »

يستبدل بنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه النص الآتى

« مادة ١٧ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتعمد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد .

وفي أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه ويعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة .

« المادة الثالثة »

يستبدل بنص المادة ١٤ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي :

« مادة رقم ١٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الإشغال المستحقة والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال .

كما يحكم بإزالة الإشغال في ميعاد يحدده الحكم ، فإذا لم يقيم المحكوم عليه بالإزالة قامت الجهة الإدارية المختصة بأجرائها على نفقته ، على أنه لا يحكم بإزالة حجرات التفتيش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك الجهة الإدارية المختصة .

وللمحافظ المختص - قبل الفصل ق الدعوى - وبعد إعطاء المهلة اللازمة - وفي أحوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار الإشغال ، خطر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام إصدار قرار مسبب بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الأحوال وذلك حتى تتم إزالة المخالفة ، ويجوز في الأحوال المذكورة التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه ويعرض المحضر على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة .

وإذا استمرت أعمال البناء أو الهدم بعد صدور أمر المحافظ بوقف ترخيص البناء أو الهدم يحكم على المخالف بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه .»

المادة الرابعة

يستبدل ينص المادة ٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه النص الآتي:

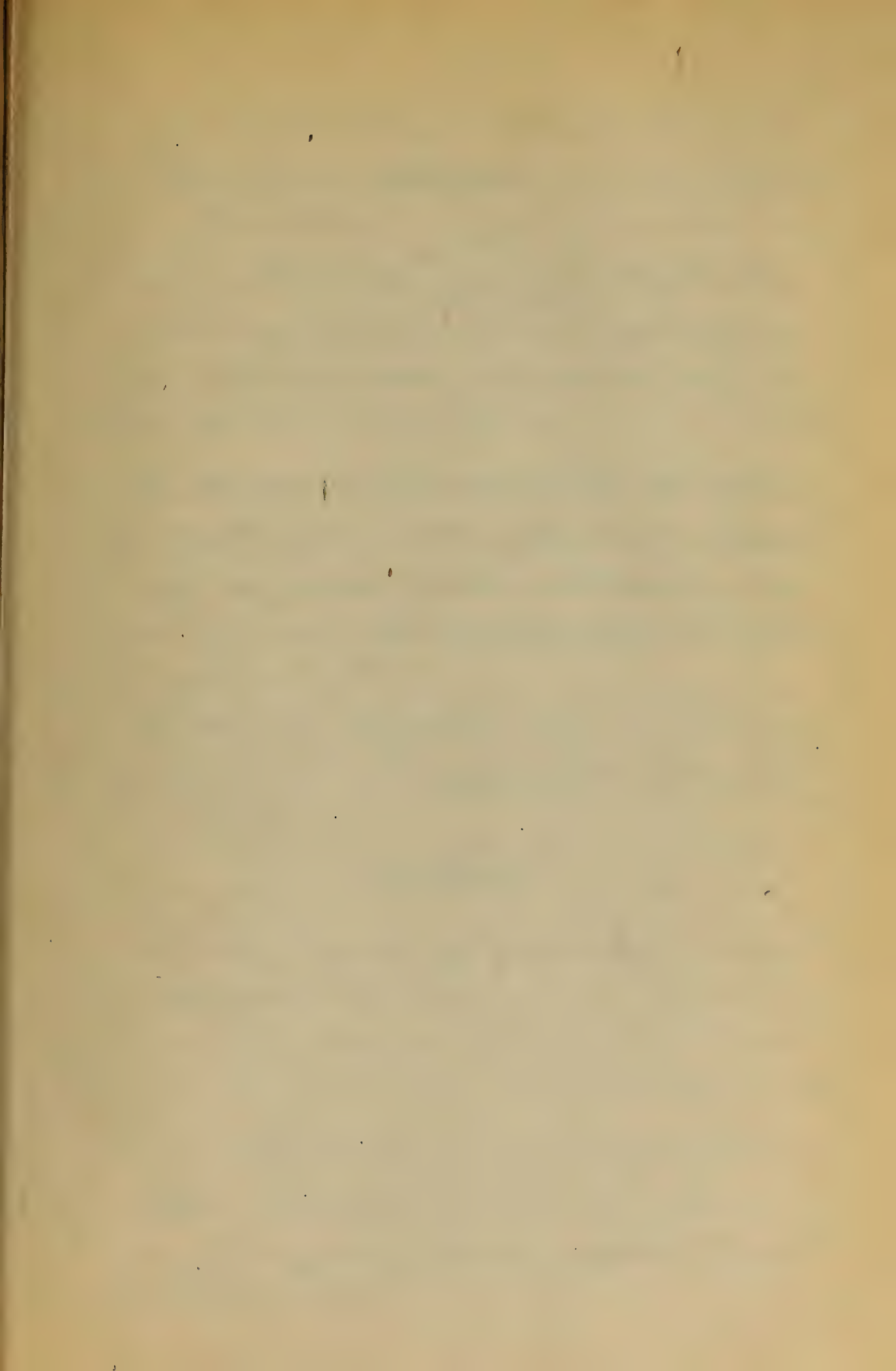
« مادة ٩ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب مرتكب أية مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيتها .

وعلى الجهة الإدارية المختصة تكليف المخالف بإزالة أسباب المخالفة في المدة التي تحددها له والإقامة بالازالة على نفقة المخالف مع تحصيل النفقات بالطريق الإداري ويجوز التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة وتنقضى الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ عشرين جنيتها وذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة .

ويتم التحفظ على المحل الذي يلقي مخلفات أمامه متى كان في ذلك خطر واضح على الصحة وذلك بوضع الاختام عليه ، ويعرض محضر الضبط على القاضي الجزئي لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة)

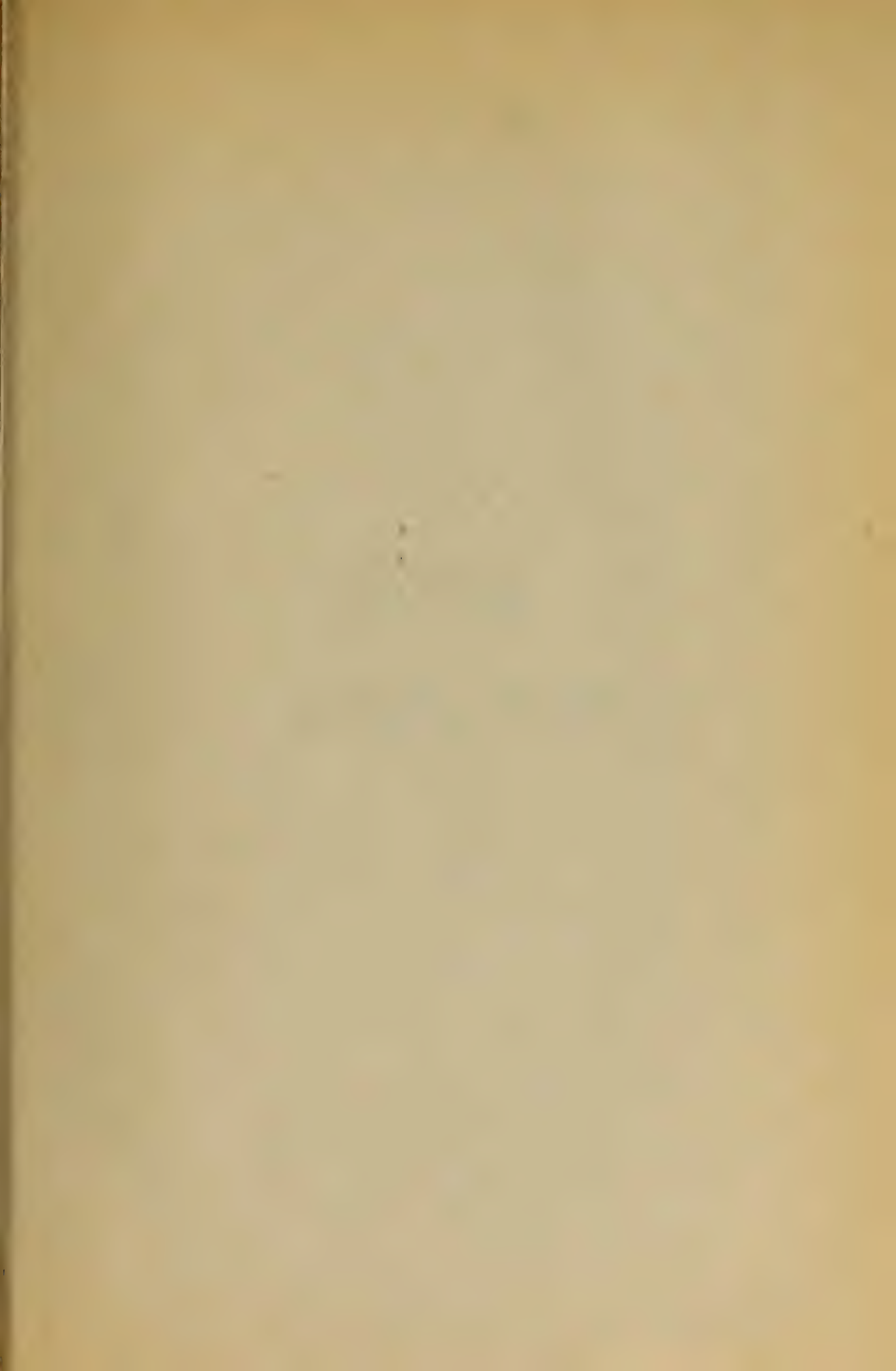
المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،



البَابُ الثَّانِي

فِي الْأَشْغَالَاتِ وَالْإِعْلَانَاتِ



قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

في شأن أشغال الطريق العام (١)

باسم الامة :

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوى الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ يتخويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى اللائحة الصادرة في ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد
الطرق العمومية من وضع مهمات وبضائع وماشاكل ذلك ،
وعلى اللائحة الصادرة في ٧ من يولية سنة ١٩٢٣ بشأن أشغال الطريق
العام ،

وعلى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ باستعمال الطرق العامة وأشغالها والقوانين
المعدلة له .

وعلى القرار الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ باللائحة استعمال الطرق
العامة وأشغالها في مدينة الاسكندرية ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات .
وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشئون البلدية والقروية ،

أصدار القانون الآتى :

مادة ١ — تسرى أحكام هذا القانون على اليادين والطرق العامة على اختلاف أنواعها أو وصفتها الداخلية فى حدود البلاد التى لها مجالس بلدية .

مادة رقم ٢ — لايجوز بغير ترخيص من السلطة المختصة أشغال الطريق العام فى اتجاه أفقى أو رأسى وعلى الأخص بما يأتى :

(١) أعمال الحفر والبناء والهدم والرصف ومد الأنابيب والأسلاك فوق أو تحت سطح الأرض ووضع حجر تفتيش للمجارى أو عمل فتحات أو مزلقانات فى الأرصفة وماشابه وذلك .

(٢) وضع أرفف وحاملات البضائع ومظلات (تندات) وسقائف وما شابه ذلك .

(٣) ترك منقولات خارج المحال أو المصانع أو المخازن أو المنازل الا لأقصر مدة تلزم للشحن أو التفريغ وبشرط عدم تعطيل المرور .

(٤) وضع بضائع ومهمات وفتريتات ومقاعد ومناضد وصناديق وأكشاك وتخايب وماشابه ذلك .

(٥) وضع المعدات اللازمة لاقامة الحفلات أو الزينات أو الأفراح أو الموالد .

مادة ٣ — لايجوز غرس الأشجار فى الطريق العام إلا باذن من السلطة المختصة وتعتبر تلك الأشجار من الأملاك العامة ايا كان غرسها .

مادة ٤ — يكون الترخيص فى أشغال الطريق العام طبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون والقرارات المنفذة له .

وتحدد بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية أنواع الأشغال التي لا يجوز الترخيص فيها .

مادة ٥ — يؤدي طالب الترخيص عند تقديم الطلب رسم النظر الذي يمينه وزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه — ولا يرد هذا الرسم في أية حالة .

ويحصل مبلغ مائة مليم ثمنا لنموذج الترخيص عند صرفه^(١) .

مادة ٦ — على السلطة المختصة أن تبدي رأيها في الطلب في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تأريخ تقديمه والأ اعتبر الطلب مرفوضا ولها أن ترفض الترخيص في أشغال كل أو بعض المساحة المطلوب أشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الإدارة العامة أو جمال تفسيق المدينة .

مادة ٧ — يصدر وزير الشؤون البلدية والقروية قرارا يبين فيه رسوم الأشغال حسب نوع الطريق العام ودرجته وكذلك مقدار التأمين وما يرد منه وما يخصم .

مادة ٨ — يبين في الترخيص مدته والشروط التي يجب على المرخص له اتباعها والرسم المستحق والتأمين .

ولا يسرى الترخيص إلا بالنسبة إلى نوع الأشغال الذي أعطى من أجله .
وهذا الترخيص شخصي وينتهي بوفاء المرخص له — ولا يجوز التنازل عنه إلا بموافقة السلطة المختصة بعد تقديم طلب من المتنازل إليه وسداد رسم النظر .

وكل مخالفة لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة يترتب عايتها اعتبار الترخيص
لاغيا .

ويجوز للمرخص له أن يطلب تجديد الترخيص قبل أنتهاء مدته وتتبع في
شأن هذا الطلب أحكام المواد ٦ و ٧ .

مادة ٩ — للسلطة المختصة وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة
أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تفسيق المدينة أن تصدر قرارا
بالغاء الترخيص أو بانقاص مدته أو المساحة المرخص في أشغالها على أن ترد رسم
الأشغال كله أو جزء بنسبة ما انقص من مدة الترخيص أو من مساحة الأشغال
حسب الأحوال .

وعلى المرخص له إزالة الأشغال في الأجل الذي تحدده السلطة المختصة على
الايقل هذا الأجل عن أربع وعشرين ساعة من وقت إبلاغه بالقرار المشار إليه
بالطريق الإداري والاتبعت في شأنه أحكام المادة ١٣ .

مادة ١٠ — يجوز لدوى الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة
المختصة فيما يتعلق بتراخيص الأشغال خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغهم بها أو
من تاريخ أنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٦ .

ويقدم التظلم بعد إداء رسم مقداره خمسمائة مليم إلى لجنة يصدر بتشكيلها قرار
من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى اللجنة أن تفصل في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ويسكون
قرارها مسببا ونهائيا

ويرد الرسم إلى المتظلم في حالة قبول تظلمه .

مادة ١١ — يعفى من أداء التأمين والرسوم المشار إليها في المادتين ٧ و ٥ في
الأحوال الآتية :

(١) اشغال الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية
للمؤسسات العامة .

(٢) اشغال المنشآت التي تتولى إدارة مرفق عام لم ينص في عقد إدارته على
ما يخالف ذلك .

(٣) الاشغال المؤقت للمقاولين والمتعهدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال
للوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمؤسسات
العامة .

(٤) الاشغال المؤقت الخاص بالمؤسسات والجمعيات الخيرية أو الدينية أو الاجتماعية
أو الرياضية أو الصحية المسجلة وفقا لأحكام القانون .

(٥) اشغال بغرف تفتيش المجارى .

(٦) اشغال السفارات والفوضيات والقنصليات الأجنبية بشرط المعاملة
بالمثل .

وفي جميع الحالات السابقة لا يجوز الاشغال قبل الحصول على ترخيص في ذلك
من السلطة المختصة والاطبقت أحكام المادتين ١٣ و ١٤ .

مادة ١٢ — يعفى من الترخيص ومن رسوم النظر والاشغال والتأمين في
حالة اشغال طريق عام بما تم وفقا للشروط المبينة في القرارات المنفذة لهذا
القانون

ويعفى من الترخيص ومن رسم النظر والتأمين الباعة الجائلون وغيرهم
ممن يقومون بعرض بضائعهم ومتجاراتهم بصفة مؤقتة لا تتجاوز يوما واحدا وتحدد
شروط الاشغال والرسوم التي تحصل في هذه الحالة في القرارات المنفذة لهذا القانون
بحيث لا تتجاوز مائتي يوميا عن المتر المربع (١) .

مادة ١٣ — إذا حدث أشغال بغير ترخيص جاز للسلطة المختصة أزالته بالطريق الإدارى على نفقة المخالف إذا كان هذا الاشغال سخلا بمقتضيات التنظيم أو الأمن العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تتسيق المدينة أو إذا كان المخالف قد سبق الحكم عليه خلال سنة لمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وتضبط الأشياء الشاغلة للطريق وتبين مفرداتها فى محضر الضبط ثم تنقل إلى محل تعده السلطة المختصة لهذا الغرض .

وعلى المخالف أن يسترد الأشياء المضبوطة فى ميعاد تحدده السلطة المختصة وتخطره به وذلك بعد أداء رسم النظر وضعف رسم الاشغال المستحق مع جميع المصروفات — فان لم يقم بذلك فللسلطة المختصة بيعها بالمزاد العلنى وخصم ما هو مطلوب منه من ثمنها والرجوع عليه بالباقى عند الاقتضاء بطريق الحجز الإدارى .

مادة ١٤ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا يزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم على المخالف بأداء رسم النظر وضعف رسم الاشغال المستحق والمصروفات إلى تاريخ إزالة الاشغال .

كما يحكم بإزالة الاشغال فى ميعاد يحدده الحكم — فاذا لم يقم المحكوم عليه بالإزالة جاز للسلطة المختصة إجراؤها على نفقته على أنه لا يحكم بإزالة حجر التفيتش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك السلطة المختصة .

مادة ١٥ — يحكم باغلاق المجل الذى استعملت منقولاته فى الاشغال إذا سبق الحكم خلال سنتين فى ثلاث مخالفات مماثلة وقعت باستعمال منقولات هذا المحل على التجاوز مدة الاغلاق خمسة عشر يوما ويحكم فضلا عن ذلك بمصادرة المنقولات إذا كان الاشغال الذى استعملت فيه مما لايجوز الترخيص فيه .

ويحكم بمصادرة الأشياء التى استعملت فى أشغال لايجوز الترخيص فيه إذا سبق الحكم خلال سنتين فى ثلاث مخالفات مماثلة على المخالف أو لاستعمال تلك الأشياء .

مادة ١٦ — يكون لموظفى السلطة المختصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى فى أثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون، والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ — لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على أقترح المجالس البلدية المختصة أمتهناء بعض البلاد أو الأحياء أو الطرق من تطبيق بعض أو كل أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالاشغال فيها ورسوم هذا الاشغال بحيث لايتجاوز مائتى مليم عن المتر المربع يوميا^(١) .

مادة ١٨ — يستثنى من أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له الاعلانات الشاغلة للطرق العامة التى تسرى فى شأنها أحكام القانون الخاص بها .

مادة ١٩ — للسلطة المختصة أن تصرح ببقاء بعض الاشغالات الثابتة المرخص فيها والمنشأة قبل العمل بهذا القانون ولو كانت مخالفة لأحكامه بشرط الايتعارض بقاء هذه الاشغالات مع مقتضيات التنظيم أو الامن العام أو حركة المرور أو الآداب

العامة أو جمال تمشيق المدينة على أن تتبع أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له في حالة إجراء أى تعديل فيها .

مادة ٢٠ — تلغى اللائحة الصادرة فى ٣١ من مايو سنة ١٨٨٥ واللائحة الصادرة فى ٧ من يولية سنة ١٩٢٣ والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٨ والقرار الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ المشار إليها .

مادة ٢١ — على وزيرى الشئون البلدية والقروية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ١٥ شعبان سنة ١٣٧٥ (٢٨ مارس سنة ١٩٥٦) .

المذكرة التوضيحية

للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

صادفت الوزارة صعوبات جمة في تطبيق القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٨ الخاص باستعمال الطرق العامة وأشغالها لتعذر تطبيق أحكامه وأحكام لائحته التنفيذية — الأمر الذي دعا إلى استثناء جميع بلاد الجمهورية عدا مدينة القاهرة من تطبيق أحكامه والعودة إلى العمل باللائحة الصادرة في ٣١ من مايو ١٨٨٥ الخاصة باستعمال الأفراد الطرق العمومية واللائحة الصادرة في ٧ من يولية سنة ١٩٣٣ بشأن إشغال الطريق العام بالنسبة لسائر البلاد عدا مدينة الاسكندرية التي صدر بالنسبة إليها قرار خاص بها من مجلس الوزراء في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ باللائحة استعمال الطرق العامة وأشغالها فيها .

وإزاء تعدد التشريعات التي تطبق في سائر أرجاء الجمهورية على موضوع واحد لم يكن بد من إعادة النظر فيها لتوحيدها بوضع تشريع جديد يكفل التغلب على جميع الصعوبات التي صادفتها الوزارة عند تطبيق القانون رقم لسنة ١٩٤٨ وسد مابه من أوجه النقص .

لذلك أعد مشروع القانون المرافق وقد بينت المادة الأولى منه المقصود بالطرق العامة في تطبيق أحكامه ليتيسر تحديد دائرة تطبيقه بالنسبة لسائر التشريعات الأخرى وعلى الأخص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

وحظرت المادة ٣ إشغال الطريق العام إلا بترخيص من السلطة المختصة .

ونصت المادة ٣ على أنه لا يجوز غرس الأشجار في الطريق العام إلا بأذن من

السلطة المختصة وعلى أن تعتبر تلك الأشجار من الأملاك العامة أيا كان غارسها -
وحكم هذه المادة في شأن ملكية الأشجار مقرر لمبدأ مستمد من قواعد
القانون العام .

وأحالت المواد ٤ و ٥ و ٧ على القرارات المنفذة للقانون لبيان الأحكام الخاصة
باجراءات وشروط الترخيص - وأنواع الأشغال التي لا يجوز الترخيص فيها ولتحديد
رسم النظر ورسوم الأشغال والتأمين وما يتبع في شأن التأمينات من حيث ردها
وما يخصم منها .

وفرضت المادة ٦ على السلطة المختصة أن تبدي رأيها في الطلب خلال ١٥ يوما من
تاريخ تقديمه والا اعتبر الطلب مرفوضا وخولت تلك السلطة أن ترفض الترخيص
في أشغال كل أو بعض المساحة المطلوب أشغالها وفقا لمقتضيات التنظيم أو الأمن
العام أو الصحة أو حركة المرور أو الآداب العامة أو جمال تفسيق المدينة - وذلك
فضلا عن حقها في رفض الطلب إذا كان مخالفا للقانون أو القرارات المنفذة له .
وبينت المادة ٨ الأحكام الخاصة بالترخيص :

وأجازت المادة ٩ للسلطة المختصة مصدرة الترخيص لأسباب محددة إلغاء
الترخيص أو إنقاص مدته أو المساحة المرخص في أشغالها على أن ترد رسم الأشغال
كله أو جزء بنسبة ما أنقص من مدة الترخيص أو من مساحة الأشغال حسب الأحوال
كما بينت تلك المادة الأحكام التي تترتب على إلغاء الترخيص أو انقاصه .

وأجازت المادة ١٠ لدوى الشأن التظلم من القرارات التي تصدرها السلطة
المختصة في كل ما تصدره من قرارات بشأن الأشغال سواء كان هذا القرار إيجابيا
أو سلبيا على أن يقدم التظلم بعد أداء رسم مقداره ٥٠٠ مليم إلى لجنة تشكل بقرار
يصدره وزير الشؤون البلدية والقروية للفصل فيما يعرض عليها من تظلمات -
وواجب على اللجنة أن تصدر قرارها في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه
ورتب على قبول التظلم رد الرسم المشار إليه إلى ذى الشأن .

وبينت المادة ١١ أحوال الاعفاء من أداء التأمين ورسم النظر ورسم الأشغال دون الاعفاء من الحصول على ترخيص الأشغال .

ونظرا لحالة الاستعجال بالنسبة للمآتم فقد رؤى النص على إعفاء الأشغال بها من الحصول على الترخيص ومن الرسوم المقررة المنفذة للقانون (مادة ١٢) .

وبينت المادة ١٣ أحكام الأشغال التى يحدث دون ترخيص فلم ترخص السلطة المختصة فى إزالته إلا فى أحوال محددة — وبينت سائر الأحكام التى ترتب على الإزالة .

وبينت المادتان ١٤ و ١٥ العقوبات التى يحكم بها لمخالفة أحكام القانون والقرارات المنفذة له .

وفرضت المادة ١٦ وزير الشؤون البلدية والقروية فى تحديد الموظفين الذين تكون لهم صفة الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له .

وأجازت المادة ١٧ لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة استثناء بعض الأحياء والطرق من تطبيق بعض أحكام القانون والقرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو محلية مع بيان الأحكام الخاصة بالأشغال التى يراعى فى وضعها أن تتفق وظروف تلك الأحياء أو الطرق .

واستتفت المادة ١٨ الاعلانات التى تكون شاغلة للطرق العامة من تطبيق أحكام القانون عليها اتسرى فى شأنها أحكام القانون الخاص بها .

وقررت المادة ١٩ حكما وقتيا بجواز التصريح ببقاء بعض الاشغالات

الثانية المرخص فيها قبل العمل بهذا القانون والمخالفة لأحكامه وذلك بشروط معينة .

ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المذكور على مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة وأصداره للتفضل بالموافقة عليه .

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن

أشغال الطرق العامة^(١)

وزير الشؤون البلدية والقروية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن أشغال الطرق العامة ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

الباب الأول

في أنواع الطرق العامة ودرجاتها

مادة ١ :

الطرق العامة : تنوعان :

النوع الأول : هو المرصوف بأسفلت أو بالحرسانة أو بالحجر أو بالترايع

المصنوعة من أية مادة أخرى سواء كان له رصيف أو لم . ن .

(١) اللوائح المصترزة العدد ٣٢ في ١٩ / ٤ / ١٩٥٦

(٢) المادة ٢ معدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٥٠٥ لسنة ١٩٦٧

وينقسم هذا النوع إلى أربع درجات :

ممتازة — أولى — ثانية — ثالثة .

النوع الثانى : وهو غير المرصوف :

وينقسم هذا النوع إلى درجتين أولى وثانية .

وتعتبر الطرق الترابية التى لها رصيف من الدرجة الأولى .

مادة ٢ :

— تقوم السلطة المختصة بتقسيم الطرق حسب درجة أهميتها مراعية فى ذلك قيمة الأرض والمباني القائمة على جانبي الطريق وحركة المرور والتجارة فيه والسلطة المذكورة تعديل هذا التقسيم بإضافة بعض الطرق أو برفع درجتها أو خفضها حسبما يطرأ على حالتها .

ويراعى فى تقسيم طرق النوع الأول القواعد الآتية :

١ — فى مدينتى القاهرة والأسكندرية ، تقسم الطرق إلى الدرجات الأربعة المبينة فى المادة الأولى .

٢ — فى عواصم المديريات والمحافظات وفى مدينتى المحلة الكبرى والاسماعيلية تقسم الطرق إلى درجات ثلاث — أولى وثانية وثالثة .

٣ — فى عواصم المراكز تقسيم الطرق إلى درجتين — ثانية وثالثة .

٤ — فى البلاد الأخرى تعتبر بجميع الطرق من الدرجة الثالثة .

• ويجوز أن يكون تقسيم الطرق من النوعين إلى عدد من الدرجات يقل عما هو محدد فى هذه المادة الأولى . ويعمل للتقسيم سجل تدون فيه أسماء الطرق وأجزاؤها فى كل درجة من درجاتها ويصدر قرار وزارى بالتصديق على التقسيم .

مادة ٣ .

إلى أن يتم التقسيم المشار إليه في المادة السابقة تحصل رسوم أشغال الطرق من النوعين على أساس اعتبارها من الدرجة الثانية .

مادة ٤ :

يقدم طلب الترخيص في الأشغال أو تجديده أو التنازل عنه مشتملا على البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه وجنسيته وموطنه الحالي وموطنه الأصلي وسنه ونوع الاشغال وكيفية مباشرته وموقعه ومساحته ومدته .

اسم كل من المتنازل والمتنازل إليه في حالة التنازل .

الباب الثانى

فى الاشغال

مادة ٥ :

لا يجوز الترخيص فى أشغال الطرق للمحلات الآتية :

١ — الجراجات .

٢ — محال السمكزية وبياض النحاس .

٣ — الورش من أى نوع كانت .

٤ — محال رفى الملابس والسجاجيد .

٥ — محال الفاكهة والخضر والبقالة والجزارة وغير ذلك من محال بيع

المأكولات .

ولا يجوز الترخيص في اشغال الطريق بالموازين والثلاجات أيا كان نوعها ومداخل
البدرومات وفتحات تهويتها ودرج المداخل ومداخل الجراجات المنخفضة عن
منسوب سطح الطريق .

كما لا يجوز الترخيص في الأشغال بالاكشاك من أى نوع عدا الاكشاك
النصوص عليها في المادة ١٩ (١) .

مادة ٦ :

لا يجوز الترخيص في الأشغال على مسافة تقل عن عشرة أمتار من مداخل
ومخارج الانفاق المخصصة لعبور المشاة .

البناء والهدم

مادة ٧ :

لا يجوز إجراء أى عمل من أعمال الهدم أو البناء أو البياض أو الترميم إلا بعد
تسوير الجزء الواقع على الطريق بحاجز من الخشب أو أية مادة أخرى وتحدد السلطة
المختصة ارتفاع هذا الحاجز وبعمده عن واجهة البناء وحافة الرصيف مع مراعاة
صيانة الأشجار وأعمدة الانارة وباقي ممتلكات الدولة والاشخاص الاعتبارية الهامة
وممتلكات الدولة وملتمضى المرافق العامة على أن يراعى ألا يتعدى عرض الاشغال
حافة الرصيف ويجوز زيادته في الطرق الضيقة أو التي ليس لها أرصفة بحيث
لا يتجاوز مترين .

مادة ٨ :

إذا وجد باب للحاجز يجب أن يفتح للداخل أو بالانزلاق كما يجب تعليق

مصاييح حمراء ليلا على طول الحاجز وأن تكون الالات والمياديب المستعملة لوضع وانزال المهمات في داخل الحاجز .

مادة ٩ :

يجب أن تكون السقاييل الافقية فوق الدور الارضى ذات الواح متضامة بحيث لا تتساقط منها مواد البناء ويكون لها حاجز مائل أو رأسى بارتفاع لا يقل عن ٧٥ سنتيمترا وتبقى الحواجز في موضعها إلى أن يتم العمل ويجب استعمال ميازيب الخاصة بنقل الانقاض وألقائها في حالة الهدم .

مادة ١٠ :

للسلطة المختصة أن تلزم طالب الترخيص الذي يقوم بإنشاء أو استكمال بناء على حافة بعض الطرق بأن يقيم ممرا مسقوفه له جوانب حاجزه ومنافذ للمرور والتهوية طبقا للمواصفات والشروط التي تضمنها تلك السلطة وفي هذه الحالة يعفى الطالب من رسوم أشغال مساحة الممر مع وجوب أداء رسوم الاشغال الاخرى الخاصة بالبناء .

مادة ١١ :

يجب تعبئة العربات التي تستعمل في نقل الانقاض أو تفريغها داخل الحاجز أو السياج - فإذا تعذر ذلك وجب وقوفها في صف واحد بطول الحاجز أو السياج بشرط إلا تتعارض تلك الحالة مع مقتضيات حركة المرور - ولا يجوز مطلقا أن تقف العربات في عرض الطريق ولا أكثر من اللازم للتعبئة أو للتفريغ .

مادة ١٢ :

لا يجوز أن يزيد بروز التندرات المنحركة المقامة على واجهات المحل على عرض الارصفة ويجب الا يقل إرتفاع أدنى نقطة فيها سواء في طرقها الداخلى الجاور

للحائط أو في طرفها الخارجى من جهة الطريق عن ٢٢٥ سنتيمترا من سطح الرصيف .

مادة ١٣ :

يجوز انشاء سقائف في أعلى مداخل العمارات أو المحال التجارية بشرط الا يزيد بروزها من سامط الواجهة على نصف عرض الرصيف أمام المبنى وبشرط: إلا يجاوز هذا البروز ثلاثة أمتار ويجب الا يقل إرتفاع أدنى نقطة فيها من سطح الرصيف عن ثلاثة أمتار وإلا يجاوز طولها فتحة المدخل الرئيسى للمبنى مضافا إليه مترا واحد على الأكثر من كل جانب .

أما السقائف المخالفة لهذه الشروط. والتي تم انشاؤها قبل صدور القانون فيجب حصرها وتحصيل الرسوم عنها .

مادة ١٤ :

لا يجوز أن يزيد بروز الفترينات الموضوعة في واجهات المتاجر والمخصصة لعرض البضائع وبروزات الأبواب والجلديات من أى نوع كانت على ٢٠٪ من عرض الرصيف على الا يجاوز هذا البروز بأى حال ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط وأن تكون دائماً مغلقة ومرتفعة عن سطح الأرض ولا يجوز البيع منها سواء كانت ثابتة أو متحركة أو معلقة على حائط الواجهة .

مادة ١٥ :

الفترينات الموضوعة في واجهات المباني التي ليست جزءا من المتاجر والمعدة للبيع منها يجب الا يزيد بروزها على ٢٠٪ من عرض الرصيف على الا يجاوز هذا البروز ٤٠ سنتيمترا من سامط الحائط (الواجهة) وبشرط: إلا يقل عرض الرصيف الذى توضع فيه هذه الفترينات عن مترين وإلا تفتح أبوابها وضلعها للخارج .

مادة ١٦ :

يصرح في الطرق التي لا يوجد بها أرصفة بوضع الفترينات وبأحداث البروزات طبقا لما جاء بالمادة السابقة بحيث لا يزيد البروز على ٣٠ سنتيمترا .

• مادة ١٧ :

للسلطة المختصة منع إقامة الفترينات في الشوارع والميادين التي يصدر بها قرار وزارى .

البضائع والنصب المتنقلة وعربات اليد

مادة ١٨ :

يجوز أشغال الطرق في الأجزاء التي تحددها السلطة المختصة بنصب متنقلة أو عربات يد لعرض البضائع والمواد الغذائية في مواعيد تعيينها .

مادة ١٩ : (١)

يجوز الترخيص في الطرق التي لا يقل عرض الرصيف فيها عن ثلاثة أمتار في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والتي لا يقل عرض الرصيف فيها عن مترين في البلاد الأخرى بوضع نوعين من الأكشاك يقتصر الأول فيها على بيع الجرائد والمطبوعات والسجائر ويقتصر الثانى على بيع زجاجات المياه الغازية والحلوى الجافة والسجائر وذلك بشرط أن تتوفر في النوعين الشروط الآتية :

١ — ألا يكون الكشك ثابتا أو محملا على أساس ثابت .

٢ — أن يقام الكشك طبقا لرسم توافق عليه السلطة المختصة .

٣ — إلا يزيد طول الكشك من الداخل على متر ونصف وعرضه على متر واحد ولا يجاوز ارتفاعه ٢٢٠ مترا .

٤ — أن يقام الكشك في أحد الأماكن التي تحددها الجهة المختصة لإقامة الأكشاك .

٥ — إلا تقل المسافة بين كشك وآخر على رصيف واحد عن ٠.٠٠ متر على أن يكون الكشك على الرصيف المقابل في منتصف المسافة بين أكشاك الرصيف الآخر (٢) . ويجوز الترخيص للمنشآت التي تتولى إدارة مرفق عام في أشغال الطرق بالأكشاك المعدة لخدمة هذا المرفق وذلك بالشروط التي تقررها السلطة المختصة .

ويجوز بعد موافقة الشؤون البلدية والقروية التصريح للجهات الحكومية والهيئات العامة بوضع أكشاك في الطرق العامة دون التقييد بالشروط المنصوص عليها في هذه المادة كلها أو بعضها (٢) .

مادة ٢٠ :

لا يجوز التصريح بوضع الأكشاك المنصوص عليها في المادة السابقة في نواحي الطرق أو نقاط تقابل شارعين أو في مداخل الكبارى ويجب ألا يقل بعد الكشك من هذه النواحي ومداخل الكبارى والأنفاق عن عشرة أمتار وتحدد السلطة المختصة المواقع الجائز إقامة لا أكشاك عليها .

مادة ٢١ :

للسلطة المختصة أن تجرى مزادا خاصا للترخيص في أشغال مواقع الأكشاك في

(١) الفقرة الأولى من المادة ١٩ مدلة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١٢٧٨ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٩٢١ لسنة ١٩٥٩ .

أى مكان تراه وفى هذه الحالة لا تقيد بفئات الرسوم المنصوص عليها فى هذا القرار .

سرادقات المآتم

مادة ٢٢ :

يجب عند أشغال طريق عام بمعدات مآتم كالسرادقات أن يترك من عرض الطريق فراغ كاف لمرور السيارات فى اتجاه واحد فى طرق الدرجات الممتازة الأولى والثانية من النوع الأول وطرق الدرجة الأولى من النوع الثانى وأن يترك فراغ كاف لمرور المشاة فى الطرق الأخرى - وفى حالة المخالفة يحصل ضعف الرسوم المنصوص عليها فى المادة ٣٦ .

الباب الثالث

إصلاح التلف بالطرق

مادة ٢٣ :

على المرخص له إصلاح كل تلف يحدث بالطريق بسبب الأعمال المرخص فيها أيا كان نوعها وذلك خلال أسبوع من تاريخ انتهاء الأشغال والا كان للسلطة المختصة إصلاح هذا التلف على نفقته - فيما عدا أعمال الرصف والتبليط وما يتلف من المغروسات ومصباح الانارة وما يماثلها فإن السلطة المختصة هى التى تقوم بإصلاحها بمعرفة على نفقة المرخص له .

وعلى المرخص له إبلاغ السلطة المختصة كتابة عند طلب الترخيص عن أى تلف فى الرصف أو فى أى مرفق من المرافق العامة يكون موجودا قبل صدور الترخيص .

الباب الرابع

في الرسوم والتأمينات

مادة ٢٤ :

يكون رسم النظر ٣٠٠ مليم عن كل طلب للترخيص في أشغال أو تجديد
أو التنازل عنه ويتمدد الرسم بتمدد أنواع الأشغال المبينة في الطلب .

مادة ٢٥ :

تسكون رسوم أشغال طرق النوع الأول بمهمات العمارة بجميع أنواعها كالاتي :

مليم

- ١٠٠ يوميا للمتر المربع عن كل المدة في طرق الدرجة الممتازة .
- ٥٠ يوميا للمتر المربع عن الشهر الأول لطرق الدرجة الأولى .
- ٢٥ يوميا للمتر المربع عن الشهرين التاليين لطرق الدرجة الأولى .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن الشهر الأول في طرق الدرجة الثانية .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن باقى المدة لطرق الدرجة الأولى .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن الشهرين التاليين في طرق الدرجة الثانية .
- ١٠ يوميا للمتر المربع عن باقى المدة في طرق الدرجة الثانية .
- ١٥ يوميا للمتر المربع عن الشهر الأول لطرق الدرجة الثانية .
- ١٠ يوميا للمتر المربع عن الشهرين التاليين لطرق الدرجة الثانية .
- ٥ يوميا للمتر المربع عن باقى مدة الأشغال في طرق الدرجة الثالثة .

وتسكون التأمينات كالاتي :

الطرق الممتازة : جنفيها عن كل متر طولى من الواجهة على ألا يقل التأمين
عن عشرة جنفيها .

طرق الدرجة الأولى والثانية : جنيه واحد عن كل متر طولى من الواجهة على
ألا يقل التأمين عن خمسة جنيهات .

مادة ٢٦ :

تكون رسوم أشغال طرق النوع الثانى بمهمات العمارة بكافة أنواعها كالاتى :
١٠ مليات يومياً عن المتر المربع عن الشهر الأول ومليان عن باقى المدة فى
طرق الدرجة الأولى .

٥ مليات يومياً عن المتر المربع عن الشهر الأول ومليان عن باقى المدة فى طرق
الدرجة الثانية . وتكون التأمينات كالاتى :

٥٠٠ ملیم عن كل متر طولى من الواجهة فى طرق الدرجة الأولى على ألا يقل
التأمين عن جنيهين .

١٠٠ ملیم عن كل متر طولى من الواجهة فى طرق الدرجة الثانية على ألا يقل
التأمين عن جنيه واحد .

مادة ٢٧ :

تحصل الرسوم والتأمينات بالفئات المنصوص عليها فى المواد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ على
الأشغال بمهمات الهدم ومخلفاته وانقاضه بالسقاييل المتحركة والطائرة (الطيارى)
أو المرتكزة على كوابيل أو قوائم بالواجهة أو متحركة على أنه إذا إرتفعت نقط
لورتكاز هذه السقاييل أو الحوامل عن ٢٥ ر ٢ متراً نصف الرسوم والتأمينات .

مادة ٢٨ :

تكون رسوم الأشغال بالحزانات أو الأحواض أو أشابه ذلك كالاتى :

٥٠٠ ملليم عن المتر المربع في السنة في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .

١٥٠ ملليم عن المتر المربع في السنة في طرق النوع الثاني بجميع درجاتها .

ويكون التأمين مساويا لقيمة الرسوم السنوية جميعها .

مادة ٢٩ :

تكون رسوم الأشغال بالأنابيب من أى نوع والأسلاك والكابلات ومشايد
ذلك كالآتى :

١٠٠ ملليم في السنة عن المتر الطولى في طرق النوع الثانى بكافة درجاتها .

٥٠ ملليم في السنة عن المتر الطولى في طرق النوع بكافة درجاتها .

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة في كل حالة .

ويجب ألا يقل إرتفاع السلك الهوائى عن ٤٥٠ سنتيمترا من منسوب أعلى نقطة

في الطريق .

مادة ٣٠ :

تكون رسوم الأشغال عند صرف الأرصفة في الطرق بجميع درجاتها بشرط

عدم زيادة مدة الصرف عن شهر واحد كالآتى :

٥ مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الأول .

مليمان يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الثانى .

ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال بحيث لا يقل عن جنيه .

مادة ٣١ :

تكون رسوم الأشغال بمزلقات الجراجات ومداخل محطات البنزين وجميع

المداخل بصفة عامة كالآتى :

١٠٠ ملليم سنويا للمتر الطولى للارصفة فى طرق النوع الاول بجميع درجاتها.

١٠٠ ملليم سنويا للمتر الطولى للارصفة فى طرق النوع الثانى بجميع درجاتها.

ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال بحيث لا يقل عن جنيه .

مادة ٣٢ :

تكون رسوم الأشغال بالفتريينات الخاصة بالعرض و بروز الأبواب والحليات

كالآتى :

٥ جنيهات سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الاول من الدرجة الممتازة .

٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الاول من الدرجة الاولى .

جنيه وخمسمائة ملليم سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الاول من الدرجة الثانية .

جنيه واحد سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الاول من الدرجة الثانية .

٨٠٠ ملليم سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى من الدرجة الاولى .

٥٠٠ ملليم سنويا عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثالثة .

ويكون التأمين مساويا لرسوم سنة كاملة .

مادة ٣٣: (١)

تسكون رسوم الأشغال بالفتريونات المدة للبيع كالآتى :

مليم جنيه

١ ٥٠٠ سنوياً عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة .

٩٠٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الأول من الدرجة الأولى .

٤٥٠ - سنوياً عن المتر من الأشغال فى طرق النوع الأول من الدرجة الثمانية .

٣٠٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة .

٢٤٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى من الدرجة الأولى .

١٥٠ - سنوياً عن المتر المربع من الأشغال فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية .

ويكون التأمين مساوياً لرسوم سنة كاملة .

مادة ٣٤ :

تكون رسوم الأشغال بالسقائف والتندات والمظلات كالآتى :

٦٠٠ مليم سنوياً عن كل سقيفة أو تन्दة أو مظلة فى طرق النوع الأول من

الدرجة الممتازة وطرق النوعين من الدرجة الأولى .

٤٠٠ مليم سنوياً عن كل سقيفة أو تन्दة أو مظلة فى طرق النوعين من

الدرجة الثانية .

(١) المادة ٣٣ معدلة بقرارات وزير الشئون البلدية والقروية أرقام ٤٣٨ لسنة ١٩٥٧

١٥٠٠ لسنة ١٩٥٧ ، ٧٦٥ لسنة ١٩٦٨ ثم استبدلت بالنص الحالى بالقرار رقم ١٢٩١

لسنة ١٩٦١ .

١٠٠ مليون سنويا عن كل سقيفة أو تन्दة أو مظلة فى طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة ويتمدد الرسم بتمدد فتحات الأبواب تحت السقيفة أو التندة أو المظلة .

ويكون التأمين مساويا لرسم سنة كاملة .

مادة ٣٥

تكون رسوم الأشغال بالأكشاك مماثلة لرسوم الأشغال بالفترينات المعدة للبيع منها النصوص عليها فى المادة ٣٣ .

مادة ٣٦ :

تكون رسوم الأشغال بالمفروشات والنصب وعربات اليد كالآتى :

- ٥٠٠ مليون شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الممتازة .
 - ٢٠٠ مليون شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الأولى .
 - ٢٠٠ مليون شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الثانية .
 - ٥٠ مليما شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الأول من الدرجة الثالثة .
 - ٣٠ مليما شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الأولى .
 - ٢٥ مليما شهريا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية .
- ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال .

مادة ٣٧ :

تكون رسوم الأشغال بالسرايدات الخاصة بالأفراح وأقامة المؤاد والاجتماعات والحفلات أو أى غرض آخر عدا المآتم كالآتى :

١٠ مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .
٥ — مليمات يوميا عن المتر المربع في طرق النوع الثاني بدرجتيها .
ويكون مقدار التأمين خمسة جنيهات في طرق النوع الأول إذا كانت المدة لا تتجاوز يومين وعشرة جنيهات إذا زادت على ذلك .
ويكون التأمين في طرق النوع الثاني مساويا نصف رسم الأشغال بحيث لا يقل عن جنيه .

عادة ٣٨ —

تكون رسوم الأشغال بمعالم الزينة المنفصل بعضها عن بعض كالآتي .
١٠ مليمات يوميا عن المتر للطولي في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .
٥ مليمات يوميا عن المتر الطويل في طرق النوع الثاني بدرجتيها .
وإذا كانت هذه المعالم عبارة عن أعمدة فردية لا اتصال بينها فيعتبر كل عمود شاغلا لمتر مربع وتحصل عنه ١٠ مليمات يوميا وذلك في طرق النوع الأول بجميع درجاتها و ٥ مليمات يوميا في طرق النوع الثاني بدرجتيها .

ويكون التأمين مساويا رسم الأشغال بحيث لا يقل عن خمسمائة مليم .

مادة ٣٩ —

تكون رسوم الأشغال بالاتفاق والمعمرات والبدرمات المنشأة قبل العمل بالقانون الموجودة تحت سطح الطريق كالآتي .

٣ جنيهات سنويا عن المتر المربع في طرق النوع الأول بجميع درجاتها .
جنيه وخمسمائة مليم سنويا عن المتر المربع في طرق النوع الثاني
ويكون التأمين مساويا لرسم الأشغال عن سنة .

مادة ٤٠ —

تكون رسوم الأشغال بالكبارى والمعمرات العلوية الموصلة بين العمارات السكنية أو التجارية فوق الطرق العامة كالآتي .

٣ جنيتها سنويا عن المتر المربع
ويكون التأمين سنويا لرسم الاشغال عن سنة .

مادة ٤١

تكون رسوم الاشغال بمدخل البدرومات ودرج للمداخل المنشأة قبل العمل
القانون كالاتى :

- ٢٠ جنيتها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة الممتازة .
 - ١٠ جنيتها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة الاولى .
 - ٨ جنيتها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة الثانية .
 - ٥ جنيتها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الاول من الدرجة الثالثة .
 - ٢ جنيتها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الاولى .
 - ١ جنيتها سنويا للمتر المربع فى طرق النوع الثانى من الدرجة الثانية .
- ويكون التأمين مساويا لرسم الاشغال عن سنة

مادة ٤٢

لا يصرح بالاشغال بالدبوفيل الا بمقتضى شروط خاصة تضعها الجهة المختصة وتحصل
عنه الرسوم كالاتى

- ٢٠٠ مليون للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الاول اذا كان موازيا للرصيف
- وبضاعف الرسم أن كان عابرا للطريق .

- ١٥٠ مليما للمتر الطولى سنويا فى طرق النوع الثانى أن كان موازيا للرصيف
- وبضاعف الرسم أن كان عابرا للطريق .

ويكون التأمين مساويا نصف رسم الاشغال عن سنة .

مادة ٤٣

تكون رسوم الاشغال بالجائز الترخيص فيه والى لم ينص على فتحها فى هذه
اللائحة مساويا للرسوم المنصوص عليها فى المادة ٣٦ .

وفي حالة الاشغال غير الجائز الترخيص فيه تكون الرسوم أربعة أمثال الرسوم المنصوص عليها في المادة المشار إليها . (١)

مادة ٤٤

في احتساب الرسوم المنصوص عليها في هذه اللائحة تعتبر كسور المترام كاملاً كما تحتسب كسور اليوم أو الشهر أو السنة إذا نص على احتسابها باليوم أو الشهر أو السنة وحدة زمنية كاملة مما ذكر بحسب الاحوال .

مادة ٤٥

- عند إزالة الاشغال يخصم من التأمين قبل رده المبالغ الآتية .
- (١) ضعف رسوم الاشغال المستحقة عن المدة التالية لانقضاء مدة الترخيص .
 - (٢) مصاريف إزالة الاشغال ونقل وتخزين الاشياء الشاغلة .
 - (٣) مصاريف إعادة الطريق إلى ما كان عليه .
 - (٤) أى مبلغ يستحق عنانسية الاشغال .

مادة ٤٦

يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن أشغال الطرق امامة

تجوزاً في ٢٢ شعبان ١٣٧٥ (٤ إبريل سنة ١٩٥٦) .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ مضافة بقرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٧ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

بشأن الطرق العامة وبإلغاء القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩

في شأن الطرق العامة^(١)

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق للمعامه والقوانين

المدة له ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الادارى ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الادارة المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار اللائحة التنفيذية

لقانون الادارة المحلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٧ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء المؤسسة المصرية

العامة للطرق والكبارى ،

وعلى ما آتاه مجلس الدولة :

(١) الجريدة الرسمية العدد ٥٠ ككرر (ب) في ١٨ / ١٢ / ١٩٦٨ .

قرر القانون الآتى:

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ :

ينقسم الطرق العامة إلى الأنواع الآتية :

(١) طرق سريعة

(ب) طرق رئيسية .

(ج) طرق إقليمية .

وتنشأ الطرق الرئيسية والسريعة وتمدل وتحدد أنواعها بقرار من وزير النقل ،
وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى .
أما الطرق الإقليمية فتشرف عليها وحدات الإدارة المحلية .

مادة ٢ :

تسمى أحكام هذا القانون على جميع الطرق عدا ما يأتى .

(أ) جمع أنواع الطرق الداخلة فى حدود القاهرة الكبرى ومحافظه
الأسكندرية .

(ب) الطرف الإقليمية الداخلة فى حدود المدن والقرى التى لها مجالس مدن
أو مجالس قروية . أما الطرق السريعة والرئيسية الداخلة فى تلك الحدود فتسمى
عليها أحكام هذا القانون .

(ج) جسور النيل والترع والمصارف والخياض والحوش العامة التى تشرف عليها

وزارة الري وفقا لأحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فإذا سلم جسر منها إلى المؤسسة أو وحدات الإدارة المحلية سرت عليها أحكام هذا القانون .

مادة ٣ :

تتحمل الخزانة العامة الدولة تكاليف إنشاء الطريق الرئيسية والسريعة والأعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها .

ومع عدم الأخلاص بأحكام قانون الإدارة المحلية ، تتحمل وحدات الإدارة المحلية هذه التكاليف بالنسبة للطرق الإقليمية .

الباب الثاني

الأنشاع بالطرق العامة

مادة ٤ :

تحدد مواصفات الحركة على الطرق العامة بقرار من مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى وتبين فيه الشروط التى تكفل توفير الأمان عليها وعدم تعطيل حركته المرور بها وعدم تعرضها للتلف .

مادة ٥ :

المؤسسة ووحدات الإدارة المحلية دون غيرها كل فى حدود اختصاصه تنفيذ الأعمال الصناعية بالطرق العامة

وإذا كانت هذه الأعمال خاصة بوزارات الحكومة ومصارفها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية لها جاز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص لتلك الجهات فى أقامتها تحت أسمائها .

مادة ٦ :

على من يريد إقامة أعمال صناعية بالطرق العامة أن يقدم إلى الجهة المشرفة على الطريق طلبا مبينا فيه هذه الأعمال ويؤدي عند تقديم الطلب رسم فحص قدره جنيه ولا يرد هذا الرسم أيا كانت نتيجة الفحص .

وإذا رأت الجهة المشرفة على الطريق أن الأعمال المطلوب إقامتها لا يترتب عليها تعطيل حركة المرور في الطريق أو إعاقة توسيعه أو تحسينه في المستقبل وكان الطلب مقبلا من وزارة أو مصلحة حكومية أو من هيئة أو من مؤسسة عامة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها جاز الترخيص لها في إقامة الأعمال المطلوبة تحت إشرافها . أما إذا كان الطلب مقبلا من غير تلك الجهات قامت الجهة المشرفة على الطريق بتقدير التكاليف الفعلية لإقامة الأعمال المطلوبة ويخطر الطالب بكتاب موصى عليه بقيمة التكاليف مضافا إليها مصاريف إدارية بواقع ١٥ ٪ منها . وعلى الطالب أداء قيمة التكاليف المشار إليها إلى الجهة المشرفة على الطريق وذلك خلال شهرين من تاريخ أخطاره والاعتبار طلبه كأن لم يكن .

مادة ٧ :

لا يجوز بنير تصريح من الجهة المشرفة على الطريق غرس الأشجار بالطريق العام أو الجزر الوسطى به .

مادة ٨ :

يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص في وضع لافتات أو إعلانات ومد الكابلات والمواسير بالطرق العامة ، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وشروطه والجميل المستحق .

مادة ٩ :

إذا تبين للجهة المشرفة على الطريق أن الأعمال الصناعية أو الإعلانات أو

غيرها بالطريق قد أصبحت تمطل حركة المرور أو تعوق توسيعه أو تحسينه جاز لها أن تطلب من ذوى الشأن إزالة هذه لأعمال خلال شهر من تاريخ أخطارهم والأكان لها إزالتها إداريا على نفقتهم وتحصيل نفقات الإزالة بطريق الحجز الإداري .

الباب الثالث

القيودة المفروضة على الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة

مادة ١٠ :

تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبي الطرق العامة لمسافة خمسين مترا بالنسبة إلى الطرق السريعة وخمسة وعشرين مترا بالنسبة إلى الطرق الرئيسية وعشرة أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية . وذلك خارج الاورنيك النهائي المحدد بحدائد المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق ، محملة لخدمة أغراض هذا القانون بالأعباء الآتية :

(١) لا يجوز أستغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة وبشروط عدم إقامة أية منشآت عليها .

ولايسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن الا فى الأجزاء المارة باراضى زراعية .

(ب) وللجهة المشرفة على الطريق أن تأخذ من تلك الأراضى الأنوية اللازمة لتحسين الطريق ووقايته بشرط عدم تجاوز العمق الذى يصدر بتحديد قرار من مجلس إدارة المؤسسة ويؤدى لأصحاب هذه الأراضى تعويض عادل .

مادة ١١ :

يجوز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص فى إقامة لافتات أو إعلانات على

جانيه ، وتحدد لللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وشروطه والجمل المستحق .

مادة ١٢ :

مع عدم الأخلال بأحكام المادة ١٠ لا يجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على الطريق إقامة أية منشآت على الاراضى الواقعة على جانبي الطريق العام ولمسافة توازي مثلاً واحداً للمسافة المشار إليها في المادة ١٠ .

وعلى صاحب الشأن أن يقدم إلى الجهة المشرفة على الطريق الرسومات والمواصفات الخاصة بالمنشآت المطلوب أقامتها وللجهة المشرفة على الطريق الاعتراض على هذه الرسومات والمواصفات أو تعديلها وذلك وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

العقوبات

مادة ١٣ :

بمقاب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يتعمد على انطرق العامة باحد الاعمال الآتية :

(١) أحداث قطع أو حفر في وسطها أو ميولها أو أخذ أتربة منها .

(٢) وضع أو إنشاء أو استبدال لافتات أو إعلانات أو أنابيب ، أو

برايخ .

تحتها بدون ترخيص من الجهة المشرفة على الطريق أو أحداث أى تلف بالأعمال الصناعية بها .

(٣) اغتصاب جزء منها أو إقامة منشآت عليها بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق .

(٤) أغراقها بيماء الرى أو الصرف أو غيرها .

(٥) إتلاف الأشجار الغروسة على جانبيها أو العلامات المبنية للكيلومترات . . .

(٦) غرس أشجار عليها أو شغلها بمنقولات بدون إذن من الجهة المشرفة على الطريق .

(٧) وضع قاذورات أو مخصبات عليها .

مادة ١٤ :

مع عدم الأخلال بالمادة السابقة يعاقب كل من يخالف أحكام القرارات الصادرة تنفيذا لهذا القانون بالجس مدة لاتزيد على أسبوع وبغرامة لاتتجاوز مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٥ :

فضلا عن العقوبات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين يحكم بالزام المخالف بدفع مصروفات رد الشئ إلى أصله ويكون تحصيلها بناء على تقدير الجهة المشرفة على الطريق على أساس المصاريف الفعلية مضافا إليها مصاريف إدارية مقدارها ١٥ ٪ من قيمتها .

وفى جميع الأحوال يكون للجهة المشرفة على الطريق ازالة المخالفة إداريا على نفقة المخالف .

مادة ١٦ :

يلغى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه كما يلغى كل نص يخالف أحكام
هذا القانون .

مادة ١٧ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره ، ولوزير العدل إصدار اللائحة التنفيذية .

المذكرة الايضاحية

المشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨

لما كانت حركة النقل بالسيارات تزداد باطراد نتيجة للتطور الشامل في حياة البلاد الاقتصادية والعمرانية والزراعية . وبعد أن تم تنفيذ برنامج كبير في إنشاء الطرق وتحسينها وتوسيعها والنهوض بها إلى الحد الذي يلبي احتياجات كافة قطاعات الخدمات والإنتاج ونظرا لما لوحظ من إنشاء المباني والمنشآت على جانبي للطرق العامة مباشرة بما يحد خط النظر لقائدي السيارات وبالتالي يؤثر على سلامة حركة السير وكفاءة الطرق كما يستلزم تعويض أصحاب هذه المنشآت عند إزالة التوسيع الطرق الأمر الذي يكلف الخزانة العامة أموالا طائلة. ونظرا لأن الأحكام الخاصة بالطرق العامة التي وردت بنصوص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ ، وما أدخل عليه من تعديلات بالقانون رقم ٤٧٨ لسنة ٥٥ وفيه العديد من القرارات الصادرة من السيد وزير المواصلات أبان تطبيق هذين القانونين ورغبة في توحيد الأحكام الخاصة بالطرق العامة وجمعها في قانون واحد مع مراعاة ما يستلزمه الوضع الجديد بعد إنشاء المؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٧ لسنة ١٩٥٦ ، وأشرافها على الطرق السريعة والرئيسية وجعل الإشراف على الطرق الإقليمية معقودا لوحدات الإدارة المحلية فقد أعدت وزارة النقل القرار بقانون المرفق .

وفي تطبيق أحكام هذا القانون يقصد :

(١) بالطرق العامة :

الطرق المدة فعلا للمرور العام عند العمل به غير المملوكة للأفراد أو للهيئات الخاصة وكذلك كل طريق ينشأ وفقا لأحكامه ،

(ب) بالأعمال الصناعية :

كل ما ينشأ فوق الطرق أو تحتها أو على جانبها من السكك الحديدية والقناطر والبرامج والممرات العلوية والسفلية والجوانب الساندة وأعمال التمسكية وغير ذلك من المنشآت الداخلة في حدود الطرق .

(ج) بالمؤسسة :

المؤسسة المصرية العامة للطرق والسكك الحديدية .

(د) وحدات الإدارة المحلية

مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجالس القروية كل في حدود اختصاصه .

وينقسم القرار بقانون المرافق إلى أربعة أبواب . تعرض الباب الأول منها إلا الأحكام العامة وحدد أنواع الطرق العامة وجهات الإشراف عليها وسمتها إلى طرق سريعة وطرق رئيسية وتشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للطرق والسكك الحديدية . وطرق إقليمية وتشرف عليها وحدات الإدارة المحلية . كما حدد تطبيق هذا القانون . ونص القرار بقانون على أن إنشاء الطرق الرئيسية والسريعة وتعيينها وتحديد أنواعها يتم بقرار من وزير النقل .

كما تضمن القرار بقانون تحمل الخزانة العامة للدولة بتكاليف إنشاء الطرق الرئيسية السريعة والأعمال الصناعية اللازمة لها وصيانتها . وحمل وحدات الإدارة المحلية بتلك التكاليف بالنسبة للطرق الإقليمية .

ونظم الباب الثاني : الانتفاع بالطرق العامة :

نص على أن تحدد مواصفات الحركة على الطرق العامة بقرار من مجلس

إدارة المؤسسة المصرية العامة للطرق والسكك الحديدية . كما أوضح كيفية إقامة الأعمال الصناعية بالطرق العامة والجهات التي تقوم بتنفيذها وكيفية تحصيل تكاليف أقامتها وحظر غرس الأشجار بالطرق العامة بغير تصريح من الجهات المشرفة عليها . وأجاز للجهة المشرفة على الطريق الترخيص في وضع اللافتات أو الأعلانات ومدالكابلات والمواشير طبقا للأجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية . ونصت المادة العاشرة على كيفية إزالة الأعمال التي تقام على جانبي الطرق العامة إذا ما تبين تعطيلها لحركة المرور أو أعاققتها لتحسين الطرق أو توسيعها .

وتضمن الباب الثالث من القرار بقانون :

القيود على الأراضي الواقعة على جانبي الطريق العام لمسافات تختلف باختلاف أنواع الطرق إذ نص على هذه القيود ويحظر الانتفاع بهذه الأراضي إلا في الزراعة مع عدم إقامة أية منشآت عليها . ولايسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا في الأجزاء المسارة بأرض زراعية وقصد بلفظ الأراضي الزراعية في مجال تطبيق هذا القانون الأراضي القابلة للزراعة أو المشغولة بمبان متفرقة أو التي لم تتخذ في شأنها إجراءات تقسيم .

ويسكون للجهة المشرفة على الطريق حق أخذ الأتربة لتحسينه من هذه الأراضي وأجاز المشروع للجهة المشرفة على الطريق الترخيص في إقامة لافتات أو أعلانات على جانبية طبقا للأجراءات والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية . كما روى عدم إقامة أية منشآت على جانبي الطرق العامة لمسافات معينة وذلك مع عدم الإخلال بما تضمنه المشروع من ضرورة اعتماد رسومات هذه المنشآت من الجهة المشرفة على الطريق حتى يمكن دراسة الحركة المحلية عند مدخل ومخارج هذه المنشآت بما لا يحدث تداخلا مع حركة المرور . وكذلك التأكد من ملائمة التشكيل المعماري لهذه المنشآت وعدم تشويهها المنظر العام للطريق .

وتضمن الباب الرابع .

تحميد للمقوبات التي توقع على المخالفين لاحكام هذا القانون حتى يكون ذلك رادعا في عدم المساس بالطرق العامة ولتوفير أكبر قدر من الحماية لهما ، كما تضمن مشروع النص على الحكم بمصاريف رد الشيء إلى أصله في جميع أحوال التمدى على الطرق العامة ، كما خولت الجهة المشرفة على الطريق حق إزاله المخالفة إداريا على نفقة المخالفة .

ويتشرف وزير النقل بعرض القرار بقانون المرافق مفرغا في الصيغة القانونية التي أقرتها اللجنة الوزارية للشئون التشريعية والتنظيم والإدارة والخدمات بمجلسها المنعقدة في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٨ .
برجاء التفضل بالموافقة عليه وأصداره .

مهفـدس

وزير النقل

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

للقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠

بمعدل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

في شأن إشغال الطرق العامة

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة المعدل
بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر الآتي

المادة الأولى

يضاف إلى المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فقرة جديدة
نصها الآتي :

ويعفى من الترخيص ومن رسم النظر والتأمين الباعة الجائلين وغيرهم ممن
يقومون بعرض بضائعهم ومقتبجاتهم بصفة مؤقتة لا تتجاوز يوماً واحداً وتمثل شروط
الإشغال والرسوم التي تحصل في هذه الحالة في القرارات المنفذة لهذا القانون بحيث
لا تتجاوز مائتي ملية عن المتر المربع .

المادة الثانية

يستبدل بالمادة ١٧ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النص الآتي:
مادة ١٧ لوزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة
استثناء بعض البلاد أو الأحياء أو الطرق من تطبيق بعض أو كل أحكام هذا القانون
والقرارات المنفذة له لاعتبارات تاريخية أو تجارية أو عملية عموماً والأحكام
الخاصة بالاشتغال فيها ورسوم هذا الاشتغال بحيث لا تتجاوز مائتي مليم عن المتر
المربع يومياً .

المادة الثالثة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري .
صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٧٩ (أول يونية سنة ١٩٦٠) .

المذكرة الايضاحية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

في شأن أشغال الطرق العامة

يقضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ بعدم جواز أشغال الطريق العام إلا بترخيص وبعد أن يؤدي الطالب رسم النظر والتأمين .

ولما كان تطبيق أحكام هذا القانون فيه إرهاق للباعة المنجولين والفلاحين الذين يقومون بعرض منتجاتهم بصفة مؤقتة ولمدة ساعات في اليوم .

لذلك روعى تعديل القانون بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٢ وبمقتضاها يعفى هؤلاء الأشخاص من الترخيص ورسم النظر والتأمين وترك القرارات المنفذة للقانون بيان شروط الأشغال ومقدار الرسوم التي يحصل في هذه الحالة ٣ .

كذلك لوحظ أن الظروف المحلية لبعض البلاد تقضى إعفاءها من جميع أحكام القانون المشار إليه بحيث يكون الإعفاء شاملا للبلدة بأكملها لذلك روعى تعديل المادة ١٧ بما يحقق هذا الغرض .

وتحقيقا لهذا الغرض أعد مشروع القانون المرافق الذي يتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية برفعه إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة برجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزارة النقل

قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠

بالأتمة التنفيذية لقانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ .

وزير النقل :

بمد الاطلاع على القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

الباب الأول

في الافتتاح بالطرق العامة

مادة ١ :

يشترط لإقامة أعمال صناعة أو لافتات أو اعلانات أو مد كبلات أو مواسير
أو خطوط ديكوفيل في الطرق العامة أتباع الاتى :

١ - يقدم الطلب إلى الجهة المشرفة على الطريق مبينا به إسم الطالب وعمله
وعنوانه والأعمال المراد تنفيذها .

٢ - يرفق بالطلب خريطتان مساحيتان معتمدتان من مهندس تقاى يبين بكل
منهما موقع العمل مع تحديد أبعاده على الرسم .

٣ - يدفع الطالب عند تقديم الطلب إلى خزانة الجهة المشرفة على الطريق رسم

فخص مقداره جنيته واحد بالنسبة للأعمال الصناعية ولا يرد الرسم أيا كانت نتيجة الفحص .

مادة ٢ :

تقوم الجهة المشرفة على الطريق بمراجعة الطلب والتحقق من أن الأعمال المطلوب تنفيذها لا يترتب عليها تعطيل المرور في الطريق أو إعاقة توسيعه أو منع تحسينه .

مادة ٣ :

إذا قررت الجهة المشرفة على الطريق قبول الطالب أصدرت الترخيص اللازم بذلك .

مادة ٤ :

يتبع في تنفيذ الأعمال النصوص عليها في المادة (١) المرخص بها ما يأتي :

أولا : بالنسبة للأعمال الصناعية :

تقوم الجهة الطالبة بتنفيذ الأعمال بمعرفة إذا كانت وزارة أو مصلحة أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة أو وحدة من الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، أما إذا كان الطلب مقدما من غير هذه الجهات فيكون التنفيذ بمعرفة الجهة المشرفة على الطريق وعلى هذه الجهة إخطار الطالب بكتاب موصى عليه بقيمة التكاليف الفعلية لتنفيذ الأعمال مضافا إليها ١٥ ٪ من قيمتها مصاريف إدارية . وعلى الطالب أداء هذه التكاليف خلال شهرين من تاريخ إخطاره ولا اعتبر طلبه كأن لم يكن .

ثانيا : بالنسبة للأعمال الأخرى :

يكون التنفيذ بمعرفة الجهة الطالبة أيا كانت وذلك بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) .

مادة • :

يؤدي المرخص له بالأعمال المبيغة فيما بعد جملا سنويا للجهة المشرفة على الطريق
بالفئات الآتية :

أولا : اللافتات :

جنيه واحد عن كل متر مربع من مساحة اللافتة • وتسرى هذه الفئة على
جميع أنواع الطرق .

ثانيا : الاعلانات ذات الصفة التجارية أو الصناعية :

١ - على الطرق السريعة : خمسة جنيهات عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرين جنيها أيا كانت مساحة الاعلان .

٢ - على الطرق الرئيسية : ثلاثة جنيهات عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
على ألا يقل الجمل السنوى عن عشرة جنيهات أيا كانت مساحة الاعلان .

٣ - على الطرق الإقليمية : جنيه واحد عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
على ألا يقل الجمل السنوى عن خمسة جنيهات أيا كانت مساحة الاعلان .

ويحسب جزء المتر من اللافتة أو الاعلان بمثابة متر مربع كامل •

ثالثا : خطوط الديكوفيل التى تعبر الطرق العامة :

عشرة جنيهات : وتحسب كسور السنة بمثابة صفة كاملة •

الباب الثانى

فى القيود المفروضة على الأراضى الواقعة على جانبى

الطرق العامة

مادة ٦ :

تعتبر ملكية الأراضى الواقعة على جانبى الطرق العامة لمسافة ٥٠ مترا بالنسبة إلى الطرق السريعة و ٢٥ مترا بالنسبة إلى الطرق الرئيسية و ١٠ أمتار بالنسبة إلى الطرق الإقليمية وذلك خارج الأورنيك النهائى المحدد بحدائد المساحة طبقاً لخطط نزع الملكية المعتمدة لكل طريق محملة بالقيود الآتية :

(أ) لا يجوز استغلال هذه الأراضى فى أى غرض غير الزراعة .

(ب) لا يجوز إقامة أية منشآت عليها .

ولا يسرى هذا الحكم داخل حدود مجالس المدن إلا فى الأجزاء المارة بأراضى زراعية .

مادة ٧ :

مع عدم الإخلال بقواعد التنظيم المقررة ، لا يجوز بغير موافقة الجهة المشرفة على الطريق إقامة منشآت على الأراضى الواقعة على جانبى الطرق العامة فى المسافات الآتية :

الطرق السريعة : المسافة من ٥٠ مترا إلى ١٠٠ مترا .

الطرق الرئيسية : المسافة من ٢٥ مترا إلى ٥٠ مترا .

الطرق الإقليمية : المسافة من ١٠ أمتار إلى ٢٠ مترا .

مادة ٨ :

يشتراط للحصول على موافقة الجهة المشرفة على الطريق لإقامة المنشآت المشار إليها في المادة السابقة إتباع الآتى :

١ - يقدم صاحب الشأن إلى الجهة المشرفة على الطريق طلبا مبينا به اسمه وعنوانه والأعمال المراد تنفيذها .

٢ - يرفق بالطلب .

(أ) ثلاثة رسوم هندسية من مهندس نقابى للمنشآت المراد إقامتها مع بيان المسافة بينها وبين حد نزع الملكية مع مراعاة خط التنظيم المعتمد من الجهة المشرفة على الطريق داخل كردونات مجالس المدن .

(ب) خريطة مساحية مقياس ١ : ٢٥٠٠ معتمدة من مهندس نقابى يحدد عليها موقع المنشأة من الطريق وتخطر الجهة المشرفة على الطريق صاحب الشأن بموافقتها على إقامة المنشأة إذا تبين لها ملائمتها للشكل المعماري .

مادة ٩ :

يحظر مد كابلات أو مواسير أو أنابيب أو خطوط ديكوفيل بجميع أنواعها بالطرق العامة داخل الأورنيك النهائى المحدد بمحددات المساحة طبقا لخرائط نزع الملكية المعتمدة إلا لعبور الطريق على أن يتحمل صاحب الشأن دائما مصاريف رد الشيء إلى أصله سواء تمتد مد أو رفع هذه الكابلات أو المواسير أو الأنابيب أو الخطوط .

الباب الثالث أحكام خفامية

مادة ١٠ :

يعاقب من يخالف هذه اللائحة بالعقوبات المقررة في القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .

مادة ١١ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في ٢٤ ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ (٢٨ يونيو ١٩٧٠) .

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم الاعلانات (١)

باسم الأمة .

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٠ من يولييه سنة ١٩٣٨ بلائحة الإعلانات المعدل

بالمرسوم الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ ،

وعلى القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الاشرطة السينمائية

ولوحات الفانوس السحري والاعاني والمسرحيات والمنولوجات والاسطوانات

وأشرطة التسجيل انصوتى

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ،

أصدر القانون الآتى:

مادة ١:

— يقصد بالاعلان فى تطبيق أحكام هذا القانون أية وسيلة أو تركيبة أو

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٤ فى ١٥/٧/١٩٦٥ .

(١) الوقائع المصرية العدد ١٦ مكرر فى ٢٦/٢/١٩٥٦ .

لوحة صنعت من الخشب أو المعدن أو الورق أو القماش أو البلاستيك أو الزجاج أو أية مادة أخرى : وتكون معلقة للعرض أو النشر بقصد الاعلان بحيث تشاهد من الطريق أو بداخل أو خارج وسائل النقل العام ،

مادة ٢ :

لا يجوز مباشرة الاعلان إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة المختصة

ويجب للترخيص في مباشرة الاعلان عن الاشرطة السينمائية موافقة السلطة القائمة على تنفيذ القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

ويسكون الترخيص شخصيا و نافذا للمدة المحددة فيه على ألا تتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها .

ولا يترتب على منح الترخيص أية مسئولية على السلطة المختصة في شأن ما رخص في إجراءاته .

وتبين اللائحة التنفيذية شروط وأوضاع الاعلان والترخيص فيه ورسوم منحه وتجديده .

مادة ٣ :

على المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذي يباشر عليه تنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال الصيانة أو التمسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارهما بذلك بخطاب موصى عليه .

مادة ٤ :

يعني من الحصول على الترخيص :

(١) التركيبات أو اللوحات أو الوسائل غير المضيئة كهربائيا والموضوعة على المحال العامة أو التجارية أو الصناعية أو الملاحية أو الأماكُن المدة لمزاولة إحدى المهن وذلك بقصد الإعلان عن العمل الذي يزاول فيها على ألا يزيد ما يوضع أو يباشر منها على إعلان واحد لكل واجهة مستقلة وبشرط ألا يتجاوز حدود المحل ولا تبرز عن واجهة البناء المثبتة به بأكثر من ٢٠ سنتيمتر — مع مراعاة ألا يقل إرتفاع حافتها السفلى عن ثلاثة أمتار من سطح الطريق إذا زاد هذا البروز عن ٥ سنتيمترات .

ويعجوز وضع لوحة أو لافتة أخرى حاملة للاسم على أحد جوانب المداخل العمومية للمبنى بشرط ألا تزيد أبعادها عن ٣٠ × ٤٠ سنتيمترا ولا يعجوز سمكها ٥ سنتيمترات .

(ب) الاعلانات الموضوعة داخل فترينات العرض لتعلن عن أنواع السلع والمهن أو الصناعات متى كانت متعلقة بالتجارة أو المهنة أو الصناعة التي تزاول في المحل

(ج) الاعلانات المباشرة على وسائل النقل الخاصة بالمؤسسة أو المصنع أو المحل التجاري متى كان الاعلان متعلقا بالاسم أو نوع العمل أو التجارة الذي يزاوله .

(د) الاعلانات المباشرة على الأجهزة والوسائل المرخص بها لتعلن عن نوع المواد أو السلع أو الغرض المخصصة من أجله كطلمبات البنزين ومولزين الأشخاص والثلاجات وغيرها .

(هـ) الاعلانات المباشرة على العلب أو الأغلفة أو ما في حكمها التي تستعمل لأغراض تجارية أو صناعية أو صحية للاستهلاك الشخصي ولو وضعت على جوانب المحال التجارية أو المطاعم .

(و) إعلانات البيع أو الإيجار الخاصة بالمعتمات ذاتها .

(ز) الاعلانات والبلاغات والنشرات وغيرها الصادرة من القلطة العامة

أو التي يقضى بها القانون .

لدى الترخيص

(ح) الاعلانات التي تبشرها الهيئات الدينية والخيرية والصحية إذا كانت مطابقة

بالأغراض المنشأة من أجلها هذه الهيئات .

(ط) الاعلانات الانتخابية .

(ي) الاعلانات والتركيبات التي تقام في المناسبات العامة كالأعياد الدينية

أو القومية أو المهرجانات الرياضية أو الثقافية أو الإجتماعية .

على أنه لا يجوز مباشرة الإعلانات المشار إليها في البنود الثلاثة الأخيرة

إلا بعد موافقة السلطة المختصة طبقا للشروط وفي المدة التي تحددها لذلك

ويتعين إزالتها وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه خلال ثلاثة أيام من انتهاء

المدة المحددة .

مادة ٥ :

يحظر مباشرة الإعلان على :

(أ) المباني الأثرية ودور العبادة والأسوار المحيطة بها .

(ب) أملاك الدولة العامة .

(ج) المباني أو أجزاء المباني التي تكون مخصصة لخدمة عامة تبشرها الحكومة

أو الهيئات العامة الإقليمية أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية والعامة .

(د) النصب والتماثيل المقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة بوقوعها

والمقارنات والأرصعة والأسوار المحيطة بها .

(هـ) المنشآت والأعمدة والأجهزة وغيرها من التركيبات المخصصة لخدمة

عامة والمقامة على أرض مخصصة للمنفعة العامة . .

ومع ذلك فلاسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الإعلان على الأماكن
المشار إليها في البندين (ب) و (هـ) طبقا للشروط والأوضاع وبالرسوم التي يعينها
المجلس المحال على بقرار يصدره .
"محدد".
مادة ٦:

للسلطة المختصة أن ترفض الترخيص في الاعلان لاسباب تتعلق بخطر
المدينة أو تنسيقها أو يطابع المنطقة أو بتنظيم حركة المرور فيها أو بالأمن
العام أو بالمقائد الدينية .

مادة ٧:

يكون لموظفي السلطة المختصة الذين يصدر بنديهم قرار وزارى صفة رجال
الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام هذا القانون والقراوت المنفذة له — ويكون
لهم الحق فى التفتيش على الاعلان والاجهزة الخاصة به .

مادة ٨:

كل من باشر إعلانا أو تسبب فى مباشرته بالمخالفة لهذا القانون
والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة
جنيهات .

وفى حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر
عدد المخالفات

وفى جميع الأحوال [ببعض] بازالة الإعلان وبإلزام المخالف برد الشيء إلى
أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فإذا لم يقوم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك فى المدة التى تحدد
لهذا المرض جاز للسلطة المختصة إجراء هذه الأعمال على نفقته ولايجوز

مطالبتها بأى تعويض عن أى تلف يلحق الإعلان أو الأجهزة أو غيرها .
ولصاحب الشأن خلال شهر من تاريخ أخطاره بمحصول الإزالة أن يسترد الإعلان
ومشتملاته بعد أدائه قيمة نفقات الإزالة و ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

فإذا أنقضى هذا الميعاد جاز للسلطة المختصة بيع الإعلان ومشتملاته بالطريق
الإدارى وتحصيل المبالغ المستحقة لها .

وكل إعلان مخالف للمادة الخامسة أو من شأنه إعاقة حركة المرور أو
تعريض سلامة المنتفعين بالطريق أو السكان أو تعريض الممتلكات للخطر أو
تشويه جمال المدينة أو تنسيقها أو المساس بالآداب العامة أو بالمقائد الدينية
يجوز للسلطة المختصة إزالته فوراً بالطريق الإدارى على نفقة المخالف وتحصل
نفقات الإزالة بالطريق الحجز الإدارى .

مادة ٩:

يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة خنفيات كل من أزال أو نزع أو مزق أو شوه
إعلاناً مرخصاً فيه .

مادة ١٠:

يستمر العمل بالرخص السابق صرفها قبل نفاذ هذا القانون إلى نهاية
المدة المحددة فيها . ولا يجوز تجديدها إلا بعد استيفاء الشروط المبينة فى
هذا القانون والقرارات المنفذة له فى ميعاد لا يجاوز ستة شهور من إنتهاء مدتها .
وعلى أصحاب الإعلانات التى لم يسبق الترخيص فيها أن يقدموا خلال سنة
من تاريخ العمل بهذا القانون طلباً إلى الجهة المختصة للحصول على الترخيص المشار
إليه فى المادة الثانية .

مادة ١١:

لا يترتب على هذا القانون أى إخلال بتطبيق أحكام قوانين المبانى

والتنظيم وأشغال الطرق العامة والمحال الصناعية والتجارية .

مادة ١٢ :

تسرى أحكام هذا القانون في البلاد التي بها مجالس بلدية وفي الجهات التي يصدرها قرار من الوزير المختص .

ويجوز للوزير المختص بقرار يصدره إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وفي هذه الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها للترخيص في الإعلان .

مادة ١٣ :

يلغى المرسوم الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٨ المشار إليه .

مادة ١٤ :

— على وزراء الشؤون البلدية والقروية والمواصلات والعدل والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون — ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المذكرة الايضاحية

للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

صدرت لأئحة الاعلانات بمقتضى المرسوم المؤرخ في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٣٨
وصدرت أحكامها التنفيذية بقرار وزاري في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ وهما يشملان
الأحكام والاشتراطات اللازمة لتنظيم مباشرة الاعلان .

وقد تبين بعد تنفيذها أنهما لم يتناولا الكثير من الاشتراطات الضرورية
لتنظيم مباشرة الاعلان علاوة على أنهما لم يقررا من الرسوم سوى رسم نظرقدره
عمرون قرشا عن كل طلب بالترخيص في الاعلان .

لذلك رؤى أن الأمر يقتضى استصدار قانون بدلا من المرسوم بالأئحة سالف
الذكر ليأتى مستوفيا الاشتراطات الضرورية وللرسوم الواجبة الأداء مقابل الترخيص
في مباشرة الاعلان وذلك بما يتناسب مع المهام الملقاة على عاتق السلطة المختصة سواء
من جهة إجراءات صرف الرخص أو معاينة الاعلانات والتفتيش عليها ولتتمشى مع
التقدم المموس في وسائل الاعلان المختلفة .

وقد أعد مشروع القانون المرافق بما يحقق هذه الأغراض فتناولت المادة
الأولى تعريف الاعلان وأوجبت المادة الثانية الحصول على ترخيص من الجهة
المختصة قبل مباشرة الاعلان ويكون هذا الترخيص متخصيا وناظرا للمدة المحددة
فيه بشرط ألا تتجاوز سنة واحدة يجوز تجديدها وأعفيت السلطة مآحة للترخيص
من أية مسؤولية في شأن ما رخص في أجرائه . وتبين الأئحة التنفيذية شروط
وأوضاع الاعلان والترخيص فيه والرسوم الواجب أدائها لصرفه وتجديده .

وألزمت المادة الثالثة المرخص له في الاعلان ومالك العقار الذى يباشر عليه الاعلان بتنفيذ ما تقرره السلطة المختصة من أعمال السيانة أو التنسيق أو التجديد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إخطارها بذلك بخطاب موصى عليه .

ثم عدت المادة الرابعة الاعلانات المعفاة من الترخيص - وقد روعى النص على بعض أنواع من الاعلانات مما لم يرد ذكره في الرسوم باللائحة المعمول به حاليا مع أنها كانت معفاة من الترخيص .

أما المادة الخامسة فقد عدت ألاما كن التى يحظر مباشرة الاعلان عليها .

ونظرا إلى أنه في بعض الحالات يكون الترخيص بالاعلان غير متفق مع تنسيق ومظهر المدينة أو طابع المناطق المختلفة أو قد يكون من شأنه أن يمس الآداب العامة أو العقائد الدينية فقد خوات المادة السادسة السلطة المختصة حق رفض الترخيص بمثل هذه الاعلانات .

وقد أضفت المادة السابعة على مندوبي السلطة المختصة الذين يصدر بندبهم قرار وزارى صفة رجال الضبط القضائى وخولتهم الحق في التفتيش على الاعلان والأجهزة الخاصة به .

ثم تناولت المادة الثامنة العقوبة المفروضة على كل من باشر إعلانا أو تسبب في مباشرته بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له وقد روعى رفعها من جنيته إلى عشرة جنيهاً علاوة على الحكم بالازالة ويرد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة ليكون ذلك رادعا للمخالفين كما خولت السلطة المختصة الحق في تنفيذ الأحكام الصادرة على نفقة المخالف إذا لم يتم بتنفيذ هذه الأحكام في المدة التى تحددها الغرض .

وقد خولت هذه المادة أيضا السلطة المختصة حق الازالة الفورية للاعلانات التى من شأنها إعاقة حركة المرور أو تمويض سلامة المتنقلين بالطرق أو السكان أو الممتلكات للخطر أو تشويه جمال أو تنسيق المدينة أو المساس بالآداب العامة أو العقائد الدينية وكذلك الاعلانات المحظور مباشرتها .

وتناولت المادة التاسعة العقوبة المفروضة على من يزيل أو ينزع أو يمزق أو يشوه
عمدا الإعلانات المرخص فيها .

ونظمت المادة العاشرة الاعلانات المرخص فيها وقت صدور هذا القانون
وكذلك الاعلانات التي لم يسبق الترخيص فيها وأصبحت خاضعة لأحكامه وحددت
المدة اللازمة للحصول على التراخيص الجديدة فيها .

وقد حددت المادة الثانية عشر الجهات التي تطبق فيها أحكام هذا القانون
وأجازت للوزير المختص بقرار يصدر إعفاء بعض المناطق أو الأحياء أو الطرق
أو الميادين من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وفي هذه
الحالة يتضمن القرار الشروط والأوضاع التي يجب توافرها في الاعلان وفي
الترخيص فيه .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القانون المرافق على
مجلس الوزراء مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة
عليه وإصداره .

وزير الشؤون البلدية والقروية

وزارة الشئون البلدية والقروية

قرار رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم

الاعلانات وإلغاء القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة

التنفيذية القديمة (١)

وزير الشئون البلدية والقروية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات .

وعلى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرـر

مادة ٢ :

يقدم طلب الترخيص في الاعلان إلى الجهة المختصة مبينا به اسم الطالب وصناعته
ومحل إقامته والمدة التي سيباشر فيها الاعلان وموقع العقار الذي سيباشر عليه
واسم مالكه .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :

(أ) الرسوم الانشائية التفصيلية بمقياس رسم مناسب من صورتين عن الحوامل

(١) الوقائع المصرية العدد ٩٩ في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

المقامة حول الأرض الفضاء على ستة أمتار من منسوب سطح الأرض المطلقة عليه .
وإذا لم يكن الغرض من إقامة السياج حجب الأرض الفضاء من جميع جهاتها وجب
ترك جزء خالي يكشف عما وراءه بارتفاع قدره نصف متر على الأقل بين الأرض
وآخر جزء في السياج ويجوز في هذه الحالة تغطية هذا الفراغ بشبكة من الخشب
على ألا يقل الجزء المفرغ منها عن نصف مساحته .

(ب) اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط :

١ — يجب لتثبيت اللوحات أو الحوامل في الحوائط استعمال كانات من الحديد
لا يقل طول الجزء المثبت منها داخل الحوائط عن ١٠ سم ولا يجوز استعمال
الخوابير أو القطع الخشبية في هذا الغرض .

ويجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية أو للقواعد
للهندسية ويشترط ألا يتعارض مع فتحات الابواب والنوافذ ووسائل الانقاذ وأعمدة
الصرف ومواسير المياه .

٢ — يجب ألا يتجاوز بروز الاعلان بما في ذلك الحوامل والكواويل
واللوحات المباشر عليها خارج حد الطريق المسافات الآتية :

٥ سم من حد الطريق في حدود ارتفاع قدره ثلاثة أمتار مقيسا من سطح
الطريق ثم ٥ في المائة من عرض الطريق في المسافة التي تملأ ذلك لغاية ارتفاع
أربعة أمتار مقيما من سطح الطريق وبشرط ألا يزيد البروز على ستين سنتيمترا
ثم ١٠ في المائة من عرض الطريق فيما يملأ ذلك من ارتفاع .

وبشرط ألا يزيد البروز على متر ونصف ولا يجوز أن يزيد إرتفاع أعلى جزء
في الاعلان على سطح سقف الدور العلوي المطل على الطريق بأكثر من مترين .

وإذا كان الاعلان مثبتا على واجهات البواكي وجب ألا يزيد بروزه مع

الحوامل والسكوايل الخاصة به من سطح الحائط على ربع عرض الرصيف الواقع خارج واجهات البواكى بشرط ألا يتجاوز هذا البروز ٥٠ سم وألا يقل إرتفاع أدنى جزء فيه عن ثلاثة أمتار ويحظر مباشرة الاعلان على فتحات البواكى وكذلك الاعلان البارز على الجوانب الداخلية والجانبية لاكتاف البواكى .

(ج) الاعلانات الموضوعة فوق أسطح المباني :

١ - فى حالة مباشرة الاعلانات على لوحات موضوعة فوق أسطح المباني يجب ألا يزيد ارتفاع أعلى جزء فيها بما فى ذلك الحوامل على خمسة أمتار أما فى حالة مباشرتها على تركيبات مفرغة بحيث لا يكون فى مجموعها أو فى جزء منها لوحة مصممة فيجب ألا يزيد إرتفاعها بما فى ذلك الحوامل على عشرين مترا .

ويجب فى الحالتين المتقدمتين أن تكون الحوامل ومشمولاتها رادة عن صامت واجهات البناء الواقعة على حد الطريق بما لا يقل عن متر واحد .

٢ - يجب أن تكون حوامل الاعلانات أو اللوحات والتركيبات وغيرها من مواد غير قابلة للاحتراق .

٣ - يجب أن يكون الاعلان وحوامله فى موضع لا يعرض المتفرجين بالمقار أو غيرهم لآى ضرر ولا يتعارض مع التركيبات الخاصة بالمرافق العامة أو وسائل الانقاذ أو يؤثر عليها .

٤ - يجب أن يكون تصميم وتركيب وتثبيت الاعلان طبقا للاصول الفنية وبحيث يقاوم تأثير الرياح ولا يترتب عليه أى ضرر .

(د) الاعلانات المثبتة فى أعمدة الانارة :

يجب فى الاعلانات التى تلبس على أعمدة الانارة ألا يقل إرتفاع أدنى نقطة فيها فيها عن ٥ر٤ متر من سطح الرصيف وألا يزيد مسطحها على متر مربع وألا يتجاوز البروز حافة الرصيف .

(هـ) الأعلانات على الففق

يجب في الأعلانات التى تبأشر على الففق إذا لم تكن بالنقش إلا أنجأوز أرتفأعها حافئى الحأاط الممدة بمعرض الطررق السفلى وألا أنزبد سمكها على عشرة سنتأدترات .

(و) فى الأعلانات على شبكة الحقأاب أعلأ سآارات الأجرة (١) .

أجب فى الإأعلانات التى تبأشر على شبكة الحقأاب أعلأ سآارات الأجرة أن تثبت تمبأتا أأأا بالشبكة . وأن تكون أفر بارزة عن سطح السآارة العلوى المثبته به الشبكة . وألا أنزبد أرتفأع الأعلان عن عشرين سنتأمتر عن سقف السآارة . وأن أكون من مادة أفر قابلة للاحتراق .

وألزم حفظ رخصة مآأشرة الإعلان مع سائق السآارة وأقأأمها عند أى طلب فى أى وقت .

وأجب أأطار قلم المرور عن السآارات الأجرة المباشرة عليها الإأعلانات بأون ترأأص لأراعى ذلك فى أأأأأ رخصة المرور السنوىة .

(ز) الأعلانات المضآئة كهربأأأا (٢) :

أجب أن أتوافر فى الأعلانات المضآئة كهربأأأا فاضلا عن الأأترات المنصوص عليها فى هذه المادة ما أأتى :

(١) أن أكون موقع الأعلان المضآى فى مكان مأمون بعمأ عن متناول الأأأى وبطرقئة تمنع انتشار الحرق .

(٢) أن أعمل أأأز من مادة أفر قابلة للاحتراق أول الأعلانات التى

(١) الفقرة (و) من المادة (٣) مضافة بأقرار وزیر الشؤون البلدية والقروىة رقم

٢٩٢ لسنة ١٩٦٦ .

(٢) الفقرة (ز) من المادة (٣) مضافة بأقرار وزیر الأسكان والمرافق رقم ٧٢٩

لسنة ١٩٦٧ .

تقام قوق أسطح المباني والأعلانات القى. تباشير على السياجات واللوحات.
والحوامل المقابلة على الأرض ويعمل بهذه الحواجز بباب مزود بقفل متين لمنع
دخول غير المختصين إلى مكان الإعلان كما توضع عليه لافتة (خطر —
ممنوع الدخول) .

(٣) أن تكون جميع الأجزاء المعدنية الداخلة في تركيب الاعلان بما فيها
الحوامل والمحولات موصلة توصيلا كهربائيا جيدا بالأرض .

(٤) أن تكون محولات التيار والانابيب الضوئية وما يتصل بها من أجهزة
في أماكن مأمونة وجيدة التهوية وفي مكان لا يدخله إلا المختصين فقط .

(٥) أن تكون المفاتيح والمصهرات على لوحة أو لوحات من الرخام
أو الإردواز .

(٦) أن تكون جميع التوصيلات الكهربائية داخل مواسير معزولة من
الصلب السميك المالحوم كما يجب توصيلها بالأرض .

(٧) أن تكون محولات التيار مغطاة بأغطية محكمة بحيث لا تتسرب إليها
مياه الامطار وأن تكون جيدة التهوية .

(٨) أن يزود مكان الإعلان المركب على أسطح المباني أو المباشرة على
اللوحات أو الحوامل المثبتة في الحوائط على واجهات المحال بعدد من
أجهزة وأدوات أطفاء الحريق الذي ترى الجهة المختصة بالترخيص لزومه وذلك
من الأنواع الآتية .

جهاز أطفاء حريق الكهرباء

جهاز أطفاء مائي سعة ١٠ لتر .

مادة ٤ :

لا يجوز مباشرة الاعلان بالكتابة أو النقش أو بالطلاء على الحوائط إلا في الاماكن التي توافق عليها السلطة المختصة وذلك فيما عدا الاعلانات المنصوص عليها في البند (١) من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

كما لا يجوز مباشرة الاعلانات المضيئة إذا كانت تسبب أخلالاً أو لبساً مع أشارات المرور الضوئية .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بالاضاءة المسقطه المتحركة والثابتة إلا في الاماكن وبالأوضاع التي توافق عليها السلطة المختصة .

مادة ٥ :

يجب أن تصنع اللوحات والجوامل والوسائل المعدة لمباشرة الاعلانات من مواد ذات مقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة كالحديد أو الخشب أو الزجاج أو غيره .

ولا يجوز مباشرة الاعلان بطريق اللصق إلا على لوحات مصنوعة من المواد المشار إليها على أنه بالنسبة للاعلانات التي لا تزيد مدة مباشرتها على ثلاثة شهور يجوز أن تكون مصنوعة من مواد ضعيفة المقاومة تعتمد عليها السلطة المختصة

مادة ٦ :

— في حالة مباشرة الإعلان على لوحة أو حامل معد لهذا الغرض يجوز صرف ترخيص واحد عن كل لوحة أو حامل حتى ولو تغير الإعلان من وقت إلى آخر .

مادة ٧ :

يؤدي الطالب قبل الترخيص في الاعلان أو تجديده الرسوم الآتية .

(أ) رسم نظري قدره خمسون قرشا من كل اعلان أو لوحة أو سياج أو
عامود أنارة أو وحدة من وحدات النقل المشترك سواء كانت قاطرة أو
مقطورة أو شبكة الحقائق أعلا سيارات الاجرة ولا يرد هذا الرسم في حالة
رفض طلب الترخيص أو طلب تجديده (١) .

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان
حتى ولو كان متغيرا لاية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا كان للاعلان
أكثر من وجه واحد يؤدي الرسم عن كل وجه بحسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهات عن كل اعلان على أعمدة الانارة على
الايتمدى فانوساذى وجهتين على عامود الإنارة الواحد وذلك لاية مدة
يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحه الإعلان الذى يباشر
على النفق لاية مدة يباشر فيها الإعلان لغاية سنة .

(هـ) رسم قدره جنيهان و ٥٠٠ مليم عن الإعلانات المباشرة من الداخل
أو الخارج على كل وحدة من وحدات النقل سواء أكانت قاطرة أو مقطوره
وذلك عن أية مدة يباشر فيها الإعلان لغاية سنة .

وتحدد مساحة الإعلان بالأبعاد الخارجية للوحدات بما فى ذلك الزخارف
والإطارات أن وجدت وإذا بوشر الإعلان بالنقش أو الكتابة أو الأحرف

(١) الفقرة (١) من المادة السابعة معمله بقرار وزير الشؤون البندية والقروية رقم

المجسمة غير المحدودة باطار فتكون مساحة الإعلان عبارة عن مساحة المستطيل
الشامل للإعلان المباشر .

وفي جميع الحالات تعتبر كسور المتر مترا .

مادة ٨ :

يلغى القرار رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٩ :

يعمل بهذا القرار مس تاريخ نشره في الجريدة الرسمية !

وزارة الاسكان والمرافق

قرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٦٥

بشروط الترخيص بالاعلان على بردورة الارصفة والجواجز الحديدية
المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة

وزير الاسكان والمرافق :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الاعلانات
ولا تحت التنفيذ .

قرر

مادة ١ :

لا يجوز فى مدينة القاهرة وضع اعلانات بأرصفة الطرق والميادين والجواجز
الحديدية المختصة لسلامة عبور المشاة إلا فى الجهات التى تحددها السلطة القائمة
على أعمال التنظيم .

وتحدد المواصفات الفنية عند تركيب ونزع الاعلانات بمعرفة السلطة المختصة
بمحافظة القاهرة لتلافى أى تلف أو تسكير بالأرصفة أو الجواجز الحديدية .

مادة ٢ :

يجب عرض نماذج الاعلانات على الجهات المختصة بمحافظة القاهرة قبل
الترخيص بها .

مادة ٣ :

يحصل مبلغ مساو لرسوم الترخيص المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بصفة تأمين لسلامة الأرصفة والحواجز الحديدية .

مادة ٤ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريراً في صفر سنة ١٣٨٥ (٩ يونيه سنة ١٩٦٥) .

مذكرة

بشروط الترخيص بالإعلان على بردورة الأرصفة والحواجز
الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة

طلبت شركة الاعلانات المصرية الترخيص لها بالإعلان على بردورة الأرصفة
والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة ، ضمن
مشروع تجميل الأرصفة بامتثالها للاعلانات .

ونظرا لأن المادة ٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات
حظرت في فقرتها الأولى مباشرة الاعلانات على أملاك الدولة العامة ، ثم أجازت
في فقرتها الأخيرة للسلطة المختصة أن ترخص في مباشرة الاعلان على هذه الأماكن
طبقا للشروط والأحوال وبالرسوم التي يمينها الوزير المختص بقرار يصدره .

ونظرا لأن بردورة الأرصفة والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور
المشاة بمدينة القاهرة تعتبر من أملاك الدولة العامة طبقا لنص المادة ٨٧ من القانون
المدنى ، وترى محافظة القاهرة في الاعلان على هذه الأماكن ، وسيلة من وسائل
تجميل الأرصفة .

لهذا أعد مشروع القرار المرافق متضمنا لشروط الترخيص بالإعلان على بردورة
الأرصفة والحواجز الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة بمدينة القاهرة .

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١
في شأن تنظيم استعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية
والتجارية وأشغال الطرق العامة والنظافة العامة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يستبدل بنص المادة الاولى من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة
بتعديل المادة ٥ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم استعمال مكبرات الصوت
الفصل الآتي :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ أو القرارات
المنفذة له بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه ، ويحكم فضلا عن
ذلك بمصادرة الآلات والأجهزة التي استعملت في ارتكاب الجريمة ، وفي حالة العود
تضاعف عقوبة الغرامة في حديها الأدنى والأقصى فضلا عن المصادرة وإغلاق المحل
الذي قام بالتركيب لمدة لا تجاوز سبعة أيام .

ويجوز للسلطة المختصة في الحالات التي ترى فيها خطرا واضحا على الصحة
العامة أو الأمن العام أن تأمر بصفة مؤقتة بالتحفظ على المحل ووضع الاختام عليه
حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية ، ويكون للقاضي المختص إلغاء التحفظ بناء على

تظلم صاحب الشأن في أى وقت قبل الفصل فى الدعوى وينتهى التحفظ فى جميع الأحوال بانقضاء سبعة أيام على الأمر به .

المادة الثانية

يستبدل بنص المادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ١١ من القانون ١١٠ لسنة ١٩٥٥ فى شأن إشغال الطرق العامة النص الآتى :

كل مخالفة لأحكام القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦ أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ثلثمائة جنيه .

ويحكم على المخالف بأداء ضعف رسم النظر وخمسة أضعاف رسم الإشغال المستحقة والمصروفات إلى تاريخ إزالة الإشغال .

كما يحكم بإزالة الإشغال فى ميعاد يحدده الحكم ، فإذا لم يقم المحكوم عليه بالإزالة قامت الجهة الادارية المختصة باجرائها على نفقته ، على أنه لا يحكم بإزالة حجرات التفتيش ومواسير صرف المياه إلا إذا طلبت ذلك الجهة الادارية المختصة وللمحافظ المختص قبل الفصل فى الدعوى — وبعد إعطاء المهلة اللازمة — وفى أحوال المخالفات الجسيمة التى يكون معها فى استمرار — الإشغال حصر واضح على الصحة العامة أو الأمن العام إصدار قرار مسبب بوقف سريان ترخيص البناء أو الهدم حسب الأحوال وذلك حتى تتم إزالة المخالفات ويجوز فى الأحوال المذكورة التحفظ على المحل بوضع الاختام عليه بناء على طلب تقدمه السلطة المختصة إلى القاضى الجزئى ويكون للقاضى الجزئى المختص إلغاء التحفظ. يفاء على طالب صاحب الشأن فى أى وقت قبل الفصل فى الدعوى .

ويفتهى التحفظ. وفي جميع الأحوال بإزالة المخالفة .

وإذا استمرت أعمال البناء أو الهدم بحكم بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

المادة الثالثة

يستبدل بنص المادة الرابعة من القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ والخاصة بتعديل المادة ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ، النص الآتي :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

وعلى الجهة الإدارية المختصة تكليف المخالف بإزالة أسباب المخالفة في المدة التي تحددها له والإقامة بالإزالة على نفقة المخالف مع تحصيل النفقات بالطريق الإداري ويجوز التصالح في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين الأولى والرابعة .

وتمضي الدعوى العمومية تجاه المخالفين بدفع مبلغ عشرة جنيهات وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقت تحرير محضر المخالفة وإخطار المخالف به ويجوز للسلطة المختصة أن تطلب من القاضي الجزئي المختص الأمر بالتحفظ على المحل الذي يلحق بمخالفات أمامه متى كان في ذلك خطر واضح على الصحة العامة وذلك بوضع الإختام عليه وذلك حتى يفصل في الدعوى ، ويكون للقاضي المختص إلغاء التحفظ في أي وقت بناء على تظلم صاحب الشأن قبل الفصل في الدعوى ، ويفتهى التحفظ في جميع الأحوال بإزالة المخالفة .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يختم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(١) صدر برئاسة الجمهورية في ٦ شوال سنة ١٤٠٢ (٢٦ يولية سنة ١٩٨٢)
ومنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ و ٥ أغسطس سنة ١٩٨٢ .

محافظة القاهرة

قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢

محافظة القاهرة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ فى شأن النظارى العامة والقوانين المعدلة له ولائحة التنفيذىة .

قرر

المادة الأولى

يجب على أصحاب ومديرى المحال العامة والملاهى والمحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وما يماثلها حيازة وعية خاصة لحفظ القمامة على نفقتهم الخاصة طبقا للشروط والمواصفات المبينة بعد :

(أ) أن يكون الوعاء مصنوعا من الصاج المجلفن أو البلاستيك وخاليا من الثقوب وبالغطاء المناسب له .

(ب) أن يكون سعة الوعاء تتراوح بين ٥٠ ، ١٠٠ لتر

(ج) أن يكون الوعاء نظيفا بصفة مستمرة .

(د) أن يوضع الوعاء أمام واجهة المحال طوال فترة فتح المحل ويرفع عند غلقه وفقا لمواعيد العمل المقررة لهذه المحال صيفا وشتاء .

المادة الثانية

في حالة مخالفة أحكام المادة الأولى من هذا القرار تتخذ الإجراءات القانونية ضد المخالف طبقا للمادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه وذلك بالحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه فضلا عن إزالة أسباب المخالفة على نفقة المخالف بالطريق الإداري .

المادة الثالثة

يمسح هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره .

مجلس الدولة

إدارة الفتوى والنشر

لوزارتى الحكم المحلى والإسكان

السيد المدير العام للمرافق والرخص بمحافظة القاهرة :

بالإحاطة إلى الكتاب ٨١ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٥ فى شأن طريقة حساب التعويض المستحق عن محاضر مخالفات الإشغالات بكافة أنواعها .

وتجمل الوقائع فى أن الجمعية العمومية للقسم الإستشارى قد انتهت فى جلستها المنعقدة فى ٩ من فبراير سنة ١٩٥٨ إلى أن التعويض المستحق فى حالة المخالفة تقدر على أساس مدة شغل الطريق الفعلية حتى تاريخ الإزالة و صدور الترخيص .
ولإمكان تطبيق ما جاء بهذه الفتوى دون تحمل أى مسئولية من الجهاز المركزى للمحاسبات حيث أنها تشمل عدم تنفيذ أحكام المادة ١٤ من القرار الوزارى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ فيما يختص بالتعويض المستحق من محاضر مخالفات إشغال الطريق .

لذلك تطلبون الإفادة بالرأى عن طريقة حساب التعويض المستحق من محاضر مخالفات الاشغالات بكافة أنواعها والى تختلف وحدتها الزمنية عند الترخيص حيث أن بعض الاشغالات تحتسب رسومها باليوم والبعض الآخر بالشهر والبعض بالسنة وردا على ذلك نفيد بأنه :

لما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن إشغال الطرق العامة تنص على أنه :

إذا حدث أشغال بغير ترخيص جاز للسلطة إزالته بالطريق الإدارى على نفقة المخالف إذا كان هذا الإشغال مخالفا لمتطلبات التنظيم . . . وعلى المخالف أن يسترد (قوانين البلدية ج ٢)

الأشياء المضبوطة في ميعاد تحدده السلطة المختصة وتخطره به وذلك بعد أداء رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق مع جميع المصروفات .. فإن لم يتم بذلك فالسلطة المختصة يبيعها بالمزاد العلني وخضم ما هو مطلوب منه من ثمنها والرجوع عليه بالباقي عند الإقضاء بطريق الحجز الإداري .

ولما كانت المادة ١٤ من ذات القانون تنص على أن كل مخالفة لأحكام القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها .. ويحكم على المخالف بأداء رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق والمصروفات إلى تاريخ إزالة الأشغال كما يحكم برد الشيء إلى أصله .

ولما كانت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري قد ذهبت وهي بصدد بحث تقدير التعويض المدني والرسوم المستحقة على الترخيص عندما يطلب المخالف الترخيص في شغل الطريق بعد تحرير محضر ماشغله دون ترخيص إلى أن تحديد رسم الأشغال والمصروفات التي يحكم بها على المخالف وهي ضعف الرسم المستحق والمصروفات إنما يكون إلى تاريخ الإزالة فقط وليس طوال مدة السنة المتخذة وحدة لتقدير رسم الأشغال عند الترخيص كما وأنه كانت المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ الصادرة بقرار من وزير الشؤون البلدية رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ تحدد فئات سنوية للرسم المستحق عن شغل الطريق بفترينات كما تجعل المادة ١١ من هذه اللائحة السنة وحدة زمنية لتقدير الرسوم تفادياً لحساب كسور السنة فإن تطبيق هذين الفصيلين إنما يكون عند منح الترخيص فلا يعتبر بحساب مدة السنة كاملة عند التحديد مقدار ضعف الرسوم الذي يقتضي كتعويض على المخالف قبل منح الترخيص أو بعد الانتهاء من دونه .

لذلك

فإن التعويض المستحق في حالة المخالفة وطبقاً لما انتهت إليه الجمعية العمومية إنما

يقدر على أساس مدة إشغال الطريق الفعلية حتى تاريخ الإزالة أو صدور الترخيص
وليس على أساس المادة ١١ من القرار الوزاري رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ سالف
الذكر والتي يقتضي تطبيقها عند منح الترخيص دون بقية الحالات .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

تحريراً في ١٩٦٥/٣/١ .

مستشار الدولة

مجلس الدولة

إدارة الفتوى والتشريع

لوزارة المحاكم المحلى والأسكان وهيئة قضاة السويس

ملف رقم ١٨/١٣/٣٨ :

السيد/ مراقب عام الاسكان والمرافق لمنطقة وسط القاهرة :

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٧٢ المؤرخ ١٦/٤/١٩٦٤ فى شأن طلب الرأى فى
النقاط الآتية : -

أولا : تفص المادة الثامنة من قانون الاعلانات رقم ٦٦ لسنة ٥٦ على أنه «كل
من باشر إعلانا أو تسبب فى مباشرة إعلان بالمخالفة لهذا القانون والقرارات المنفذة له
له يعاقب بغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تجاوز عشرة جنيهات وفى حالة تعدد
الإعلانات ولو كانت متماثلة يتعدد عدد المخالفات وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة
الاعلان وإلزام المخالف برد الشئ إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .

وعند حساب ضعف الرسوم المشار إليها تستفسرون هل يضاعف رسم النظر أم
يكفى بضاعفة رسم الإعلان وهل تحصل هذه الرسوم المضاعفة عن سفة كاملة أم
عن مدة المخالفة .

ثانيا : تفص المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ فى
شأن إشغال الطرق العامة على أنه « يصرح فى الطرق التى لا توجد بها أرصفة بوضع
الفتريينات وبأحداث البروزات طبقا لما جاء بالمادة السابعة بحيث لا يزيد البروز
عن ٣٠ سم وتستوضحون الرأى عما إذا كان المقصود من هذه المادة جواز التصريح
بفتريينات العرض والبروزات والحليات عامة المفصوص عنها بالمادة ١٤ من
نفس القانون .

ثالثاً : ينتهى الترخيص باسغال الطرق أو بإعلان فى وقت معين وتنقضى مدة إلى أن يتقدم صاحب الشأن طالبا تجديد الترخيص لسنة أخرى وتطالبون الرأى فيما إذا كان القانون يوجب فى مثل هذه الحالات تحصيل رسم النظر وضعف الرسوم عن المدة التالية لانهاء الترخيص حتى تقديم طلب التجديد دون تحرير مخالفة أم يلزم تحرير محضر مخالفة لاستحقاق ضعف الرسوم .

أولاً : ورداً على ذلك نعيد بأن المادة (٨) من القانون رقم ٦٦ لسنة ٥٦ بشأن تنظيم الاعلانات تنص على أنه « كل من باشر إعلاناً أو تسبب فى مباشرته لهذا القانون والقرارات المنفذة له يعاقب بغرامة لاتقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات وفى حالة تعدد الاعلانات المخالفة ولو كانت متماثلة تتعدد العقوبة بقدر عدد المخالفات وفى جميع الأحوال يقضى بإزالة الاعلان وإلزام المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة على الترخيص .. وتنص المادة (٧) من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أنه « يؤدى الطالب قبل الترخيص فى الاعلان أو تجديده الرسوم الآتية :

(أ) رسم نظره قدره خمسون قرشا عن كل إعلان أو لوحة أو سياج ... ولايرد هذا الرسم فى حالة رفض طلب الترخيص أو طلب تجديده .

(ب) رسم قدره عشرة قروش عن كل متر مربع من مساحة الاعلان حتى ولو كان متفيراً لآية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة وإذا كان للاعلان أكثر من واحد يؤدى الرسم على كل وجه حسب مساحته .

(ج) رسم قدره أربعة جنيهات عن كل إعلان على أعمدة الاناره على ألا يعمد فانوسا واحداً ذا وجهين على عامود الانارة الواحد وذلك لآية مدة يباشر فيها الاعلان لغاية سنة .

(د) رسم قدره جنيهان عن كل متر مربع من مساحة الاعلان الذى يباشر على النفق .. وواضح من سياق النصين المذكورين أن ضعف الرسوم المقررة على

الترخيص الواجب الحكم بها على المخالف تنصرف إلى الرسوم الواردة في المادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الاعلانات وهي رسم النظر والاعلان يؤكد ذلك أن عبارة الرسوم جاءت جامعة لتشمل رسم النظر والاعلان وكلاهما مقرر لصرف الترخيص دون أن نخصص برسم معين ، هذا فضلا عن عدم وجود وجه لتخفيض الرسوم إلى جانب عدم جواز أن يكون المخالف في وضع أحسن من الملتزم بحكم القانون بإعفائه من بعض رسوم الترخيص الأمر الذي يقتضى محاسبة المخالف على أساس مضاعفة الفئات الواردة باللائحة مهما كانت مدة المخالفة أسوة بما يتبع نحو طالب الترخيص .

ثانياً : وبخصوص مدى جواز التصريح بفترينات البيع والعرض والبروزات والحليات بالطرق التي لا توجد بها أرضة فيلاحظ أن المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة تنص على أنه « يصرح في الطرق التي لا يوجد بها أرضة بوضع الفترينات وإحداث البروزات طبقاً لما جاء بالمادة السابقة بحيث لا يزيد على ٣٠ سم فتعتبر الفترينات الواردة في النص جاء عاماً ليشمل للفترينات بجميع أغراضها سواء كانت معدة للبيع منها أو العرض ومن ثم يجوز التصريح بالفترينات على اختلاف أغراضها وكذلك البروزات والحليات في الطرق التي لا توجد بها أرضة وذلك طبقاً للاوضاع الواردة في المادة (١٦) .

ثالثاً : ومن حيث أنه فيما يتعلق بمدى اشتراط تحرير محضر مخالفة لتحصيل ضعف الرسوم المقررة عن المادة (١٤) من القانون رقم ٤٠ لسنة ٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة قد أوجبت الحكم على المخالف لأحكام القانون بأداء رسم النظر وضعف رسم الأشغال المستحق والصروفات إلى تاريخ الإزالة وأن المادة (٨) من القانون رقم ٦٦ لسنة ٥٦ في شأن تنظيم الاعلانات قد أوجبت الحكم على المخالف برد الشيء إلى أصله وبأداء ضعف الرسوم المقررة في الترخيص ومثل هذه المبالغ معقود الحكم بها للقاضي باعتبارها عقوبة بمد تحرير محضر المخالفة وتقديم المخالف للمحاكمة ودون ذلك لا يجوز إلزام المخالف بأداء النظر وضعف الرسوم .

لذلك نرى : —

- ١ — مطالبة المخالف بضعف الرسوم المقررده على الترخيص شاملة رسم النظر والاعلان وفقاً للنفقات الواردة في المادة (٧) من اللائحة التنفيذية للقانون ٦٦ لسنة ١٩٥٦
- ٢ — ضرورة تحرير محضر مخالفة تمهيداً لالتزام المخالف بضعف الرسوم ورسم النظر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً في ١١/٥/١٩٦٤

مستشار الدولة

مجلس الدولة

إدارة الفتوى والتشريع

لرئاسة الجمهورية

رقم الملف ٨١٠/١/٩١ .

السيد / المراقب العام للاسكان والموافق .

(منطقة وسط القاهرة - قسم ثان)

أطلعنا على الكتاب رقم ٢٤٢ فى شأن مدى إعتبار بنك التسليف الزراعى والتعاونى مؤسسة عامة فيما يتعلق بتطبيق القانون رقم ١٤٠ السنة ١٩٦٠ .

وحاصل الوقائع أن شركة الإعلانات المصرية تقدمت بطلب التصريح لها ينقل سياج الإعلانات المحيطة بأرض بنك التسليف الزراعى بشارع القصر العيني قسم قصر النيل خارج خط التنظيم بمقدار متر ، وطابت معافاتها من تسديد رسوم إشغال الطريق استنادا إلى المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ التى تنضى بأن يعفى من أداء التأمين والرسوم أشغال الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات العامة والإشغال المؤقت والمقاولين المتعهدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال لهذه الهيئات .

ولذلك تستعلمون الرأى فيما إذا كان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يعتبر مؤسسة عامة فى تطبيق أحكام القانون المذكور .

وردا على ذلك تفيد بالآتى . —

من حيث إن المادة ١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال الطرق العامة تنص على أنه (يعفى من أداء التأمين والرسوم المشار إليهما في المادتين ٧٥٥ في الأحوال الآتية: —

إشغال الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة .

٢ —

٣ — الإشغال المؤقت للمقاولين والمتهمدين بمناسبة ما يؤدونه من أعمال للوزارات والمصالح الحكومية ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمؤسسات العامة) .

ومن حيث إن مقطع النزاع ينعصر في الوقوف على ما إذا كان بنك التسليف الزراعى والتعاونى يعتبر مؤسسة عامة .

ومن حيث إن المادة ١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت نصت على أنه (تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين في إقليمى الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة في الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها إلى الدولة » ثم نصت المادة ٤ من ذات القانون على أنه (تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون »

ومن حيث إن الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع ذهبت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٦٠ إلى إنه (يبين من استقضاء نظم المرافق العامة أنها بدأت في نطاق ضيق محدود هو نطاق المرافق الإدارية البعثة ثم أخذت تنمو وتجاوز هذا النطاق المحدود إلى ميادين انشباط الأقتصادى التى كانت وقفا على الأفراد فتنشأ مرافق إقتصادية فى صور أشكال مختلفة ،

وقد اقترن هذا التطور في نظم المرافق العامة ونطاقها بتطور مماثل في أساليب إدارتها ذلك أنها كانت تدار في عهدها الأول إدارة مباشرة من الدولة بالطريقة المعروفة بطريقة « الريجي » فلما تطور على النحو المشار إليه ونشأت المرافق الاقتصادية اقتضت بطبيعتها أن تدار بوسائل وأساليب أكثر مرونة وأقل تعقيداً على غرار الوسائل والأساليب التي تدار بها المشروعات القومية الخاصة واتخذ الكثير منها شكل المؤسسات العامة لما تمتاز به نظمها من المرونة والاستجابة لمقتضيات المصلحة العامة في يسر وسرعة وسهولة وأختلفت وسائل إدارة هذه المؤسسات فمنها ما احتفظ بطابعه العام رغم استقلال شخصيته وذمته المالية ومنها ما أدير بطريقة الاقتصاد المختلط - حيث يساهم الأفراد والهيئات الخاصة في إدارة المرفق بعد إنشائه في صورة شركة مساهمة يكون للدولة النصيب الأكبر من أسهمها ويكون للأفراد والهيئات الخاصة نصيب فيها ، وقد يثير الشكل الذي تتخذه هذه المؤسسات لبساً حول تكييفها القانوني وعلى الخصوص إذا خلت أداة إنشاء المؤسسة من نصوص صريحة قاطعة في هذا الصدد إذا يحمل شكل الشركات المساهمة واعتبارها شركات مساهمة بينما يغلب البعض الآخر المرفق العام على المؤسسة اعتداداً بالفرض الذي تستهدفه دون الشكل الذي تتخذه ويعتبرها مؤسسات عامة .

لقد أستقر الرأي فقها وقضاء على معيار التفرقة بين المؤسسات العامة وبين غيرها من المؤسسات تتمثل أولاً . — فيما تمتاز به هذه المؤسسات من عنصر الشخصية المعنوية المستقلة والقيام على مرفق عام . وثانياً — في مدى ما يضيفه المشروع على المؤسسة من حقوق وأمتيازات وسلطات من نوع ما يخوله للمصالح العامة وجهات الإدارة المختلفة تمكيناً لها من أدية رسالتها وتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها . ثالثاً . — في مدى إشراف الدولة ورقابتها على المؤسسة سواء باختيار القائمين على إدارتها أو بالتعقيب على ما تتخذه من قرارات أو

وغير ذلك من صور الإشراف والرقابة ، فمتى كان نصيب المؤسسة من تلك الحقوق والامتيازات ومن رقابة الدولة وإشرافها نصيبا موفورا رجع وصف المؤسسة الخاصة وليس ثمة مانع قانوني يحول دون الجمع بين وسيلتي المؤسسة العامة والاقتصاد المختلط في إدارة المرافق العامة الاقتصادية التي تقتضى طبيعتها هذا الجمع تحقيقا لأهداف المشروع من إنشائها .» .

ومن حيث أن قسم الرأي مجتمعا بمجلس الدولة قد سبق أن ردد المبادئ التي أشارت إليها الجمعية العمومية على النحو السالف وطبقتها بالنسبة إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني على وجه التخصص قذبت إلى أنه (. . .) يبين من وثائق انشاء بنك التسليف الزراعي والتعاوني أنه على مرفق عام هو مرفق التسليف الزراعي فقد كان إنشاؤه ثمره تفكير الدولة وتوجيهها ، فهو من صنعها لا من صنع الافراد وبغيتها منه هي خدمة الاقتصاد الزراعي في بلد للزراعة المقام الاول بين موارد الثروة القومية ، ولذلك خولته الدولة سنطات وحقوقا وامتيازات من نوع ما تخول لجهات الإدارة العامة ، كما أخضعت لإشرافها ورقابتها واتخذ هذا الإشراف مظاهر عدة ، في تشكيل الهيئات التي تتولى إدارته ، وفي رقابة وزير المالية على ما تصدره تلك الهيئات من قرارات في خضوعه لرقابة ديوان المحاسبة يضاف إلى ذلك إن الدولة بسطت عليه حماية مالية واسعة النطاق تمثلت في مساهمتها بنصف رأسماله وفي ضمانها للمصارف المساهمة فيه ربحا قدره ٥ ٪ وفي القروض الكبيرة التي تقدمها الحكومة للبنك على أن لا تستردها إلا عند تصمية البنك . وإذا لاحظنا أن مرسوم إنشاء البنك قد نزل له بالشخصية المعنوية أمكن القول بأن البنك المذكور قد تجمعت له كل مقومات المؤسسات العامة ، فجمع بذلك كل عناصرها وينبغي على اعتباره مؤسسة عامة أن يكون كافة موظفيه قائمين بخدمة عامة ، ومن ثم فهم يخضعون لقانون السكسب غير المشروع . . .)

ومن حيث أنه يخلص من كل ما سلف أن بنك التسليف الزراعي التعاوني يعتبر مؤسسة عامة .

لذلك

نرى أن بنك التصليف الزراعى والتعاونى يعتبر مؤسسة عامة فى مفهوم المادة
١١ من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام :

مستشار الدولة

الباب الثالث

الباعة الجائلين

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧

في شأن الباعة للتجولين

باسم الامة .

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ بشأن الباعة للتجولين وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

مادة ١ :

بعد بائعا متجولا :

أ - كل من يبيع سلعة أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة في أى طريق أو مكان عام دون أن يكون له محل ثابت .

ب - كل من يتجول من مكان إلى آخر أو يذهب إلى المنارل لبيع سلعا أو بضائع أو يعرضها للبيع أو يمارس حرفة أو صناعة بالتجول .

مادة ٢ :

لا يجوز ممارسة حرفة بائع متجول إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم في الجهة التي تمارس الحرفة فيها وتصرف مع الترخيص علامة مميزة

ويصدر ببيان إجراءات منح الترخيص وشروطه وأوضاعه وبتحديد الرسوم التي تحصل عنه وعن تجديده وعن إعطاء صورته منه في حالة فقدته أو تلفه وتحديد ثمن العلامة المميزة قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية على ألا تتجاوز الرسوم المطلوبة في كل حاله مائة ريال

مادة ٣ :

يسرى الترخيص لمدة سنة ويجوز تجديده .

ويجب تقديم طلب التجديد خلال الشهر الأخير من مدة الترخيص وإلا اعتبر لأغيا بانتهاء مدته .

مادة ٤ :

على المرخص له حمل الترخيص والعلامة المميزة أثناء ممارسة حرفته وعليه تقديم الترخيص كلما طاب منه .

مادة ٥ :

على المرخص له رد الترخيص والعلامة المميزة إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم في حالة عدوله عن ممارسة حرفته أو في حالة إلغاء الترخيص .

مادة ٦ :

لا يجوز الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول للأشخاص الآتي بيانهم :

١ - من يقل سنه عن اثنتا عشر سنة ميلادية .

ب - المصابين بأحد الأمراض المعدية أو الجلدية أو الطفيليات وحاملو جراثيم أحد الأمراض المعدية والمخالطين أصاب بمرض معدى أثناء المراقبة .

ج - المحكوم عليه في جريمة سرقة أو نصب أو مخدرات أو غش تجاري وكذا المحكوم عليه في جنائية من جنائيات التعدي على النفس ولم تمض سنة على تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو سقوطها بمضي المدة .

مادة ٧:

يلغى الترخيص في الأحوال الآتية : —

ا — إذا ثبت أن المرخص له في حالة من الأحوال المنصوص عليها في البند (ب) من المادة السابقة :

ب — إذا حكم على المرخص له في إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند (ج) من المادة السابقة .

مادة ٨:

للسلطة القائمة على أعمال التنظيم بعد موافقة المحافظة أو المديرية والجهة الصحية المختصة أن تخصص أماكن معينة أو سويقات لوقوف الباعة للتجولين أو فئات خاصة منهم وأن تحدد الحد الأقصى لعددهم لكل منها ومنع وقوفهم في غير هذه الأماكن كما يجوز أن تحدد الحد الأقصى لعدد ما يجوز الترخيص لهم في دائرة كل منها

مادة ٩:

لا يجوز للباعة التجولين :

ا — ملاحقة الجمهور بمرض سلهم أو ممارسة حرقهم داخل وسائل نقل الركاب كالأتوبيس والترام والقطارات أو المرور أو الوقوف في الشوارع والبيادين والأحياء والأماكن التي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها أو طلب وزارة الصحة العمومية .

ب — الوقوف بجوار المحال التي تتجر في أصناف مماثلة لما يتجرون فيه :

ج — الوقوف في الأماكن التي يمنع البوليس وقوفهم فيها لضرورة تقتضيها حركة المرور أو الأمن العام .

د — بيع المفرقات والأسلحة والألعاب النارية .

(قوانين البلدية ج ٢)

هـ — الإعلان عن سلمهم باستعمال الأجراس أو أبواق تكبير الصوت أو أى طريقة أخرى بتسبب عنها إقلاق راحة الجمهور .

و — الإعلان عن سلمهم بالمفاداة أو بأى وسيلة أخرى فى المواعيد التى يصدر بتحديد ما قرار من المجلس البلدى بعد موافقة المحافظة أو المديرية .

مادة ١٠

يجب أن تكون العربات والأوعية والصناديق التى يستعملها البيعة المتجولين لبيع المشروبات والمواد الغذائية مستوفية للشروط والمواصفات التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بالإتفاق مع وزير الصحة العمومية :

ويجوز بقرار معائن أن يحظر على الباعة بصفة دائمة أو مؤقتة بيع المأكولات أو المشروبات التى يتعذر وقايتها من الفساد وأن تحدد شروط ومواصفات ونماذج ملابسهم أو ملابس فئة منهم

مادة ١١ :

يعاقب كل مخالف لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لاتزيد على شهر وبغرامه لاتزيد عن خمسة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين وإذا كانت المخالفة خاصة ببيع مشروبات أو مواد غذائية أو عرضها للبيع تكون العقوبة الحبس مدة لاتزيد على شهرين وغرامة لاتقل عن مائة قرشا ولا تزيد عن عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ١٢

يكون لموظفى وزارة الشؤون البلدية والقروية والمجالس البلدية ووزارة الصحة العمومية الذين بندهم الوزير صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون وللقرارات المنفذة له

مادة ١٣

يسرى هذا القانون على البلاد التى يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية

مادة ١٤ :

يلغى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ المشار إليه.

مادة ١٥ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد أربعة أشهر من تاريخ نشره ولوزير الشؤون البلدية والقروية وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣٠ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٣١ يناير سنة ١٩٥٧)

(الوقائع المصرية العدد ١١ مكرر) غير اعتيادي انصدر في ١٩٥٧/٢/٣ .

قرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧

في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات

والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع

المشروبات والمواد الغذائية

وزير الشؤون البلدية والقروية :

بعد الإطلاع على الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة

١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين .

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية في ٢ يونيو سنة ١٩٥٧ .

وعلى ما أقرته مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

يجب أن تتوفر في العربات والصناديق والأوعية والعلاقات التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع المشروبات والمأكولات الشروط المنصوص عليها في المرسوم الصادر في أبريل سنة ١٩٣٦ بشأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية كما يجب أن تتوفر فيها الشروط والمواصفات الآتية :

١ — أن تكون العربات والصناديق مبطنة في الداخل بالصاج المجلفن أو الصاج المحلستوى المطلى بالقصدير الجيد المعروف بالصفيح الفرنسي وأن تغطي بالزجاج أو غيره وأن تكون لها نافذه للتهوية وتغطي بنسيج من السلك الرفيع الضيق الملتصحات أو من أية مادة مناسبة وأن تزود بأوعية ذات أعطية لحفظ الفضلات مؤقتا

٢ — أن تكون أوعية بيع المشروبات مزودة بحنفيات لأخذ الشراب منها ولها أعطية محكمة .

٣ - أن تبين بشكل ظاهر على العربات والصناديق والأوعية
والعلاقات اسم صاحب المحل المستورد منه المشروبات والمشروبات ورقم رخصة
المحل وعنوانه .

مادة ٢ :

يُعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وزير الشؤون البلدية والقروية

نشر بالعدد ٨٠ في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٧ .

قرار وزارى رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن المأكولات والمشروبات التى يحظر على الباعة المتجولين بيعها والمواصفات الواجب توافرها فى ملابسهم

وزير الشؤون البلدية والقروية :

بمد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن الباعة المتجولين .

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية فى يونيو سنة ١٩٥٧ .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

يحظر على الباعة المتجولين أن يبيعوا أو يعرضوا للبيع المطبوخ (ويدخل فى ذلك السلوق والمشوى والمقلّى) من اللحوم والأرجل والأحشاء والروس والأسماك والخضروات والأرز والمشويات والكسكسى والكشبرى والمكرونات والشعرية وكذا السلطات . كما يحظر عليهم مزاوله مهنة عصر القصب وما شابهه من فواكه وخضروات بواسطة عصارات على عربات يد بالطريق العام .

مادة ٢ :

على كل بائع متجول أثناء ممارسة عمله أن يكون نظيف الجسم والملابس وأن لا يكون حافى القدمين .

وعلى باعة الأغذية المتجولين فضلا عن ذلك أن يغطون رؤسهم بطواقى بيضاء
أو مائاتلها من أغصية الرأس النظيفة أثناء معارستهم لعمالهم .

مادة ٣ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وزير الشؤون البلدية والقروية

نشر بالجريدة الرسمية بالعدد ٨٠ فى ١٤/١٠/١٩٥٧ .

قرار ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨

في شأن إجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص
في ممارسة حرفة الباعة الجائلين

وزير الشؤون البلدية والقروية بالإقليم المصري :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٣ لسنة ٥٧ في شأن الباعة الجائلين وعلى القرار
الوزاري رقم ٩٨٤ في شأن اجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص في
ممارسة حرفة الباعة الجائلين .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٧ في شأن الشروط والمواصفات الواجب
توافرها في العربات والأوعية والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع
المشروبات والمواد الغذائية .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٨٠ لسنة ٥٧ في شأن المأكولات والمشروبات
التي يحظر على الباعة المتجولين بيعها والشروط والمواصفات الواجب توافرها في
ملاصهم .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

مادة ١ :

يقدم طلب الترخيص في ممارسة حرفة بائع متجول إلى السلطة القائمة على أعمال
التنظيم بالمجلس البلدي المراد الترخيص في ممارسة هذه الحرفة في دائرة اختصاصه .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

١ — اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته وعنوانه .

- ٢ — نوع السام . و البضاعة التي يطلب الترخيص في بيعها أو في مزاولتها .
- ٣ — المكان والمنطقة التي يطلب الترخيص بالعمل فيها .
- ٤ — كل البيانات الخاصة بالترخيص للطالب في مزاولة مهنة بائع متجول فيما لو كان قد سبق الترخيص له بذلك .

مادة ٢ :

يرفق بالطلب المستندات الآتية : —

- ١ — شهادة الميلاد أو مايقوم مقامها .
- ٢ — شهادة الحالة الجنائية (تحقيق الشخصية أو صحيفة السوابق) :
- ٣ — الترخيص السابق حصول الطالب عليه في ممارسة حرفة بائع متجول .
- ٤ — الإيصال الدال على أداء رسم الترخيص .
- ٥ — شهادة تفيد مزاولة لمهنته في المكان المطلوب الترخيص له فيه مصدقا عليها من قسم أو مركز أو نقطة الشرطة المختصة أو الاتحاد القومي أو رابطة الباعة الجائلين .
- ٦ — ثلاث صور فوتوغرافية للطالب مقاس ٣ X ٤ سم .

مادة ٣ :

تقيد طلبات الترخيص بأرقام مسلسلية في سجل خاص يمدده المجلس البلدى ويبين فيه تاريخ وساعة ورودها وملخص البيانات الخاصة بها والإجراءات التي اتخذت فيها .

مادة ٤ :

يحال الطالب إلى الجهة الصحية المختصة بتوقيع الكشف الطبي عليه للتحقق من

خلوه من الأمراض المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة السادسة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

وإذا كانت الحرفة المطلوب الترخيص في مزاولةها تقتضى استخدام عربات أو أوعية أو صناديق لبيع المشروبات أو المواد الغذائية وجب على الطالب تقديمها إلى الجهة الصحية المختصة للتحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري الصادر بناء على المادة العاشرة من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ .

مادة ٥ :

يجب عند منح الترخيص أن تتوافر الشروط التالية :

١- أن يكون للطالب محل إقامة ثابت ومعروف في المدينة التي يطلب الترخيص ومزاولة مهنته فيها .

٢- أن يقدم إقراراً بارتداء الزي الخاص بالباعة الجائلين في المناطق التي يحددها وزير الشؤون البلدية والقروية .

٣- أن يسمح العدد المحدد للتراخيص في المسكان المعينة أو السويقة المطلوب الترخيص بمزاولة مهنة البائع المتجول فيها بمنح الترخيص .

مادة ٦ :

تفصل في طلبات الترخيص في دائرة اختصاص المجلس البلدى لجنة تشكل من :

١- ممثل السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالمجلس البلدى - رئيسا .

٢- ممثل من الإدارة الصحية بالمجلس البلدى أو مفتش صحة المركز .

٣- عضو من إدارة الفتوى والتشريع المختصة ومجالس الدولة بالنسبة إلى كل مجلس بلدية القاهرة والامكندرية .

- ٤ - ضابط من شرطة البلدية أو من قسم أو مركز أو نقطة البوليس المختصة.
٥ - ممثل للباعة الجائلين .

٦ - ويجوز أن يحضر عضوا في اللجنة ممثل لصلحة السياحة يختاره مديرها .
وتقوم كل الجهات المشار إليها في هذه المادة بإبلاغ إسم ممثلها إلى المنطقة المختصة في الشهر الأول من كل عام وكلما تغير هذا الممثل أثناء السنة .

ويصدر قرار وزير الشؤون البلدية والقروية بتحديد أسماء أعضاء اللجنة كل عام - وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة خلال ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلبات وعند تساوى الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس وتكون قراراتها نهائية وعليها تسبب القرارات الصادرة لرفض الترخيص وإخطار قوى الشأن بها خلال أسبوع من صدورها بكتاب موصى عليه .

مادة ٧ :

مع مراعاة أحكام المادة ٨ من القانون رقم ٣٣ لسنة ٥٧ تقترح اللجنة المشار إليها في المادة السابقة عدد التراخيص الخاصة بالباعة فى الأماكن والسويقات المحددة لوقوفهم كل عام مراعية اعتبارات الأمن والصحة العامة والمرور وعلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم نشر القرارات الصادرة بتحديددها فى الجريدة الرسمية .

مادة ٨ :

تجرى المفاضلة بين مقدمى الطلبات لمنح الترخيص فى الأماكن والسويقات المحددة لوقوف الباعة الجائلين وفقا للقواعد الآتية : -

- ٢ - من مدر له ترخيص مباشرة مهنة بائع متجول فى دائرة المجلس البلدى .
٣ - من زاول العمل فعلا لمدة ستة شهور سابقة على قيد الطلب فى المكان المطلوب الترخيص فيه .

٤ - الأكثر أولاداً ثم الأكبر سنّاً ثم الأسبق في تقديم الطلب .

مادة ٩ :

يقدم طلب تجديد الترخيص قبل انتهاء ميعاده بشهر على الأقل وتتبع في قبوله والفصل فيه أحكام المواد السابقة .

مادة ١٠ :

يحصل رسم قدره : -

١ - عشرة مليمات عن منح الترخيص أو تجديده أو إعطائه بدل فاقد أو صورة منه ،

٢ - رسم قدره مائة مليم عن العلامة المميزة للباعة الجائلين .

مادة ١١ :

يسلم الترخيص إلى الطالب بعد صدور القرار بمنحه وتسلم إليه العلامة المعدنية الميزة وتخطر الجهة التي تزاول الحرفة في اختصاصها برقم الترخيص وتاريخ صدوره وعلى المرخص إليه الإحتفاظ بالترخيص وحمل العلامة المميزة بشكل ظاهر أثناء مباشرته لمهنته وتقديمها إلى المختصين عند الطلب . وعليه في حالة فقد الترخيص أو تلفه أو فقد العلامة المميزة أو تلفها التسقدم فوراً إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم لإعطائه بدل فاقد أو صورة من الترخيص أو علامة جديدة .

وعلى هذه السلطة تسليمه شهاده تفيد تقدمه إليها بطلب لصرف بدل فاقد أو صورة من الترخيص أو العلامة المميزة لتسليمها إليه متى تحقق من سبق الترخيص له خلال ثمانية وأربعون ساعة من تاريخ تقديم الطلب .

مادة ١٢ .

تمد السلطة القائمة على أعمال التنظيم الترخيص وطلبات الحصول عليها وتجديدها وطلب صورة أو بدل فاقد عنها والسجلات التي تقيد هذه الطلبات فيها وفقا للنماذج المرفقة بهذا القرار كما يجب عليها إعداد العلامات المدنية المميزة بأرقام سلسلة بحيث يبين عليها اسم المجلس البلدى والمنطقة المرخص لمزاولة المهنة فيها .

مادة ١٣ :

يجب على المرخص له إتباع الأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة ولا يجوز له مباشرة العمل في السويقات المخصصة للباة الجائلين بعد غروب الشمس بساعة عدا خلال شهر يونيه ويوليو وأغسطس فيجوز له مباشرة العمل حتى الساعة العاشرة مساء . كما يجوز مباشرة العمل حتى الساعة الثانية عشرة مساء خلال شهر رمضان - ولا يجوز للمرخص له بعد انتهاء هذه المواعيد ترك العربات أو الأدوات المستعملة في مزاولة الحرفة في سويقه أو المكان المخصص لمباشرة الحرفة أو البيت فيها .

مادة ١٤ :

يلغى القرار الوزارى رقم ٩٨٤ لسنة ٥٧ والمادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٥٧/١٢٨٠ كما يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القرار من قرارات :

مادة ١٥ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .
وزير الشؤون البلدية والقروية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧

في شأن الباعة المتجولين

باسم الشعب .

رئيس الجمهورية

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ، وعلى موافقة مجلس الوزراء ،

قرر القانون الآتي :

المادة الاولى

مادة ١ :

يستبدل بنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين النص الآتي :

ماده ١ (١) يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بغرامة لا تزيد على مائة جنيه . وفي حالة العود يعاقب المخالف بالحبس مدة لا تزيد

(١) صدر برئاسة الجمهورية في ٧ المحرم سنة ١٤٠٢ (٤ نوفمبر سنة ١٩٨١) .
ومنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٤ (مكرر)

ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين » .

المادة الثانية

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من
اليوم التالي لتاريخ نشره .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن الرى والصرف

باسم الشعب .

رئيس الجمهورية .

بعد الإطلاع على المادة ١٤٧ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضرية الأطباء ،

وعلى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتحصيل أجور الرى من طلبات
وآلات حكومية،

وعلى القانون المدنى ،

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أجور الانتفاع بياه الآبار
الارتوازية،

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ بشأن أجور الرى من الآلات الرافعة التى
يديرها الأهالى والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى ،

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ،

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ بتحديد مناطق زراعة الارز ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

أو التحسين ،

وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى ،

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن المصارف المحلية ،
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة
١٩٦٠ ؛

وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة .
وبناء على مارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى

الباب الأول

في الأملاك ذات الصلة بالرى والصرف

الفصل الأول

في الأملاك العامة

مادة ١:

— الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف هى .

(١) مجرى النيل وجسوره ، وتدخل فى مجرى النيل جميع الأراضى الواقعة
بين الجسور:

ويستثنى من ذلك كل أرض أو منشأة تكون مملوكة ملكة خاصة للدولة أو
مملوكة لغيرها .

(ب) الترع العامة والمصارف العامة وجسورها وكذلك الأراضى والمنشآت
الواقعة بين تلك الجسور وذلك مالم تكن مملوكة ملكية خاصة للدولة
أو لغيرها .

(ج) المنشآت الخاصة بموازنة مياه الرى والصرف أو وقاية الأراضى

أو القرى من طغيان المياه أو من التآكل وكذلك المنشآت الصناعية الأخرى المملوكة للدولة ذات الصلة بالرى والصرف والمقامة داخل الأملاك العامة .

(د) الأراضى التى تنزع ملكيتها :نفقة العامه لأغراض الرى أو الصرف والأراضى المملوكة للدولة التى تخصص لهذه الأغراض .

مادة ٢ :

— تعتبر ترعه عامة أو مصرفا عاما كل مجرى معد الرى أو للصرف تكون الدولة قائمة بنفقات صيانتها ويسكون مدرجا بسجلات وزارة الرى أو فروعها فى تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك المجارى التى تنشئها وزارة الرى بوصفها ترعا عامة أو مصارف عامة وتدرجها فى سجلات بهذا الوصف .

مادة ٣ :

— فى غير إخلال بأحكام ، القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه يجوز بقرار من وزير الرى أن تعتبر أية مسقاه خاصة أو مصرف خاص ترعه عامة أو مصرفا عاما إذا كانت هذه المسقاة أو ذلك المصرف متصلا مباشرة بالنيل أو بترعه عامه أو بمصرف عام أو ببحيرة كما يجوز بقرار منه نزع ملكية المسطحات الأخرى اللازمة لاستكمال النفقة منها .

مادة ٤ :

— تشرف وزارة الرى على الأملاك العامة المنصوص عليها فى المادة (١) ومع ذلك يجوز للوزارة أن تعهد بالإشراف على أى جزء من هذه الأملاك إلى إحدى جهات الإدارة المركزية أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة ولا يجوز لهذه الجهات أن تقيم منشآت أو تغرس أشجارا فى هذه الأملاك أو أن ترخص فى ذلك إلا بعد موافقة وزارة الرى .

ماد ٥ :

— تعتبر الأراضى المملوكة للأفراد وللأشخاص الاعتبارية الخاصة أو

الداخله فى المملڪية الخاصة للحكومة أو لغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والمحمورة بين جسور النيل أو جسور الترع العامة والمصارف العامة والأراضى الواقعة خارج تلك الجسور لمسافه ثلاثين مترا بالنسبة إلى جسور النيل وعشرين مترا خارج منافع الترع والمصارف محملة بالقيود الآتية لخدمة الأغراض العامة للرى والصرف حق ولو تسلمت تلك الجسور إلى إحدى الجهات المبينة فى المادة (٤) :

(١) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى إجراء أى عمل بالأراضى المذكورة أو إحداث حفر بها من شأنه تعريض سلامة الجسور للخطر أو التأثير فى التيار تأثيراً يضر بهذه الجسور أو بأراضى أو بمنشآت أخرى .

ولمهندسى وزارة الرى دخول تلك الأراضى للتفتيش على مايجرى بها من أعمال فإذا تبين لهم أن أعمالاً مخالفة للأحكام السابقة أجريت أو شرع فى إجرائها كان لهم أن يسكلفوا المخالف بازالتها فى موعد مناسب وإلا جاز لهم وقف العمل وإزالته إدارياً على نفقته .

(ب) لوزارة الرى أن تقوم فى تلك الأراضى بأى عمل تراه ضرورياً لوقاية الجسور أو المنشآت العامة وصيانتها وترميمها وأن تأخذ من تلك الأراضى الأتربة اللازمة لذلك على أن يعوض أصحابها تعويضا عادلا .

(ج) لوزارة الرى أن تلقى ناتج تطهير الترع العامة والمصارف العامة فى تلك الأراضى مع تعويض أصحابها تعويضا عادلا .

مادة ٦ :

— لأمسئولية على الدولة عما يحدث من ضرر للأراضى أو للمنشآت الواقعة فى مجرى النيل أو مساطيحه أو مجرى ترعة عامة أو مصرف عام إذا تغير متسوب المياه بسبب مانقة تضيق أعمال الرى والصرف أو موازاناتها أو بسبب طارىء .

مادة ٧ :

— لا يجوز زراعة الأراضي المملوكة للدولة والواقعة داخل جسور النيل أو داخل جسور الترغ العامة والمصارف العامة أو استعمالها لأي غرض إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها .

مادة ٨ :

لا يجوز زرع الأشجار والنخيل في الجسور العامة أو في داخلها أو في المجارى العامة وغيرها من الأملاك ذات الصلة بالري والصرف إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها .

وإذا ترتب على وجود الفراس إعاقه المياه أو تعطيل الملاحة أو إعاقه تطهير أو توسيع المجرى أو الاضرار بالجسور أو عرقلة المرور عليها أو أية أضرار أخرى أو خشى من سقوطها كلفت الوزارة صاحبها بإزالتها أو قطع فروعها في الموعد الذي تمينه وإقامت هي بذلك وتولت يمينها ودفع ثمنها إلى صاحبها بعد خصم نفقات الإزالة أو القطع .

الفصل الثاني

في الأملاك الخاصة

الفرع الأول

في المساقى والمصارف الخاصة

مادة ٩:

— لملك الأراضي التي تفتتح بمسقاة واحدة مملوكة لهم أخذ المياه منها بنسبة مساحة ما يملكه كل منهم من هذه الأراضي .

ويضع وكيل التفتيش الرى المختص جداول المطارفة للأراضي التي تخضع لهذا النظام ويتولى رجال الإدارة تنفيذها تحت إشرافه .

ويختص بالفصل في كل نزاع ينشأ عن كيفية استعمال هذا الحق ،
ويمكن التظلم من قرارات وكيل التفتيش إلى مفتش الرى المختص الذي يفصل في التظلم بقرار نهائى .

مادة ١٠:

يجب على ملاك الأراضي المنتفعة بالمساقى الخاصة والمصارف الخاصة تطهيرها وإزالة نبات الهاليسنت وغيره من النباتات والحشائش المعوقة لسير المياه فيها وصيانتها وحفظ جسورها في حالة جيدة .

مادة ١١ :

يجوز لمفتش الرى بناء على تقرير من وكيل التفتيش المختص أو شكوى من

خوى الشأن عن مخالفة المادة السابقة أن يخطر رجال الإدارة تكاليف الملاك بتطهير المسقاة أو المصرف أو إزالة ما يعترض سير المياه من عوائق أو صيانها أو ترميم جسورها أو إعادة إنشاء الجسور في موعد معين وإلا قام تفتيش الرى بأجراء ذلك وتحصيل التكاليف بالطرق الإدارية من أصحاب الأراضى المذكورة كل بنسبة مساحة أرضه التى تستمتع بالمسقاة أو المصرف وبحسب ضمن هذه التكاليف قيمة التعويض عن كل أرض تكون قد شغلت بسبب التطهير :

مادة ١٢ :

— إذا كانت الأراضى الواقعة على جانبى مسقاة خاصة أو مصرف خاص مملوكة لملاك متعددين اعتبر محور المسقاة أو المصرف حدا فاصلا بين أملاكهم بالنسبة إلى أعمال التطهير والصيانة مالم يقيم دليل على خلاف ذلك .

مادة ١٣ :

— تعتبر الأراضى التى تمر قيها مسقاة خاصة أو مصرف خاص محملة بحق ارتفاق لصالح الأراضى الأخرى التى تمتنع بتلك المسقاة أو بذلك المصرف مالم يقيم دليل على خلاف ذلك ،

مادة ١٤ :

إذا قدم مالك الأرض أو حائزها أو مستأجرها شكوى إلى تفتيش الرى بسبب منعه أو إعاقته بغير حق من الانتفاع بمسقاة خاصة أو مصرف خاص أو من دخول إحدى الأراضى لتطهير تلك المسقاة أو المصرف أو ترميم أيهما جاز لمفتش الرى إذا ثبت أن أرض الشاكى كانت تمتنع بالحق المدعى به فى السنة السابقة على تقديم الشكوى أن يصدر قرارا مؤقتا بتمكين الشاكى من استعماله مع تمكين غيره من المتنفذين من استعمال حقوقهم على أن يتضمن القرار القواعد التى تنظم استعمال هذه الحقوق .

ويصدر القرار المذكور في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الشكوى لمفتش الري وينفذ على نفقة المشكو ويستمر تنفيذه حتى تفصل المحكمة المختصة في الحقوق المذكورة.

مادة ١٥٥ :

— إذا تعذر على أحد الملاك ري أرضه أو صرفها على وجه كاف إلا بإنشاء مسقاة خاصة أو مصرف خاص في أرض غيره أو باستعمال مسقاة خاصة أو مصرف خاص موجود في أرض الغير وتعذر عليه الاتفاق مع ملاكها فيعرض شكواه على مفتش الري ليأمر بالتحقيق فيها وعلى التفتيش أن يطلب جميع الخرائط والمستندات التي يستلزمها بحث الطلب في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ وصول الطلب إليه . ويتولى مدير أعمال هندسة الري إجراء التحقيق في موقع المسقاة أو الصرف بعد أن يعان بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول كل ذي شأن وكذلك أمين الاتحاد الاشتراكي ورئيس الجمعية التعاونية الزراعية بالناحية بالمكان والوعد اللذين يحددهما قبل الانتقال إلى الموقع المذكور بأربعة عشر يوما على الأقل وتعرض نتيجة هذا التحقيق على مفتش الري ليصدر قرارا مسيبا بإجابة الطلب أو رفضه ويجب أن يصدر القرار خلال شهرين من تاريخ استيفاء تلك الخرائط والمستندات ويعان القرار لكل ذي شأن بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول . وتسرى الأحكام المتقدمة في حالة طلب إقامة آلة رافعة على أرض الغير عند مأخذ المياه أو مصبها وكذلك المجرى اللازم لها لري أو صرف منفصلة عن المأخذ أو المصب ،

مادة ١٦ :

إذا تغير بسبب أعمال المنافع العامة طريق ري أرض أو صرفها أو قطع

عنها ذلك الطريق وجب على مفتش الري أن يصدر قرارا بإنشاء طريق آخر للري أو الصرف طبقا لأحكام المادة السابقة .

ويكون تنفيذ القرار قبل قطع طريق الري أو الصرف وعلى نفقة الجهة التي أحدثت التغيير .

مادة ١٧ :

— ينفذ القرار الصادر طبقا لأحكام المادتين السابقتين بالطريق الإداري بعد أداء تعويض لجميع الأشخاص الذين لحقهم ضرر منه .

وإذا أجاز القرار الانتفاع بمسقة خاصة موجودة أو بمصرف خاص موجود وجب أن يشمل التعويض جزءا مما تساويه تكاليف الإنشاء وقت تقرير الانتفاع محسوبا بنسبة مساحة الأرض التي تنفع من أيهما .

وتكون مصروفات صيانة المسقة أو المصرف بتسبة مساحة الأراضي التي تنتفع بها وإذا رفض صاحب الشأن قبول التعويض المقدر أو تعذر أدائه إليه أودع خزانة التفتيش المختص لحساب ذوى الشأن مع إخطارهم بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويعتبر الإيداع في حكم أداء التعويض في تطبيق الفقرة الأولى .

مادة ١٨ :

— إذا صدر قرار لصالح أكثر من شخص جاز لتفتيش الري أن يرخص لواحد منهم أو أكثر في تنفيذ القرار نيابة عن الآخرين ولأن نفذ القرار الرجوع على الباقين بما يخص كلا منهم في التكاليف بنسبة مساحة أرضه .

مادة ١٩

— إذا رأى مفتش الري أن مسقاة خاصة أو مصرفا خاصا أصبح بغير فائدة لوجود طريق آخر للري أو الصرف أو كان مضرافله أن يقرر سده أو إلغاءه واتخاذ التدابير اللازمة لمنع الضرر بحسب الاحوال .
ويلزم أصحاب المعجى تنفيذ القرار فى الموعد الذى يحدد فيه وإلا كان للتفتيش إحراء ذلك على نفقتهم.

الفرع الثانى

فى الأعمال الخاصة داخل الأملاك العامة

ذات الصلة بالرى والصرف

مادة ٢٠ .

لا يجوز إحراء أى عمل خاص داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف أو إحداث تعديل فيها إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التى تحددها ويمنح الترخيص لمدة لا تزيد على عشر سنوات قابلة للتجديد بعد أداء رسم يصدر بتحديد قراره من وزير الري على ألا يتجاوز مقداره جينهان ويستحق الرسم ذاته على تجديد الترخيص .

مادة ٢١ :

يجوز لوزارة الري أن تشترط للترخيص فى أى عمل من الأعمال المشار إليها فى المادة السابقة اعتبار ذلك العمل عند انتهاء مدة الترخيص أو فى أى وقت خلالها من أملاك الدولة بغير تعويض على أنه إذا أزيل العمل أو غير التخصيص قبل نهاية مدة الترخيص يعوض المرخص له عن نفقات العمل بنسبة المدة الباقية للترخيص إلا إذا قامت الحكومة بتدبير من شأنه الاستغناء عن ذلك العمل .

مادة ٢٢ :

إذا كان الغرض من العمل المرخص فيه رى أرض أو صرف المياه منها جاز لوزارة الرى أن تقيد الترخيص بشرط السماح للمالك الأراضى الأخرى أو لاستغلالها بالإنشغال من ذلك العمل بعد أدائهم جزءا مناسبا من تكاليف إنشائه يحدده مفتش الرى .

ويجب أن ينص فى الترخيص على مساحة الأراضى المنتفعة بالعمل المرخص فيه ويستمر إنشغال الأراضى به ولو تغير مستغلها .

مادة ٢٣ :

على المرخص له صيانة العمل وحفظه فى حالة جيدة ويلتزم بإجراء كل ترميم أو تعديل ترى الوزارة ضروريته وذلك فى الموعد الذى تعينه له وطبقا للمواصفات التى تقررها وإلا كان للوزارة أن تقوم بذلك على نفقته وإذا كان الترخيص صادرا إلى أشخاص متعددين اعتبروا متضامنين فى التنفيذ .

مادة ٢٤ :

لا يجوز للمرخص له بغير إذن كتابى من وزارة الرى ترميم العمل أو تعديله .

مادة ٢٥ :

يجوز بقرار من وزارة الرى إلغاء الترخيص ومنع الإنشغال بالعمل أو إزالته إذا وقعت مخالفة لأحد شروط الترخيص ولم يقم المرخص له بمنعها أو إزالتها فى الموعد الذى تحدده له الوزارة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢٦ :

يلغى الترخيص إذا قامت الحكومة بإجراء عمل يمكن به الإستغناء عن العمل

المرخص فيه وفي هذه الحالة يجوز لوزارة الري أن تصدر قرار بإبقاء العمل أو بإزالته.

مادة ٢٧ :

إذا لم يجدد الترخيص ولم تقرر الوزارة ضم الأعمال التي كانت محلا للترخيص إلى أملاك الدولة وحب على أصحاب هذه الأعمال إزالتها وإعادة الملك العام إلى حالته الأصلية في الموعد الذي تعينه وزارة الري وإقامت بذلك على نفقتهم .

مادة ٢٨ :

الكبارى الخاصة التي تنشأ فوق ترعة عامة أو مصرف عام تصبح بمجرد إنشائها وبغير تمويض من الأملاك العامة التي تشرف عليها وزارة الري .

مادة ٢٩ :

لكل ذي شأن أن يتظلم إلى وزير الري من القرارات الصادرة من مفتشى الري طبقا لأحكام هذا الباب ماعدا القرارات الصادرة طبقا لأحكام المادتين ١٤، ٩ ويقدم التظلم خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان صاحب الشأن بالقرار .

ويترتب على تقديم التظلم وقف تنفيذ القرار ما لم يكن منصوصا فيه على تنفيذه بصفة عاجلة .

ويتم البت في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصوله إلى مكتب الوزير فإذا لم يبت فيه خلال هذه المدة أعتبر التظلم مرفوضا .

الباب الثاني

في المصارف الحقلية

مادة ٣٠ :

تقسم الأراضي الزراعية من حيث الصرف إلى وحدات وتكون كل وحدة من مجموعة الأراضي التي يتقرر صرفها في مصرف حقلية مكشوفة أو منطوية أو سائلة المصارف يجمعها مصب واحد على المصرف العمومي .

ولوزير الري بقرار منه نزع ملكية الأراضي اللازمة لإنشاء المصارف الحقلية المكشوفة والاستيلاء مؤقتاً على الأراضي اللازمة لدور المواسير في المصارف الحقلية المنطوية وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣١ :

تقوم وزارة الري بإنشاء المصارف الحقلية بنوعها على أن تتصل جميع الأراضي الداخلة في نطاق وحدة الصرف بسلسلة المصارف المذكورة كما تقوم أيضاً في حالة المصارف الحقلية المنطوية بإنشاء الفروع الحقلية الصغيرة داخل الأراضي وفي كتلتها الحاليتين توزع نفقات الانشاء على جميع الأراضي الواقعة في وحدة الصرف .

مادة ٣٢ :

تمد وزارة الري بياناً بما ينفق في إنشاء المصارف الحقلية بما في ذلك التعميمات التي تحملتها وتضاف إلى هذه المبالغ ١٠٪ مقابل المصروفات الإدارية ثم يبين ما خص الفدان الواحد من الأراضي الداخلة في وحدة الصرف ويتحمل قيمة تكليف إنشاء المصارف الحقلية زارع الأرض سواء أكان مالكا أم مستأجراً أم مستأجراً ويتحملها الزارع والمالك معاً إذا كان استغلال الأرض بطريق المزارعة .

وتؤدى المبالغ المشار إليها فى الفقرة السابقة إما دفعة واحدة أو على أقساط سنوية بحيث يتم أداء جميع التكاليف فى مدة لا تتجاوز عشرين سنة وبحيث لا تقل قيمة القسط عن خمسين قرشا ويبدأ تحصيلها من أول السنة التالية للتنفيذ .

وعلى وزارة الرى أن ترسل إلى وزارة الخزانة بياناً بالأحواض التى تشملها وحدة الصرف وقيمة المبالغ المطنوب تحصيلها عن الفدان وبصدر قرار من وزير الخزانة بتحصيل هذه المبالغ فى المواعيد المقررة لتحصيل ضريبة الأطنان ويكون لها الامتياز ذاته المقرر لهذه الضريبة .

ويعرض كشف بنصيب كل منتهف من النفقات بمقر الجمعية التعاونية الزراعية ولوحة إعلانات المركز أو نقطة الشرطة التى تقع الأطنان فى نطاق اختصاصها وذلك لمدة أسبوع على الأقل ويسبق هذا العرض إعلان عن مواعده ومكانه فى الوقائع المصرية ولدوى الشأن خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء مده العرض حق المعارضة فى قيمة النفقات وإلا أصبح تقدير النفقات نهائياً .

وتقدم المعارضة إلى تفتيش المساحة المختصة وتفصل فيه لجنة تشكل برئاسة مفتش المساحة المختصة أو وكيله وعضوية موظف فى من تفتيش المساحة وأحد مهندسى الرى ، ويكون قرارها قابلاً للطعن أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٣٣ :

تقوم وزارة الرى خلال سنة واحدة من تاريخ إنشاء شبكة الصرف بإخطار مصلحة الأموال المقررة عن الأراضى التى أنشأت بها الشبكة لاعادة تقدير الضريبة عليها .

مادة ٣٤ :

يلتزم زارع الأرض المنتفعة بالمصاريف الحقلية المكشوفة بتطهيرها وصيانتها .

فإذا لم يتم بذلك كان لمفتش الري أن يكلفه بتطهير المصرف أو صيانته في الميعاد الذى يحدده وإلا قام تفتيش الري بذلك على نفقته .
ويتولى التفتيش المختص بوزارة المصارف المغطاة على أن تتحمل وزارة الري نفقات الصيانة الدورية ويتحمل زارع الأرض ما عدا ذلك من نفقه .

الباب الثالث

فى توزيع المياه

الفصل الأول

فى تقسيم المياه

مادة ٣٥ :

تتولى وزارة الري توزيع مياه الري بالمجارى العامة أيا كان نوعها على المأخذ الخاصة ولها تعديل نظام الري والصرف .

وتحدد الوزارة مواعيد المفاوبات على اختلاف أنواعها وتواريخ السد الشتوية وتنشرها فى الوقائع المصرية كما يعلن ذلك تفصيلا كل تفتيش ري فى دائرته بالطرق الادارية .

مادة ٣٦ :

لمفتش الري أن يأمر فى أى وقت ولو خلال أدوار العماله بمنع أخذ المياه من ترعة عامة أو أكثر وذلك لضمان توزيع المياه توزيعا عادلا أو لمنع إعطاء الأراضى مياه تزيد على حاجتها أو لآى ظرف طارئ تقتضيه المصلحة العامة .

ولتفتيش الرى أن يتخذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع أية مخالفة للقرارات التى تصدر تنفيذا لأحكام الفقرة السابقة وله بصفه خاصه أن يمنع بالطرق الادارية مرور المياه فى إحدى المساقى أو فروعها وله أن يعطل رفع المياه بالوسيلة المناسبة .

مادة ٣٧ :

لا تجوز زراعة الارز فى غير المناطق التى تحددها وزارة الرى سنويا أو فى الأراضى التى تروى من الآبار الارتوازية أو من المصارف العامة إلا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها .

مادة ٣٨ :

لا يجوز الترخيص فى الرى للأراضى التى لم يسبق الترخيص لها بذلك إلا للمالك للأرض وذلك بعد تقديم المستندات المثبتة للملكية .

الفصل الثانى

فى مأخذ المياه ومصببات المصارف

مادة ٣٩ :

لا يجوز إنشاء مأخذ المياه فى جسور النيل أو جسور الترع العامة إلا بترخيص من وزارة الرى وطبقا للشروط التى تحددها ويكون إجراء جميع الأعمال الواقعة تحت جسور النيل بواسطة تفتيش الرى وعلى نفقة المرخص له .

مادة ٤٠ :

إذا تبين لتفتيش الرى أن تصريف مأخذ المياه الخاصة المدة للرى والواقعة فى جسور إحدى الترع العامة يزيد أو ينقص عن حاجه الأرض المخصصة لها فالتفتيش بعد تعرف وجهات نظر ملاك الأراضى فى جلسة يحددها أن يقوم بإنفاص

عدد المآخذ أو زيادته أو توسيعها أو رفع مستوى فرشها أو خفضه بما يحقق الغرض منها وذلك على نفقة الحكومة ويعتمد التعديل النهائي من مفتش الري على أن ينفذ في المواعيد المناسبة للزراعة وإذا طلب المالك من تفتيش الري إجراء تعديلات أخرى فيكون للتفتيش أن يقوم بها على نفقة الطالب .

مادة ٤١ :

— إذا تبين لتفتيش الري بعد إجراء تحقيق أن أحد مآخذ المياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو جسر إحدى الترع العامة يسبب خطرا للجسر أو للمجرى أو يلحق ضررا بالغير بسبب عيب في إنشائه أو إهمال صيانته أو لغير ذلك من الأسباب فيقوم التفتيش بترميم المآخذ أو إعادة إنشائه أو بإجراء ما يلزم فيه من التغييرات على نفقة المالك .

مادة ٤٢ :

— إذا رأى مفتش الري أن أحد مآخذ المياه الخاصة الواقعة في جسر النيل أو في جسر إحدى الترع العامة يسبب خطرا للجسر جاز له أن يكلف المالك أو صاحب الشأن إزالته أو سده في موعد مناسب يعلن به وإلا قام تفتيش الري بتنفيذ ذلك على نفقة المالك أو صاحب الشأن بعد أن يدير التفتيش وسيلة أخرى لرى أرضه على نفقة الدولة قبل قطع طريق الري .

مادة ٤٣ :

— يجوز لمفتش الري إذا تبين له وجود أكثر من طريق لرى مساحة من الأراضي أن يأمر بإبطال ما يراه زائدا على حاجة المساحة المذكورة أو على نصيبها في المياه ويكون الإلغاء على نفقة الدولة بعد إعلان ذوي الشأن به .

مادة ٤٤ :

إذا قامت الدولة على نفقتها باتخاذ الوسائل اللازمة لتوصيل المياه من النيل أو من إحدى الترع العامة لأرض زروى من أحد مآخذ المياه الخاصة والواقعة في جسور النيل أو في جسور إحدى الترع العامة جاز للتفتيش أن يأمر بإلغاء المآخذ الخاصة أو إزالتها على نفقة الدولة .

مادة ٤٥ :

لا يجوز حفر بئر ارتوازي داخل الأراضي الزراعية في حدود الوادي بالوجهين القبلي والبحري وكذلك في وادي النطرون ومديرية التحرير وفي المناطق التي يشملها الخزان الجوفي إلا بترخيص من وزارة الري وطبقا للشروط التي تحددها .

مادة ٤٦ :

تسرى أحكام هذا الفصل على الفتحات التي تنشا في جسور النيل أو في جسور المصارف العامة لتعريف مياه الصرف أو في أحد المصارف العامة .

الفصل الثالث

في آلات رفع المياه

مادة ٤٧:

— لا يجوز بغير ترخيص من تفتيش الري إقامة أو إدارة طلبية أو أى جهاز من الأجهزة التى تحركها آلة ثابتة أو متنقلة تدار باحدى الطرق الآلية (الميكانيكية) لرفع المياه لرى أراضى أو لصرفها .

ولا تزيد مدة الترخيص على عشر سنوات قابلة للتجديد .

ويجوز لمفتش الري أن يرخص بصفه مؤقتة فى إقامة مجموعات الطلبيات للتنقلة خلف الفتحات أو أخذا من مجارى المياه بالأحباس النهائية عند الضرورة .

ويصدر وزير الري قرارا بالإجراءات والبيانات والشروط اللازمة للترخيص .

ويستحق على الترخيص كما يستحق على تجديده رسم يصدر بتحديد قرار من وزير الري على ألا يعاوزه مقداره عشرة جنيهات .

مادة ٤٨:

— إذا كانت إقامة الطلبية أو الجهاز أو الآلة المحركة أو ملحقات أى منها فى أرض غير مملوكة لطالب الترخيص وجب عليه الحصول على إذن كتابى من مالك الأرض .

أما إذا كانت إقامتها على المساقى الخاصة أو المصارف الخاصة ذات الانتفاع

المشترك فيصدر الترخيص على مسؤولية طالبيه ، ويكون لتفتيش الرى خلال مدة الترخيص الحق فى وقف الطلبة أو الجهاز مدة معينة لمصلحة باقى المنتفعين بغير أن يكون للمرخص له الحق فى المطالبة بتعويض .

مادة ٤٩ :

— يجب الحصول على ترخيص جديد عند استبدال الآلة المحركة أو الطلبة أو الجهاز إذا كان من شأن ذلك تغيير فى المصروف أو عند تغيير الموقع .
أما فى حالة انتقال الملكية أو استبدال الآلة المحركة أو الطلبة دون تغيير فى التصرف فيكتفى بالتأشير بذلك على الرخصة القائمة ويظل المالك القديم مسؤولاً مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن يتم التأشير على الرخصة .

مادة ٥٠ :

يجب على من يتجرون فى الأجهزة المخصصة لرفع مياه الرى أو الصرف المذكورة فى المادة (٣٧) أن يخطروا كلاً من مصلحة الميكانيكا والكهرباء ومصلحة الرى عن كل بيع أو تصرف فى الأجهزة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التصرف فى الجهاز ويجب أن يتضمن الإخطار البيانات التى يصدر بها قرار من وزير الرى .

مادة ٥١ :

لايجوز بغير ترخيص من تفتيش الرى إقامة السواقي والتوايت وغيرها من الآلات التى تدار بالماشية لرفع المياه من النيل أو من أحد المجارى العامة أو الخاصة ذات الأنتفاع المشترك أو لتصريف مياه الصرف فى النيل أو فى أحد المصارف العامة أو فى البحيرات ولايقيد الترخيص فى هذه الآلات بمدة معينة :

ويؤدى طالب الترخيص الرسم الذى يحدده وزير الري بقرار منه بحيث لا يجاوز
جنيهاً ويعين تفتيش الري فى الترخيص موقع الآلة الرافعة والشروط اللازمة
لإقامتها وإدارتها .

ويجوز الترخيص فى إقامة الآلات المذكورة فى المنافع العامة أو فى جسور
الترع العامة والمصارف العامة ويكون لوزارة الري فى أى وقت أن تصدر أمراً
بنقل أية آلة من هذا النوع تكون موجودة فى المنافع أو الجسور المذكورة
ولها كذلك أن تأمر بإزالتها إذا وجد للأرض المنتفعة بها طريق آخر للري أو
للصرف وتكون نفقات النقل وإعادة التركيب والإزالة على مالك الآلة
أو المنتفع بها أما مصروفات إنشاء الفتحة المغذية للآلة فتتحملها الدولة .

مادة ٥٢ :

يجوز بغير ترخيص من وزارة الري تركيب وإدارة الشواذيف والنفطالات
والطنابير وسائر الآلات الرافعة للمياه التى تدار باليد على أنه لا يجوز إقامة
هذه الآلات داخل المنافع العامة فى الترع العامة والمصارف العامة وجسور
الفيصل .

مادة ٥٣ :

الترخيص فى إقامة آلة طبقاً لأحكام هذا القانون لا يعفى مالكوها
من وجوب الحصول على أن ترخيص تقضى به القوانين الأخرى .

مادة ٥٤ :

إذا اقتضى الترخيص القيام بأعمال إضافية ضرورية لأخذ المياه أو صرفها
أجريت على نفقة طالب الترخيص .

مادة ٥٥ :

— يلتزم المرخص له في إقامة آلة للرى أو الصرف بتمكين مستغلى جميع الأراضى الداخلة فى المشاحه الميننه فى الترخيص برىها أو صرفها منها .

مادة ٥٦ :

— لا يترتب على إعطاء الترخيص أى حق فى مرور المياه فى أرض الغير ويكون المرخص له وحده مسئولاً عن أى تصرف أو عمل يسبب ضرراً للغير ، وإذا تحول النمل عن مجراء وتختلف عن ذلك جزيرة أو طرح نهر تجاه أرض مقام عليها آلة رافعة مرخص فى إقامتها فيكون للمرخص له الحق فى حفر مسقاة فى الأرض الجديدة لايصال المياه إلى تلك الآلة بغير أداء أى تعويض .

مادة ٥٧ :

— لوزارة الرى أن تقرر نقل أية آلة أو طلمبة أو جهاز مرخص فيه أو تغيير موقع بشر إرتوازى مرخص فيه أو نقل الأعمال التى أنشئت من أجلها إلى موقع آخر لمنع الخطر عن الجسور أو عن منشآت الرى الأخرى أو لإنشاء أعمال جديدة أو تعديل أعمال قائمة ذات منفعة عامة وذلك كله على نفقة الدولة .

مادة ٥٨ :

لمفتش الرى أن يوقف عقد الضرورة أية آلة تدار بالمخالفة لأحكام هذا القانون وأن يمنع وصول المياه إليها وذلك بدون انتظار نتيجة الفصل فى المخالفة .

مادة ٥٩ :

لوزير الرى أو من ينييه أن يصدر قراراً مسيياً بالغاء الترخيص إذا وقعت أية مخالفة لشروطه .

الباب الرابع

في أجور الري والصرف

مادة ٦٠ :

— تحدد بقرار من وزير الري أجور ري الأراضي وصرف المياه منها بواسطة طلبات الدولة وآلاتها وذلك ما لم يكن قد روعي في تقدير ضريبة الأطنان انتفاع الأراضي بالري أو الصرف بغير مقابل .

مادة ٦١ :

تحدد بقرار من وزير الري أجور الري بالآلات المقامة على الآبار الارتوازية أو على النيل أو الترعة العامة أو المساقى الخاصة وكذلك أجور الصرف بالآلات الرافعة ولا يجوز اقتضاء أجر يزيد على الأجور المحددة ويرد ما حصل زائداً على هذه الأجور ويكون إثبات هذه الزيادة بجميع طرق الإثبات أيما كانت قيمة النزاع .

مادة ٦٢ :

لا يجوز لمستغلي الآبار الارتوازية والآلات الرافعة أن يمتنعوا عن ري الأراضي المغتفعة بها أو الواردة في الترخيص أو عن صرف المياه كما لا يجوز لهم أن يوقفوا استغلال تلك الآبار أو الآلات للغرض المذكور إلا لأسباب جدية .

مادة ٦٣ :

— لمفكش الري في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادتين السابقتين أن يعهد بإدارة البئر أو الآلة الرافعة بصفة مؤقتة إلى شخص يعين لهذا الغرض وذلك على نفقة المرخص له .

ولصاحب الشأن أن يتظلم من هذا القرار إلى وزير الري ويفصل في التظلم خلال ثلاثين يوماً وإلا اعتبر التظلم مرفوضاً .

الباب الخامس

في حماية الري والملاحة

الفصل الأول

في دفع أخطار ارتفاع مناسيب المياه

مادة ٦٤ :

— لوزير الري بقرار منه أن يعلن قيام حالة الخطر إذا ارتفعت مناسيب المياه ارتفاعاً غير عادي يقتضي إجراء أعمال وقاية عاجلة .

مادة ٦٥ :

— لفتش الري في حالة الخطر المشار إليها في المادة السابقة استدعاء القادرين من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخمسين وذلك للاشتراك خفارة وملاحظة جسور النيل والترع العامة والمصارف العامة وفي سبدا يحدث من قطوع الجسور المذكورة وكذلك في إجراء الأعمال الداخلية لوقاية الجسور وأعمال الري الأخرى من الخطر .

ويتخذ مدبرو الأمن بالمحافظة الإجراءات اللازمة لتيسير جمع هؤلاء الأشخاص ونقلهم للمواقع التي يخشى عليها من طغيان المياه .

ويحدد وزير الري بقرار منه الاجور المناسبة للمكلفين بالمعاونة .

مادة ٦٦ :

— في حالة احتمال وقوع خطر من طفيان المياه يجوز لسكل مهندس منوط به الإشراف على أعمال خفارة الحُسور وملاحظتها أن يطلب فوراً من مدير الأمن بالمحافظة استدعاء الأشخاص طبقاً لما نصت عليه المادة السابقة بغير حاجة إلى صدور قرار من وزير الري بفيام حالة الخطر ويبلغ الوزارة بذلك م

ويجوز للعمدة أو من يقوم مقامه عند وقوع الخطر وعدم وجود موظف أعلى منه أن يأمر باستدعاء الأشخاص المذكورين الموجودين في بلده للقيام بالمعاونة المطلوبة لدرء الخطر عن بلده أو بلد مجاور على أن يبلغ الأمر فوراً إلى مدير الأمن بالمحافظة ومأمور المركز أو القسم وتفتيش الري ليملئه إلى الوزارة .

مادة ٦٧ :

— يجوز لسكل مهندس مختص بالمعمل وفقاً لنص المادة السابقة أن يستولى على أية أرض أو أدوات أو يجرى أى حفر أو يهدم المباني أو يقطع الأشجار أو يقطع المزروعات وذلك بقدر الضرورة اللازمة لمنع الخطر أو وقفه مقابل تعويض تؤدبه وزارة الري .

الفصل الثانى

فى دفع موقوفات الرى و للملاحة

مادة ٦٨:

لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الرى .

(١) الصرف فى ترعة عامة .

(٢) مرور إحدى الآلات المتحركة أو الأحمال الثقيلة على الجسور أو الأعمال الصناعية التابعة لوزارة الرى إذا كان من شأن ذلك الإضرار بالجسور أو الأعمال الصناعية .

مادة ٦٩:

— يحظر القيام بأى من الأفعال الآتية .

(١) تبديد مائه الرى بصرفها فى مصرف خاص أو عام .

(٢) إلقاء جثة حيوان أو أى مادة أخرى مضرّة بالصحة ذات رائحة كريهة فى مجرى معد للرى أو الصرف .

(٣) وضع أوتاد لربط شباك فى جسور ترعة عامة أو مصرف عام أو فى قاع أيهما أو فى جسور حوض إحدى القناطر أو الأهوسة أو الكبارى أو فى السدود القائمة فى النيل أو فى أى ترعة عامة أو مصرف عام .

(٤) إعاقه سير المياه فى ترعة عامة أو مصرف عام أو إجراء أى عمل يسكون من شأنه الإخلال بالموازنات :

(٥) فتح أو إغلاق أى هويس أو قفطرة أو غيرها من الأعمال المعدة لموازنة

سير المياه الجارية والمنشأة في الترع العامة أو المصارف العامة . أو المخترقة جسور النيل أو جسور إحدى الترع العامة أو المصارف العامة .

(٦) إلحاق أى تلف باحد الأعمال الصناعية التابعة لمصلحة الري أو لشبكات الصرف الحقلى المنطى .

(٧) قطع جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة .

(٨) الحفر فى جسور النيل أو الترع العامة أو المصارف العامة أو فى قاع أى منها أو فى ميول أو مسطح أى جسر من هذه الجسور .

(٩) أخذ أتربه أو أحجار أو غير ذلك من المواد أو المهمات الأخرى من جسور النيل أو من جسور الترع العامة أو المصارف العامة أو من الأعمال الصناعية أو أى عمل آخر داخل فى الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف .

(١٠) إلقاء طمي أو أتربة أو أى مادة فى ترعة عامة أو مصرف عام أو جسور أيهما أو على جسور النيل .

مادة ٧٠ :

لايجوز لصاحب المركب أو صاحب شحنتها مطالبة الحكومة بتعويض عن أى تاخير بسبب إقفال إحدى القناطر العامة على النيل أو إحدى الترع العامة أو المصارف العامة أو بسبب نقص المياه فى أى مجرى من المجارى المذكورة ،

مادة ٧١ :

إذا ارتطم مركب أو غرق أو توقف عن السير بسبب نقص المياه سواء كان ذلك فى النيل أو فى ترعة أو فى مصرف وجب على مالكه أو قائده إبلاغ ذلك فوراً إلى أقرب نقطة شرطه لتقوم بتحرير محضر باثبات حالة المركب وشحنته و يرسل هذا المحضر إلى تفتيش الري المختص الذى يتولى إبلاغ صاحب المركب أو

صاحب شحنته أو قائده ايقوم بإخراج المركب أو إزالة أنقاضه في موعد لا يتجاوز ثلاثة أيام وألا قام للتفتيش بذلك على أنه إذا رأى تفتيش الرى أن المصلحة العامة تقتضى إخراج المركب أو إزالته أنقاضه فورا كان له ذلك دون التقيد بالاجراءات السابقة .

ولا يجوز مطالبة الدولة بالتعويض عن الأضرار التى قد تلحق بالمركب أو شحنتها أثناء إخراجها بواسطة تفتيش الرى

وفى جميع الأحوال يسكون صاحب المركب وصاحب الشحنة مسئولين بالتضامن عن أداء نفقات الإخراج أو الإزالة إلى تفتيش الرى ،

• يسكون للتفتيش الحق فى حبس المركب وشحنتها ضمنا لتحويل هذه النفقات خلال المدة التى يحددها وإلا كان له بيع المركب أو شحنتها أو كليهما بالمازاد المتبقى .

مادة ٧٢ :

لا يجوز للجهات المختصة أعضاء تراخيص فى رسو العوامات أو الذهبيات أو أية عائمة أخرى على شاطئ النيل أو فروعه أو الترع العامة أو المصارف العامة أو أى مجرى عام أو فى تشغيل معديات للنقل إلا بعد موافقة وزارة الرى فى كل حالة وطبقا للشروط التى تضعها لذلك .

الباب السادس

في العقوبات

مادة ٧٣ :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد الآتية :

مادة ٧٤ :

— يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في البند (أ) من المادة ٥ وفي المواد ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ٥٢ ، ٦٨ وللبند ٣ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها .

مادة ٧٥ :

— يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في المواد ٩ ، ٢٠ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ والبندين ١ ، ٢ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ثلاثين جنيتها .

مادة ٧٦ :

يعاقب على مخالفة كل حكم مما نص عليه في المواد ١٤ ، ١٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩ ، ١٠ من المادة ٦٩ بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيتها .

مادة ٧٧ :

— يعاقب على مخالفة حكم المادة ٣٧ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها عن فقدان أو كسور الفدان .

مادة ٧٨ :

يكون لمهندسى الرى والصرف صفة مأمورى الضبط القضائى النسبة إلى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون التى تقع فى دوائر اختصاصهم.

مادة ٧٩ :

تختص بالفصل فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون لجنة تشكل فى دائرة كل محكمة جزئية برئاسة قاضى المحكمة وعضوية مدير أعمال هندسة الرى أو مساعده الذى يندبه مفتش الرى وعضو من وحدة الاتحاد الاشتراكى العربى فى المركز يندبه أمين الاتحاد الاشتراكى العربى فى المحافظة .

وتكون جلسات اللجنة علنية ولأصحاب الشأن الحضور أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من المحامين أو من يختارونهم من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة .

وللجنة أن تصدر قراراتها فى غيبة من يتخلف عن الحضور من المتهمين بعد التحقق من صحة إعلانه .

وللجنة استجواب المتهم وسماع أقوال من ترى ضرورة سماع أقواله بعد حلف يمين وتصدر اللجنة قرارها بأغلبية الأصوات خلال شهر من تاريخ أول جلسة ويكون القرار نهائيا .

وتتولى النيابة العامة تنفيذ القرارات الصادرة من اللجنة المذكورة .

مادة ٨٠ :

أوزارة الرى عند وقوع مخالفة لأحكام هذا القانون أن تكلف المخالف بعادة الشئ إلى أصله فى موعد تحدده وإقامت بذلك على نفقته ولها فى الأحوال العاجلة أن تميد الشئ إلى أصله وترجع على المخالف بالنفقات بعد صدور القرار بإدانته .

الباب السابع

في الأحكام العامة والختامية

مادة ٨١ :

على العمدة ومشايخ البلاد أن يحافظوا على الأعمال الصناعية الخاصة بالرى والصرف التى تسلم إليهم وفقا للاوضاع التى يتفق عليها بين وزارتى الرى والداخلية وعليهم أن يبلغوا الجهات المختصة بأى فقد فيها فور إكتشافه .

مادة ٨٢ :

يختص بالفصل فى مفارعات التموينات المنصوص عليها فى القانون لجنة تشكل بدائرة كل محافظة برئاسة قاضى يئديه رئيس المحكمة الابتدائية فى المحافظة وعضوية وكيل تفتيش الرى ووكيل تفتيش المساحة ووكيل مديرية الزراعة بالمحافظة أو من يقوم مقامهم وعضو من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى يئديه أمين الاتحاد الاشتراكى بالمحافظة ولا يكون إنعقادها صحيحا إلا بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها على الأقل .

وتصدر اللجنة قرارها خلال شهر من تاريخ أول جلسة .

ويصدر القرار بأغلبية الاصوات وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويسكون قرار اللجنة قابلا للطعن فيه أمام المحكمة المدنية المختصة ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار .

مادة ٨٣

— يصدر وزير الري قرار بالاجراءات التى تتبع أمام اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٨٤ :

جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لأحكام المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن تاتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية وتحصل بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٨٥ :

توزع نفقات إنشاء المصارف الحقلية التى أنشأتها وزارة الري منذ ١٤ مارس سنة ١٩٤٩ على جميع الأراضى الواقعة فى وحدة الصرف .

ولملاك هذه الأراضى الذين لم تتصل أراضيهم بالمصارف الحقلية التى أنشأتها الوزارة من التاريخ المشار إليه فى الفقرة السابقة ، وشملهم نصيب فى توزيع نفقاتها ، أن يطلبوا وصل أراضيهم بها على أن يعاد توزيع جميع النفقات ونفقات توصيل المصارف الحقلية الأصلية إذا اقتضى الأمر على جميع الملاك داخل وحدة الصرف كل بنسبة ما يملكه .

وتسرى أحكام المادة ٣٢ على تحديد وتقسيت تسكليف إنشاء المصارف الحقلية السابقة على العمل بهذا القانون .

مادة ٨٦ :

لسنة ١٩٤٩ رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ ورقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ ، ورقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ ، المشار إليها .

مادة ٨٧:

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعدل به بعد ثلاثين أشهر من تاريخ نشره ،

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ شعبان سنة ١٣٩١ .
(١٩ أكتوبر سنة ١٩٧١)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

قرار رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٦٢

بشأن تحمل الخزانة العامة فروق تكاليف رى
أراضى مديرية التحرير الموزعة (١)

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح
الأراضى والقوانين المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٨ بدمج مؤسسة مديرية
التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى .

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى المقاربات
الملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة فى الإقليم المصرى والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ :

تتحمل الدولة بقيمة الفروق بين التكاليف الفعلية لرى أراضى مديرية التحرير
التي توزعها الهيئة الدائمة — لاستصلاح الأراضى على صغار الزراع من الفلاحين

وبين متوسط التكاليف التي يتحملها رى القدان في أراضي منطقة الدلتا وذلك :
لدة سنتين من تاريخ استلامهم الأرض .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن الإجراءات التي تتبع أمام لجان الري والصرف (١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف والقوانين المعدلة له .

وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ٣٦ مارس سنة ١٩٥٦ بالأئحة الاجراءات التي تتبع امام لجان الري والصرف .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

تثبت كل مخالفة لأحكام القانون المشار إليه في محضر يحرره مهندس الري المختص موقعا منه ومن شيخ القسم وشيخ الحارة في المحافظات ومن العمدة أو أحد مشايخ البلد في المديريات وذلك بشرط أن تكون المخالفة قد وقعت في دائرة اختصاص كل من هؤلاء ، فإذا كان أحدهم غائبا عند إثبات المخالفة وقع المحضر مأمور القسم أو المركز أو نائبهما أو أحد ضباط البوليس أو ضباط الصف بشرط أن يكون قد عاين المخالفة .

(١) الرقائع المصرية العدد ٢٦ مكررا (أ) في ٢٨ مارس سنة ١٩٥٧ .

مادة ٢ :

يشتمل المحضر على البيانات الآتية :

(أولا) تاريخ تحريره .

(ثانيا) اسم من حرره ووظيفته وشاهد المخالفة ووظيفته على النحو الموضح في المادة الأولى .

(ثالثا) اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل إقامته .

(رابعا) وصف المخالفة وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها وأوجه ثبوت إدانة المخالف .

مادة ٣ :

يرسل المحضر إلى المحافظة أو المديرية خلال سبعة أيام من تاريخ تحريرها مصحوبا بتقرير مبين به مصاريف إعادة الشيء إلى أصله .

مادة ٤ :

يعد دفتر خاص يمهّد به إلى كاتب بقلم السكرتارية في المحافظة أو المديرية يدون به على الفور البيانات الآتية :

(أولا) رقم متتابع عن كل سنة على حدة .

(ثانيا) تاريخ ورود المحضر والتقرير إلى المحافظة أو المديرية .

(ثالثا) تاريخ المحضر .

(رابعا) اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل إقامته .

(خامسا) موضوع المخالفة .

مادة ٥ :

يعين كل من المحافظ ولجنة الشياخات عضوا احتياطيا يحضر اللجنة الادارية المنصوص عليها في المادة ٧٥ مكرراً من القانون السالف ذكره إذا تخلف العضو الأصلي للمعين بمرفقهما عن الحضور . ويتولى سكرتارية هذه اللجنة الكاتب المتوهم عنه في المادة الرابعة من هذا القرار ويعاونونه كاتب آخر عند الاقتضاء .

مادة ٦ :

يرسل رئيس اللجنة إلى المخالف خلال سبعة أيام من تاريخ ورود المحضر إلى المحافظة أو المديرية طلباً بالحضور أمام اللجنة من نسختين مذكوراً فيه اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل إقامته وموضوع المخالفة ومواد القانون التي تنطبق عليه وميماد الحضور أمام اللجنة .

مادة ٧ :

يتولى شيخ القسم أو العمدة أو من يقوم مقامه أو أحد ضباط الصف تسليم نسخة من طلب الحضور إلى المخالف أو وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه ويوقع عنه بما يفيد تسليمه للأصل والصورة مع إثبات التاريخ فإذا لم يوجد منهم أحد أو امتنع المخالف عن تسليم الصورة يذكر ذلك على أصل الطلب وترد الأوراق في هذه الحالة إلى اللجنة وعليها خلال أربع وعشرين ساعة أن تخطر المخالف بصورة من الاعلان بخطاب موصى عليه ويعتبر الاعلان عندئذ قد تم .

مادة ٨ :

يدون سكرتير اللجنة في الدفتر المشار إليه في المادة الرابعة من هذا القرار تاريخ استلام المخالف للطلب أو إعلانه به والاجراءات التالية له إلى أن يصدر

قرار اللجنة في المخالفة كما يجب عليه إعداد ملف لكل مخالفة وجدول للجلسة ويثبت رئيس اللجنة على ملف المخالفة وفي الجدول القرار الذي يصدر فور صدوره .

مادة ٩ :

يجب على المخالف أن يحضر شخصيا أمام اللجنة وفي اليوم والساعة الميعين للحضور .

مادة ١٠ :

يتلو سكرتير اللجنة عند نظر المخالفة المحضر والتقارير الملاحق به ويبدى المخالف أمام اللجنة مالدیه من أوجه دفاع ويجوز للجنة سماع شهود بناء على طلب المخالف إذا رأت ضرورة لذلك ، ويلخص سكرتير اللجنة أوجه الدفاع وشهادة الشهود في محضر الجلسة ويجوز للجنة عند الاقتضاء أن تأمر بأجراء تحقيق تسكميلي وعليها أن تعين تاريخ الجلسة المقبلة .

مادة ١١ :

في حالة عدم حضور المخالف أي جلسة يكون على اللجنة أن تحقق ما إذا كانت الاجراءات الخاصة بطلب الحضور قد استوفيت طبقا للاوضاع المنصوص عليها في المادتين ٦ ، ٧ من هذا القرار ، فإن تبين لها نقص في الاجراءات أمرت بأرسال طلب آخر للحضور يرسل إلى المخالف خلال ثلاثة أيام ، أما إذا كان طلب الحضور مستوفيا فيصدر القرار في غيبة المخالف ولا تجوز المعارضة فيه .

مادة ١٢ :

تتعقد اللجنة مرة واحدة على الأقل في كل شهر ، وفي زمن المناوبات الصيفية تنعقد أسبوعيا ويكون مقر انعقادها بديوان المحافظة أو المديرية وعند الاقتضاء بديوان القسم أو المركز .

مادة ١٣ :

تصدر اللجنة قرارها بأغلبية الآراء ويكون مسبباً ونهائياً .

مادة ١٤ :

على الجهات المختصة تنفيذ قرارات اللجنة .

مادة ١٥ :

يلغى القرار الصادر في ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦ بلائحة الاجراءات التي تقيع
أمام لجان الري والصرف .

مادة ١٦ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ٢٦ شعبان ١٣٧٦ (٢٨ مارس ١٩٥٧) .

وزارة الأشغال

قرار رقم ١٠٧٨٤ لسنة ١٩٦٣

بشأن إجراءات إعداد كشوف الحصر والعرض
الخاصة بمشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام
الري الدائم^(١)

وزير الأشغال

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن نزع ملكية المقارات
اللازمة لتنفيذ مشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري الدائم ،
وعلى قرار وزير الأشغال رقم ١٠٣٩٨ لسنة ١٩٦١ في شأن الاجراءات التي
تتبع لتقدير تعويض نزع الملكية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

يكون حصر الملاك وأصحاب الحقوق والأراضي والمباني والمنشآت والآبار
والغروسات من أشجار ونخيل بمعرفة لجنة أو أكثر تشكل من مندوب من تفتيش
المساحة المختص وأحد رجال الإدارة المحليين وصراف الناحية ويسبق عملية الحصر
المذكورة إعلان بالموعد المحدد للقيام بها يلصق في المحال المعدة للإعلانات بالمحافظة
ومقر الشرطة ومقر العمدة .

(١) الوقائع المصرية في ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٣ — الممدد ٣٢ .

وعلى جميع الملاك وأصحاب الحقوق الحضور أمام اللجنة المذكورة للإرشاد عن ممتلكاتهم وحقوقهم .

وتحرر اللجنة محصراً تبين فيه هذه الممتلكات وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق ومحال إقامتهم من واقع الإرشاد بالطبيعة ويوقع على المحضر من أعضاء اللجنة وذوى الشأن الحاضرين .

مادة ٢ :

تولى إدارة نزع الملكية والقضايا والتسجيل بمصلحة المساحة تقدير التعويض المستحق لنوى الشأن وفقاً للإجراءات المصوص عليها في القرار الوزاري رقم ١٠٣٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٣ :

تتخذ إجراءات المحصر وتقدير التعويض المشار إليها في المادتين ١ و ٢ على مرحلتين :

(أ) يحصل ويقدر التعويض بالنسبة للمباني والمنشآت والأشجار والنباتات بما في ذلك الموجود منها على أرض الحكومة وكذلك الأراضي المخصصة لإقامة المستعمرات السكنية وما قد يوجد عليها من مباني ومنشآت ومغروسات وتعد عنها كشوف عرض شاملة لمواقعها وأوصافها ومساحتها وأسماء الملاك وأصحاب الحقوق ومحال إقامتهم والتعويضات المقدرة لهم .

وتتم هذه الإجراءات وإعداد كشوف العرض على وجه السرعة وعقب صدور القرار الوزاري المعين للمشروع مباشرة .

(ب) يحصر ويقدر التعويض بالنسبة للأراضي الداخلة في المشروع ويعد عنها كشوف عرض شاملة لذات البيانات المشار إليها في البند (أ) وتتم هذه الإجراءات خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ صدور القرار الوزاري المعين للمشروع .

مادة ٤ :

يجب على مصلحة المساحة إعطاء الأولوية في اتخاذ الاجراءات الخاصة بمشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري الدائم والقيام بإجراء تحديد المشروع بمجرد إبلاغ المصلحة بخرائط تزرع الملكية المتعددة .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى مدير عام مصلحة المساحة إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه .

وزارة الري

قرار وزاري رقم ١٣٠٤٩ لسنة ١٩٦٧

بتعديل الفقرة ٧ من القرار الوزاري رقم ٨٨٠٨ لسنة

١٩٥٦ بتحديد الجعل الذي يحصل نظير شغل منافع

مصلحة الري^(١)

وزير الري

بعد الاطلاع على المادة ٢٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن

الري والصرف .

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ بتحديد الجعل الذي يحصل

نظير شغل منافع مصلحة الري .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

تعديل الفقرة السابعة من القرار الوزاري رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ لتكون

كالآتي :

سابعاً - شغل المنافع العامة بوضع مواسير :

(١) ١٠٠ . ملليم سنوياً عن كل متر طولي لغاية خمسين متراً .

(١) الوقائع المصرية في ١٦ ديسمبر ١٩٦٧ — العدد ٢٥٦ .

- (٢) ٥٠ مليا سنويا عن كل متر طولى يزيد عن خمسين متر الاولى لغاية مائة متر .
(٣) ٣٠ مليا سنويا عن كل متر طولى يزيد عن المائة متر لغاية خمسمائة متر .
(٤) ٢٠ مليا سنويا عن كل متر طولى يزيد عن الخمسمائة متر لغاية ١٠٠٠ متر .
(٥) ١٠ مليات سنويا عن كل متر طولى يزيد عن الالف متر مهما كان الطول .

مادة ٢ :

يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالوقائع المصرية م

وزارة الري

قرار رقم ١٢٢٧٨ لسنة ١٩٦٩

بتعيين فئات أجور الري التي يؤديها المزارعون المتراضون على الري من الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والمساقى إلى مستغلى هذه الآلات مقابل رى أراضيهم وبالنسبة للقرارين رقم ١٢١٣٣ لسنة ١٩٦٨ بتحديد أجور الري من الواورات الارتوازية المحولة إلى بخارى وماكينات الري النقالى فى مناطق الحياض التي تم تحويلها إلى نظام الري الدائم بمحافظتى سوهاج وأسيوط ورقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ بتعديل فئات أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالى والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى (١)

وزير الري

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٣ فى شأن أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالى والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى . وعلى القرار الوزارى رقم ١٢١٣٣ لسنة ١٩٦٨ بتحديد أجور الري من الواورات الارتوازية المحولة إلى بخارى وماكينات الري النقالى فى مناطق الحياض التي تم تحويلها إلى نظام ري الدائم بمحافظتى سوهاج وأسيوط . وعلى القرار الوزارى رقم ١٢٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ بتعديل فئات أجور الري من الآلات الرافعة التي يديرها الأهالى والمقامة على النيل والترع العامة والمساقى .

(١) الوقائع المصرية فى ١٠ يونية سنة ١٩٦٩ — العدد ١٣١ .

قـرـار

مادة ١ :

يعين بحسب القنات المينة في الجدول المرافق الأجر الذى يؤديه المزارعون المتراضون على الرى من الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والساقى إلى مستغلى هذه الآلات مقابل رى أراضيهم .

مادة ٢ :

يلتزم القرار الوزارى رقم ١٢١٣٣ لسنة ١٩٦٨ والقرار الوزارى رقم ١٢٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ المشار إليهما أعلاه .

مادة ٣ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

وزارة الري

قرار رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٦٩

بقرار جعل مقابل أخذ أتربة ورمال وطمي من
التشويشات الناتجة من تطهير مجارى الري والصرف
أو من ذات المجرى (١)

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الري والصرف .
وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر .
وعلى القرار رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ بتحديد الجمل الذى يحصل نظير شغل
منافع مصالحة الري .

وعلى القرار رقم ١٢٠٣٩ لسنة ١٩٦٧ .

على ما أقرته مجلس الدولة .

قرار

مادة ١ :

يحصل جمل مقداره (ملليم) عن كل متر مكعب من الأتربة التى تؤخذ من

(١) اللوائح المصرية رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٩

من التشوينات الناتجة من تطهير مجارى الري والصرف أو من نفس المجرى عدا مجرى النيل أو من داخل حدود الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف وذلك إذا أخذت لأغراض الزراعة .

ويزاد الجمل إلى مائة مليم عن كل متر مكعب من هذه الأتربة إذا أخذت لأغراض أخرى .

مادة ٢ :

يحصل بالإضافة إلى الإتاوة المقررة بالقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه جعل مقداره مائة مليم عن كل متر مكعب من الأتربة أو الطمي أو الرمال التى تؤخذ من مجرى النيل .

مادة ٢ : مكرر (١)

تزداد فئات الجمل المنصوص عليها فى المادتين ١ ، ٢ إلى الضعف إذا أخذت المواد المشار إليها بغير ترخيص أو بالمخالفة لشروطه ولم يرد التفتيش المختص إعادة الشئ إلى أصله .

مادة ٣ .

يحصل رسم نظر مقداره جنيهان عن كل طلب بالترخيص بأخذ أتربة أو طمي أو رمال من الجهات المشار إليها بالمادتين السابقتين .

كما يحصل تأمين قدره عشرة مليمات عن كل متر مكعب من هذه الأتربة أو الطمي أو الرمال على أن يرد بعد انتهاء مدة الترخيص وللوزارة الحق فى خصم أية مبالغ قد تستحق على المرخص له من هذا التأمين .

مادة ٤ :

يلغى القرار رقم ١٠٠٣٩ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
تحريرا في ١٨ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (يونية سنة ١٩٦٩)

قرار رقم ١٢٣٨٢ لسنة ١٩٦٩

بتقدير أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية .

وعلى القرار رقم ١٨٠٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن تقدير أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

ق ر ر

مادة ١ :

يكون الأجر الذي يؤديه المزارعون المنتفعون بمياه الآبار الارتوازية لرى أراضيهم بوحدات وقودها السولار بحسب الفئات الآتية :

أجر الريه الواحدة للفدان		نوع الزراعة	المنطقة
جنيه	مليم		
١	—	صيفيه أو شتوية	١ - محافظات الوجه البحري
٢	—	شراقى أو قصب	
١	١٥٠	صيفية أو شتوية	٢ - محافظات الجيزة وبني سويف والفيوم
٢	٢٥٠	شراقى أو قصب	
١	٢٥٠	صيفية أو شتوية	٣ - محافظتا المنيا وأسيوط - حتى قم الإبراهيمية
٢	٥٥٠	شراقى أو قصب	
١	٤٠٠	صيفية أو شتوية	٤ - من قبلى قم الإبراهيمية بأسيوط - إلى محافظه أسوان
٢	٨٠٠	شراقى أو قصب	

(أ) هذه الأجور هى قيمة الريه الواحدة للفدان من الأراضى الاعتيادية وتزاد بمقدار ٤٠ ٪ للأراضى الرملية و ٢٠ ٪ للأراضى الصفراء «نصف الرملية» .

(ب) هذه الأجور هى باعتبار سعر طن السولار ٣٠ جنيها و ٥٠٠ مليم وطن الزيت ٢٢٨ جنيها وتبقى هذه الأجور سارية مادام سعر الوقود لا يتغير بأكثر من ٢٠ ٪ زيادة أو نقصا .

مادة ٢ :

يلغى القرار الوزارى رقم ١١٨٠٤ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه .

مادة ٤ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

إبراهيم زكى قناوى

وزارة الري

قرار وزاري رقم ١٢٣٩٢ لسنة ١٩٦٩

وزير الري

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٩ باعادة تشكيل اللجنة الاهلية للري والصرف والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية العربية المتحدة.

قرار

مادة ١ :

يعتمد النظام الداخلي المرافق في أعمال اللجنة المشار إليها .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

إبراهيم زكي قناوى

النظام الداخلي

للجنة الأهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى

بالجمهورية العربية المتحدة

(أولا) أغراض اللجنة :

مادة ١ :

تختص اللجنة الأهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية العربية المتحدة بصفة عامة بجميع الدراسات والبحوث الفنية التى تستهدف تحسين طرق للرى والصرف والتحكم فى الفيضانات وتهذيب الأنهار وتصميم وإنشاء السدود والأرتقاء بهذا الطرق والوسائل .

وتعمل اللجنة فى هذا الشأن بالتعاون فنيا مع الهيئة الدولية للرى والصرف ومقرها الرسمى نيودلهى والهيئة الدولية للسدود والقناطر الكبرى ومقرها الرسمى باريس وغيرهما من الجهات المحلية والدولية المختصة .

مادة ٢ :

للجنة فى سبيل تحقيق الأغراض المشار إليها القيام بصفة خاصة بما يأتى :

(١) تبادل المعلومات الفنية فيما بينها وبين الهيئة الدولية للرى والصرف والهيئة الدولية للسدود والقناطر الكبرى وكافة الدول المشتركة فيها وغير ذلك من الفنيين والجهات المتخصصة فى أعمال الرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى .

(٢) الاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الهيئتان الدوليتان المذكورتان آنفا .

(٣) تشجيع عامة المهندسين بالتقدم بالبحوث والدراسات الفنية المتعلقة بأغراضها وتقديم هذه البحوث والدراسات في مؤتمرات الهيئتين الدوليتين وفي اجتماعات المجالس التنفيذية لهما باعتبارها حلقة الاتصال بين مهندسي الجمهورية والهيئات الدولية المذكورة .

(٤) تزويد أعضاء اللجنة بكافة المعلومات والدراسات والآراء الفنية ذات القيمة والمستحدثه مما يخل بأوجه نشاطها .

(٥) تقديم نتائج دراساتها وأبحاثها الجوهرية إلى الجهات الرسمية المسئولة بهدف تطبيقها عمليا .

(ثانيا) التنظيم الداخلي :

مادة ٣ :

- تتكون اللجنة الأهلية للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى من :

(١) اللجنة الأهلية .

(٢) اللجنة التنفيذية .

(٣) رئيس اللجنة الأهلية .

(٤) السكرتير العام .

(٥) اللجان الفرعية .

(أ) اللجنة الأهلية :

(أ) اللجنة الأهلية :

مادة ٤ :

- اللجنة الأهلية هي السلطة المهيمنة على جميع الأعمال وأوجه النشاط التي تختص بها اللجنة وتتولى وضع السياسة العامة التي تسير عليها هذه الأعمال ولها في هذا الشأن أن تصدر ما يراه لازماً من قرارات وتوصيات لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها .

ويمكن لها في هذا السبيل على وجه الخصوص القيام بما يأتي :

(١) تبادل المعلومات والآراء الفنية مع الهيئتين الدوليتين للرى والصرف والسدود وحضور مؤتمراتها الفنية التي تعقد كل ثلاث سنوات .

(٢) نشر ما يستحدث من نظريات جديدة في التصميم أو طرق الأنشاء في مجال الرى والصرف والسدود للوقوف على الخبرة العالمية في هذه المجالات .

(٣) حضور اجتماعات المجالس التنفيذية للهيئتين الدوليتين للرى والصرف والسدود والقناطر الكبرى بحكم اشتراكها في عضويتها الدراسة موضوعاتها الفنية والمالية والإدارية .

مادة ٥ :

- تشكل اللجنة الأهلية من السادة الأعضاء الواردة أسماؤهم بالقرار الجمهوري الصادر بإعادة تشكيلها وتعقد اجتماعاتها بشكل جمعية عمومية برئاسة السيد المهندس رئيسها وفي حالة غيابه ينوب عنه في رئاسة اللجنة من يليه في ترتيب الأعضاء حسب الوارد بالقرار الجمهوري

مادة ٦

يكون مقر اللجنة مدينة القاهرة ، ويدعو الرئيس اللجنة إلى اجتماع الجمعية العمومية مرة على الأقل كل عام يعقد في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر من كل عام أو إذا طلب ذلك ثلثا أعضاء اللجنة عقد اجتماع غير عادي .

مادة ٧ :

- يتولى رئيس اللجنة -- أو من ينوب عنه -- رئاسة جلساتها ويدير مناقشتها

مادة ٨ :

يعتبر انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إذا حضره الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء فان لم يكتمل هذا النصاب أجل الاجتماع التالي صحيحا مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

مادة ٩ :

تصدر قرارات اللجنة بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت رجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٠ :

- يدون محضر بما يدور في الجلسة يثبت فيه ملخص للمناقشات والقرارات وماترى اللجنة أبحاثه .

مادة ١١ :

- يجوز للجنة في الحالات العاجلة إصدار القرارات بطريق التعمير على أعضائها بشرط الحصول على الأغلبية المطلقة طبقا للمشار إليه في المادة التاسعة .

مادة ١٢ :

١ — للجنة أن تدعو من تراه من الخبراء والفنيين لحضور جلساتها للاستئناس بآرائهم فيما يلزم من أعمال أو مقترحات ويكون لهؤلاء المدعون الاشتراك في مناقشات اللجنة دون أن يكون لهم حق التصويت .

(ب) اللجنة التنفيذية :

مادة ١٣ :

تشكل اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس اللجنة الأهلية أو من ينوب عنه في حاله غيابه حسب الوارد في تشكيل اللجنة الأهلية ومن عدد من الأعضاء يتم اختيارهم من بين أعضاء اللجنة الأهلية .

مادة ١٤ :

تختص اللجنة التنفيذية بكل ما يتصل بإدارة أعمال اللجنة الأهلية وعلى الأخص :

(١) اقتراح القوانين والقرارات واللوائح لتحقيق أغراض اللجنة الأهلية .

(٢) إدارة أعمال اللجنة الأهلية بالطريقة التي تكفل تحقيق أهدافها .

(٣) تمثيل اللجنة الأهلية والتصرف باسمها في الجمهورية العربية المتحدة والخارج في حدود ما تعتمد اللجنة الأهلية من قرارات .

(٤) توثيق العلاقات والروابط فيما بين اللجنة الأهلية والهيئة الدولية للرى والصرف والهيئة الدولية للمسدود وغيرهما من الهيئات الدولية التي تتصل أعمالها بأعمال اللجنة الأهلية .

(٥) إختيار البحوث والدراسات التي تقدم للمؤتمرات الدولية وذلك باحالتها إلى اللجان الفنية الفرعية المختصة لدراستها وتقرير صلاحيتها من عدمه .

(٦) ترشيح من يمثلون اللجنة الأهلية في الاجتماعات والمؤتمرات على أن تعطى الأولوية في الترشيح للأعضاء الذين يقدمون بحوث وتقارير فنية مختارة ممتازة للمؤتمرات .

(٧) تقوم اللجنة الأهلية بامداد أعضائها بالبحوث والدراسات والنشرات الفنية التي ترد لها من الهيئات الدولية واللجان الأهلية .

مادة ١٥ :

— تنعقد اللجنة التنفيذية بدعوة من رئيسها مرة كل شهر ويتبع في شأن محاضر الجلسات ونصاب صحة الانعقاد والتصويت والتأجيل نفس القواعد المقررة بالنسبة لاجتماع الجمعية العمومية .

(ج) رئيس اللجنة الأهلية

مادة ١٦

رئيس اللجنة الأهلية هو المشرف على كافة النواحي الفنية والإدارية والمالية لنشاط اللجنة الأهلية وينوب عنها في الانصال بكافة الهيئات المحلية والدولية وتمثيلها قانوناً أمام هذه الهيئات والجهات .

ويكون مسئولاً عن :

(١) دعوة اللجنة التنفيذية للانعقاد

(٢) تنسيق العمل مع الهيئة الدولية للرى والصرف والهيئة الدولية للسدود والقناطر الكبرى .

(٣) كافة الشؤون الفنية والإدارية والمالية الخاصة باللجنة الاهلية ولجانها الفرعية

(د) السكرتير العام

مادة ١٧ :

تسكون مهمة السكرتير العام الاهلية معاونة السيد رئيس اللجنة الاهلية في تنفيذ الاختصاصات الموكولة اياه .

ويعتبر السكرتير العام عضواً في اللجنة التنفيذية يحكم عمله :

(و) اللجان الفرعية

مادة ١٨ :

تشكل من بين أعضاء اللجنة الاهلية اللجان الفرعية الآتية، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قراراً وزائياً تطبيقاً للمادة الثانية من القرار الجمهوري الصادر بتشكيلها ويسكون انعقاد هذه اللجان بدعوة من مقرريها .

(ز) لجنة الري والصرف :

وتختص هذه يبحوث الري والصرف بمختلف أنواعها كتصميم وتحسين منشآت الري وما يتبع ذلك من أبحاث النحر والاطماء بالتهزر والترع الرئيسية وكذلك أبحاث التبخر والمقننات المائية للحاصيل المختلفة والمياه الصرفية والصرف المنطى وأبادة الحشائش وخلافه من أبحاث التي تتصل بأعمال الري والصرف .

(٢) لجنة السدود والأساسات ومواد البناء .

وتختص هذه اللجنة بتضميمات السدود الترابية والركامية والحرسانية وأساساتها ووضع مواصفاتها بما في ذلك مواصفات مواد البناء التي تدخل فيها .

(٣) لجنة هيدولوجية حوض النيل .

وتختص هذه اللجنة بدراسة حوض النيل من الوجهة الهيدولوجية ومشروعات
الرى الكبرى بالسودان والانقافات الدولية لياها الأنهار المشتركة الانتفاع .

مادة ١٩ :

تتبع نفس القواعد السابقة بالنسبة لانعقاد اللجان الفرعية ومحاضر الجلسات
ونصاب صحتها الانعقاد والتصرف والتأجيل

مادة ٢٠ :

ترفع اللجان الفرعية نتائج أعمالها للجنة التنفيذية أو للجنة العمومية حسب
الحال .

مادة ٢١ :

اللجنة الاهلية لجنة عملية تضم عدداً من كبار المهندسين داخل الحكومة
وخارجها ممن تؤهلهم كفاياتهم وتجاربهم .

مجالات الرى والصرف وإنشاء والسدود والقناطر الكبرى وهى تعتمد أساساً
على إتمادات وزارة الرى باعتبارها الجهة المهيمنة على أعمال الرى والصرف
والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢٢ :

يمنح العضو مبلغ (ثلاثة جنيهاً مصرية) بدل حضور الجلسات التى تعقد
سواء للجنة التنفيذية أو اللجان الفنية الفرعية .

وزارى الري

قرار رقم ١٢٤٩٩ لسنة ١٩٧٠

فى شأن تحديد أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية .
فى مناطق الحياض التى تم تحويلها إلى نظام الري المستديم

وزير الري

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن أجور الانتفاع بمياه
الآبار الارتوازية .

وعلى القرار رقم ١١٨٥٧ لسنة ١٩٦٦ بتحديد أجور الانتفاع بمياه الآبار
الارتوازية فى مناطق الحياض التى تم تحويلها إلى نظام الري المستديم .
وبناء على ما لرتأه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ :

يلغى القرار رقم ١١٨٥٧ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه وتسرى الفئات المحددة بالقرار
رقم ١١٣٨١ لسنة ١٩٦٩ على أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية فى مناطق
الحياض التى تم تحويلها إلى نظام الري المستديم .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

إبراهيم زكى قناوى

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
بشأن الري والصرف^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ :

يستبدل بالمادة ٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن الري والصرف

النص الآتي :

مادة ٨ - تعتبر الأشجار والنخيل التي زرعت أو تزرع في الجسور العامة أو في داخلها أو في المجاري العامة وغيرها من الأملاك العامة ذات الصلة بالري والصرف ملكاً للملاك الأرض المواجهة لها كل تجاه أرضه ، وله أن يتصرف فيها بقطعها أو قلعها بترخيص من وزارة الري . وتضع الإدارات العامة للري كل في دائرة اختصاصها نظام وأملوب ومواقع زراعة الأشجار على المجاري المائية .

ويجوز لمدير عام الري الترخيص بقطع شجرة أو عدة أشجار خشبية بالشروط

الآتية :

- ١ - أن يكون قد مضى على غرسها مدة لا تقل عن عشر سنوات ،
- ٢ - أن يقوم المالك بفرض ثلاث أشجار مقابل كل شجرة يرخص له بقطعها

من الأشجار المفروسة على جانبي جسر الترع والمصارف المستخدمة طرفاً رئيسية أو فرعية وأن يتمهد برعايتها .

وإذا ترتب على وجود الغراس إعاقاة المياه أو تمظيل الملاحة أو إعاقاة تطهير أو توسيع المجرى أو الأضرار بالجسور أو عرقلة المرور عليها أو أية أضرار أخرى أو خشى من سقوطها ، كلفت الوزارة صاحبها بإزالتها أو قطع فروعها في الموعد الذي تعينه وإقامت هي بذلك وتولت بيعها ووضع ثمنها إلى صاحبها بعد خصم نفقات الإزالة أو القطع .

مادة ٢ :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة : وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر بمراسم

الجمهورية في ١٩ ربيع الأول سنة ١٣٦٨ (٢٦ فبراير سنة ١٩٧٨) .

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن المراسى وتنظيم الرسو في المياه الداخلية

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية

- بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية .
- وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف .
- وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة .
- وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية .
- وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى

مادة ١ :

فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمرسى كل ميناء أو رصيف أو أسكلة (سقالة) أو ساحل أو شاطئ أو حوض للمراكب أو قزق أو برطوم أو أية منشأة أخرى أعدت لتستقر أو ترسو عليها المراكب فى المياه الداخلية .

مادة ٢ :

لا يجوز لمركب أن يرسو فى المياه الداخلية إلا على المراسى التى تفتتها أو تفشها (قوانين البلدية ج ٢)

وزارة الأشغال العمومية بالاتفاق مع وزارات التجارة والشئون البلدية والقروية والصحة العمومية والداخلية والمواصلات .

ويجوز الترخيص في الرسو المؤقت في المناطق التي لا توجد فيها مراسى عامة ويصدر الترخيص في ذلك من وزارة الأشغال العمومية فيما عدا المناطق الواقعة في حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيكون الترخيص من المجلس المذكور.

مادة ٣ :

يصدر وزير الأشغال العمومية قراراً بتنظيم الرسو على المراسى المنصوص عليها في المادة السابقة عدا ما يقع منها في حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيصدر بتنظيم الرسو عليها قرار من وزارة الشئون البلدية والقروية .

ويصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات الوزن والشحن والتفريغ والتخزين و التعامل في المراسى المخصصة للأغراض التجارية .

مادة ٤ :

يجوز لوزارة الأشغال العمومية الترخيص في إنشاء مراسى خاصة على ألا تستعمل هذه المراسى كأسواق .

ويكون الترخيص في المراسى الخاصة التي تقع في حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة من اختصاصه بعد موافقة وزارة الأشغال العمومية على موقع المرسى وتنفيذاً لما تضعه لذلك من اشتراطات فنية .

ويصدر بشروط الترخيص في هذه المراسى وتنظيم الرسو عليها قرار من وزارة الأشغال العمومية أو وزير الشئون البلدية والقروية حسب الأحوال .

مادة ٥ :

يؤدى لوزارة الأشغال العمومية رسم رسو يعينه وزير الأشغال العمومية بقرار منه بحيث لا يجاوز الحدود الآتية :

(أولا) عن الرسم في المراسى العامة والرسم المؤقت .

خمسة عشر مليون عن شغل المتر الطولى من المراسى فى كل أربع وعشرين ساعة أو جزء منها .

(ثانيا) عن المراسى الخاصة .

جنيه واحد عن كل متر طولى من المراسى فى السنة .

(ثالثا) عن الرسم للاصلاح على القرقاى وفى الأحواض بما فى ذلك سحب المركب وإنزاله :

خمس مائة مليون عن المركب الذى تزيد حمولته على عشرين طنا ولا تجاوز خمسين .

جنيه واحد يوميا عن المركب الذى تزيد حمولته على مائة طن ولا تجاوز مائتين .

جنيهان يوميا عن المركب الذى تزيد حمولته على مائتى طن ولا تجاوز ثلثمائة طن .

أربعة جنيهات يوميا عن المركب الذى تجاوز حمولته ثلثمائة طن .

(رابعا) عن رسم الذهبىات والعوامات للاستقرار .

خمسة عشر مليما فى السنة عن كل متر مربع من مساحة الذهبية أو العوامة ، إذا كانت مشغولة بالسكها ، ومثلى هذا الرسم إذا كانت مستغلة .

وخمسة وعشرون مليما فى السنة عن كل متر مربع من جزء الشاطئ المواجه للذهبية أو العوامة .

ويضاف نصف الرسوم التى تحصلها وزارة الأشغال العمومية مقابل الرسم فى المراسى الواقعة فى حدود اختصاص المجالس البلدية إلى حساب هذه المجالس فيما عدا مجالس بلدى مدينة القاهرة فتؤدى إليه رسم الرسوم التى يعينها وزير الشؤون البلدية

والقروية بقرار منه بحيث لا يتجاوز الحدود المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة ٦ :

تفني من الرسوم المنصوص عليها في المادة السابقة المراكب المملوكة للحكومة أو الأشخاص الاعتبارية العامة المعدة لخدمتها خاصة .

مادة ٧ :

يجوز لوزارة التجارة الترخيص في إنشاء مكاتب أو مخازن لتشوين البضائع في المنطقة التي تحددها وزارة الأشغال العمومية للمرسى بالشروط التي يتفق عليها بين الوزارتين .

مادة ٨ :

يؤدي لوزارة التجارة رسم عن شغل منطقة الرصف كالآتي :

خمسة عشر مليما عن كل متر مربع في منطقة المرسى العام في كل أربع وعشرين ساعة وجزء منها .

وخمسون مليما عن كل متر مربع في منطقة المرسى الخاص صنويا ويؤدي الرسم للمجالس البلدية إذا كانت منطقة المرسى تقع في حدود اختصاصها .

مادة ٩ :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه .
مالم تنص هذه القرارات على عقوبة أقل وبغير إخلال بالمعاقبة الجنائية يجوز إزالة المخالفة إداريا وتحصيل النفقات بطريق العجز الإداري .

مادة ١٠ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزارة الأشغال العمومية والشئون البلدية والقروية والتجارة كل فيما يخصه إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢٦ يولية سنة ١٩٥٧) .

جمال عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لمشروع بقانون القرار الخاص بالمراسى وتنظيم

الرسو في المياه الداخلية

كان ثمة قواعد متعددة لتنظيم المراسى في المياه الداخلية وكيفية الرسو عليها وتحديد الرسوم المستحقة ، تقوم بتنفيذها جهات حكومية مختلفة وقد انتضت المصلحة العامة جميع شتات هذه القواعد في قانون موحد ينظم أحكامها وينظم مالم تقنأوله من مسائل جديدة ، ويعين الجهات التي تقوم بتنفيذه وتستكمل به تنظيمات الملاحة الداخلية التي بدأت بصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية وأعد لذلك مشروع القانون المرافق .

وقد تناول هذا المشروع بالتنظيم نوعين من المراسى ، مراسى عامة وهي التي تكون لجميع المراكب أن ترسو عليها وفقا للنظام المقرر ومراسى خاصة وهي التي تعد لرسو المراكب التابعة لشخص معين أو وجهة معينة لأغراض خاصة به وحده بشرط ألا تستعمل كأسواق ونص المشروع على الحد الأقصى للرسوم التي تدفع مقابل الرسو على هذه المراسى بنوعيتها وترك لوزير الأشغال العمومية ووزير الشؤون البلدية والقروية حسب الأحوال تحديد الرسوم الواجبة الأداء .

ولما كان ثمة مراسى عامة مستخصص للأغراض التجارية وكانت وزارة التجارة مستقوم بالإشراف على حركة التعامل فيها فقد أجاز المشروع لوزارة التجارة الترخيص للأفراد والشركات والهيئات الخاصة في إنشاء مكاتب أو مخازن، لتشوين البضائع في منطقة المرسى التي تحددها وزارة الأشغال العمومية بالاتفاق مع وزارة ، كما حدد المشروع الرسوم التي يجب أداؤها مقابل شغل منطقة المرسى وخول وزير التجارة حق إصدار قرار ينظم التعامل في المراسى المشار إليها .

ولتنمية موارد المجالس البلدية فقد نص المشروع أيضا على أن تؤول حصة رسوم شغل منطقة المرسى الواقعة في حدود اختصاص وزارة البلدية إلى حساب هذه المجالس فيما عدا مجلس بلدى مدينة القاهرة فقد نص على أن تؤدى إليه كل الرسوم التى يمينها وزير الشئون البلدية والقروية بقراؤه منه بحيث لا يتجاوز الحد الأقصى المبين فى القانون .

وتتشرف وزارة الأشغال العمومية بعرض هذا المشروع مفرغا فى الصيغة التى أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية للتفضل بالموافقة عليه وإصداره .
وزير الأشغال العمومية

البَابُ الْخَامِسُ

الْعِبَابَات

القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن الجبانات (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية .

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ :

تعتبر جبانة عامة كل مكان مخصص لدفن الموتى ، قائم فعلا وقت العمل بهذا القانون ، وكذلك كل مكان يخصص لهذا الغرض بقرار من السلطة المختصة .

وتعد أراضي الجبانات من الأموال العامة وتحتفظ بهذه الصفة بعد أبطال الدفن فيها وذلك لمدة عشر سنوات أو إلى أن يتم نقل الرفات منها ، على حسب الأحوال .

مادة ٢ :

تتولى المجالس المحلية في حدود اختصاصها ، إنشاء الجبانات وصيانتها وإفائها وتحديد رسم الانتفاع بها بما لا يجاوز ٥٠٠ (خمسمائة) مليون للامتر المربع وذلك طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣

يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ، الترخيص بإقامة مدافن خاصة ، في

غير الجبانات العامة ، وذلك بناء على طلب من وزير الادارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط إقامة هذه المدافن ومواصفاتها .

مادة ٤ :

تتبع في نقل الجثث والرفات إلى الخارج الاجراءات والاحتياطات الواردة بالاتفاق الدولي الخاص بنقل الرفات الموقع ببرلين في ١٠ من فبراير سنة ١٩١٧ وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في دفن الجثث واستخراجها ونقلها داخل الجمهورية .

مادة ٥ :

لا يجوز اجراء الدفن في غير الجبانات العامة المستعملة .
ويحكم القاضي ، في حالة المخالفة باخراج الجثة وإعادة دفنها ، وذلك فضلا عن العقوبة المقررة بمقتضى هذا القانون .

مادة ٦ :

— يجوز بقرار من الجهة الصحية المختصة بعد موافقة النيابة العامة ، الترخيص بحرق جثث الموتى من غير المسلمين في الافران المرخص بها وذلك وفقا للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

ولا يجوز الترخيص بالحرق إلا إذا كان المتوفى قد أعلن كتابة عن رغبته في حرقها أو كانت ديانته تميز ذلك .

مادة ٧ :

لا يجوز لاي شخص أن يزاول مهنة حانوتي أو تربى أو مساعد لايهما إلا بتوخيص من المجلس المحلي المختص .

وتحدد اللائحة التنفيذية الشروط الواجب توافرها فيهم ، وواجباتهم والاجراءات الخاصة بتعيينهم وفصلهم، والجزاءات التي توقع عليهم، والجهة التي تقوم بتوقيعها وكذلك الرسوم المقررة للحصول على الترخيص المشار إليه ، على ألا يجاوز هذا الرسم مبلغ ١٥٠ (مائة وخمسون) قرشا .

مادة ٨ :

يحدد المجلس المحلي المختص الاجر الذي يتقاضاه أرباب المهن المشار إليهم في المادة السابقة .

مادة ٩ :

يستمر الحانوتية والتربية ومساعدتهم المرخص لهم في مزاولة المهنة وقت العمل بهذا القانون ، في القيام بأعمالهم ، ويجوز إلغاء التراخيص الممنوحة لهم إذا لم تتوفر في شأنهم الشروط التي تتطلبها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٠ :

يكون لموظفي المجالس المحلية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الصحة صفة مأموري الضبط القضائي ولهم في سبيل التحقق من تطبيق أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية الدخول في مركز الحانوتية والتربية .

مادة ١١ :

بمقاب على كل مخالفة لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية بالغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن عشرين جنيتها .

وفي حالة العود يحكم بالحبس مدة لا تجاوز شهرا وبالحد الأقصى للغرامة المشار إليها ، أو باحدى هاتين العقوبتين :

ويحكم القاضي في جميع الاحوال بازالة موضوع المخالفة .

مادة ١٢ :

— تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الصحة بعد موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والدولة للإدارة المحلية .

مادة ١٣ :

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٤ :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٨٥ (١٩ أبريل سنة ١٩٦٦) .

المذكرة الايضاحية

لمشروع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في ٢ من أكتوبر سنة ١٨٧٧ صدرت لأئحة الجبانات ودفن الجثث ونقلها إلى الخارج .

وفي ٢٩ يناير سنة ١٨٨٤ صدر الأمر العالي بشأن الجبانات المضرة بالصحة العامة وتمددت القرارات المنظمة في هذا الشأن ، سيما ما تعلق منها بممارسة مهنتي الحانونية والتربية ، وفي ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ صدر مرسوم باصدار الاتفاق الدولي بنقل الرفات الموقع بيرلين في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ ، ونظرا إلى أن تشريعات الجبانات ودفن الجثث قد مضى عليها وقت طويل ويستلزم الأمر استصدار تشريع جديد يتمشى مع التطور الذي وصلنا إليه ويسد أوجه النقص التي تشوب التشريعات المعمول بها حاليا كتنظيم مهنة المشتغلين بدفن الموتى ، ويضع نظاما مبسطا للترخيص بالمدافن الخاصة بعد أن كانت تجرى على غير هدى وقد نص في المشروع على أن يصدر الترخيص في إنشاء المدفن الخاص بقرار جمهوري بناء على طلب وزير الإدارة المحلية بعد موافقة مجلس المحافظة ، وقد أريد بذلك تحقيق المساواة بين الناس .

وغني عن البيان أنه لن يسمح بمدفن خاص إلا لمن يكون قد أدى لبلاده خدمات جليلة أو قسام بعمل آخر كبير أو أى عمل آخر يستحق صاحبه الشكر .

ومن المفهوم أن مشروع هذا القانون لم يمس قواعد الاتفاق الدولي بنقل الرفات الصادر بها المرسوم المؤرخ ١١ من إبريل سنة ١٩٣٨ .

وقد أعدت هذا المشروع لجنة مثلت فيها وزارت الصحة والاسكان والرافق
والادارة المحلية وأحيل إلى اللجنة الثانية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع
بمجلس الدولة ، فراجعته وإفرغته في الصياغة القانونية .

وأنشرف ، بعرضه على السيد رئيس الجمهورية ، بـرجاء التفضل بالنظر والموافقة
على إحالته إلى مجلس الأمة ، توطئه لاصداره .

وزير الصحة

وزارة الصحة

قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦

في شأن الجبانات (١)

وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات .

وعلى موافقة وزيرى الاسكان والمرافق والادارة المحلية .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـرـر

الباب الأول

الجبانات

مادة ١ :

تتولى المجالس المحلية كل فى حدود اختصاصه حصر جميع الجبانات العامة والمدافن الخاصة وقبدها فى سجلات خاصة مرقمة الصحائف ومختومة بخاتم المجلس المحلى المختص وتتضمن البيانات الآتية :

(١) الوقائع المصرية العدد ٢١٦ و ٢٤ / ٩ / ١٩٧٠ .

(١) اسم المحافظة - اسم المدينة أو الحى - (قسم الشرطة - الشياخة) اسم القرية - اسم الجبانة وتوعها .

(٢) مساحة الجبانة وحدودها .

(٣) رقم وتاريخ القرار الصادر بتخصيصها للدفن أن وجد .

(٤) بيان الأحواض وأسماء المنتفعين بها وتواريخ وأرقام التراخيص الصادرة بها إن وجدت ومساحتها .

وترفق بالسجلات خرائط مساحة للمدينة أو القرية بمقياس رسم ٢٥٠٠ / ١ أو ٥٠٠ / ١ أو ١٠٠٠٠ / ١ مبينا عليها مواقع وحدود الجبانات والمدافن الخاصة والطرق الموصلة إليها .

مادة : ٢

للمجلس المحلى أن يحدد مساحة معينة للأحواش القائمة بالجبانات . وله فى هذه الحالة أن يستولى على المساحة الزائدة فى هذه الأحواش إذا كانت غير مشغولة بالمقابر وتصلح للانتفاع بها على أن يموض المنتفعون عن المنشآت والأسوار المستولى عليها وأن يقسمها ويوزعها على منتفعين جدد وفقا للأوضاع التى يصدر بها قرار من المجلس المحلى المختص .

مادة : ٣

يكون إنشاء الجبانات وفقا للشروط والأوضاع المبنية فى هذه اللائحة ويراعى فى ذلك مابانى :

(١) خلو الناحية من الجبانات من عدمه .

(٢) خلو الجبانات المستعملة من أماكن يمكن الدفن فيها أو عدم أماكن توسيعها .

(٣) عدم ملائمة موقع الجبانة من الوجهة الصحية أو التخطيطية أو لمتطلبات الأمن العام .

وفي الحالتين الثانية والثالثة يتعين أن يصدر قرار من المحافظ بمسء موافقه المجلس بإبطال الدفن فى الجبانة القديمة وبدء الدفن فى الجبانة الجديدة . ويعوض أصحاب المدافن المنتفعون بالجبانات التى يبطل الدفن فيها وتكون لهم الأولوية فى الانتفاع بالجبانات الجديدة .

مادة ٤ :

تختص بالنظر فى توسيع الجبانات القديمة واختيار مواقع الجبانات الجديدة لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص من :

مدير عام مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة أو من ينوب

عضو رئيساً

مندوب عن مديرية الاسكان والمرافق

مندوب عن مديرية الأمن

مندوب عن تفتيش المساحة

مندوب عن تفتيش الرى أعضاء

مندوب عن الادارة الهندسية للمجلس المحلى المختص

عضو من الاتحاد الاشتراكى العربى تختاره لجنة الوحدة

المختصة

ويجب على اللجنة أخذ رأى مصلحة الآثار والهيئة العامة للسكة الحديد .

ومؤسسة الطرق والكبارى ومصاعبه المناجم والمهاجر والأشغال العسكرية وغيرها

من الجهات المعنية فى الحالات التى تقتضى ذلك .

وتعتمد توصيات اللجنة من مجلس المحافظة .

مادة : ٥

تراعى اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة في اختيار مواقع العجانات الجديدة أو إمتداد العجانات القائمة ضرورة توفر الشروط الآتية في الموقع :

(أ) أن يكون بقدر الامكان في الجهة القبليّة أو القبليّة الشرقيّة من المدينة أو القرية بحيث لاتقع في مهب الرياح السائدة .

(ب) أن يكون على مسافة لاتقل عن ٢٠٠ متر من الحيز العمراني للمدينة أو القرية أو من أى تجمعات سكنية مجاورة لها وحسب مقتضيات التخطيط .

(ج) أن يكون بقدر الامكان على بعد لا يقل عن مائة متر من الطرق الرئيسية فإن تعذر ذلك تعين الفصل بين الطرق الرئيسية والعجانة بمنطقة تشجير لا يقل عرضها عن ٢٠ مترا .

(د) أن يكون بعيدا بما لا يقل عن مائة متر عن آبار المياه الجوفية ومحرق النيل وفرعيه وحدود ومستودعات الري كالترع والرياحات والمصاريف وغيرها .

(هـ) أن يكون من الأماكن الأكثر ارتفاعا .

(و) ألا تنمره المياه بأى حال من الأحوال فى أى وقت من السنة .

(ز) أن يكون مرتفعا عن منسوب مياه الرش بحيث يتوفر عمق كامل الجفاف لا يقل عن ٥٠ سم أسفل منسوب الدفن فى أى وقت من أوقات السنة . وإلا وجب ردم الموقع لتوفير هذا الشرط . ويجوز بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير الاسكان والمرافق التجاوز عن بعض هذه الشروط فى الحالات التى لا يمكن توفيرها فى الموقع بما لا يتعارض مع مقتضيات الصحة العامة أو الأمن أو التخطيط العام للمدينة أو القرية .

مادة ٦ :

يضع المجلس المحلي المختص الأسس والمعايير والقواعد الواجب مراعاتها لتحديد مساحة الجبانة وتخطيطها وإنشائها وتحديد مساحات القطع ومواد البناء على ألا يخل ذلك بالشمار الدينية للطوائف المختلفة . ولا يكون قرار المجلس في هذا الشأن نافذا إلا بعد اعتماده من المحافظ المختص .

وعلى المجلس في حالة إنشاء جبانة جديدة أن يحيطها بسور من البناء لا يقل ارتفاعه عن مترين ونصف وبه مدخل .

مادة ٧ :

يجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية أن يشرع في البناء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ أخطاره باستلام الموقع . وللجهة الادارية الشرفة على الجبانة أن تمد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة .

ويجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية باحاطته بسور من الباني لا يقل ارتفاعه عن مترين وذلك خلال مدة لا تتجاوز منه أشهر من تاريخ أخطاره باستلام الموقع . وللجهة الادارية الشرفة على الجبانة أن تمد هذه المهلة لمدة أخرى مماثلة والا جاز للمجلس المحلي المختص إلغاء الترخيص .

ولا يجوز التنازل عن المقبرة أو الحوش المرخص به الا للمجلس المحلي المختص الذي يقوم بتقدير قيمه التعويض عن المقبرة أو الحوش والنشآت أن وجدت على أن يتحمل بها المتفع جالديد .

مادة ٨ :

يكون للمجلس المحلي الاشراف على حراسة الجبانة ونظافتها ، وعليه توفير الجهاز لذلك اللازم . ويحظر ذبح الذبائح داخل الجبانة كما يحظر إلقاء القاذورات والمتخلفات في طرقاتها وبجوار القبور .

مادة ٩ :

على المجلس أن ينشئ استراحة مسقوفة بجوار مداخل الجبانة لانتظار
المشيعين ومكتبا للتربي .

مادة ١٠ :

يجوز إلغاء الجبانة وأبطال الدفن فيها في الأحوال الآتية :
(١) عدم وجود أما كن صالحه للدفن فيها لامتلائها بالرفات وعدم توفير
الأراضي الصالحة لتوسيعها .

(٢) عدم ملائمة موقعها من الناحية الصحية أو العمرانية أو لدواعي الأمن
العام . وفي جميع الأحوال يصدر بإلغاء وأبطال الدفن قرار من المحافظ بمده وفاقه
المجلس المحلي وفي موقع الجبانة .

ويكون للمتفعين الموضحة أسماؤهم بالسجلات المشار إليها في المادة (١)
أو لورثتهم أولويه الحصول على مساحات مناسبة في الجبانات الجديدة التي يتقجر
إنشاؤها .

مادة ١١ :

يجب على ذوي الشأن في حالة إلغاء الجبانه وأبطال الدفن فيها نقل رفات موتاهم
في الأجل الذي يحدده المجلس المختص لذلك وإلا كان للمجلس الحق في نقل الرفات
إلى حفرة خاصة بالجبانه المستعملة . ويتحمل المجلس في هذه الحالة الأخيرة
مصاريف النقل .

مادة ١٢ :

تشكل لجنه من مندوب عن كل من وزارة الصحة والمجلس المحلي والإدارة

العامه لأملاك الدولة الخاصه تكون مهمتها مساينه أرض العجانه النماء والتأكد من
خلو أرضها من الرقات . وتحرر اللجنة محضرا بالحاله يوقع عليه جميع الأعضاء .

مادة : ١٣

يحدد المجلس المحلي المختص رسم الانتفاع بالعجانه كما يحدد القواعد والاجراءات
المنتظمة لهذا الانتفاع ويحدد أيضا الاجراءات والشروط والمواصفات التي يلزم
أتباعها لإقامه المقابر والأحواش وتعمديها أو ترميمها .

وله في ذلك أن يحدد نماذج محددة للبناء تتفق مع التخطيط ومظهر العجانه
والأوضاع المحليه كما له أيضاً أن يصرح بإقامه أحواش ملحقه بالمقابر ويحدد
مسطحاتها أو يمنع إقامتها ويصدر بكل ذلك قرار من المحافظ المختص .

الباب الثالث

نقل الجثث داخل الجمهورية

مادة ١٦:

— يتبع في شأن نقل الجثث القى لم يسبق دفنها ما يأتى :

(١) إذا كانت الفترة ما بين وقت حدوث الوفاة و الدفن تزيد على ٢٤ ساعة فيلزم لنقل الجثة تجهيزها بوضعها فى تابوت من الزنك داخل صندوق من الخشب المتين المطرق والمغرى على أن توضع الجثة فى مواد مطهرة او واقية مثل نشارة الخشب المحفقه تجفيفاتاما وسلفات الزنك وكلوريد الجير ويجوز أن يستبدل بهذه المواد غيرها من المواد المطهرة للمائلة لها .

(ب) لايجوز دفن الجثة قبل مضى ٨ ساعات على الوفاة فى الصيف و ١٠ ساعات فى الشتاء . ويجب فى جميع الاحوال دفنها قبل مضى ٢٤ ساعة من وقت الوفاة . ويجوز لطبيب الصحة الاعفاء من التقيد بهذه الموعيد إذا كانت هناك أسباب قوية تستدعى ذلك .

مادة ١٧ :

— يتبع فى شأن استخراج الجثث أو الرفات لنقلها ما يأتى .

(أ) يقدم الطالب للجهة الصحية المختصة مشفوعا بشهادة إدرية مثبتة لموافقة الورثة الشرعيين على النقل وشهادة رسمية بتاريخ وسبب الوفاة .

(ب) لايجوز إخراج أى جثة لاعادة دفنها فى ذات الجبانة أو أى جبانة أخرى داخل الجمهورية قبل مضى ستة أشهر على الأقل من تاريخ دفنها فإذا كانت الوفاة يسبب الحمرة الحبيشة أو باحدى الامراض الكورنتينية زادت المدة إلى سنة

ومع ذلك يجوز نقل الجثة في أى وقت إذا كان سبق تحنيطها ومدفونة في صندوق مبطن من الداخل بألواح من الزنك الملحوم الفواصل .

مادة ١٨ :

لايجوز إخراج جميع الجثث المدفونة في جزء من الجبانة أو في الجبانة اللغات لوضعها في المقبرة العامة المخصصة لهذا الغرض بالجبانة المستعملة إلا بعد مرور ١٠ سنوات من تاريخ آخر دفن فيها -- ويجوز انقاص هذه المدة بقرار من وزير الصحة وبناء على طلب المجلس المحلي المختص.

الباب الرابع

أحراق الجثة

مادة ١٩ :

لايصرح بأحراق الجثة إلا إذا كان المتوفى قد أبدى رغبته في ذلك كتابة وكانت ديانتة تبيحه . ويقدم طلب الترخيص في هذه الحالة من منفذ الوصية أو زوج المتوفى أو أقاربة الأقربين . ويرفق بالطلب مستخرج رسمى من شهادة الوفاة وتصريح من النيابة العامة بحرق الجثة على أن تخطر الجهات الإدارية بالوقت المحدد لذلك .

مادة ٢٠ :

يشترط للترخيص لإقامة فرن أحراق الجثث أن يقدم طلب بذلك إلى المجلس المحلي المختص مرفقا به خريطة مساحية مبينا عليها الموقع وثلاث صور لرسومات تفصيلية للفرن موضعا به أجزاء الفرن ومقاساتها وطريقة الحريق والتفاصيل من

المختلفات عن هذه العملية وعلى أن يتوفر في موقع الفرن أو مكان الحريق شرط المسافة الواجب توافرها في اختيار مواقع العجانات والأليقع في مهب الرياح السائدة بالنسبة للمدينة أو القرية .

الباب الخامس

الخانوتية

مادة ٢١

يشترط فيمن يزاول مهنة الخانوتى أن يكون .

(١) على ديانة من يزاول دفن موتاهم وملأ بالأحكام الدينية .

(٢) مجيدا للقراءة والكتابة .

(٣) بالفا من الرشد .

(٤) حسن السير والسلوك ، ولم يصدر ضده حكم بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

(٥) حاصلًا على ترخيص بمزاولة المهنة من المجلس المحلى المختص .

مادة ٢٢

— يقدم طلب الحصول على ترخيص مزاولة مهنة الخانوتى إلى المجلس المحلى المختص موقعا عليه من الطالب ومرفقا به ثلاث صور شمسية حديثة للطالب وصحيفة الحالة الجنائية وغيرها من المستندات المثبتة لتوافر الشروط المبينة فى المادة السابقة ويؤدى الطالب رسم الترخيص وقدره مائة وخمسون قرشا . ويمنع الترخيص للطالب بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذه اللائحة .

مادة ٢٣:

يعين المجلس المحلى حانوتيا للمدينة أو القرية وإذا رأى أنها تحتاج إلى أكثر من حانوتى فيها قسمها إلى مناطق ويعين لكل منها حانوتيا .

وعلى الحانوتى أن يتخذ فى منطقة عمله حانوتا ويخطر المجلس المحلى المختص بذلك .

ويسكون لاهل الموتى فى إحدى المستشفيات استخدام أى من حانوتية المدينة أو القرية .

كما يكون لأى مستشفى حق التعاقد مع أى حانوتى على تجهيز ونقل موتاه ممن لأهل لهم .

مادة ٢٤ :

للحانوتى الحق فى اختيار وكيل يقوم مقامه أثناء غيابه يوافق عليه المجلس المحلى المختص وتتوفر فيه ذات الشروط التى تتوفر فى الحانوتى . كما يكون له حق اختيار مساعديه من مغسلين ومغسلات وحمالين على مخطر أن بأسمائهم المجلس المحلى المختص

مادة ٢٥ :

يجب على كل حانوتى عندما يطلبه أحد أن يتوجه فى الحال إلى محل المتوفى وعليه أن يحضر محضرا يثبت فيه ما يأتى .

أولا . أسم ولقب المتوفى ومحل سكناه وجنسيته وعمله وديانته .

ثانيا : تاريخ اللوفاة بإيضاح الساعة واليوم والشهر والسنة الميلادية بالحروف .

ثالثا : أسماء القصر من ورثة المتوفى أن وجدوا .

ويوقع مع الحانوتى على المحضر أثنان من أقرب أقارب المتوفى الموجودين وقت تحرير المحضر فإذا لم يوجد أقارب للمتوفى فيوقع معه أثنان ممن لهم معرفة تامة بالمتوفى .

ويجب على الحانوتى أن يرسل المحضر إلى المجلس المحلى المختص فى خلال ٢٤ ساعة على الأكثر من وقت الوفاة بعد قيده بالسجل المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من هذه اللائحة .

وإذا كان من بين ورثة المتوفى قصر ، وجب على المجلس المحلى إرسال صورة من المحضر إلى نيابة الأحوال الشخصية المختصة فى ذات يوم تلقيه المحضر .

مادة ٢٦ :

تعد المحاضر والبلاغات التى يحررها الحانوتى من المحررات الرسمية

مادة ٢٧ :

ولا يجوز للحانوتى أن يطلب أجرا أكثر من المقرر بالتعريف التى يحددها المحلى المختص .

مادة ٢٨ :

يسلم لكل حانوتى سجل مرقمة صحائفه ومختومة بخاتم المجلس المحلى المختص يقيد فيه بأرقام واضحة أسماء المتوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن المحرر من طبيب الصحة والبيانات الموضحة فى محضر الوفاة ويضع على هذه المحضر

رقم قيده بالسجل وعليه ألا يترك بيضا أثناء القيد ولا يستعمل كلمات مختصرة وأن يكتب التواريخ بالحروف كاملة .

وما يحصل من الإضافة أو الشطب أو تصحيح أثناء القيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ وممن فى عهده السجل .

وعليه تقديم هذا السجل فى آخر ديسمبر من كل عام إلى المجلس المحلى لمراجعته على المحاضر المحفوظة بالمجلس وحفظه وتسليمه سجلا غيره .

وتعتبر هذه السجلات من قبيل المحررات الرسمية .

الباب السادس

التربية

مادة ٢٩ :

لا يجوز مزاولة مهنة تربي أو مساعد تربي إلا بترخيص من المجلس المحلى المختص ويشترط لمزاولة مهنة تربي أو مساعد تربي ذات الشروط الواجب توافرها فى الحانوتى المنصوص عليها فى المادة ٢١ من هذه اللائحة .

ويكون رسم الترخيص مائة وخمسون قرشاً .

مادة ٣٠ :

— يحدد لكل تربي منطقة يختص بها لا يجوز له أن يباشر الدفن

فى غيرها .

مادة ٣١ :

يجوز أن يكون للتربي مساعدون يرشحهم ممن تتوافر فيهم الشروط الواجب توافرها فيه بشرط موافقة المجلس المحلي عليهم وسدادهم الرسوم المقررة .

مادة ٣٢ :

يحظر على التربي دفن جثة إلا بعد الحصول على تصريح بالدفن من السلطة الصحية المختصة

مادة ٣٣ :

يسلم لكل تربي سجل مرقمة صحائفه ومختوماً يخاتم المجلس المحلي المختص بقيد فيه بأرقام متتابعة أسماء المتوفين وتواريخ وفاتهم ودفنهم مع ذكر تاريخ التصريح بالدفن المحرر من السلطة الصحية المختصة ، ولا يترك يابضاً أثناء القيد ولا يستعمل كلمات مختصرة وتسكتب التواريخ بالحروف السكاملة . وكل ما يحصل من الأضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء التيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويوقع قرين التصحيح . . وعليه تقديم هذا السجل والتصاريح في آخر ديسمبر من كل سنة إلى المجلس المحلي المختص لمراجعتها وحفظها لدى المجلس وتسليم التربي سجلاً بدله .

مادة ٣٤ :

ويجب على التربي مباشرة دفن جثة المتوفى فور وصولها ولا يجوز له أن يتقاضى أجراً يزيد على المقرر بالتعريفه التي يحددها المجلس المحلي المختص . ولا يتقاضى التربي أجراً عن الدفن في مدافن الصدقة في منطقته .

مادة ٣٥ :

ويجب على كل تربي أن يتفقد منطقته ولا يترك فيها قبرا مفتوحا أو منقوبا .
وعليه أن يبادر باخطر المجلس المحلي المختص في هذه الأحوال .

مادة ٣٦ :

على التربية منع أى شخص يحاول أو يشرع في بناء مدفن جديد أو إقامة
مباني أو إصلاحات إلا بعد الإطلاع على الرخصة الصادرة من المجلس المحلي
المختص في هذا الشأن .

مادة ٣٧ :

لا يجوز للتربية دفن متوفى في غير قبره إلا باذن كتابي من ذوى الشأن
من أقاربه ويجب تقديم هذا الأذن في اليوم التالي على الأكثر إلى المجلس
المحلي المختص .

مادة ٣٨ :

لا يجوز للتربية ومساعدتهم أو أى شخص آخر المبيت في الجبانة أو استعمالها
في غير الغرض المخصصة له .

مادة ٣٩ :

التربي مكلف بالمحافظة على ما في منطقته من القبور والأراضي الفضاء
والطرق ومشتملاتها وهو مسئول عن كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة في
دائرة اختصاصه . ويجب عليه أخطار المجلس المحلي المختص عن كل مخالفة تحصل
نور وقوعها .

الباب السابع

أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ٤٠ .

الجزءات التأديبية التي يجوز توقيعها على الحانوتية والتربية ومساعدتهم هي :

(أ) الإنذار .

(ب) الوقف عن العمل مدة لا تزيد عن ستة أشهر .

(ج) سحب الترخيص .

مادة ٤١ .

تشكل بقرار من المحافظ لجنة في كل مجلس محلي من :

رئيسا (أ) قاض يندبه رئيس المحكمة الابتدائية

(ب) ممثل وزارة الصحة بالمجلس المحلي

(ح) عضوين من الأعضاء المنتخبين بالمجلس المحلي

ويختارهم المجلس ممن لهم دراية كافية

أعضاء بمثل هذه الأمور حسب الأحوال

(د) معلمي وزارة الإسكان والمرافق بالمجلس المحلي . . .

(هـ) عضوين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ممن

لهم دراية كافية بهذه الأعمال حسب الأحوال . .

سكرتيرا (و) سكرتير المجلس المحلي المختص

وفي حالة غياب واحد أو أكثر من الأعضاء تنعقد اللجنة بأغلبية أعضائها
وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح
الجانب الذي فيه الرئيس .

وتختص اللجنة بالآتي :

(١) اختيار الحانوتية والتربية ومساعدتهم لتقرير صلاحيتهم من حيث اجاداتهم
انقواء والكتابة والمأمهم بالأحكام الشرعية أو الطائفية أو المالية والقواعد الصحية
والادارية لمزواله المهنة .

(٢) تقرير قبول من ثبتت صلاحيته .

(٣) توقيع الجزاءات المشار إليها في المادة السابقة

مادة ٢ ؛ .

كل حانوتي أو تربي أو مساعد لأيهما يفقد شرطاً من الشروط المقررة
لمزاوله المهنة وفقاً لأحكام هذه اللائحة تسحب رخصته بقرار من المجلس
المحلى المختص .

مادة ٣

.. إذا خلا محل حانوتي أو تربي بالوفاة أو الفصل أو الوقت فعلى
المجلس المحلى المختص انتداب أحد الحانوتية أو التربية المرخص لهم مؤقتاً
لحين شغل المحل .

مادة ٤

يجب على الحانوتية والتربية ومساعدتهم الذين يزاولون المهنة وقت العمل بهذا القرار

(قوانين البلدية ج ٢)

أن يقدموا إلى المجلس الأعلى خلال ستين يوماً من تاريخ نشره . ما يشبه
الترخيص لهم في مزاولة المهنة ، وللمجلس أن يأنى ترخيص من لا تتوافر فيه الشروط
التي يتطلبها هذا القرار .

مادة ٤٥ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

محافظة القاهرة

قرار بشأن لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة

محافظ مصر (رئيس لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة):

بعد الإطلاع على المادة الثامنة من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة .

و على القرار الصادر هذه اللجنة بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ .
وبعد تصديق وزارة الداخلية .

قرر ما ياتي

بمعل بلائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة المرفقة بهذا بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية (١) .

تحريراً بالقاهرة في ٢٨ فبراير ١٩٢٦ (١٥ شعبان سنة ١٣٤٤) .

محمود صوفي

لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة

مادة ١ .

الجبانات التي تسرى عليها هذه اللائحة هي الجبانات الداخلة في دائرة مدينة القاهرة المبنية بعد سواء كان مرخصا بالدفن فيها أم لا . وكذلك الجبانات التي توافق اللجنة على إنشائها طبقا للمادة السادسة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ .

وتسرى نصوص هذه اللائحة على أهالى البلاد المجاورة للقاهرة الذين اعتادوا دفن موتاهم في جبانات المدينة .

الجبانات المرخص بالدفن هي :

جبانة النخال	قسم مصر القديمة
» مسلمة	»
» سيدى زينهم	قسم السيدة
» السيدة نفيسة	قسم الخليفة
» الإمام الشافعى	»
» سيدى جلال	»
» الإمام الالم	»
» الازرقى	»
» الزمر	»
» الجيوشى	»
» سيدى أبو الوفا	»

جزء من جبانة باب الوزير

جبانة المجاورين بالغريب

قسم الدرب الأحمر

جبانة بسيدي الخوص	»
باب الوزير بسيدي ابن حنفية	قسم الدرب الأحمر
المجاورين	قسم الجمالية
جبانة باب النصر	قسم الجمالية
« المحمدي »	قسم الوايلي بالعباسية

الجبانات غير المرخص بالدفن فيها هي :

مقابر بداخل جامع سيدي الخويصكي بباب الوزير قسم الدرب الأحمر .

مادة ٢ .

للجنة بحسب ما تقتضي به المصلحة العامة أن تقسم الجبانات إلى مناطق وتكون لكل منطقة ثمرة وأسم تعرف بهما وتعين من يباشر الدفن في كل منطقة على حدة أو مضافة إلى غيرها .

مادة ٣ :

* (معدلة بقرار من محافظة القاهرة الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٩٣٩ بعد تصديق وزارة الداخلية) الأراضي الفضاء بالجبانات تجعل أقساما يتخللها طرق للمرور العام ويخصص بعض هذه الأقسام لبناء القبور المفردة وبعضها لبناء الحيشان وكل قسم يجعل جملة قطع يتخللها طرق المرور أيضاً بمرعاة أن كل قطعة من سم القبور المفردة لا تقل عن ألف متر مربع وفي قسم الحيشان لا تزيد القطعة ^١/_٤ عن مائة وخمسين متراً مربعاً .

(*) ابطال الدفن في جبانات المحمدي السكائنة بشارع الملكة نازلي قسم الوايلي بالقاهرة
بمقتضى القرار الوزاري في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والدرج بالعدد الثالث من الوقائع المصرية
الصادر في يناير سنة ١٩٢٩ .

مادة ٤ :

يراعى في تقسيم الجبانات أن يكون للفقراء أما كن معينة موزعة على المناطق بقدر الامكان للدفن فيها مجانا .

مادة ٥ :

ممنوع منعا استعمال أراضي الجبانات لغير القبور والحيشان .

مادة ٦ :

يحظر داخل حدود الجبانات إقامة مبان للمساكن أو تعلية أو تعديل الموجود منها — على أنه يجوز بعد الحصول على ترخيص من تفتيش التنظيم ترميم المساكن القى تقتضى حالتها ذلك .

كما يجوز بعد الحصول على الترخيص اللازم تعديل أو تجديد مبانى الحيشان والمدافن وكذلك مساكن التربية وخدمة الأضرحة والمساجد كل فى منطقته الخاصة .

ولايجوز أن يكون لسكن من التربية وخدمة الأضرحة والمساكن أكثر من مسكن وأحد له ولعائلته .

وتتبع فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط داخل حدود الجبانات أحكام القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه

مادة ٧ :

... ممدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٤٢ بمد تصديق وزارة الداخلية لايجوز إنشاء حوش أو قبرا أو وضع تركيبة على قبر

فردى ولا تجديد أو ترميم شيء مما ذكر إلا برخصة من لجنة الجبانات وتبين في الرخصة الشروط التي يجب على المرخص له أنباءها ولا يجوز إطلاق الترخيص بإنشاء أدوار أو مبان علوية بالحيشان ولا إقامة مخاضب خارجها .

٧ — مكررة — معدلة من محافظ القاهرة في أول أغسطس سنة ١٩٤٩
بمد تصديق وزارة الداخلية — لرئيس اللجنة أن يرخص بترميم الحمشان المينة ونشطيتها وبناء المقابر بها ووضع التراكيب عليها وإشغال الطرق دون الرجوع إلى اللجنة . وكذلك الترخيص ببناء مقابر جديدة خارج الحيشان في حالات الضرورة القصوى إذا تقدم من الطالب أى ورقة من الأوراق الآتية :

١ — تصريح الدفن الرسمي .

٢ — إقرار كتابي من الخانوتي بحصول الوفاة .

٣ — أخطار رسمي من المستشفيات أو الملاجيء أو السجون بحصول الوفاة .

٤ — شهادة طبية بخطورة حالة مريض منذرة بالوفاة .

مادة ٨ :

* (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ من تصديق وزارة الداخلية) « تعتبر طرق الجبانات وممراتها طرقاً عامة وتسرى عليها أحكام المادة ٣٢٨ ماعدا الفقرة الخامسة منها والمادة ٣٣ فقرة أولى وتانيها ورابعة والمادة ٣٣٤ والمادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الأهلى .

ولا يجوز إشغال هذه الطرق والممرات إلا برخصة من اللجنة ويستثنى من ذلك ما ترخص به مصلحة التنظيم في الطرق الخاضعة لأحكامها من إشغالها بمواد البناء .

ورسم إشغال الطرق يكون بالتطبيق لما هو مقرر بلائحة إشغال الطرق العمومية
الصادرة ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ .

مادة ٩ :

لا يجوز الدفن ولا إحداث ترميم في القبور الواقعة في الطرق التي يصدق على
أنشائها . أما الحيشان فلا يجوز الدفن ولا أحداث المقابر ولا إجراء الترميم في الجزء
الذي يصادف منها طريقاً من تلك الطرق ويعني أصحاب القبور والحيشان في جميع
الأحوال من دفع الرسوم عند إنشائها بدلها .

مادة ١٠ :

* (مكررة) كقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ بعد
تصديق وزارة الداخلية في حالة وجود مباني حيشان أو مقابر فوق أرض الطرق
أو الشوارع أو الميادين المعتمدة أو التي تقررها لجنة العجانات وجب على أصحاب
هذه المباني إزالتها في الميعاد الذي تحدده اللجنة بعد اتفاقها معهم على قيمة تلك المباني
فإذا لم يقوموا بالإزالة في الميعاد المحدد تقرر اللجنة بعد إبداء المبلغ بخزينة المحافظة
الإستيلاء على ما يسكون على الأرض من المباني وإزالة ما على حسابهم لاستعادة الأرض
خالية من كل ما يشغلها . وتستولى اللجنة وقتئذ على ما صرفته في هذا السبيل من
الثمن المودع وليس لأصحاب الشأن أي حق في الرجوع على اللجنة بأي مطالبة
عن ذلك .

مادة ١٠ :

لاتدفع اللجنة تعويضاً عما تأخذه لتنظيم من أراضي العجانات :

ولاتأخذ تعويضاً عن أراضي العجانات التي تعطى للأفراد من زوائد

التنظيم .

مادة ١١

طلب إنشاء قبر أو حوش يقدم لرئيس لجنة الجبانات على الاستمارة التي تضمها اللجنة لذلك مرفقة بقسيمة توريد الرسوم بحسب التعريفة التي يصدر بها قرار الداخلية بالإتحاد مع وزارة المالية بقاء على المادة العاشرة من القانون نمرة ١ لسنة ١٩٢٢ وبعد إتمام المباحث اللازمة تعطى اللجنة الرخصة وإذا كان القبر أو الحوش المطلوب إنشاؤه واقعا على أحد الطرق الرئيسية الخاضعة لأحكام لأئحة التنظيم فعلى الطالب أن يحصل أيضا على رخصة من مصلحة التنظيم .

مادة ١٢

* (معدله بقرار من محافظ القاهرة في ٨ أغسطس سنة ١٩٤٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) قطع الأراضي التي تعطى لإقامة حيشان عليها تكون بمساحة لا تزيد عن مائة وخمسين متراً ويجوز للجنة بصفة استثنائية التصريح بمساحة تزيد على ذلك .

مادة ١٣

» (« مكررة » معدله بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩٤٥ بعد تصديق وزارة الداخلية) لا يجوز انتازل المغير عن قطع الأراضي المنوطة لإقامة حيشان عليها وفي حالة التنازل تعود الأرض إلى اللجنة التي تكون حرة التصرف فيها ، وليس للمرخص له أى حق في الرجوع عليها بأي مطالبة عن ذلك ، وفي هذه الحالة يحق للجنة أن تقرر الإستيلاء على ما يكون على الأرض من الباني مقابل القيمة التي تقدرها ، فإذا لم يقبل المرخص له بهذه القيمة وجب عليه إزالة تلك الباني في الميعاد الذي تحدده اللجنة وإلا فيصير إزالتها على حسابها واللجنة حق التصرف في الانقاض بالبيع واستملاء مطلوبها من الثمن

وكذلك تكون الحال إذا رأت اللجنة استعانة الأرض خالية من المباني .

ويجب على المرخص له بأرض لبناء مقبرة فردية (وهى المقبرة التى تبني من خارج الحيثان) أن يقوم ببناء تلك المقبرة فى مدة شهرين من تاريخ صرف للرخصة على الأكثر ، أما بالنسبة للمرخص السابق صرفها فتكون لمدة شهرين من تاريخ هذا القرار وإلا اعتبرت الرخصة فى الحالتين ملغاة ويكون للجنة حق التصرف فى الأرض .

ويجب على المرخص له بأرض للدفن أن يقوم بتسويرها بالبناء بارتفاع مترين على الأقل من سطح الأرض حسب المواصفة الهندسية المبينة بالرخصة فى مدة ستة شهور من تاريخ تسليم الرخصة إليه ، أو أخطاره بخطاب موسى عليه للمضور لاستلامها .

ويجوز تجديد المهلة لسته شهور أخرى إذا طلب المنتفع ذلك على أن يقوم بسداد رسم قدره جنيه واحد قبل انتهاء الستة شهور الأولى المشار إليها ويرد الرسم إذا رفض الطلب .

وإذا أحدث فتحات بالسور عليه إتمام تركيب الأبواب والشبابيك بحيث تكون صالحة للقفل والفتح فى المدة المذكورة أيضا .

وكذلك يجب على من كان تحت يده أرض للدفن بدون رخصة أو برخصه غير محددة فيها مدة لتسوير الأرض أن يقوم بتسويرها وإتمام تركيب الأبواب والشبابيك بالأكيفية المبينة قبلا فى مدة ثلاثة شهور من تاريخ نشر إعلان بذلك بالجريدة الرسمية ، فإذا لم يتم تسوير الأرض بالارتفاع المطلوب أو لم يتم تركيب الأبواب والشبابيك كما تقدم فى المدد المبينة آنفا سقط حق صاحب الشأن فى الانتفاع بتلك الأرض وتصبح الرخصة ملغاة ويكون للجنة حق التصرف فى الأرض .

وفى حالة ما يكون مقاما على الأرض المرخص بها جزء من الشبانى بارتفاع

أقل من الإرتفاع المطلوب أو بالإرتفاع المطلوب وغير مركبة به الأبواب أو الشبايك تفدر اللجنة قيمتها بحسب حالتها وقتئذ ، وتحصل على هذه القيمة ممن تصرح له الأرض أخيراً وتودعها في خزانة المحافظة أمانة على ذمة صاحبها .

وليس لأصحاب الشأن في جميع الأحوال أى حق في الرجوع على اللجنة بالرسوم المدفوعة أو أية مطالبة عن ذلك .

مادة ١٢ :

ممنوع منعا باتا أن تذبج الذبائح أو تلقى القاذورات داخل الحيشان أو بجوار القبور أو طرق الجبانات .

مادة ١٤ :

ممنوع منعا باتا المبيت والمكث بها بعد الغروب بساعتين سواء كان ذلك بداخل الحيشان أو بجانب القبور الفردية إلا للحراس الخصوصيين المعترف بهم من البوليس

مادة ١٥ :

ممنوع منعا باتا التسكف في الطرق داخل حدود الجبانات

مادة ١٦ :

ممنوع منعا باتا داخل حدود الجبانات القذب والطم والعويل وكذلك الزار والامى .

مادة ١٧ :

يمنع داخل حدود الجبانات سير النساء في الجنازات أو تعبين لها وكذلك يمنع سير الكفار والموسيقات وحمة القمام والمباخر والمولوية ونحوهم .

مادة ١٨ :

يشترط قيمان يقوم بتلقين الموتى أن يكون حاصله على إجازة به من لجنة الجبانات إلا إذا كان حائراً لشهادة العالمية أو الأهلية أو الثانوية من أحد المعاهد الدينية .

مادة ١٩

يجوز للجنة تعيين من يكلفون بمراقبة تنفيذ هذه اللائحة ويكون لهم الحق في الدخول في الحيثان للتحقق من عدم وجود ما يخالف أحكامها .

مادة ٢٠ :

(معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) . كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الأهلى فصلاً عن وجوب الحكم بالإزالة في المخالفات المنصوص عليها في المواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٠ مكررة من اللائحة

محافظة القاهرة

قرار بشأن لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة

مهنة الخانوتية والتربية

محافظ مصر (رئيس لجنة جيبانات المسلمين بمدينة القاهرة) .

بعد الإطلاع على المادة الثامنة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل
لجنة لجيبانات المسلمين بمدينة القاهرة .

وعلى القرار الصادر من هذه اللجنة بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وبعد
تصديق وزارة الداخلية .

قرر ما يأتي

يعمل بلائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الخانوتية والتربية المرفقة
بهذا بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٥ هـ (٢٦ يناير سنة ١٩٢٧) .

محمد مصطفى

لائحة

القواعد واللائحة المختصة بممارسة مهنة الخانوتية والترية .

قسم أول - الخانوتية

مادة ١ :

الخانوتية هم الذين يقومون بغسل وتسكين وتجهيز الموتى وحملهم إلى
الجبانات .

مادة ٢ :

« معدلة بقرار من محافظ القاهرة ق ٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بعد تصديق وزارة
الداخلية) « لا يجوز لأحد مباشرة مهنة الخانوتية إلا بترخيص من لجنة الجبانات
لمدة سنة قابلة للتجديد ، ويقدم طالب الترخيص مشفوعا بالرخصة المطلوب تجديدها
خلال شهر من تاريخ إنقضاء أجلها وإلا اعتبرت الرخصة لأغية . وتجدد مقابل
دفع الرسوم الآتية :

- ١٠٠ قرش عن الترخيص لرئيس الخانوت و ٥٠ قرش من كل تجديد .
- ٤٠ قرش عن الترخيص لوكيل الخانوت و ٢٠ قرش عن كل تجديد .
- ٣٠ قرش عن الترخيص للمغسل والمغسلة و ١٥ قرش عن كل تجديد .
- ٢٠ قرش عن الترخيص للحمال و ١٠ قرش عن تجديد .

وبشروط في الخانوتى أن يكون مسلما صحيح البنية بالغاً من العمر ٢٠ سنة

على الأقل غير محكوم عليه بمقبوبة جنائية لارتكابه جنائية من النصوص عليها في قانون العقوبات ولا بالحبس لسبب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو إخفاء جاني أو هتك حرمة الآداب أو تخريب القاصرين عن الفساد إدارة محل مقامرة أو بيع أصناف مغشوشة ومضرة بالصحة أو في إحدى الجرائمصوص عليها في قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وذلك في حالة ما لم يعرض على عقوبة الحبس خمس سنوات.

ولا يجوز لحانوتي أن يجمع إلى حرفته حرفة أخرى ويستثنى من ذلك الحمالون

مادة ٣ :

تقسم لجنة العجائبات مدينة للقاهرة وضواحيها إلى مناطق تمين لكل منها حانوتا واحدا

ولا يجوز اتخاذ مركز أو مخزن للجانوت في أى منطقة إلا بمصادقة اللجنة.

ولا يجوز لحانوتي القيام بأى عمل من أعمال الحانوتية في غير دائرة قسم البوليس الواقعة فيه منطقة على أنه يجوز لأهل المتوفى في أحد المستشفيات استخدام حانوتية من القسم الذى يقيمون في دائرته

مادة ٤ :

تختار لجنة العجائبات من تجمعه رئيسا لكل حانوت ويكون مسئولا عن أعماله والعمال التابعين له

وتختار أيضا وكيلًا يقوم مقامه أثناء غيابه وتحدد اللجنة العدد اللازم لكل حانوت من المتسولين والحمالين

ويشترط فيمن يكون رئيسا أو وكيلًا للجانوت أو ممثلا لعضل عن الشروط

المبينة بالمادة الثانية أن يكون عارفا بالقراءة والكتابة ملما بالاحكام الشرعية والصحية والإدارية اللازمة لأداء هذه المهنة التي تجمعها اللجنة في كراسة تطبع وتوزع مجاناً .

ويجوز إعفاء المغسلين والمغسلات من شرط القراءة والكتابة .

وعلى رئيس الحانوت أو وكيله أخطار اللجنة عن كل تغيير في أشخاص عماله .

مادة ٥ :

تكون إقامة رئيس الحانوت بمركز الحانوت نهرا هو ومن يلزم من المغسلين استعداد لطلبات التي ترد للحانوت

مادة ٦ :

» (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) ويستثنى من أحكام المادة الثانية من هذه من يختار أهل المتوفى لتولى الفسل بشرط أن من يقع عليه الاختيار يكون من أهل العلم والصالح ومن غير طائفة الحانوتية واتباعهم ويظل الحانوتى قى هذه الحالة مسئولاً عن الواجبات الصحية والإدارية .

مادة ٧ :

» (معدلة بقرار من محافظ القاهرة في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ بعد تصديق الداخلية) .

يجب على كل رئيس حانوت عندما يطلبه أحد ذوى اللوتى أن يتوجه قى

الحال لجل المتوفى وأن يبلغ طبيب القسم الذى حصلت فى دائرته الوفاة وأن يحضر فى الحال المحضر اللازم شاملا لتبليغات الآتية بنهاية الدقة ، ولا يجوز له أن يتعداها وهى :

(أولا) تاريخ الوفاة بإيضاح الساعة واليوم والشهر والسنة .

(ثانيا) اسم ولقب المتوفى ومحل سكنه وصناعته وجنسية وتبعيته وجهة استخدامهم أن كان مستخدما بالحكومة .

(ثالثا) بيان ورثته ونسبتهم له بإيضاح اسم كل منهم قاصرا كان أو بالغاً أو ممتوها أو غائبا غيبة منقطعة وكذلك الحمل المستكن أن وجد .

(رابعا) بيان ما يكون له من الأوقاف نظاره كانت أو استحقاقا أو المرتبات الأميرية بإيضاح أنواعها والجهة المربوط بها مع الحصول على سرائرها أن أمكن وكذا النياشين ونحوها الحائز لها وأن لم يكن له شئ مما ذكر أو لم يكن له تركة فيبين ذلك بالمحضر .

(خامسا) إذا كان للمتوفى ختم يجب أخذ بصمته بالمحضر ثم محو نقشه أو كسره عن يد الحاضرين ويذكر ذلك بالمحضر وإلا يبين سبب عدم وجود ختم له .

ويجب أن يوقع على هذا المحضر اثنان ممن لهم معرفة تامة بحال المتوفى وعلى رئيس الحانوت أن يبلغ المجلس الحسبى ويرسل إليه المحضر المذكور فى ذات اليوم بعد قيده بالدفتـر المنصوص عليه بالمادة التاسعة .

وإذا تعذر وجود من يشهد فيجب عليه أن يخطر المجلس الحسبى فوراً بحيث لا يترتب على ذلك تأخير الدفن .

وإذا لم يترك المتوفى ورثة وجب على رئيس الحانوت أن يبلغ بيت المال ،
(قوانين البلدية ج ٢)

ويعتبر رئيس الحانوت موظفا عموميا فيما يتعلق بالواجبات المقررة عليه في هذه المادة والمحاضر والبلاغات التي يحررها تعتبر من المحررات الرسمية .

مادة ٨ :

لا يجوز للحنوتية التأخير في القيام بواجباتهم عند الطلب ولأن يطالبوا أكثر من المقرر بالتعريف المرفقة بهذا .

مادة ٩ :

» (ممدلة بقرار محافظ القاهرة في ٢٩ يولييه سنة ١٩٤١ بعد تصديق وزارة الداخلية) يجب أن يكون لرئيس كل حانوت دفتر تسلمه إليه اللجنة منمرة صحائفه ومختومة بختم اللجنة ليقيده فيه بنمر متتابعة أسماء المتوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن المحرر من طبيب الصحة والبيانات الواضحة بمحضر الوفاة ويضع على هذا المحضر نمرة قيده بالدفتر وعليه أن لا يترك بياضا أثناء القيد ولا يستعمل فيه كلمات مختصرة وتكتب التواريخ بالحروف الكاملة وما يحصل من الإضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء القيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ وممن في عهده الدفتر ويستمر في القيد بالدفتر المذكور إلى أن تنتهي صفحاته وعندئذ يجب عليه رده فورا للجنة لمراجعته وحفظه لديها وتسليمه دفترا بدله ويجوز للجنة أو مندوبها في كل وقت مراجعة الدفتر في محل الحانوت .

القسم الثاني - التريبة

مادة ١٠

التريبة ومساعدو التريبة هم الذين يتولون دفن الموتى بالجبانات .

مادة ١١

« (معدلة بقرار محافظ القاهرة في ٩ فبراير سنة ١٩٥٠ بمد تصديق وزارة الداخلية —) لا يجوز لأحد مباشرة مهنة تربي أو مساعد تربي إلا بترخيص من لجنة الجبانات لمدة سنة قابلة للتجديد ويقدم طلب التجديد مشفوعاً بالرخصة المطلوب تجديدها خلال شهر من تاريخ إنقضاء أجلها وإلا أعتبرت الرخصة ملغاة مقابل دفع الرسوم الآتية :

١٠٠ قرشا عند الترخيص للتربي و ٥٠ قرشا عند كل تجديد .

٤٠ « » لمساعد التربي و ٢٠ قرشا عند كل تجديد .

يشترط في التربي أو مساعد التربي عدا الشروط الواجب توافرها في الحانوتى بمقتضى المادة ٣ من اللائحة أن يكون عارفا القراءة والكتابة ملما بالأحكام الشرعية والصحية والادارية اللازمة لأداء هذه المهنة وتجمع اللجنة هذه الأحكام فى كراسة تطبع وتوزع مجانا .

مادة ١٢

تحدد لجنة الجبانات لسكرل تربي منطقة يختص بها .

ولا يجوز لتربي أن يباشر الدفن فى غير المنطقة الممينة فى رخصته .

مادة ١٣ :

لسكرل تربي يرشح من يساعدهونه بحيث يسكون مشغولا عن أعمالهم المتعلقة بمهنتهم .

واللجنة تختار بينهم من ترى لياقته وتمنحه ترخيص مساعد تربي .

وتحدد اللجنة لسكرل تربي العدد اللازم له من مساعدى التربي وعلى التربي

أخطار اللجنة عن كل تغيير فى أشخاص مساعديه .

مادة ١٤ :

لا يجوز للتربية دفن أحد إلا بعد استلام التصريح بالدفن المحرر من طبيب الصحة.

مادة ١٥ :

حذفت هذه المادة من اللائحة طبقا لقرار صادر من محافظ القاهرة في ١٤ يونية سنة ١٩٣٨ وبتصديق وزارة الداخلية .

مادة ١٦ :

* (معدلة بقرار محافظ القاهرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦) يستثنى من أحكام المادة ١١ من هذه اللائحة من يختاره أهل المتوفى لتولى الدفن بشرط أن من يقع عليه الاختيار يكون من أهل العلم والصلاح ومن غير طائفة التربية وأتباعهم ويظل التربى في هذه الحالة مسئولاً عن الواجبات الصحية والإدارية .

مادة ١٧ :

لا يجوز للتربى في أى حال من الأحوال أن يتأخر عن مباشرة دفن الموتي للحصول على الأجرة بل يجب أن تدفن الجثة بحال وصولها وبمجرد الحصول على تصريح الدفن ، وللتربى بعدئذ أن يتخذ الإجراءات اللازمة للحصول على أجرته ومحظور عليه أن يطلب أكثر من المقرر بالتعريف المرفقة بهذا .

مادة ١٨ :

يجب على كل تربى أن يتفقد قبور منطقته ولا يجوز له أن يحدث في قبر من القبور أى تغيير أو بناء عدا ما ذكر إلا برخصة من اللجنة .

مادة ١٩ :

التربية ممنوعون من إحداث قبر في حوش للغير أو دفن ميت في قبر

غيره إلا بإذن كتابي من ذوى الشأن مع مراعاة دفن الرجال مع الرجال والنساء مع النساء ويجب تقديم هذا الاذن فى اليوم التالى على الأكثر إلى اللجنة لتحرى .

مادة ٢٠ :

* (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٣٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) التربية ممنوعون منعاً باتاً من أن يحدثوا مدافن لآى كان أو يكتفون من احداثها إلا بعد الإطلاع على الرخصة الصادرة له من لجنة الجبانات وهم ممنوعون كذلك من التعهد أو القيام بعملية إنشاء مبان أو إجراء ترميمات بالمقابر أو الحيشان أو الاشتراك فى هذه المقاولات إلا بعد الحصول على تصريح كتابي من رئيس اللجنة بقاء على طلب يقدمه صاحب الشأن كما أنهم ممنوعون من التدخل بين الأفراد فى بيع أو مشرى مقابر أو حيشان .

مادة ٢١ :

التربى مكلف بالمحافظة على ما فى منطقته من القبور والحيشان والأراضى الفضاء والطرق ومشملااتها ومسئول عن كل مخالفة تحصل ضد نصوص هذه اللائحة فى دائرة اختصاصه ويجب عليه أخبار رئيس اللجنة عن كل مخالفة تحصل فى ظرف ثمانى وأربعين ساعة إلا فى الأحوال المهمة التى يجب سرعة الأخبار عنها فى وقت حدوثها ويتخذ رئيس اللجنة فى جميع الأحوال التصرفات المناسبة .

القسم الثالث — أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة ٢٢ :

تنتخب لجنة الجبانات من بين أعضائها لجنة فرعية مكونة من عالم وطبيب وأحد

الاعيان لاختبار طالبي رخص الحانوتية والترية ومساعدى الترية والكشف عليهم
طبيا بعد التحقيق من توفر شروط معارسة المهنة فيهم .

مادة ٢٣ :

*** (معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ بعد تصديق
وزارة الداخلية) « كل من مارس مهنة حانوتى أو تربى أو مساعد تربى بدون
ترخيص من لجنة الجبانات يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة قرش أو الحبس لمدة
لاتتجاوز أسبوعا واحدا .

وفى حالة عودة المخالف إلى المخالفة فى أثناء السنة التالية لتاريخ الحكم تقضى
المحكمة بالحبس لمدة لاتتجاوز أسبوعا واحدا » :

مادة ٢٤ :

*(معدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٢ بعد تصديق
وزارة الداخلية) تختص اللجنة التأديبية المنصوص عليها فى المادة ١٣ من لأئحة
النظام الداخلى للجنة بالنظر فى كل تقصير أو مخالفة لأحكام لأئحة الحانوتية والترية
غير مانص عليه فى المادة السابقة ولها أن توقع إحدى الجزاءات الآتية :

(أولا) الانذار .

(ثانيا) الغرامة التى لاتزيد عن خمسة جنيهات .

(ثالثا) التوقف عن العمل مدة لاتتجاوز الستة شهور .

(رابعا) الحرمان من المهنة .

وهذا مع عدم الاخلال بالدعوى الجنائية التى يكون هناك محل لإقامتها على
المخالف أو الدعوى المدنية التى يرفعها عليه الغير .

ويجوز للرئيس أن يعاقب بانذار أو بغرامة لا تتجاوز خمسين قرشا أو بالتوقيف لمدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما .

ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٤ وتضم إلى إيرادات اللجنة .

وللجنة الجبانات أن تنظر في إعادة الحانوتى أو التربى الذى صدر قرار من اللجنة التأديبية بحرماته من المهنة إذا مضت ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ صدور قرار الحرمان مع عدم الاخلال بالشروط الواجب توافرها لمزاولة مهنة الحانوتية والتربية المنصوص عليها فى هذه اللائحة .

مادة ٢٥ :

كل حانوتى أو تربى يرتكب ما يخل بأداب المهنة يحرم بقرار من اللجنة وتسحب رخصته .

مادة ٢٦ :

كل حانوتى أو تربى فقد شرطا من الشروط المقررة لممارسة مهنته تسحب رخصته بقرار من لجنة الجبانات .

مادة ٢٧ :

* (ممدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر فى ١٥ إبريل سنة ١٩٤٦ بعد تصديق وزارة الداخلية) إذا حرم أو توفى رئيس أو وكيل أى حانوت أو أحد التربية جاز لرئيس اللجنة انتداب بدله مؤقتا ممن يرى فيه الأهلية من أرباب طائفته حتى يتم انتخاب خلفه على أن يعرض الأمر على اللجنة فى أول جلسة تعقد بعد

ذلك وكذلك يكون العمل في حالة الايقاف أو التنيب بأجازات إلى أن يعود كل إلى عمله .

مادة ٢٨ :

*** (ممدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ٢٤ يناير ١٩٤٩ بمد تصديق وزارة الداخلية) إذا خلا محل حانوتي أو تربي للجنة عن — د تعيين بدله تراعى الأولوية لأولاده أو أقربائه متى توفرت فيهم شروط الانتخاب .

مادة ٢٩ :

*** (ممدلة بقرار محافظ القاهرة الصادر في ١٤ بونية سنة ١٩٣٨ بمد تصديق وزارة الداخلية) يجب على الأشخاص المشتغلين بمهنة الحانوتية والتربية إذا تبرع لهم أهل للتوفى بـلابس أو مفروشات أو غيرها أو أن يقدموها للصحة لتبخيرها بمجرد احتلامها ما لم يعطهم طبيب الصحة المختص اقرارا كتابيا بعدم لزوم التبخير .

ويجب على المشتغلين منهم بمهنة الحانوتية أن يدونوا في احوال بيان هذه الأشياء في خانة الملاحظات بدفتر قيد المتوفين المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه اللائحة ويؤشر قرينها عن حصول التبخير من عدمه .

مادة ٣٠ :

يجوز للجنة تعيين من يكلفون بمراقبة تنفيذ نصوص هذه اللائحة ويكون لهم حق الدخول في مراكز الحانوتية والتربية للتحقق من عدم وجود ما يخالف أحكامها .

مادة ٣١ :

يجب على الحانوتية المقررين قبل صدور هذه اللائحة أن يقدموا إلى اللجنة الأوراق المثبتة تقريرهم .

وعلى التربية المشتغلين الآن أن يقدموا إلى اللجنة الأوراق المثبتة مزاولتهم للمهنة مرفقاً بها شهادة يحسن السير والسلوك وكل ذلك في مدة شهرين من تاريخ العمل بهذه اللائحة ومق ثبت حقهم تعطيهم اللجنة الترخيص بصفة استثنائية .

مرصوم

بتحديد جبالات المسلمين الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها
بسفح جبل المقطم

نحن ملك مصر

نظراً لأهميته لتحديد جبالات المسلمين الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها .
ونظراً من جهة أخرى لأن الأراضي المخصصة للدفن منذ عهد قديم قد أصبحت
لا تكفي لاحتياجات الأهالي وأن هناك ما يدعو لتوسيع نطاقها بضم بعض أجزاء
إليها من الأراضي المجاورة لها من أملاك الحكومة الخصوصية .
وبعد الإطلاع على القانون رقم ٨ الصادر في سنة ١٩١٨ بشأن حماية آثار
العصر العربي .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء :

رسمنا بما هو آت

مادة ١ :

الجبالات المخصصة لدفن موتى المسلمين الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها
هي الآتية :

الجبانة نمرة ١ : وهي جبانة باب النصر .

الجبانة نمرة ٢ : وهي تشمل جبالات المجاورين وباب الوزير والخلفاء
والعفيق القديمة .

الجبانة نمرة ٢ مكررة : وهى جبانة الغريب .

الجبانة نمرة ٣ : وتشمل جبانات السيدة نفيسة والسيدة عائشة والإمام الشافعى والمالিক وسيدى عمر بن الفارض .

الجبانة نمرة ٣ مكررة : وتشمل جبانات الإمام الليث وسيدى عقبة وغيرها .

الجبانة نمرة ٤ : وهى جبانة سيدى الشاطبي .

الجبانة نمرة ٥ : وهى جبانة سيدى على أبو الوفا .

وقد بينت وحددت الجبانات المذكورة على القوائم وخرائط المساحة المرافقة
بمرسومنا هذا .

مادة ٢ :

يخرج من التخصيص للدفن بمقتضى البيانات والحدود الموضحة بالقوائم والخرائط
المرافقة بهذا المرسوم .

(١) المواقع المقام عليها مساجد وقرى ولات أو مبان أخرى مخصصة لمنفعة عامة
وكذا الأراضى المستعملة كطرق عامة أو سكك حديدية .

(٢) الأراضى المشغولة بمجموعات مساكن واقعة حول مسجدى الإمام
الشافعى والإمام الليث مع حفظ جميع حقوق الحكومة على هذه الأراضى .

(٣) المناطق الأثرية الموضوعة تحت إشراف لجنة حفظ الآثار العربية حسب
الحدود التى تضعها اللجنة المذكورة بالإشتراك مع مصلحة التنظيم ولجنة جبانات
المسلمين بالقاهرة وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٨ الصادر فى سنة ١٩١٨
بشأن حماية آثار العصر العربى .

مادة ٣ :

لا يترتب على مرسومنا هذا أن تنزع الحكومة ملكية أية قطعة من الأراضى
التي يكون مقررا عليها حق امتلاك خاص فى الوقت الحاضر .

مادة ٤

علي وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ مرسومنا هذا كل منهما فيما يخصه .
صدر بقصر عابدين فى ٥ رجب سنة ١٣٤٢ (١٠ فبراير سنة ١٩٢٤) .

فؤاد

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

وزير المالية

سم زعاول

توفيق نصيب

وزارة الداخلية

قرر

بتعديل تعريفه الرسوم التي تحصلها لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة .

وزير الداخلية :

وبعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ الخاص بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة .

وعلى القرار الصادر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٧ الخاص بوضع تعريفه الرسوم التي تحصلها لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة المعدل بالقرار الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٢ ،

وعلى اقتراحات لجنة الجبانات الخاصة بتعديل الرسوم التي تحصلها .

وبعد موافقة وزارة المالية ،

قرر ما يأتي

مادة ١ :

تحصل الرسوم الآتية بمعرفة لجنة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة من الأراضي التي تمنح بصفة خصوصية :

٨ ثمانية قروش عن كل متر مربع من المائة متر الأولى .

١٢ قرشا عن كل متر مربع يزيد عن المائة متر .

ولا يرد شيء من هذه الرسوم إذا عدل الطالب عن الانتفاع بالأرض بعد صدور الترخيص . أما إذا عدل عن طلبه قبل صدور الترخيص فيخصم من قيمة الرسوم المدفوعة مبلغ جنيه واحد مقابل النظر في الطلب ويرد الباقي . وإذا كانت الرسوم المدفوعة أقل من جنيهه فتخصم بأكملها .

صور فتوى فضيلة مفتي الحقانية

في بيان من له حق الاولوية في اختيار محل دفن الموتي

أن فقهاء الحنفية قد صرحوا بأن تجهيز الميت وهو فعل ما يحتاج إليه من حين موته إلى حين دفنه من تغسيل وتكفين وحمل وصلاة عليه ودفن ونحو ذلك فرض كفاية على كافة المسلمين العالمين بموته ، وأن ذلك حق للميت عليهم بطريق الكفاية متى قام به البعض سقط عن الباقيين وصرحوا أيضا بأن مؤونة تجهيزه على وجه ما ذكر تكون من تركته فإن لم يكن له تركة فعلى من تجب عليه نفقته لو كان حيا فإن لم يوجد من تجب عليه نفقته فعلى بيت المال فإن لم يقيم بيت المال فعلى أغنياء المسلمين .

وصرحوا أيضا بأن الولاية عليه في حال حياته في ماله وإنسكاحه لأقاربه بترتيب نصوا عليه .

وصرحوا أيضا بأنه لا يجوز أن يدفن اثنان فأكثر في قبر واحد إلا لضرورة وبأن تعجيل دفن الميت مندوب إليه شرعا . ويؤخذ من مجموع هذه النصوص أن اللازم أن يراعى أولا ما هو الواجب أو الأفضل بالنظر إلى حق الميت ، وعلى هذا فيلزم أن ينظر عند حصول النزاع بين الأقارب في اختيار محل الدفن كان أحد المحلين يدفن فيه الميت في قبر وجده وهو في جبانة البلد الذي مات فيه دفن في ذلك المحل وكذا إن كان أحد المحلين أقرب من الآخر يدفن في الأقرب منهما كذلك الحكم لو كانت الجبانة في بلد آخر لا يبعد عن البلد الذي مات فيه بأكثر من ميلين فإن تساوت المحلات في كل ما ذكر كان حق الاولوية في اختيار محل الدفن بعد

كون للجبانة جبانة البلد الذي مات فيه أو جبانة بلد لا يعد عن البلد الذي مات فيه أكثر من ميلين للأقرب على حسب الترتيب الآتي :

وبيان ذلك أن أقارب الميت أصناف مرتبون في حق الأولوية فيما ذكر .

الصف الأول : فروع الميت الذكور وأولاد الذكور وهم أبناءه وأبنائه وأبنائهم وإن نزلوا وهؤلاء يقدمون على من عداهم من الأصناف الآتية ويقدم منهم الأقرب فالأقرب للميت فيقدم الابن على ابن الابن وهكذا فإن تساوا في درجة القرب أقرع بينهم .

الصف الثاني : أصول الميت الذكور وهؤلاء يقدمون على من عدا الصف الأول ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فيقدم الأب على الجد الأب وهكذا .

الصف الثالث : فروع الميت الإناث وهؤلاء يقدم منهن بنات الميت لصلبه وبنات أبنائه وبنات أبناء أبنائه وهكذا على من عدا الصف الأول والثاني وتقدم القربى بن على البعدى فإن تساوين في درجة القرابة أقرع بينهن .

الصف الرابع : ذكور الحواشي القربية وهم الأخوة لأب وأم أو لأب فقدوا أبناءهم وأبنائهم وأبنائهم وهكذا وهؤلاء يقدمون على من عدا الصف الأول والثاني والثالث ويقدم منهم الأقرب فالأقرب على من عدا الصف الأول والثاني والثالث ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فإذا تساوا في درجة القرابة يقدم الأقوى قرابة على غيره فيقدم الأخ الشقيق على الأخ لأب مثلاً وهكذا فإن تساوا في درجة القرابة والقوة أقرع بينهم .

الصف الخامس : ذكور الحواشي البعيدة وهم الأعمام وبنائهم وأبنائهم وأبنائهم وهكذا وهؤلاء يقدمون على من عدا الأصناف الأربعة المتقدمة ويقدم منهم الأقرب فالأقرب فإن تساوا في درجة القرب فيقدم الأقوى في القرابة فإن تساوا فيعاد ذكر أقرع بينهم .

الصف السادس : أصول الميت الإناث وهؤلاء يقدمون على من عدا الأصناف الخمسة المتقدمة وتقدم منهن الأم على من عداها منهن ثم تقدم القربى منهن على البعدى فإن تساوين أقرع بينهما .

الصف السابع : الحواشي الإناث من جهة الأب والأم أو من جهة الأب فقط وهؤلاء يقدم منهن أخوات الميت الأشقاء أو الأب على من عدا الأصناف الستة المتقدمة ثم يقدم منهن الشقيقات على الأخوات لأب فإن تساوين أقرع بينهما .

الصف الثامن : الحواشي من جهة الأم فقط وهؤلاء يقدم منهن الأخوة والأخوات لأم فقط على من عدا الأصناف السبعة المتقدمة فإن كان النزاع بينهم أقرع بينهم .

الصف التاسع : ذوو الأرحام وهم الأقارب الذين ليسوا من ذوى الفروض ولا من العصباء وهم من عدا الأصناف الثمانية المتقدمة وهؤلاء يتفاوتون في حق الأولوية في اختيار محل الدفن على حسب تفاوتهم في استحقاق الميراث إذا لم يوجد من يتقدم عليهم من ذوى الفروض والعصباء .

فإن لم يكن للميت أقارب أصلاً كان حق الأولوية في ذلك لأولياء الأمور من الحكام ثم للمسلمين الذين يقومون بمؤنة تجهيزه عند وجوب ذلك عليهم من حين موته إلى حين دفنه .

هذا ما رأيناه أخذاً من كلام فقهاء الحنفية والله أعلم .

مفتى الحقانية

محمد نجيب

بلغت هذه الفتوى من وزارة الحقانية إلى وزارة الداخلية في أول مارس .

سنة ١٩١٣ نمرة ٣١٩١ .

الاحكام الشرعية والصحية والادارية
اللازمة لاداء مهنة الحانوتية

الأحكام الشرعية والصحية والإدارية اللازمة لاداء مهنة
الحافوتية وهى المفصوص عليه فى المادة الرابعة من لائحة
القواعد والانظمة المختصة بممارسة مهنة الحافوتية والتربية

المصدق عليها فى ١٦ يناير سنة ١٩٢٧

الاحكام الشرعية

ما يفعل بالميت قبل غسله

مادة ١ :

إذا مات المحتضر يشد لحياه بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه وتفض عيناه ،
وتلين مفاصله برفق ، ويرفع عن الأرض ، وتفرغ ثيابه التى مات فيها ويستتر جميع
بدنه بثوب آخر .

مادة ٢ :

يجب التحقق من موته ، ويستحب أعلام الناس به ، ولو بالنداء فى الأسواق
ليشهدوا جنازته وينبغى الاسراع بتجهيزه ودفنه .

حكم غسل الميت

مادة ٣ :

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وفرضه
تعميم جميع بدنه بالماء مرة واحدة ، أما تكرار غسله إلى ثلاث مرات فهو سنة ،

فإن لم يحصل انتقاء البدن بالثلاث يزداد عليها حتى ينقى البدن ، ولكن يندب أن ينتهى
الزيادة إلى وتر .

مادة ٤ :

لا يحل النظر إلى عورة الميت ، ولا لمسها للأغاسل ولا لغيره ، كما لا يحل للرجال
تفصيل النساء وبالعكس ، إلا الزوجة فلها تفصيل زوجها لبقائها في عدته ، ولو طلقت
رجعيا قبل الموت ، أما إذا طلقت بائنا فليس لها ذلك ولو كانت في العدة .

مادة ٥ .

إذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها أو زوج لها ، وتعذر إحضار
امرأة تفصلها ، فإن كان معها محرم يعمها ، وإن كان أجنبيا وضع خرقة على يده
ويعمها كذلك مع غض بصره عن ذراعيها ، والزوج كالأجنبي إلا أنه لا يكلف
غض البصر عن ذراعيها ، ولا فرق في ذلك بين انشابة والمعجوز . وإذا مات رجل
بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة ، فإذا كان معهن قاصره لا تشتهى علمنها الغسل
وغسلته ، وإذا لم توجد قاصر بينهن يعمته واحدة منهن بمحائل مع غض البصر
عن المورة .

مادة ٦ :

المورة قسمان : مغلظة ومخففة : فالمغلظة في حق الرجل هي القبل والدبر والمخففة
فيه من السرور إلى الركبة ، ماعداهما ، والركبة من المورة . والمغلظة في حق المرأة
جميع بدنها ماعدا الوجه والكفين فإنهما ليسا بمورة .

مادة ٧ :

إذا كان الميت صغيرا جاز للنساء تفصيله ، وإذا كانت صغيرة جاز للرجال تفصيلها
والصغير من بلغ أربع سنين فما دونها .

مادة ٨ :

الحشى المشكل لا يغسل رجلا ولا امرأه ، ولا يغسله رجل ولا امرأة وإنما ميم بمائل يمنع المس .

مادة ٩ :

يقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء ، أو تمذر الغسل ، كأن مات حريقا ويحشى أن يتقطع بدنه إذا غسل بذلك أو يصب الماء عليه بدون ذلك ، أما إذا كان لا يتقطع يصب الماء عليه فلا ييمم ، بل يغسل بصب الماء عليه بدون ذلك .

مادة ١٠ :

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة فأنها تغسل قبل تكفينه ، أما بعد التكفين فأنها لا تغسل دفعا للحرج .

شروط الغسل

مادة ١١ :

شروط الغسل أربعة :

(١) أن يكون الميت مسلما .

(٢) أن لا يكون مقطعا نزل ميتا غير تام الحلقة ، فإنه يصب عليه الماء ويلف في خرقه ويسمى ، لأنه يحشر يوم القيامة ، أما إن نزل حيا ، بأن سمع له صوت أو رؤيت له حركة وإن يتم نزوله سواء أكان قبل تمام مدة الحمل أم بعده ، أو نزل ميتا تام الحلقة وجب غسله .

(٣) أن يوجد من جسد الميت أكثره ، أو يوجد نصفه مع الرأس .

(٤) أن لا يكون شهيدا قتل في إعلاء كلمة الله تعالى ، فإنه لا يغسل .

كيفية

مادة ١٢ :

يوضع الميت على شيء مرتفع وقت الغسل « كخشبة الغسل » . ثم يغمز مكانه حال الغسل وترا ، ثم يجرد من ثيابه ما عدا ساتر العورة ، ويندب إلا يكون معه سوى الغاسل ومن يعينه ، ثم يلف الغاسل على يده خرقة يأخذ بها الماء ويفسل قبله ودبره ، ثم يوضأ ، ويبدأ في وضوئه بتنظيف أسنانه وأنفه بخرقة ، ثم يغسل وجهه ثم يديه ، ثم مسح رأسه . ثم يغسل رجله ، ثم يغسل رأسه ولحيته بمنظف كالصابون ونحوه إن كان عليها شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك . ثم يضع على يساره ليبدأ بغسل يمينه ، فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجله ثلاث مرات ، حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على وجهه لغسل ظهره ، بل يحرك من جنبه حتى يعمه الماء ، وهذه هي الغسلة الأولى ، فإن استوعبت جميع بدنه حصل فرض الكفاية ، أما السنة فإنه يزداد على هذه الغسلة غسلتان أخريان ، وذلك بأن يضع ثانيا على يمينه ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثا بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه الغاسل ويسنده إليه ويمسح بطنه برفق ويفسل ما يخرج منه ، وهذه هي الغسلة الثانية ، ثم يضع بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه ثلاثا بالكيفية المتقدمة ، وهذه هي الغسلة الثالثة ، وتكون الغسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمنظف كالصابون ونحوه ، أما الغسلة الثالثة فتكون بماء فيه طيب ، والكافور أفضل ، ثم يحفف ، يوضع الطيب على الأعضاء التي كان يسجد عليها ، وكذلك على رأسه ولحيته وعينه وأذنيه وتحت إبطيه ، وهذا كله إذا لم يكن محرما ، أما إذا كان محرما فإنه يجنب الطيب كما لو كان حيا .

التكفين

مادة ١٣ :

تكفين الميت قرض كفاية على المسلمين ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وأقله مايستر جميع بدن الميت .

مادة ١٤ :

يجب تكفين الميت من ماله الخالص ، الذي لم يتعلق به حق الغير ، كالمرهون فإن لم يكن له مال خالص فكفنه على من تلزمه نفقته في حياته ، فكفن الزوجة على زوجها ولو تركت مالا ، فإن لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كفن من بيت مال المسلمين وإلا فعلى جماعة المسلمين القادرين ، ومثل الكفن في هذا مؤن التجهيز كالحمل إلى المقبرة والدفن ونحوه .

مادة ١٥ :

أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض ، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح التكفين به بعد الوفاة ، فيكره للرجال التكفين بالحرير والمصفر والتزعفر ونحوها ، إلا إذا لم يوجد غيرها وأما المرأة فيجوز تكفينها بذلك .

مادة ١٦ :

السكنى ثلاثة أنواع . كفن السنة ، وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة . وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة ، فكفن السنة للرجال والنساء قميص وإزار ولفافة والقميص من أصل العنق إلى القدم ، ومثله اللفافة ، ويزاد للمرأة خمار يشتر وجهها وخرقة تربط ثدييها ، وتزاد اللفافة عند الرأس والقدم ليتمكن ربط أعلاها وأسفلها

ويجوز ربط وسطها بشريط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها .

وأما كفن الكفاية فهو الاختصار على الأزار واللفافة ، أو مع الحمار خرقه
الشديين للنساء ، مع ترك القميص فيهما ، فيكتفى هذا بدون كراهة .
وأما كفن الضرورة ، فهو ما يوجد حال الضرورة ولو بقدير ما يستر العورة .
وإن لم يوجد شيء يفصل ويجعل عليه المدخر إن وجد ويصلى على قبره .

مادة ١٧ :

إذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون أو كان مدينا يقتصر على
كفن الكفاية .

كيفية

مادة ١٨ :

كيفية التكفين أن يسط للرجل اللفافة ثم يسط عليها الأزار ، يوضع الميت
على الأزار ، ويقمص ، ثم يطوى الأزار عليه من جهة اليسار ، ثم من جهة اليمين
ثم تطوى اللفافة كذلك ويربط أعلاها وأسفلها وأوسطها بشريط من قماش الكفن
إذا خيف انفراجها .

أما المرأة فتبسط لها اللفافة والإزار ، ثم توضع على الأزار وتقمص ويجعل
شمرها ضفيرتين على صدرها بين القميص والأزار ، ثم يجعل الحمار فوق ذلك ليستر
وجهها ، ثم يربط ثدياها بخرقه ، ثم يطوى الأزار واللفافة ، ثم يربط أعلى الكفن
ورأسه ووسطه بشريط من قماش الكفن .

مادة ١٩ :

يندب تبخير الكفن ، ووضع للطيب داخل كل نوع من أنواعه وأن يوضع

الطيب على قطن يجعل بمناقذه كأنفه وفمه وعينه ، وأذنيه ومخرجه .

مادة ٢٠ :

تسكروه المغالاة في الكفن ، بأن يكون غالى القيمة ، كما يسكروه للحي أن يدخر لنفسه كفنا حال حياته ، إلا إذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز ، ويحرم كتابة شيء من القرآن عليه .

صلاة الجنازة

مادة ٢١ :

هى فرض كفاية على الأحياء ، إذا فعلها البعض ولو واحدا سقط عن الباقيين .

أركانها

مادة ٢٢ :

(١) التكبيرات وهى أربع بتكبيرة الإحرام ، وكل تكبيرة منها بمغزلة ركعة :

(٢) القيام فيها إلى أن تتم ، فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح .

(٣) الدعاء للميت .

(٤) السلام بعد التكبيرة الرابعة .

شروطها

مادة ٢٣ :

(١) النية .

(٢) أن يكون الميت مسلماً ، فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً) .

(٣) أن يكون الميت حاضراً ، فلا تجوز على الغائب .

(٤) تطهير الميت فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسيل أو التيمم .

(٥) أن يكون الميت مقدماً أمام القوم ، فملا تصح إذا كان موضوعاً خلفهم .

(٦) أن يكون محمولاً على دابة أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة .

(٧) أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذي يلزم تفسيكه كما سبق وتجب الصلاة على السقط إذا كان غسله واجباً كما تقدم .

مادة ٢٤ :

(١) يسن الثناء بعد التكبير الأول وهو : (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجعل ثناؤك ولا إله غيرك) .

(٢) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثاني كما في التشهد :

(٣) الدعاء للميت بالمأثور بعد التكبير الثالث وهو : (اللهم أغفر له

وارحمة ، واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، وأغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار)

هذا إذا كان الميت رجلاً ، فإن كان أنثى يبدل ضمير المذكر بضمير الأنثى ولا يقول زوجاً خيراً من زوجها ، وإن كان طفلاً يقول : (اللهم أجعله لنا فرطاً ، وأجعله لنا ذخراً واجراً ، اللهم أجعله لنا شافعاً ومشفعاً) فإن كان لا يجيد المصلى هذا الدعاء دعاً بما شاء .

مادة ٢٥ :

يندب أن يقوم الإمام بحذاء صدر الميت ، سواء أكان ذكر أم أنثى ، كبيراً أم صغيراً ، وأن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له) ، فلو كان عدد المصلين سبعة قدم واحد ثم ثلاثة ، اثنان ، ثم واحد .

كيفيةها

مادة ٢٦ :

أن يقوم المصلى بحذاء صدر الميت ، ثم ينوي فريضة صلاة الجنائزة عبادة لله تعالى ، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه حسين التكبير ثم يقرأ الشاء ، ثم يكبر تكبيره بدون أن يرفع يديه ، ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كما في القشهد ، ثم يكبر بالثالثة بدون رفع يديه أيضاً ، ثم يدعو للميت ؛ والأحسن أن يدعو بالدعاء السابق ، ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضاً . ثم يسلم تسليمين

إحداهما عن يمينه وينوي بها السلام على من على يمينه ، وثانيتها عن يساره وينوي بها السلام من على يساره ، ولا ينوي السلام على الميت في التسليمتين ، ويسر في الكل إلا في الكبير .

مادة ٢٧

إذا زاد الإمام عن أربع فالمقتدى لا يتابعه في الزيادة بل ينتظر حتى يسلم معه وصحت صلاة الجميع ، أما إذا أنقص عنها فتبطل صلاة الجميع إن كان النقص عمداً ، فإن كان سهواً وسلم ثم علم أنه كبر ثلاث تكبيرات وهو على مكانه ساكت أتمها ، وإن أتى بمناف للصلاة ثم علم أنه كبر ثلاثاً استأنفها .

مادة ٢٨

يسكره تكرار الصلاة على الجنازة ، فلا يصلي عليها إلا مرة واحدة ، حيث كانت الصلاة الأولى جماعة ، فإن صلى عليها أولاً بدون جماعة أعيدت ندباً في جماعة ما لم تدفن .

مادة ٢٩ :

تسكره الصلاة على الميت في المساجد وإن كان الميت خارج المسجد ، كما يسكره إدخاله في المسجد من غير صلاة ، خلافاً للشافعية إذ قالوا بنديها في المساجد .

مبحث الشهيد

مادة ٣٠ :

الشهيد هو من قتل ظلماً سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حرى أو

قاطع طريق أو لص ، ولو كان قتل بسبب غير مباشر ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام :

(١) الشهيد الكامل : وهو شهيد الدنيا والآخرة ، ويشترط في تحقيق الشهادته الكاملة ستة شروط وهي العقل والبالوغ والإسلام والطهارة من الحدث الأكبر والحيض والنفاس ، وأن يموت عقب الإصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ولا يتداوى ولا يتقل من مكان الإصابة إلى خيمته أو منزله حياً ولا يمضي عليه وقت صلاة وأن يجب بقتله القصاص وأن رفع القصاص لعارض كصلح فإنه لا يكون ويدخل في هذا القسم من قتل مدافعاً عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الذمة كامل الشهادته لكن يشترط أن يقتل بمحدد حكم هذا القسم من الشهداء ألا يفصل إلا لنجاسة أصابته غير دمه . ويسكن في أثوابه أن ينزع عنه مال يصلح لتكفين مثل الفرو أو القطن أو الحف والسلاح والدرع ، ثم يزداد إن نقص ما عليه من كفن السنة ، وينقص إن زاد ما عليه عن ذلك ، ويجلى عليه ويدفن بدمه وثيابه .

(٢) شهيد الآخرة فقط ، وهو كل من فقد شرطاً من الشروط السابقة بأن قتل ظلماً وهو جنب أو حائض أو نقباء ، أو لم يموت عقب الإصابة ، أو كان مجنوناً أو كان مجنوناً أو قتل خطأ ووجب بقتله مال فهو لاء يجب تغسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كغيرهم وبمثل هؤلاء في شهادته الآخرة : الفرقى والحرقي ومن مات بسقوط جدار عليه وكذا الغرباء والموتى بالوباء

(٣) شهيد الدنيا فقط وهو المنافق الذي قتل في صفوف المسلمين ، وهذا لا يصلح ويكفن في ثيابه ويصلى عليه إعتباراً بالظاهر

حكم حمل الميت

مادة ٣١

حلى الميت إلى المقبرة فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين

كيفية

مادة ٣٢:

حمل الميت ليس له كيفية معينة ، فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص ، أو ثلاثة ، وإثنان بلاكراهة ، ولا يتعين البدء بفاحية من السرير ، والتعيين من البدع ، ويندب حمل الصغير على الأيدي ، وكره حمله في نعش ، لما فيه من التفاخر ، ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها ، وكره فرش النعش بحريز ، وأما ستر الفخذ بحريز فجائز إذا لم يكن ملونا ، وإلا كره .

حكم تشييع الميت

مادة ٣٣:

تشيعه منه ، ويندب أن يكون المشيع ماشيا ؛ ويكره الركوب إلا لعذر فيجوز له ذلك ، وكره له أن يتقدم الجنازة لأنه يضر بمن خلفه باثارة الغبار ، والأفضل للمشيع أن يمشى خافها ، ويندب أن يكون قريبا منها عرفا ، ويندب الإسراع بالسير في الجنازة إسراعا وسطا ، بحيث يكون فوق المشي المعتاد وأقل من الهرولة .

مادة ٣٤ :

يكره للنساء أن يمشين في الجنازة ، إلا إذا خيف منهن الفتنة فيكون تشييعهن للجنازة حراما :

مادة ٣٥:

يسن أن يكون المشيعون سكوتا ، فيكره لهم رفع الصوت ولو بالذكر

وقراءة القرآن وقراءة البردة والدلائل ونحوها ، ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى فليذكره في سره ، وكذلك يذكره أن تتبع الجنازة بالمباخر والشموع .

مادة ٣٦ :

إذا صاحب الجنازة منكر كالموسيقى والنائحة ، فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه ، فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا عن تشييع الجنازة ، والأفضل أن يسير المشيع إلى القبر ، وبتنظر إلى تمام الدفن ، ويكره الرجوع قبل الصلاة مطلقا وأما بعد الصلاة فلا يكره الرجوع إذا إقن به أهل الميت ويكره جلوس المشيع قبل وضع الجنازة على الأرض .

الاحكام الصحية

مادة ١ :

'جمع الوفيات بما فيها الأطفال الذين يولدون أمواتا بعد الشهر السادس من الحمل سواء كانت وفاتهم قبل أو أثناء الوضع يجب التبليغ عنها في ظرف ٢٤ ساعة إلى مكتب الصحة أو العمدة أو الشخص المودعة عنده دفاتر المتوفين .

مادة ٢ :

الأشخاص الواجب عليهم التبليغ هم .

أهل المتوفى أو كل شخص ذكره بالغ قاطن مع المتوفى .

في حالة عدم وجود المذكورين يكون التبليغ بمعرفة الطبيب أو المندوب الصحي الذي أثبت الوفاة وأخيراً يسكون التبليغ بمعرفة شيخ العجالة أو شيخ البلد ثم العمدة .

إذا حدثت الوفاة في مستشفى أو محل معد للتعريض أو ملجأ أو تسكية أو فندق أو مدرسة أو قشلاق أو سجن أو أى محل عمومى فعلى مدير المحل أو القائم بإدارته أن يبلغ عنها :

مادة ٣ :

يجب أن يشتمل البلاغ على ما يأتى :

يوم وساعة ومحل الوفاة :

إسم المتوفى ولقبه وسنه ومحل ولادته وصناعته وديانته وجنسيته ومحل إقامته وأسم ولقب وصناعة والده ووألدته وأخيراً محل الدفن ثم أمضاء المبلغ .

مادة ٤ :

لايسوغ دفن جثة بغير إذن من طبيب الصحة في المدينة ومندوب الصحة في القرى ولا يعطى هذا الإذن إلا من طبيب مرخص له بصناعة الطب بالقطر المصرى ويجب على مكاتب الصحة قبل إعطاء إذن الدفن أن يتحعمل في الوقت نفسه على بلاغ الوفاة ويقيده بالدفاتر .

إذا وجدت علامات ظاهرة تدل على أن الوفاة جنائية أو ظروف أخرى تدعو إلى الإشتباه ، فعلى الخانوقى أو الغسل إلفات نظر الطبيب الكشاف حتى يكون على حذر ويتخذ ما يراه لازماً في هذه الأحوال .

مادة ٥ :

لايسوغ دفن الجثة قبل مضى ٨ ساعات في الصيف و ١٠ ساعات في الشتاء ويجب دفنها قبل مضى ٢٤ ساعة من وقت الوقت الوفاة ويسوغ لطبيب الصحة الإبقاء من هذه المواعيد إذا كانت هناك أسباب قوية تستوجب ذلك .

مادة ٦ :

المكلفون بالحصول على إذن الدفن هم الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة بحسب الترتيب المعين بالمادة (٢) ويجب على الخانوتية التحقق من وجود إذن الدفن قبل تشييع الجنازة .

مادة ٧ :

بما أن الحمى التيفودية والدسنتاريا والسل الرئوي تفقد عدواها بالإفرازات التي تخرج من فم المتوفى ومن فتحة الشرج ، فعلى الخانوتى والغسل أن يحتاط وأن يظهر يديه وكذا ماء الغسل بعد انتهاء العمل ، وعليه أن يسد فتحات جسم المتوفى بقطن مغموس في محلول مطهر وأن يبلل إحدى أذراج السفن (طبقاته) بمحلول مطهر أيضاً في حالة ما إذا كانت الوفاة بمرض معد .

مادة ٨ :

على الخانوتى إذا تبرع له أهل المتوفى بملبس أو مغروشات أو غيرها أن يقدمها للصحة لتبخيرها بمجرد استلامها مالم يعطه طبيب الصحة إقراراً كتابياً بعدم لزوم التبخير

الاحكام الإدارية

مادة ١ :

لا يجوز لحاقوتى أن يجمع إلى حرفته حرفة أخرى ويستثنى من ذلك الحمالون .

مادة ٢ :

لا يجوز اتخاذ مركز أو مخزن للحانوت فى أى منطقة إلا بمصادفة اللجنة .

مادة ٣ :

لا يجوز لحاقوتى القيام بأى عمل من أعمال الحانوتية فى غير دائرة قسم البوليس الواقعة فيه منطقته على أنه يجوز لأهل المتوفى فى أحد المستشفيات استخدام حانوتية من القسم الذى يقيمون فى دائرته .

مادة ٤ :

على رئيس الحانوت أو وكيله إخطار اللجنة عن كل تغيير فى أشخاص عماله .

مادة ٥ :

تكون إقامة رئيس الحانوت بمركز الحانوت نهائياً هو ومن يلزم من المفصلين استعداداً للطلبات التى ترد للحانوت .

مادة ٦ :

يظل الحانوتى مسئولاً عن الواجبات الصحية والإدارية إذا أختار أهل المتوفى غيره من أهل العلم والصلاح لتولى القفل .

مادة ٧ :

يجب على كل رئيس خانوت عندما يطلبه أحد من ذوى الموتى أن يتوجه في الحال لمحل المتوفى وأن يبلغ طبيب القسم الذى حصلت فى دائرته للوفاة وأن يحرر فى الحال المحضر اللازم شاملا للبيانات الآتية بغاية الدقة ولا يجوز له أن يتعدها وهى :

(أولا) تاريخ الوفاة بإيضاح الساعة واليوم والشهر والسنة .

(ثانيا) اسم ولقب المتوفى ومحل سكناه وصناعته وجنسيته وتبعيته وجهة استخدامه إن كان مستخدما بالحكومة .

(ثالثا) بيان ورثته ونسبتهم له بإيضاح اسم كل منهم قاصرا كان أو بالغا أو معتوها أو غائبا غيبة منقطعة وكذلك الحمل المستكن إن وجد .

(رابعا) بيان ما يكون له من الأوقاف نظارة كانت أو استحقاقا أو المرتبات الأميرية بإيضاح أنواعها والجهة المربوط بها مع الحصول على سرائرها إن أمكن وكذا النياشين ونحوها الحائز لها وإن لم يكن له شيء بما ذكر أو لم يكن له تركة فيبين ذلك بالمحضر .

(خامسا) إذا كان للمتوفى ختم يجب أخذه بصمته بالمحضر ثم محو نقشه أو كسره عن يد الحاضرين ويذكر ذلك بالمحضر وإلا يمين فيه سبب عدم وجود ختم له .

ويجب أن يوقع على هذا المحضر اثنان ممن لهم معرفة تامة بحال المتوفى .

وعلى رئيس الخانوت أن يبلغ المجلس الحسينى ويرسل إليه المحضر المذكور فى ذات اليوم بعد قيده بالدفتى المنصوص عليه بالمادة التاسعة .

وإذا تعذر وجود من يشهد فيجب عليه أن يخطر المجلس الحسينى فورا بحيث لا يترتب على ذلك تأخير الدفن ، ويعتبر رئيس الخانوت موظفا عموميا فيما يتعلق بالواجبات المفروضة عليه فى هذه المادة .

والمحاضر والبلاغات التي يحررها تعتبر من المحررات الرسمية .

مادة ٨ :

لا يجوز للحانوتية التأخير عن انقيام بواجباتهم عند الطلب ولا أن يطالبوا أكثر من المقرر بالتعريف .

مادة ٩ :

يجب أن يكون لرئيس كل حانوت دفتر تسلمه إليه اللجنة منمورة صحائفه ومختومة بختم اللجنة ليقيد فيه بنمر متتابعة أسماء المتوفين وتاريخ وفاتهم وتصريح الدفن المحرر من طبيب الصحة والبيانات الواضحة في محضر الوفاة ويضع على هذا المحضر نمرة قيده بالدفتر :

وعليه أن يترك لا يباضا أثناء القيد ولا يستعمل فيه كلمات مختصرة وتسكتب التواريخ بالحروف الكاملة وما يحصل من الاضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء القيد يجب أن يؤشر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ وممن في عهده الدفتر .

وعليه تقديم هذا الدفتر في آخر كل عام إلى اللجنة لمراجعته وحفظه لديها وتسليمه دفترأ بدله .

وتختص اللجنة لرئيس كل حانوت دفترأ آخر تسلمه إليه منمورة صحائفه ومختومة بخاتم اللجنة ليحصر فيه إيراد الحانوت وتوزيعه على نفسه وعلى باقي المشتغلين معه في الحانوت ويكون ذلك تحت ملاحظة اللجنة أو من تندبه لهذا الغرض .

وعليه تقديم هذا الدفتر أيضا في آخر كل عام إلى اللجنة لمراجعته وحفظه لديها وتسليمه دفترأ بدله ، ويسرى حكم العبارة الأخيرة من المادة السابعة فيما يختص بالقيد في هذين للدفتري .

مادة ١٠

يجب على الأشخاص المشتغلين بمهنة الحانوتية إذا تبرع لهم أمل التوفى بإلباس

أو مفروشات أو غيرها أن يقدموها للصحة لتبخيرها بمجرد استلامها مالم يعطهم
طبيب الصحة المختص إقرارا كتابيا بعدم لزوم التبخير .

وعليهم أن يدونوا في الحال بيان هذه الأشياء في دفتر الإيرادات المنصوص عليه
في المادة التاسعة من لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الحاموتية والتربية
المصدق عليها في ١٦ يناير سنة ١٩٢٧ — ويؤشر قرينها عن حصول التبخير
من عدمه .

محافظة القاهرة

مديرية الاسكان والمرافق

نشرة دورية

نلاحظ أن المتبع أن يطلب من المواطنين الراغبين في ترميم أو تشطيب أو تعديل المدافن القديمة التي ليس لها ملقات بأقسام الجبانات المختلفة بإدارات هندسات الأحياء المختلفة تقديم شهادات إدارية موقعة من تربية المناطق .

ولما كان لا يوجد نص في القانون أو اللائحة تحتم تقديم هذه الشهادات . ونظرا لما في ذلك من مخالفة التربي لمقتضيات وظيفته هذا فضلا عن إعطائه الفرصة للتلاعب والماطلة والمساومة في إعطاء هذه الشهادات الأمر الذي شكى منه الجمهور .

لذلك نرى وجوب تنفيذ الآتي : —

أولا — عدم قبول الشهادات الادارية التي تقدم من التربية .

ثانيا — يكلف اطالب بتقديم إقرار من اثنين على الأقل من أصحاب المدافن والمقابر المتاخمة للمدفن أو المقبرة المطلوب إجراء الأعمال فيه بأن مقدم الطلب له نصيب في المدفن وأن التوقعات صحيحة وعلى مسئوليته .

ثالثا — وجوب قيام المختص بهندسة الجبانات بالمعينة والتأكد بأن الموفعون على الاقرار من أصحاب المدافن المتاخمة .

رابعا — يؤخذ على الطالب الاقرار اللازم بمعرفة هندسة الجبانات بأن للترخيص الذي سيصرف لا يسقط مستقبلا أحقية من يثبت أن له حق في الانتفاع بالمدفن .

خامسا — يدرج في صلب الرخصة أن الترخيص بإجراء الأعمال المطلوبة لا يثبت ملكية الطالب للمدفن وأن محافظة القاهرة خالية المسئولية عما قد ينشأ

من مشا كل بين المرخص إليه والغير وأن الترخيص لا يسقط مستقبلا أحقية من ثبت
أن له حق في الانتفاع بالمدفن .

سادسا — يمنع بتاتا تدخل التريبة في أعمال التراخيص بمختلف أنواعها .

وكيل الوزارة للإسكان والمرافق

قرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٦٧

لمجلس محافظة القاهرة

بشأن

تقسيم الاراضى داخل مناطق الجبانات

للتصرف فيها للمواطنين

قرار المجلس .

الموافقة على توصيات لجنة الشؤون البلدية والمرافق والمواصلات بالآتى :—

١ — الموافقة على مبدأ التصرف فى المساحات الفضاء الملحقة بالمداخن الكبيرة الحالية وذلك بتقسيمها إلى قطع بالمساحات المقررة والتصرف فيها لصالح المواطنين على أن تدرس حالة كل مدفن على حدة بمعرفة لجنة الجبانات بالمحافظة لتحديد وجه الانتفاع الجديد دون الاضرار بمصالح المتفعين الأصليين .

٢ — الموافقة على قيام لجنة الجبانات بالمحافظة بالتصريف فى التقاسم المعتمدة للاراضى الفضاء بجبانات سيدي عقبه الحالية بقرار السيد/ المحافظ رقم ١٠٥ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٧ قبل العمل بتوجيهات مجلس المحافظة فى هذا الشأن .

٣ — الموافقة على اعتماد مشروعات القرارات الخاصة بتقسيم الجبانات التى سبق أن أعدتها الامكان والمرافق ولم تتقدم بها إلى مجلس المحافظة لاقرارها تنفيذاً للتوجيهات فى هذا الشأن وهى :

(١) مشروع تقسيم قطعة أرض من أملاك الأوقاف للجبانات الفردية

منطقة البساتين .

(ب) مشروع تنسيم أراضي المحافظة على جانبى سور مصر القديمة بالباساتين
للجبانات .

كل ذلك حسب ماهو مبين على الرسومات الخاصة .

رئيس

سكرتير

مجلس المحافظة بالنيابة

مجلس المحافظة

قرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٦٧

بشأن

تقسيم داخل مناطق الجبانات المتصرف فيها

للمواطنين

محافظ القاهرة

بمذ الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية
وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني ولائحته التنفيذية .
وعلى قرار مجلس محافظه القاهرة رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٦٧ .

قرر

مادة ١ :

التصرف فى المساحات الفضاء الملحقه بالمدافن الكبيرة الحالية وذلك بتقسيمها إلى قطع بالمساحات المقررة لصالح المواطنين على أن تدرس حالة كل مدفن على حدة بمعرفة لجنة الجبانات بالمحافظه لتحديد وجه الانتفاع الجديد دون الاصرار بمصالح المتقنين الاصليين .

مادة ٢ :

تقوم لجنة الجبانات بالمحافظة بالتصرف فى التقاسيم المعتمدة للاراضى الفضاء

بجبانات سيدى عقبه الحاليه بقرار للسيد المحافظ رقم ٥١٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٧
قبل العمل بتوجيهات مجلس المحافظه فى هذا الشأن .

مادة ٣ :

تعتمد مشروعات القرارات الخاصة بتقسيم الجبانات التى سبق أن أعدتها وزارة
الاسكان والمرافق ولم تتقدم بها إلى مجلس المحافظه لاقرارها تنفيذًا للتوجيهات فى
هذا الشأن ، وهى :

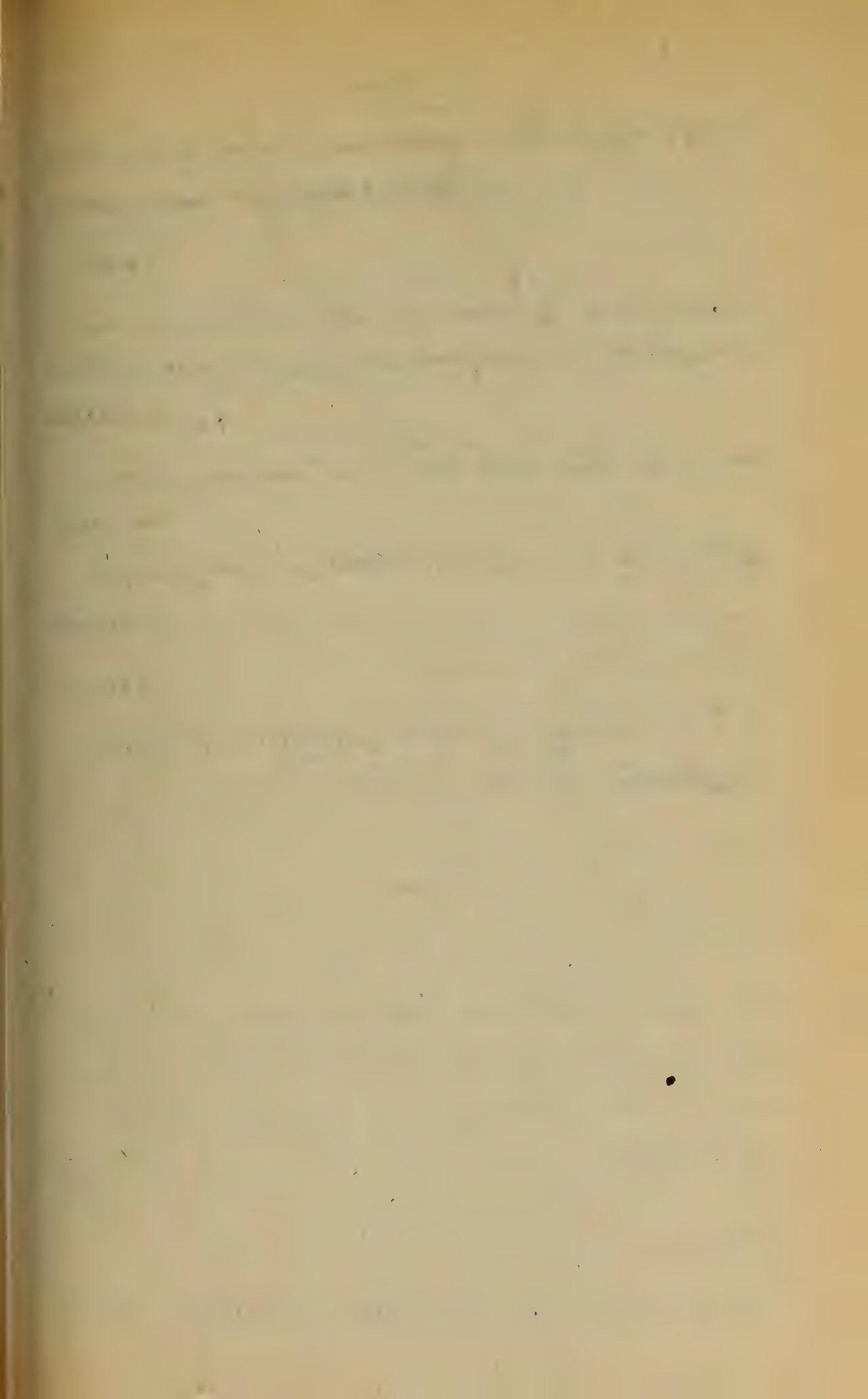
(ا) مشروع تقسيم قطعه أرض من أملاك الأوقاف للجبانات الفردية بمنطقة
البساتين .

(ب) مشروع تقسيم أراضى المحافظه على جانبى سور مصر القديمه بالبساتين
للجبانات .

مادة ٤ :

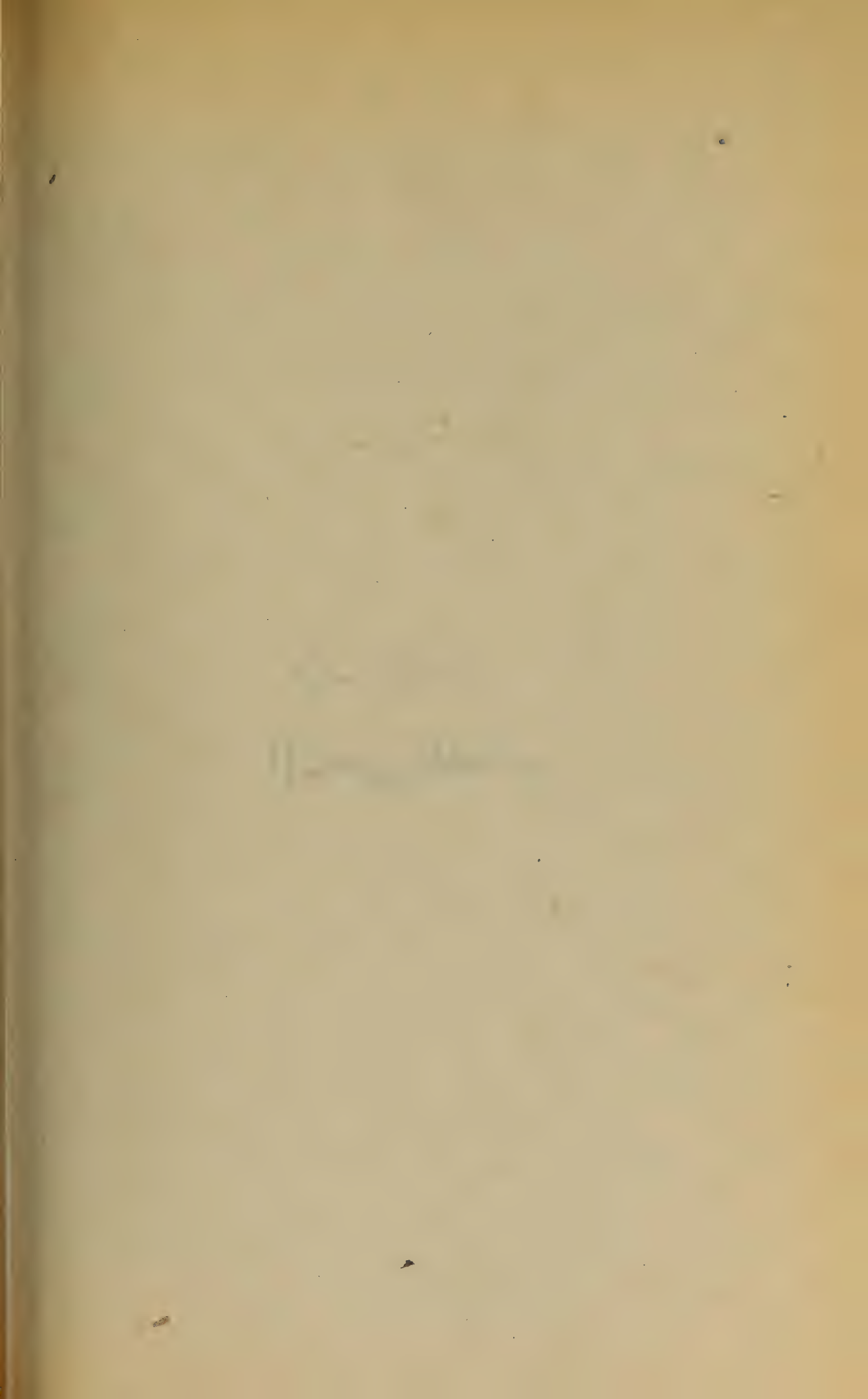
ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

محافظ القاهرة



الباب السادس

المناجم والمحتاج



قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣

خاص بالمناجم والمهاجر (١).

الفصل الثانى

الأحكام الخاصة بخامات الوقود

مادة ٢٤ :

— تسرى الأحكام الميمنة فى هذا الفصل على خامات الوقود الآتية :

(١) الفحم الحجري بأنواعه على اختلاف نسب احتوائه على الكربون ويدخل فى ذلك الأنواع الواطئة مثل (اليت) و (الليجنيت) والأنواع العالية مثل (الأنتراسيت) .

(ب) خامات البترول السائلة بمختلف كثافتها والأنواع الصلبة كالاسفلت والآزوكوت وكذلك الصخور المتشعبة بالبترول والطفلة البترولية والغازات الطبيعية البترولية .

(ج) خامات الوقود الأخرى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة .

(١) القوانين المصرية العدد ١٦ مكرر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ .
ملحوظة :

(١) نصصح بالجدول المنشور بالنشرة التشريعية عدد ١٩٥٣ وبالقانون

٣٣٦ لسنة ١٩٥٣ .

(٢) نص القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى المادة ٥١ منه على أن يستمر العمل بأحكام

القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة لخامات الوقود وبأنفى فيما عدا ذلك من أحكام .

(قوانين البلدية ج٢)

مادة ٢٥ :

— يشترط فيمن يمنح ترخيصا في الاستطلاع أن تتوافر فيه الصلاحية للقيام بهذه الأعمال ويصدر الترخيص بقرار من وزير التجارة والصناعة للمدة التي يحددها .

ولا يترتب على منح ترخيص الاستطلاع أي حق أو امتياز .

مادة ٢٦ :

— يشترط لمنح ترخيص البحث أن تتوافر لدى الطالب الكفاية المالية والفنية اللازمة لهذا الغرض

ويحدد وزير التجارة والصناعة عدد تراخيص البحث التي تمنح لكل طالب حسب كفايته المذكورة .

ويمنح الترخيص بقانون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وذلك بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون .

ويكون تجديد الترخيص بقرار من وزير التجارة والصناعة بناء على طلب المرخص له مادامت أعمال البحث قائمة بصفة جديدة .

ولا يجاب المرخص له إلى طلب التجديد بعد انتهاء السنة الرابعة إلا إذا كان قد بدأ خلال تلك السنة وواصل تشغيل جهاز تنقيب واحد على الأقل بصفة مستمرة ترى مصلحة الوقود نه بقوة كافية للوصول إلى الطبقات المنتجة للبترول والأفاده منها على أكمل وجه ولا يعتبر التشغيل مستمرا إذا وقف مدة تزيد على ستين يوما بغير إذن كتابي من المصلحة وبالشروط التي تقررها .

ومع ذلك يجوز للمرخص له الذي يدير جهازى تنقيب على الأقل كل جهاز

في مساحة بحث أن يحصل على تجديد الترخيص في البحث عن مساحات أخرى بعد السنة الرابعة دون استبقاء شروط التثقيب فيها على أن يزداد الأيجار السنوي المنصوص عليه في المادة التالية بالنسبة إلى هذه المساحات إلى خمسة آلاف جنيه عن السنة الخامسة وسبعة آلاف وخمسمائة جنيه عن السنة السادسة وهكذا يزداد الأيجار ألفين وخمسمائة جنيه سنوياً إلى أن يبدأ في تشغيل جهاز تثقيب على أن يكون للحكومة الحق دائماً في عدم التجديد بعد السنة الثامنة .

وفي جميع الأحوال لا يتقيد وزير التجارة والصناعة بتجديد الترخيص إذا تبين له أنه قد أصبح من حق المرخص له أن يطلب عقد استغلال طبقاً لشروط ترخيص البحث وقامت المصلحة بالإبلاغ بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم ودول بوجوب طلب عقد الاستغلال .

مادة ٢٧ :

— يؤدي المرخص له في البحث المصلحة الوقود عن كل مساحة موضوع ترخيص بحث أيجاراً سنوياً بالفئات الآتية :

جنيه

١٠ (عشرة جنيهات) عن السنة الأولى .

١٠٠ (مائة جنيه) عن السنة الثانية .

٢٥ (خمسة وعشرون جنياً سنوياً بعد ذلك عن كل كيلو متر مربع أو جزء منه .

ولا يجوز أن تزيد مساحة الترخيص على مائة كيلو متر مربع ويشترط أن يكون شكل مستطيل لا يقل أي ضلع من أضلاعه عن خمسة كيلو مترات .

مادة ٢٨

— يعفى مالك السطح من دفع الايجار عن الجزء المملوك له من مساحة ترخيص البحث .

وفيما عدا ذلك لا يمنح ترخيص البحث أو عقد الاستغلال الاوفقا للشروط وبالأوضاع المقررة في هذا القانون .

كما تكون له الأولوية على الغير في البحث ويستطحقه فيها إذا ابلغته مصلحة الوقود بكتاب موصى عليه مصحوب بملم وصول بوجوب طاب الترخيص خلال شهرين من تاريخ الإبلاغ وانقضى هذا الميعاد دون طاب .

مادة ٢٩ :

— تطرح في مزايمة عامة للبحث عن البترول :

(١) المساحات التي عادت أو تعود للحكومة بسبب عدم تجديد ترخيص البحث أو لآى سبب آخر .

(ب) المساحات التي لا يشملها طلب ترخيص في البحث ولما يبت فيه بالرفض وترجع مصلحة الوقود امتداد منابع البترول إليها وتكون مجاورة في حدود عشرين كيلو مترا لمساحات استغلال أو بحث أبلغ المرخص له في البحث فيها بوجوب طلب عقد لاستغلالها .

وإذا تساوت العروض كانت الأولوية للمرخص له المجاور .

وتدرج هذه المساحات في سجلات خاصة تعدها مصلحة الوقود لهذا الغرض بالأبعاد والأشكال التي تراها ويباح الاطلاع عليها .

وتجرى الزايدة مرة واحدة على الأقل في السنة على أنه إذا قدم طلب ترخيص في البحث عن إحدى المساحات السالفة الذكر وجب إجراؤها خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب

أما المساحات التي لم يتيسر تحديد الأولوية بين مقدميها وفقا للمادة ٧ فتطرح في الزايدة بين مقدمي تلك الطلبات ،

وفي جميع الأحوال تجرى الزايدة على أساس الشروط المقررة لترخيص البحث عدا فئة الاتاوة فتكون الفئات المنصوص عليها في المادة ٣٠ حد أدنى للزايدة .

مادة ٣٠ :

— يشترط لإصدار عقد استغلال خام من خامات الوقود في مساحة معينة أن يسلكه ترخيص في البحث عن ذلك الخام في تلك المساحة .

ويصدر عقد الاستغلال في هذه الحالة بقرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣١ :

— للمرخص له في البحث الحق في الحصول على عقد أو عقود استغلال عن جزء أو أجزاء من مساحة البحث لزيادة مجموعها على نصف هذه المساحة طبقا للشروط الآتية .

أولا — أن يكون كل جزء على شكل مستطيل أضلاعه متوازية لأضلاع مساحة البحث .

ولا يقل طول أى ضلع من أضلاعه عن خمسمائة متر إلا إذا رأت

مصلحة. الوقود أن يكون على شكل آخر أو مقاسات أخرى طبقا لما تقتضيه طبيعة الأرض .

ثانيا - أن يحتوي كل جزء بئر واحدة على الأقل منتجة للبترول

ثالثا - أن يضع المرخص له في كل جزء مقدم في شأنه طلب عقد استغلال علامات التحديد طبقا للأنحة التنفيذية ولا يمنع عقد الاستغلال إلا إذا اتم وضع هذه العلامات على الوجه الذي توافق عليه المصلحة وعليه أن يحافظ عليها في مواقعها بحالة جيدة طوال مدة الاستغلال

رابعا - أن يكون عقد الاستغلال بالمطابقة للشروط المرافقة لترخيص البحث .

خامسا - أن يؤدي مقدما ايجارا سنوي عن مساحة الاستغلال قدره جنيهان ونصف جنيه عن كل هكتار أو جزء منه ويؤدي للحكومة أتاوة قدرها ١٥ ٪ من مجموع كميات البترول التي يحصل عليها ويحتفظ بها من مساحة الاستغلال خلال السنة على أن يرد الإيجار إذا زادت الأتاوة عليه أو كانت معادلة له فإذا نقصت عنه اقتصر الرد على ما يعادل الأتاوة .

أما النصف الباقي من مساحة البحث فللمرخص له أن يحصل على عقد أو عقود للاستغلال عن جزء أو أجزاء منه بالشروط السابقة عدا شروط وجود البئر المنتجة للبترول على أن تكون الأتاوة في هذه الحالة ٢٥ ٪ ويشترط لذلك أن يخطر المرخص له المصلحة برغبته هذه في طلب عقد الاستغلال عن النصف الأول من مساحة البحث وما يتخلف منها بعد صدور عقود الاستغلال المتقدم ذكرها يعود للحكومة لاستغلاله وفقا لأحكام هذا القانون :

وفي جميع الأحوال تكون الأتاوة عند التجديد ٢٥ ٪

مادة ٣٢ :

— استثناء من أحكام المادة ٣٠ يجوز إصدار عقد إستغلال من غير سابقة بحث عن أى خام من خامات الوقود إذا رأت المصلحة أن ذلك الخام موجود بكميات تسمح باستغلاله وفي هذه الحالة يجب الإعلان عن مساحة الاستغلال في الجريدة الرسمية وطرحها في مزايمة عامة ويصدر العقد بقانون .

مادة ٣٣

— تكون المزايدة العامة عن مساحات الاستغلال بالشروط المثيرة لعقد الاستغلال عدا الاتاوة فتكون الفئات المنصوص عليها في المادة ٣١ حدا أدنى للمزايدة .

على أنه إذا كان وجود الخام بكميات لا تسمح لاستغلاله مع الالتزام بالحد الأدنى المقرر بالاتاوة أصدر وزير التجارة والصناعة قرارا بتشكيل لجنة لاقتراح مائتاه من خفض في الحد الأدنى لاعادة إشهار المساحة في المزايدة على أساسه .

وإذا كانت المساحة موضوع المزايدة مجاورة لمساحة استغلال كانت الأولوية للمستغل المجاور في الحصول على عقد الاستغلال عند تساوى العروض :

مادة ٣٤ :

— يصدر عقد الاستغلال للمدة التي يحددها الطالب بحيث لا تجاوز ثلاثين عاما .

وإذا ثبت للموزير عند انقضاء مدة العقد أن المستغل قد قام بجميع الالتزامات الواردة في ذلك العقد على أحسن وجه وكان قد أبلغ الوزارة كتابة قبل انقضاء

المدة بستة أشهر على الأقل برعبته في تجديد عقد الاستغلال جدد هذا العقد مرة واحدة للمدة التي يحددها الطالب بحيث لا تتجاوز خمسة عشر عاما وفقا لأحكام القوانين واللوائح السارية وقت التجديد عدا ما يتعلق منها بفئة الاتاوة فتكون ٢٥ ٪

ويجوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بمد ذلك بالشروط التي يتفق عليها وفي هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

مادة ٢٥ :

— على المستغل أن يبدأ العمل ويواصله بطريقة جديدة في مساحة الاستغلال خلال أربعة أشهر من تاريخ عقد الإستغلال ولا يعتبر العمل متواصلًا إذا وقف مدة تزيد على ثلاثين يوما بغير موافقة مصلحة الوقود كتابة وبالشروط التي تراها.

مادة ٢٦ :

— تؤدي الاتاوة اما عينا أو نقدا حسب اختيار وزارة التجارة والصناعة وتحدد على أساس مجموع كميات البترول التي حصل عليها المستغل واحتفظ بها من مساحة الاستغلال تسليم صهاريج التخزين التي أعدها لهذه المساحة .

ومع عدم الاخلال بأحكام المادة ٣٩ لمصلحة الوقود أن تطلب تسليم الاتاوة العينية في أى مكان (بالملكية المصرية) وفي هذه الحالة تتحمل الحكومة تكاليف النقل من صهاريج التخزين إلى مكان التسليم . وفي حالة تحصيل الاتاوة نقداً حسب قيمتهما على أساس متوسط السعر في المدة التي استحققت عنها الاتاوة لبترول من درجة ونوع مماثل في سوق معترف بها حيث يسهل تعرف سعر البترول العالمي فاذا لم يتيسر تعرف سعر البترول بالكيفية المتقدم ذكرها قدر السعر بالاتفاق بين الحكومة والمستغل وإذا تعذر الاتفاق حددت الحكومة السعر فاذا لم يقبله المستغل

التزم بأن يؤدي تحت الحساب قيمة بترول الاتاوة محسوبة على أساس سعر البترول الخام المحلى الأقرب إليه في الوزن النوعى . ويكون للمستغل في هذه الحالة الحق عرض الأمر على لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة ٤٥ خلال ستين يوما التالية لتاريخ الأداء والا أصبح تقدير الحكومة نهائيا .

مادة ٣٧:

— للحكومة حق الأولوية في أن تشتري من المستغل ما لا يجاوز ٢٠٪ (عشرين في المائة) من البترول الناتج من مساحة الاستغلال .

فإذا كان البترول الناتج من المساحة يسكر ككله أو بعضه في (المملكة المصرية) وإختارت الحكومة شراء جزء من العشرين في المائة التي لها الحق في شرائها من البترول الناتج من المساحة والاستمساة عن الجزء الباقي بشراء منتجات مكررة التزم للمستغل في جميع الأحوال أن يبيع للحكومة المنتجات التي ترغب في شرائها بشرط ألا يزيد ما تشتريه من كل من هذه المنتجات على ٢٠٪ (عشرين في المائة) مما تستغلة فعلا معامل السكرير (بالمملكة المصرية) من معالجة البترول الناتج من المساحة وبشرط ألا يترتب على ذلك حرمان الحكومة من استيفاء حصتها (عشرين في المائة) كاملة من ناتج المساحة من البترول أو منتجاته أو منهما معا .

وكل خلاف في تطبيق الأحكام الواردة في الفقرتين السابقتين تفصل فيه لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة ٤٥ .

ويكون شراء البترول أو منتجاته في الأحوال المتقدم ذكرها بتخفيض ١٠٪ عن سعر المثل في سوق عالمية معترف بها إلا إذا اتفق الطرفان على سعر أقل .

مادة ٣٨ :

- يجب أن يستخدم البترول الذى يستخرجه المستغل من المساحة موضوع عقد الاستغلال أولا فى سد حاجة معامل التكرير الموجودة فى (المملكة المصرية) سواء أكانت حكومية أم غير حكومية — فى حدود الحصص التى تخص إنتاج كل مساحة بالنسبة إلى مجموع إنتاج (المملكة) على ألا يريد سعر ما يستخدم محليا على سعر التصدير للخارج .

وتحدد مصلحة الوقود الحصص التى تخص المساحة موضوع عقد الاستغلال قياسا على نسبة إنتاجها من البترول إلى مجموع إنتاج (المملكة) .

وإذا ماتقرر أن إنتاج المستغل من البترول يزيد على ما يلتزم به على النحو المحدد فيما تقدم كان له الحق فى تصدير الفائض إلى الخارج وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها .

مادة ٣٩

— إذا طلب المستغل لتسهيل نقل البترول مد خطوط للأنابيب فى أرضى الدولة الصحراوية الداخلية ورأت وزاره التجارة والصناعة إجابة هذا الطلب صدر الترخيص فى ذلك بالقيود الآتية .

(١) يكون الترخيص طبقا للوائح المعمول بها ، وبالشروط التى تضعها الجهات الحكومية المختصة ، ولمدة محدودة ، وبدون أجره عن الأراضى التى يشغلها خط الأنابيب .

(٢) يشمل الترخيص حق المرخص له فى إقامة وصيانة المضخات والصمامات وصهاريج التخزين والمحطات والأعمال الأخرى اللازمة لتشغيل خط الأنابيب

على أن تكون هذه الأعمال كلها وفقا لأحكام اللوائح المعمول وبالشروط التي
تضمنها الجهات المختصة .

(٣) يشمل الترخيص كذلك حق المرخص له في انشاء وصيانة نظام تليفونى
هوائى أو تحت الأرض على طول خط الأنابيب على أن يكون استخدامه مقصورا
على مشئون الخط ووفقا لأحكام اللوائح المعمول بها وبالشروط التي تضمنها الجهات
المختصة .

(٤) يكون للحكومة الحق في نقل نصيبها من البترول سواء في ذلك بترول الاتاوة
أو البترول الذى تشتريه من المرخص له بواسطة تلك الأنابيب وبغير مقابل عن
المائة كيلو متر الأولى من خط الأنابيب على أن تؤدى الحكومة فيما زاد على
المائة كيلو متر الأولى التكاليف الفعلية لنقل مشترواتها من البترول دون الاتاوة التي
تنقل بدون مقابل مهما طال الخط .

(٥) أن تخصص الأنابيب لنقل منتجات المرخص له من المساحات المفتحة المستغلة
والحكومة أن تصرح باستعمال هذه الأنابيب لنقل منتجات أية مساحة أخرى مستغل
آخر بالشروط الملائمة ومع مراعاة احتياجات مالكي الأنابيب الفعلية وفي حالة
الخلافا يعرض الأمر على لجنة التحكيم المنصوص عليها في المادة ٤٥ .

على أنه إذا لم تستخدم الحكومة الأنابيب في نقل نصيبها من البترول حصلت
الوزارة ايجارا سنويا عن الأراضى المشغولة بخطوط الأنابيب التي لايزيد قطرها
الداخل على أربع بوصات ولايزيد تصريفها على مائة ألف متر مكعب سنويا
بالفئات الآتية :

مليم

٢٠ (عشرون مليم) عن كل طولى من الألف والخمسمائة متر الأولى

١٠ (عشرة مليمات) عن كل متر طولى فيما زاد على الألف وخمسمائة

متر الغاية ألفين وخمسمائة متر .

٥ (خمسة مليمات) عن كل متر طولى فيما زاد على ذلك .

وتزاد الفتة بنسبة زيادة مساحة القطاع الداخلى أو الكمية التى تمر بها الانابيب
أيهما أكبر .

فاذا استخدمت الحكومة الانابيب فى نقل جزء من نصيبها خفض الاجمار بنسبة
تعادل ذلك الجزء .

وزارة الصناعة والبتترول والثروة المعدنية

قرار رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٢

وزير الصناعة والبتترول والثروة المعدنية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاصين بالمناجم والمحاجر .

وعلى القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء الهيئة العامة لشئون البترول ،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسات العامة الصناعية
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٥ لسنة ١٩٦٥ بإلغاء مصلحة المناجم والوقود
وتوزيع اختصاصاتها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة

قرر :

مادة ٣ :

يعمل باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المرفق بهذا القرار
(بالنسبة للبتترول) .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
تحريرا في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (٢٢ يولية سنة ١٩٧٢)

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

الباب الأول

في التعاريف ونطاق اللائحة

مادة ١ :

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يقصد بالتعاريف الآتية المعاني المبينة قرين كل منها

١ — البترول : الزيت الخام والغاز الطبيعي أو أحدهما .

٢ — الزيت الخام : المواد الهيدروكربونية بمحالتها الطبيعية في حالة السيولة بمختلف كثافاتهما ، والأنواع الصلبة كالأسفلت والأزوكريت وما قد يوجد منها في الصخور السطحية المشبعة بالبترول وكذا الطفلة البترولية ، ولا يدخل ضمن ذلك الفحم بأنواعه على اختلاف نسبة احتوائه على الكربون .

٣ — الغاز الطبيعي الهيدروكربونات الغازية ، وتشمل الغاز الرطب والغاز الجاف والمتكثفات .

٤ — البحث : عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي جوا وبراً وبخراً وغيرها وعمليات حفر الآبار بقصد الكشف عن البترول وكل عمليات الحفر في الأرض اليابسة أو المضمورة واختبار طبقاتها الجيولوجية لتحقيق هذا القصد .

٥ — التنمية : عمليات إعداد الحقل للانتاج بعد الاكتشاف التجاري وتشمل حفر وتكملة الآبار وإعدادها للانتاج وإقامة محطات تجميع البترول ومعالجته وشحنه وإقامة سائر المرافق الأخرى اللازمة التي تتفق مع الأصول الفنية والاقتصادية

السليمة المنعارف عليها في صناعة البترول .

٦ — الانتاج : استخراج البترول من الآبار ومعالجته بالتفقية ونقله إلى المستودعات الرئيسية وتخزينه فيها ودفعه منها .

٧ — الاستغلال : عمليات إنتاج البترول وتكريره وصنيعه وتسويقه .

٨ — برميل : كمية ٤٢ (اثنين وأربعين) جالونا أمريكيا أو ٣٥ (خمسة وثلاثين) جالونا امبراطوريا تحت ضغط أساسى قدره ١٤ ر٦٥ (أربعة عشر وخمس وستون من المائة) رطلا على البوصة المربعة في درجة حرارة قدرها ٦٦ (ستون) درجة فهرنهيت .

٩ — قدم مكعب : كمية أغاز الطبيعى التى تلزم لملء فراغ قدره قدم مكعب عندما يكون أغاز تحت ضغط أساسى قدره ١٤ ر٦٥ (أربعة عشر وخمس وستون من المائة) رطلا على البوصة المربعة في درجة حرارة أساسية قدرها ٦٠ (ستون) درجة فهرنهيت .

١٠ — السنه : السنه الشمسية وهى فترة من الزمن مقدارها عشر اثنا شهرا من التقويم الميلادى .

١١ — السنه الميلادية : سنة من التقويم الميلادى تبدأ فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر .

١٢ — السنه المالية : السنف التى تبدأ ببداية السنه المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

١٣ — الوزير المختص : الوزير المنوط به شئون البترول فى الدولة .

١٤ — الوزارة المختصة : الوزارة المنوط بها شئون البترول في الدولة .

١٥ — المؤسسة : المؤسسة المصرية العامة للبترول .

مادة ٢ :

تسرى أحكام هذه اللائحة على عقود امتياز البترول المبرمة بموجب قوانين خاصة .

الباب الثاني

في الاستطلاع الجيولوجي للبترول

مادة ٣ :

تقدم الطلبات الخاصة بالترخيص في الاستطلاع الجيولوجي إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول على ملحق رقم (١) المرفق مصحوبا برسم ومقداره خمسة جنيهات عن كل طلب .

مادة ٤ :

إذا قبلت المؤسسة الطلب أو رفضته تخطر الطالب بذلك بكتاب موصى عاينه مصحوب بملم الوصول مع بيان أسباب الرفض .

وتقوم المؤسسة بالتأشير في السجل المخصص لتقيد الطلبات . قم وتاريخ للقرار الوزاري الصادر بالترخيص في حالة الموافقة على الطلب أو بأسباب الرفض في حالة الرفض .

الباب الثالث

في تراخيص البحث عن البترول

مادة ٥ :

تقدم الطلبات الخاصة بتراخيص البحث عن البترول إلى المؤسسة على ملحق رقم (٢) المرفق ، ويجب أن يكون تقديم الطلب مصحوبا بما يأتي :

١ — سداد رسم النظر المقرر في القانون ومقداره خمسة جنيهات عن كل طلب .

٢ — سداد تأمين نقدي يوازي القيمة التجارية للسنة الأولى عن كل منطقة بحث .

٣ — خريطة من خرائط المساحة بمقياس ١/٥٠٠٠٠٠ أو نسخة صحيحة منها تبين المنطقة المطلوبة بالنسبة للجهات والمناطق المجاورة ويبين عليها المناطق التي سبق أن حصل الطالب بها على تراخيص بحث أو عقود استغلال وموقعا عليها من مهندس نقابي .

٤ — خريطة من خرائط المساحة بمقياس ١/١٠٠٠٠٠٠ أو نسخة صحيحة منها تبين الاحداثيات الجغرافية والقائمة (الكيلومترية) لأركان المنطقة المطلوبة وأطوال أضلاعها واتجاهاتها موقعا عليها من مهندس نقابي .

٥ — نسخة من شروط الترخيص موقعا عليها من مقدم الطلب .

مادة ٦ :

لا يجوز منح الترخيص في البحث في الحالتين الآتيتين :

(قوانين البلدية ج ٢)

١ — إذا كان الصالح العام يقتضى الاحتفاظ بهذه المنطقة .

٢ — إذا كان للبحر سببية في حق البحث في المنطقة أو استغلالها وترد قيمة التأمين للطالب في هاتين الحالتين .

مادة ٧:

إذا رأت المؤسسة السير في اجراءات إصدار ترخيص البحث عرضت الأمر على الوزير المختص لاتخاذ اجراءات استصدار القانون اللازم .

مادة ٨ :

بمجرد صدور القانون بالترخيص تقوم المؤسسة بأخطار الطالب بذلك كتابة ليقوم خلال ثلاثين يوما من تاريخ الأخطار المشار إليه بإقامة علامة تحديد مبدئية ثابتة يطلق عليها علامة الاستدلال وتسكون في مكان مكشوف على أحد أضلاع منطقة الترخيص وتسكون قاعدتها من البناء التين ومقاساتها تقريبا كالآتي :

قطاع القاعدة ٧٠ × ٧٠ سم .

إرتفاع القاعدة ٤٥ سم منها ٢٠ سم تحت سطح الأرض و ٢٥ سم فوقه، ووسط العلامة قائم حديدى أو ماسورة إرتفاع متر من سطح القاعدة ينتهى بلوحة معدنية مبين عليها بوضوح تام اسم الرخص له وتاريخ إقامة هذه العلامة ومساحة المنطقة والاحداثيات القائمة (الكيلو مترية) لكل من أركانها الأربعة وأطوال واتجاهات أضلاعها وكذلك الاحداثيات القائمة (الكيلو مترية) بالتقريب العلامة المشار إليها .

وإذا وقع جزء من المنطقة فى المياه الساحلية يكتفى بوضع العلامات على أركان الجزء الواقع على الأرض إما فى حالة وقوع المنطقة بأكملها فى المياه الساحلية فيجوز بموافقة المؤسسة الاستغناء عن وضع العلامات البحرية اللازمة .

مادة ٩ :

يؤشر في سجل قيد طلبات البحث برقم وتاريخ القانون الصادر بالترخيص أو أسباب رفض الطلب ويبدأ تاريخ ترخيص البحث من تاريخ توقيع العقد من الوزير المختص ويودع الطالب بخزينة المؤسسة خطاب ضمان تقبله المؤسسة بما يوازي القيمة التجارية للسنة الأولى لترخيص البحث ويعتبر التأمين النقدي السابق دفعه عند تقديم الطلب بمثابة إيجار عن السنة الأولى .

مادة ١٠ :

يجب أن تقدم طلبات تجديد تراخيص البحث كتابة إلى المؤسسة قبل نهاية مدة الترخيص بشهرين على الأقل مرفقا بكل طلب تقرير بما قام به صاحب الترخيص عن أعمال البحث في المنطقة خلال المدة السابقة ويكون طلب التجديد مصحوبا بالقيمة التجارية الجديدة وكذلك بتجديد خطاب الضمان بما يوازي القيمة التجارية الجديدة . وعلى المؤسسة أن تخطر المرخص له بالموافقة أو الرفض وذلك قبل انتهاء مدة الترخيص .

وعلى الطالب في حالة طلب التجديد عن جزء من المنطقة المرخص بها أن يضع علامات التجديد للجزء المطلوب تجديد الترخيص عنه على الوجه المبين في المادة (٨) مع إخطار المؤسسة بذلك لتقوم بمراجعة مواقع هذه العلامات على الطبيعة .

يجب أن يرفق بطلب التجديد الخرائط المساحية المبينة في الفترتين ٤ و ٣ من المادة (٥) .

مادة ١١ :

على المرخص له في البحث أن يقدم المؤسسة في موعد لا يجاوز نهاية مايو من كل عام ، صورة من برنامج الاستكشاف خلال السنة المالية التالية ويكون للبرنامج متضمنة المعلومات التالية :

١ - خريطة سطحية طبوغرافية للمنطقة أو المناطق المراد مسحها مع بيان حدود تلك المنطقة أو المناطق .

٢ - أنواع أعمال المسح التي ستجرى في المنطقة أو المناطق المشار إليها مع بيان إذا كانت هذه الأعمال ستتم بواسطة المرخص له أو عن طريق القاولين .

٣ - مدى أعمال المسح مقدرة بالوحدات المعترف بها مثل فرقة/شهر أو أطوال الخطوط السيزمية أو غير ذلك من الوحدات المماثلة .

مادة ١٢ :

على المرخص له في البحث أن يقدم للمؤسسة بيانا من ثلاث صور بجميع المعلومات التي يحصل عليها نتيجة لكل من عمليات المسح المشار إليها في المادة السابقة كما يقدم تقاريره قبل النهائية متضمنة تفسيره لهذه المعلومات حالما يتوفر ذلك لديه وعليه أن يقدم للمؤسسة خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء عملية المسح تقريره النهائي من ثلاث صور متضمنا تفسيره لهذه المعلومات وأى دراسات أخرى يقوم بها في المنطقة موضوع البحث .

مادة ١٣ :

يعد بالمؤسسة سجل خاص تقييد فيه المناطق التي ترى طرحها في مزاييدة عامة طبقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

الباب الرابع

فى عقود الاستغلال

مادة ١٤ :

يجب على المرخص له فى البحث أن يخطر المؤسسة بمجرد العثور على البترول

أو الغازات فى أى من الآبار الاستكشافية الجارى حفرها بالمنطقة . ويجب عليه أن يقوم بعمل الاختبارات اللازمة لتقييم البترول المكتشف وذلك طبقا لاحكام الباب السادس من هذه اللائحة .

ويجب أن يكون الاخطار مصحوبا بجميع البيانات التى حصل عليها من اختبارات الانتاج بالبئر الجارى حفرة ويجوز للرخص له أن يشفع هذا الاخطار بطلب عقد استغلال عن المنطقة التى ظهر فيها البترول ، وإذا لم يطلب الرخص له اصدار عقد الاستغلال عن المنطقة وفى نفس الوقت يبين المؤسسة أن البترول المكتشف فى المنطقة بكميات تسمح باستغلاله أخطرت الرخص له بخطاب مسجل بعلم الوصول بوجوب اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل ترخيص البحث إلى عقد استغلال ويجوز للمؤسسة أن توافق على قيام الرخص له بحفر آبار أخرى بالمنطقة قبل ورود طلبه لعقد الاستغلال عن تلك المنطقة .

ويجب على الرخص له أن يقدم إلى المؤسسة بطلب عقد الاستغلال خلال ثلاثين يوما من أخطار المؤسسة له بوجوب طاب هذا انعقد ويشتمل الطلب على البيانات التالية :

١ — عدد عقود الاستغلال المطلوب إصدارها .

٢ — مواقع الأجزاء الخاصة لكل عقد عديدة بالاحداثيات الجغرافية والكيلومترية .

٣ — المدة المطلوبة عن كل عقد .

يجب أن يرفق بالطلب خطاب ضمان تقبله المؤسسة بما يوازى القيمة الايخارية السنوية لعقود الاستغلال المطلوبة كما يجب أن يرفق بالطلب أيضا الخرائط المساحية المبينة بالفقرتين ٣ و ٤ من المادة (٥) من هذه اللائحة وذلك عن كل جزء مطلوب إصدار عقد الاستغلال عنه .

وعلى المرخص له وضع علامات الاستدلال لكل جزء على الوجه الذى توافق عليه المؤسسة وبالشروط المبينة بالمادة (٨) ويؤشر بالسجل برقم وتاريخ القرار المرخص بالاستغلال .

فإذا أهمل المرخص له فى اتخاذ الإجراءات المتقدمة خلال شهرين من اخطار المؤسسة له سقط حقه فى طلب تجديد ترخيص البحث ويتمين عليه التخلي عن هذه المنطقة .

مادة ١٥ :

يكون تجديد عقد الاستغلال بموجب طلب كتابى يتقدم به المستغل إلى المؤسسة قبل انقضاء مدة العقد المطلوب تجديده بستة أشهر على الأقل وعلى المؤسسة أن تحظر المستغل برأيها فى التجديد بالموافقة أو بالرفض قبل انتهاء أجل العقد بشهرين على الأقل .

وفى حالة رغبة المستغل فى التخلي عن جزء أو كل مساحة عقد الاستغلال فعليه أن يتقدم بطلب كتابى إلى المؤسسة مبينا فيه شكل ومساحة الجزء المرغوب التخلي عنه ومساحة الجزء المتبقى وذلك قبل تاريخ التخلي بسنة على الأقل . وتحظر المؤسسة المستغل برأيها بالموافقة أو الرفض قبل تاريخ التخلي بشهرين على الأقل وفى حالة الموافقة يخفض الإيجار بنسبة المستبعد من المساحة من تاريخ التخلي الذى وافقت عليه المؤسسة وعلى المستغل الذى تخلى عن جزء من مساحة العقد أن يقوم بوضع علامات التحديد اللازمة للجزء المحتفظ به طبقا للمواصفات الواردة فى المادة (١٦) من هذه اللائحة . وأن يقوم بتسليم الجزء المطلوب التخلي عنه إلى المؤسسة طبقا لأحكام المواد الواردة فى الفصل الحادى والعشرين من هذه اللائحة ويجب أن تكون أضلاع المساحة المحتفظ بها موازية لأضلاع الترخيص الاصلى .

مادة ١٦ :

يكون تحديد مناطق تراخيص البحث وعقود الاستغلال كما يلى :

١ — تقام عند كل زاوية من زوايا المنطقة علامة توجيه ثابتة من البناء المتين مربعة الشكل قطاعها 100×100 سم على الأقل بارتفاع متر . احد من سطح الأرض يوضح عليها رقم الترخيص أو العقد وتاريخ تحديد المنطقه .

٢ — تقام على الاضلاع كلما اقتضى الحال علامات اتجاه تكون عبارة عن مواسير من الحديد بقطر ٤ بوصة وبارتفاع مترين من سطح الأرض ومثبتا عليها لوحات معدنية مبين عليها بوضوح تام رقم الترخيص أو عقد الاستغلال وتاريخ تحديد المنطقة واتجاه الضلع .

٣ — في الأحوال التي لا يتيسر فيها إقامة علامات الاستدلال يكتفى بعلامات الاتجاه ويجب على المرخص له أو المستغل أن يقدم بيانا شاملا عن تحديد كل منطقة على حدة على استمارة التحديد — ملحق رقم ٣ المرفق — متضمنا البيانات التالية :

(أ) موقع المنطقة الجغرافي بما في ذلك خطوط الطول والعرض والاحداثيات القائمة (الكيلو مترية) .

(ب) تاريخ تحديد المنطقة .

(ج) رقم الترخيص أو عقد الاستغلال .

(د) وصف تفصيلي عن مواقع العلامات وأبعادها واتجاهات الاضلاع وأطوالها وخطوط الطول والعرض والاحداثيات القائمة (الكيلو مترية) وموقع الظواهر والنشآت كالباني ونقط المثلثات وما عاينها ويوقع على هذا البيان المستغل أو من ينوب عنه .

يجب أن تكون الرسومات المساحية موقعة من مهندس نقابي ، وفي حالة إتمام المساحة الرسمية للمنطقة ومراجعة مواقع علامات تحديدها على الطبيعة بمعرفة المؤسسة مخاطر المرخص له أو المستغل باعتماد المنطقة بعد تعديل مواضع العلامات الثابتة بما يطابق الاحداثيات الواردة في الطلب أو بغير تعديل إذا كانت المواقع صحيحة .

وعلى المرخص له أو المستغل أن يحتفظ بعلامات التحديد بحالة جيدة طوال مدة الترخيص أو العقد .

وإذا وقع جزء من مساحة العقد في المياه الساحلية فيكتفى بتحديد الأضلاع الواقعة على الأرض أما في حالة عقود الاستغلال الواقعة بأكملها في المياه الساحلية فيجوز بموافقة المؤسسة الاستغناء عن وضع علامات التحديد المشار إليها .

الباب الخامس

في رسم النظر

مادة ١ :

تحصل المؤسسة رسم نظر مقداره خمسة جنيهات عن الطلبات الآتية :

١ — طلب ترخيص البحث .

٢ — طلب تجديد ترخيص البحث .

٣ — طلب تحويل منطقته بحث إلى استغلال .

٤ — طلب التنازل عن عقد الاستغلال أو جزء منه للحكومة ، وطلبات التنازل للغير .

٥ — طلب تجديد عقد الاستغلال .

٦ — طلب حفر البئر أو تعديل موقعه أو إكمالها أو ردمه .

٧ — طلب إيقاف عمليات الحفر بمناطق البحث والاستغلال لمدة تزيد على ثلاثين يوما .

٨ — طلب وقف أو تحديد الإنتاج من المنطقة لمدة تزيد على ثلاثين يوما .

٩ — طلب إقامة منشآت دائمة بالترخيص ولخطوط الديكوفيل وأنابيب البترول والمياه والغاز إذا تجاوزت حدود الترخيص .

١٠ — طلب استخراج بترول من البشر من عدة طبقات داخل ماسورة واحدة .

١١ — طلب ضغط مياه أو غازات بالمنبع لزيادة الانتاج .

١٢ — طلب عمل إصلاحات جوهرية في البئر إذا اشتملت على إحدى الحالات الآتية .

(أ) استخراج مواصير التبطين من البئر .

(ب) ردم البئر جزئيا أو كلياً .

(ج) تعميق البئر .

(ب) فتح طبقات جديدة للانتاج بالبئر .

الباب السادس

في تسهيلات الانتاج والمباني وغيرها

مادة ١٨

للمستغل أن يقوم في داخل حدود منطقة ترخيص البحث أو عقد الإستغلال بجميع الأعمال اللازمة لعمليات البحث أو الانتاج مثل إنشاء الطرق وإقامة المنشآت المؤقتة ومد أن خطوط انابيب الحام ووصلات الآبار ويجب أن يحصل المستغل أو المرخص له في البحث على موافقة المؤسسة في الحالات التالية .

(١) مد خطوط السكة الحديد .

(ب) إقامة المباني والمنشآت الدائمة التي تعد للاستعمال لمدة تزيد عن

سنة .

(ج) مد خطوط أنابيب المياه المعذبة .

وفي هذه الحالات يجب أن يكون الطلب المقدم مرفقا به الرسومات والبيانات الخاصة بهذه المنشآت ومواقعها ولايجوز البدء في إقامة هذه المنشآت قبل صدور موافقة المؤسسة على إقامتها .

كما لايجوز هدم المباني أو المنشآت المستديمة داخل حدود ترخيص البحث أو عقود الاستغلال إلا بعد موافقة المؤسسة على ذلك ومع عدم الأخلال بما يكون لادارات الحكم المحلي من اختصاص في هذا الشأن في مناطق عقود الاستغلال ويصدر الإذن الخاص بإقامة المنشآت أو هدمها من المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها وذلك في خلال شهرين من تسلمها لطلب الموافقة على الانشاء أو الهدم ، على أن يكون استعمال هذه المنشآت في الأعمال المتعلقة بتراخيص البحث أو عقود الاستغلال .

ويشهى هذا الاذن بانهاء مدة سريان آخر ترخيص للبحث أو عقد الاستغلال المتعلق به ما لم يطلب حامله قبل ذلك أنهائه . ويلغى هذا الاذن إذا استمر في أغراض اخرى

ولايجوز هذا الاذن لصاحبه أى حق في ملك الأرض التي بها تلك المنشآت كما لايجوز له استعمال هذه المنشآت كوسيلة للاستثمار إلا بموافقة كتابية من المؤسسة :

وعلى المرخص له أو المستغل أن يخطر المؤسسة إذا لاحظ أن الغير قد أقام مبان أو منشآت أخرى على الأرض التي يشملها هذا العقد والتي تملكها الحكومة

خارج كوردونات المدن أو إذا لاحظ استعمال تلك الأرض بأية صورة من الصور بدون ترخيص سابق من المؤسسة وكل تقصير من المرخص له أو المستغل في هذا الشأن يحمله علاوة على الجزاءات المنصوص عليها في هذه اللائحة تعويض جميع الأضرار التي تنشأ للحكومة عن ذلك .

مادة ١٩ :

للمرخص لهم بالبحث أو للمستغل أن يفشوا بواقعة الحكومة على نفقتهم الخاصة طرقاً في أراضي الحكومة الحالية . ولا يترتب على هذا اكتساب أى حقوق كانت على هذه الطرق كما لا يجوز لهم منع الغير من استعمالها ما لم يكن ذلك مضرًا بحسن سير العمل بالمناطق واعتماد المؤسسة لذلك .

ولا تلتزم الحكومة من جانبها بإنشاء طرق مواصلات للمناطق المؤجرة أو المرخص بها ولا أن تحافظ على الطرق الموجودة حالياً أو التي توجد في المستقبل ولا أن تقوم بإصلاحها .

الباب السابع

في حفر الآبار

مادة ٢٠

على المرخص له بالبحث أو الاستغلال أو صاحب العقد قبل الشروع في أية عملية خاصة بحفر بئر في منطقة ترخيص البحث أو عقد الاستغلال أن يقدم للمؤسسة طلباً للحصول على ترخيص كتابي بالحفر . ويقدم الطلب من ثلاث صور مدعماً بالبيانات المنصوص عليها في الملحق رقم ٤ بهذه اللائحة ومصحوباً برسم النظم المقرر . وتصدر المؤسسة الترخيص المطلوب خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً

من تاريخ استلامها لطلب الحفر وذلك متى كان موقع وبرنامج الحفر المقترح يحققان الشروط الواردة في هذه اللائحة . على أنه إذا لم يتم الرخص له بالحفر في خلال ستة شهور من منحه الترخيص فيعتبر الترخيص لاغيا ويلزم الحصول على ترخيص آخر

مادة ٢١ :

على الرخص له أن يستمر في حفر البئر المرخص بالحفر فيها حتى تصل إلى الهدف المقترح في برنامج الحفر المعتمد من المؤسسة . ولا يجوز إيقاف الحفر بالبئر أو هجره مؤقتاً أو نهائياً قبل الوصول إلى الهدف المقترح في برنامج الحفر إلا بعد الحصول على موافقة المؤسسة والشروط التي تراها . فإذا رغب القائم بالعمليات في إيقاف الحفر في البئر أو ردمه أو تركه فعليه موافقة المؤسسة بصفة مستعجلة بصورتين من كل التسجيلات الكهربائية المختلفة التي يقوم بأجرائها بالبئر وكذلك بصورتين من القطاع النهائي للبئر وتقوم المؤسسة بإبداء الرأي في طلب الإيقاف أو الردم في خلال ٢٤ ساعة من تسليمها للبيانات المطلوبة .

مادة ٢٢ :

يجوز للمؤسسة أن توافق على حفر بئر استكشافي أو بئر للمياه دون التقيد بكل أو بعض البيانات المنصوص عليها في الملحق رقم ٤ من هذه اللائحة .

مادة ٢٣ :

يراعى في تحديد مواقع الآبار الاستكشافية توافر الحد الأدنى المنصوص عليه فيما يلي .

(١) مائتي متر من الورش ومحطات التجميع وأية منشآت صناعية

أخرى .

(ب) مائة متر من خطوط الأنايب الرئيسية أو الفرعية الواصلة إلى الآبار

(ج) ثلاثمائة متر من المساكن والأماكن الدينية والمقابر وغيرها من المناطق المحظورة والتي تعينها المؤسسة .

مادة ٢٤ :

على المرخص له أو المستغل أن يراعى أن يتم حفر الآبار بصفة عامة بطريقة رأسية وأن يتجنب الانحراف الكبير عن الخط العمودي أثناء الحفر وعليه في سبيل ذلك أن يقوم بقياس درجات الانحراف كل حوالى ٢٥٠ مترا ولا يجوز القيام بالحفر المائل إلا بموافقة سابقة من المؤسسة .

مادة ٢٥ :

على الرخص له أو المستغل أو صاحب العقد خلال عمایات الحفر أن يراعى ما يلى .

(١) تزويد البشر بالمواد والمعدات الضرورية لمنع الانفجارات .

(٢) حماية جميع الطبقات المحتوية على المياه العذبة وذلك عن طريق التغليف بالقيسونات والتبطين بالأسمنت وعمایة أجراء الاختبارات للضغط للتأكد من عزل هذه الطبقات بصورة فعالة

(٣) حماية الطبقات الحاملة للزيت أو الغاز وذلك عن طريق التغليف بالقيسونات والتبطين بالأسمنت ويجوز في حالة الإنتاج من طبقات صخرية صلبة أو متشققة أن يترك الجزء الأسفل من البئر دون تغليف ذاتي .

(٤) أخذ البيانات الجيولوجية الملائمة من البئر الذى يجرى حفره مع الاحتفاظ ما أمكن بعينات من الزيت الخام والغازات والمياه الجوفية وعينات الطبقات التى

تحترقها الآبار وترسل أجزاء من كل من هذه العينات ليحتفظ بها في المؤسسة .
فإذا رأت المؤسسة ضرورة قطع عينات اسطوانية أو أجراء اختبارات أنتلاجية أو
إعادة هذه الاختبارات تطلب من المرخص له أو المستغل ذلك كتابة وعليه
تتفيذ هذا الطلب إذا حالت ظروف العمل بالبئر دون ذلك ووافقت المؤسسة

(٥) القيام بعمل اختيار الطبقات بمجرد التأكد من وجود شواهد هيدر
وكربونية وذلك أثناء حفر الآبار الاستكشافية ولتحقيق هذا يجب على المرخص له
بالبحث أن يزود أجهزة الحفر على مواقع الآبار الاستكشافية بكل الإمكانيات
والأجهزة المستحدثة والتي تساعد على التعرف على قراءة الشواهد الغازية أثناء
الحفر وتحليل مكوناتها . فإذا ما حالت الظروف الميكانيكية للبئر دون إجراء
الاختبار المطلوب جاز للموخص له بموافقة المؤسسة عدم إجراء هذا الاختبار .
وبعد وصول الحفر في البئر الاستكشافي إلى العمق النهائي على المرخص له بالبحث
التقدم إلى المؤسسة ببرنامج مفصل عن المسافات التي يرى اختبارها على ضوء
النتائج التي تبرزها القطاعات الجيولوجية والتسجيلات الكهربائية للبئر وللمؤسسة
أقتراح أى اختبارات أخرى ترى من وجهة نظرها أنها ضرورية لتقييم محتويات
الصخور بالبئر وعلى المرخص له أن يقوم بعمل هذه الاختبارات بناء على توصية
كتابية من المؤسسة .

(٦) إجراء التسجيلات اللازمة كالتسجيل الكهربائي والاشعاعي والصوتي
وغير ذلك من التسجيلات المستحدثة والضرورية .

وتبلغ المؤسسة كتابة بنتائج الاختبارات والتسجيلات المشار إليها في هذه المادة
خلال ثلاثة أيام من تاريخ الحصول عليها .

مادة ٢٦ :

عندما يتم أكتشاف البترول في بئر ويصدر عقد الاستغلال الخاص بها يقوم صاحب

العقد بوضع نظام للمسافات من الآبار المزمع حفرها لتنمية الكشف طبقا للقواعد المثلى لاستغلال حقول البترول نتيجة للبحوث والدراسات التى يقوم بها ويراعى منذ بدء اكتشاف البترول وتوزيع انتشار الآبار فى الاتجاهات المختلفة لتحديد امتداد وشكل الحقل وخصائص الخزان البترولى والسوائل والغازات المختلفة وذلك لى يمكن إنجاز الدراسات والبحوث المختلفة المؤدية إلى تحديد المسافات من الآبار فى أقل مدة ممكنة .

ويراعى أن تكون المسافات بين الآبار اللازمة للإنتاج من طبقة معينة بالقدر والشكل المطلوب لإتمام استنزاف البترول بأحسن قدرة وكفاية ويلزم أن تكون هذه المسافات منظمة للشكل والمقدار بقدر الامكان .

ونقدم نتائج هذه الدراسات مع صورة من خرائط مواقع الآبار لكل طبقة منتجة على حدة مصحوبة بمذكرات تفصيلية لاعتمادها من المؤسسة ولايجوز التعديل فى هذه الخرائط بعد أقرارها بالحذف أو الإضافة إلا بموافقة المؤسسة بعد تقديم المبررات الفنية .

مادة ٢٧ :

يراعى فى تحديد المسافات بين الآبار الانتاجية توفر الحد الأدنى للنصوص التالية فيما يلى :

(أ) أن تكون المسافة بين البئر وحدود منطقة العقد مساوية مرة على الأقل للمسافة بين الآبار طبقا لنظام المسافات المشار إليه فى المادة السابقة فإذا لم تكن المسافات قد حددت بعد تكون المسافة ٤٠٠ متر من خطوط الحدود إلا إذا وافقت المؤسسة كتابة على غير ذلك .

(ب) مائة متر من الورش ومحطات التجميع وأية منشآت صناعية أخرى .

(ج) خمسون مترا من خطوط الأنابيب الرئيسية أو الفرعية الواصلة من

الآبار .

(د) مائة وخمسون مترا من المساكن الدينية والمقابر وغيرها من المفاطيق المخطورة التي تعينها المؤسسة .

(هـ) ويجوز للمؤسسة تعديل المسافات المشار إليها في هذه المادة طبقا لما تراها من دواعي الظروف الخاصة :

مادة ٢٠ :

على المرخص له في الحفر أن يزود جميع الآبار المنتجة والآبار التي يتقرر استغلالها لأغراض الحقن أو للملاحظة ، بالمعدات اللازمة في قاع البئر وفي فوهته لتحقيق ما يلي

(١) مراقبة الإنتاج أو الحقن .

(ب) السماح بقياس قاع البئر :

(ج) منع تسرب السوائل من طبقة إلى أخرى .

مادة ٢٩ :

على المرخص له بالحفر عند تركيب المعدات المشار إليها في المادة السابقة وبنفس النظر عن الاختيارات التي أجريت قبل إكمال البئر أن يجري اختيارا لتقدير الطاقة الإنتاجية القصوى للبئر وتحديد أنسب المعدات اللازمة لاستغلاله وعليه كذلك القيام بعمليات قياس الضغوط الجوفية بقاع البئر سواء بالنسبة للآبار المنتجة أو الآبار التي يتقرر استعمالها لأغراض الحقن أو للملاحظة .

مادة ٣٠ :

على المرخص له في الحفر أن يقدم للمؤسسة تقارير خلال عمليات الحفر إلى أن يتم أكمال أو ردم البئر أو هجره ويبين في هذه التقارير مدى تقدم وضع

البشر وعليه وموافاة المؤسسة تباعا بنتائج مايقوم به من فحص باليوتولوجي وتحليلات طبيعية لعينات الآبار ومساحات الضغوط التي تتم بالآبار وكذلك نتائج التحليلات الكيميائية التي يقوم بها إما يحصل من عينات للزيت الخام والغازات والمياه الجوفية ، وعلى المرخص له أو المستغل أخطار المؤسسة فورا إذا عثر أثناء الحفر على معادن أخرى ذات أهمية غير بتروولية وعليه الحصول على عينات أسطوانية للصخور الحاملة لها ما أمكن ذلك وموافاة المؤسسة بالنصف من كل عينة من هذه العينات .

مادة ٢١ :

على المرخص له أو المستغل أن يقدم للمؤسسة خلال ٩٠ يوما من تاريخ آعام البئر تقريرا من ثلاث صور يصحح وينقح ويعيد تفسير البيانات والتقارير المتقدمة طبقا لاحكام المادة ٢٠ من هذه اللائحة .

مادة ٢٣ :

على المرخص له أو المستغل أن يحصل على موافقة المؤسسة مقدما إذا أراد تعميق بئر ما أو إذا أراد استخدام أى بئر لحقن الغازات أو السوائل لرفع ضغط الخزان أو المحافظة عليه وذلك بواسطة الهواء أو الغاز المضغوط أو المياه وعليه أن يقدم بذلك برنامجا مفصلا إلى المؤسسة أو مندوبها للموافقة عليها قبل الشروع في العمل

مادة ٢٥ :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يتبع الاسول للرعية في ردم الآبار عند هجرها نهائيا سواء كانت جافة أو نضب معينها من حيث العمل على عزل الطبقات الحاملة للبترول أو المياه عزلا تاما بعضها عن بعض واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لضمان إعادة حفر تلك الايار للانتفاع بها بأي صورة ويكون الردم طبقا للبرنامج الذي توافق عليه المؤسسة كتابة .

وكذلك في حالة ردم أى جزء من البشر تخطر المؤسسة بخطاب يتضمن المبررات وكذا بياناً عن الطريقة والمواد التى تستعمل .

مادة ٣٤ :

لا يجوز هجر بشر منتجة أو ردمها جزئياً أو كلياً إلا إذا اثبت أن الإنتاج منها لا يحقق ربحاً ووافقت المؤسسة على ذلك . وإذا حفرت بشر يمكن أن تفتيح مواد مواد بترولية أو إذا كانت هناك بشر استغلت ثم نصب ممينها فـللمؤسسة الحق فى الاحتفاظ بالبشر دون ردمها وفى حالة تسمح باستعمال البشر وذلك إذا رأت أنه من الممكن استخدامها فى أية أغراض على ألا ينتج من استعمال المؤسسة لهذا البشر أى تعطيل للمستغل أو المرخص له فى مزاولة أعمال أو أضرار بالطبقات الحاملة للبترول .

مادة ٣٥ :

إذا رغب المستغل فى إجراء أى تغيير فى الطبقة المنتجة فى البشر أو أى تعديلات فى حالة البشر الميسكانيسكية فعليه أن يقدم طلباً بذلك للمؤسسة للحصول على موافقتها قبل بدء العمليات بالبشر وعليه أن يبين فى الطلب البيانات التالية :

- (١) رسم وموقع البشر .
- (٢) نوع العمل المطلوب (اصلاح أو تعميق أو ردم أو تنظيف أو أية أعمال أخرى) .

(٣) مبررات العمل المطلوب

(٤) البرنامج المقترح لإنجاز العمل .

الباب الثامن

في الإنتاج

مادة ٣٦:

على المستغل القيام بعملية اختبار منفردة للوقوف على طريقة اداء الابار وذلك مرة كل شهر وتقديم نتائج هذه الاختبارات للمؤسسة أو مندوبيها في الحقول كتابة .

مادة ٣٧

يحظر على المستغل أن يتجاوز في إنتاجه لأي بئر معدل الانتاج السليم لذلك البئر ولتحقيق هذا الغرض ينبغي على المستغل أن يراقب بصورة دقيقة وفعالة نسبة الغاز إلى الزيت ونسب الماء إلى الزيت بالنسبة لكل بئر على حدة طول فترة الإنتاج وتقديم البيانات المتعلقة بهذه النسب إلى المؤسسة بصورة منتظمة وبالكيفية التي تقررها المؤسسة . وتحظر المؤسسة المستغل عن كل حالة تعتقد أنها غير عادية وذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة من قبل المستغل لعلاج هذه الحالة . ويجوز للمؤسسة أن تأمر بغلاق البئر إذا تبين لها أن المستغل لم يتخذ مثل هذه الاجراءات .

مادة ٣٨ :

على المستغل أن يجري مرتين في السنة على الأقل أعمال قياسات الصفوط الجوفية لمجموعة مختارة من الابار وذلك لمعرفة متوسط الضغط في الطبقة الحاوية وتقديم نتائج

هذه القياسات كتابة للمؤسسة خلال ٣٠ يوما من اتخاذها .

وعلى المستغل أن يتخذ الاجراءات اللازمة لتصحيح الوضع بالنسبة للآبار التي تظهر ضغوطا غير عادية ويجوز للمؤسسة أن تأمر بملق البئر إذا تبين لها أن المستغل لم يتخذ مثل هذا الاجراء .

مادة ٣٩ :

على المستغل أن يقدم للمؤسسة خلال ١٥ يوما من نهاية كل شهر تقريرا عن الإنتاج في ذلك الشهر من ٣ صور متضمنا على الأقل المعلومات التالية :

(أ) تاريخ آخر اختبار للإنتاج بالنسبة لكل بئر ونتائج تلك الاختبارات مع بيان معدل الإنتاج اليومي ونسبة الغاز إلى الزيت والضغط عند فوهة للبئر وسعة فتحة الإنتاج وكثافة الزيت حسب مقياس معهد البترول الأمريكي ، والرواسب ونسبة الماء .

(ب) عدد الآبار في كل حقل وفي كل طبقة حاوية .

(ج) عدد أيام الإنتاج .

(د) حالة البئر في نهاية الشهر .

(هـ) الإنتاج الشهري والسكري للزيت والغاز والماء من كل بئر وحقل وطبقة

حاوية .

مادة ٤٠ :

على المستغل أن يقدم للمؤسسة دراسة عن أداء الطبقة المنتجة وذلك بعد فترة معقولة من بدء إنتاجها على أن تتضمن هذه الدراسة تحليلات لعينات السوائل والصخور وتحليلات لبيانات الإنتاج والضغط وتغيرات القطاعات الكهربائية للآبار

بالإضافة إلى الحرائط التركيبية وخرائط خطوط الضغط المتساوية وخرائط السمك المتساوية وطبيعة قوى الدفع المؤثرة على الطبقة المنتجة والتنبؤات عن أداء هذه الطبقة بمرور الوقت مع بيان تأثير معدلات الانتاج على الحصة النهائية للانتاج وأية معلومات أخرى مماثلة ، كما ينبغي على المستغل أن يقدم خلال الربع الأول من كل عام تقريراً سنوياً عن الدراسة المشار إليها في الفقرة السابقة وذلك في ضوء الأداء الفعلي للطبقة المنتجة خلال تلك الفترة مع تحليل أية اختلافات قد تظهر بين التوقعات والأداء الفعلي . وإذا تبين من التحليل أن الاستمرار في الانتاج وتحت الظروف السائدة من شأنه أن يلحق الضرر بالطبقة المنتجة أو يؤثر تأثيراً سيئاً على الحصة النهائية للانتاج فعلى المستغل أن يتخذ فوراً الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا الوضع وينبغي أن تتضمن كل من الدراسة الأولية والمراجعة السنوية المشار إليها أعلاه تقديراً لكمية الاحتياطي المخزون بالطبقة المنتجة .

مادة ٤١ :

على المستغل القيام بأعمال الانتاج الثانوى للطبقة المنتجة عندما يكون ذلك مقبولا من الناحيتين الفنية والاقتصادية . ويجوز للمؤسسة أن تأمر المستغل بإيقاف الإنتاج الثانوى من الطبقة الحاوية إذا لم يراع الأسس الفنية للسليمة .

مادة ٤٢ :

يخضع الإنتاج من الطبقات الحاوية على الزيت المتسكف لنظام إعادة الغاز للخزان بواسطة الحقن وإذا تبين أن هذه الطريقة غير اقتصادية فبقتصر الانتاج في هذه الحالة على إمكان استغلال الغازات .

مادة ٤٣ :

إذا رغب المستغل في القيام بعمليات الانتاج الثانوى لأية طبقة منتجة عن طريق حقن الغازات أو الماء أو الهواء أو البخار أو المذيبات أو أية طرق أخرى فعليه

الحصول على إذن كتابي مسبق من المؤسسة ويقدم مع طلب الاذن دراسة اقتصادية وفنية تتضمن المعلومات الآتية :

(ا) اسم ووصف الطبقة المنتجة والحقل الذى تقع فيه .

(ب) خرائط خطوط السمك المتساوية وخطوط بضغط المتساوية مع بيان جميع الآبار التى تم حفرها وتحديد الأماكن الممتازة لحفر آبار الانتاج الإضافية وكذلك الآبار المزعم حفرها وإعادة أكمالها لأغراض الحقن .

(ج) بيان للمادة التى ستعمل فى عملية الحقن ومصدرها والسكمية المتوقعة حقنها منها يوميا .

(د) كشف يوضح سجل الإنتاج لكل بئر من بيان قياسات الضغوط الجوفية وآخر اختبار للإنتاج منها .

(هـ) بيان خطوات المشروع وبرنامج التنفيذ فى المنطقة التى يشملها .

(و) البيانات والرسومات عن حالة الطبقة وقت تقديم المشروع والتوقعات للانخفاض الطبيعي والضغط وكذلك التحسن المرتقب فى تلك الطبقة نتيجة لعملية الحقن على أن يدعم هذا البيان بالرسومات البيانية والمعادلات المستعملة .

(ز) نتائج الاختبارات للتجريبية التى قد يكون أجراها المستغل .

(ح) النتائج الاقتصادية والمرتبة للمشروع .

مادة ٤٤ :

على المستغل أن يقدم للمؤسسة عندما تبدأ عملية الحقن تقريراً شهرياً يوضح مقدار المواد المنتجة والتى تم حقنها خلال الشهر وكذلك مقدارها منذ بداية المشروع وعليه كذلك تقديم تقرير شهري عن ضغط الطبقة المنتجة والتغيرات التى طرأت على الضغط فى هذه الطبقة أن وجدت بالمقارنة مع الشهر السابق وإذا رأى

المستعمل وقف مشروع الانتاج الثانوى أو التخلّى عنه فعليه الحصول على موافقة المؤسسة بعد أن يقدم طلبا كتابيا بذلك مبينا أسباب التوقف أو التخلّى والنتائج التى توصل إليها حتى ذلك التاريخ وأيه معلومات أو بيانات أخرى تؤيد الطلب.

مادة ٤٥ :

إذا تبين أن الطبقة المنتجة تمتد فى مناطق تخص أكثر من مستغل واحد فلمؤسسة أن تطلب من أصحاب الامتياز الاتفاق فيما بينهم للقيام بجهود مشتركة لتحقيق أفضل استغلال لتلك الطبقة وفقا لاصول الرعاية فى صناعة البترول باعتبار أن الطبقة المذكورة تمثل حقلا واحدا وإذا لم يتفق أصحاب العلاقة خلال ستة أشهر من تاريخ أخطارهم بذلك من قبل المؤسسة فلمؤسسة أن تضع القواعد التى تراها محققة هذا الغرض وتكون هذه القواعد ملزمة لجميع أصحاب العلاقة . وعلى أية حال يتميز الحصول على موافقة سابقة من المؤسسة على أى اتفاق يتم بين أصحاب العلاقة فى هذا الشأن .

مادة ٤٦ :

على المستغل توفير المعدات الضرورية اللازمة لتحقيق فصل الغاز عن الزيت فصلا سليما وذلك بالصورة التى تسكفل الحصول على أعلى نسبة ممكنة من الزيت كما يجب عليه تركيب عدادات لقياس الغاز قياسا دقيقا على جميع خطوط نقل الغاز للتصلة بأجهزة الفصل المشار إليها وعلى الخطوط التى تنقل الغاز لأغراض الاستعمال .

مادة ٤٧ :

على المستغل اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة من الفاحية الاقتصادية لاستعمال الغاز للمصاحب للزيت فى أى من الأغراض الآتية :

(أ) الحقن فى الطبقات الحاملة للزيت أو غيرها من الطبقات الأخرى للمحافظة

على الضغوط في الطبقة المنتجة طبقا للنظم الفنية المتعارف عليها في الصناعة البترولية.

(ب) الأغراض المنزلية أو التجارية أو الصناعية بما في ذلك استعماله كوقود في المنشآت الخاصة بالمستغل .

(ج) التخزين تحت سطح الأرض طبقا للنظم الفنية المتعارف عليها في الصناعة البترولية .

(د) استخراج الغازولين الطبيعي وغيره من السوائل الخفيفة التي يحتويها الغاز الرطب .

مادة ٤٨ :

إذا لم يتم المستغل باستخدام الغازات طبقا لما هو وارد في المادة السابقة فلله مؤسسة الحق في استلام هذا الغاز بعد مروره بجهاز الفصل دون مقابل لاستعماله في الأغراض التي تراها مناسبة .

مادة ٤٩ :

الغاز المصاحب للزيت الذي لا يمكن استغلاله أو استعماله طبقا لحكم المادتين السابقتين يقوم المستغل بالتخلص منه بطريقة مأمونة .

مادة ٥٠ :

يحظر على المستغل إنتاج الغاز من القبة الغازية إلا إذا كان قد استغل جميع ما لديه من الغاز المصاحب للزيت أو في الأحوال التي توافق عليها المؤسسة في ظروف خاصة .

مادة ٥١ :

على المستغل أن يتخلص من الأملاح أو المياه المالحة التي تنتج مع الزيت بإحدى الطرق الآتية :

(أ) التبخير في حفر خاصة ذات قاع غير نفاذ ومحاطة بسور أو حائط لا يقل ارتفاعه عن متر .

(ب) الحقن في الطبقة التي أنتجت منها أو أية طبقة أخرى تأكد أنها حاملة للياه المالحة .

(ج) أي طريقة أخرى مأمونة توافق عليها المؤسسة .

مادة ٥٢ :

على المستغل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب الزيت على السطح ، أما بالنسبة للزيت الذي يتم استخراجه في الاختبارات التي تجري أثناء حفر وأكوال الآبار والتي لا يمكن جمعه وكذلك أي زيت آخر فاقد فإنه ينبغي حرقه في حفر مفتوحة .

مادة ٥٣ :

على المستغل أن يخطر المؤسسة فوراً أو مندوبها وبأسرع وسيلة عن أي حريق أو كسر أو خراب يحدث لرؤوس الآبار أو خطوط للتدفق أو خطوط التجميع أو أجهزة الفصل أو الصهاريج وأية منشآت أخرى مماثلة على أن يقدم تقريراً كتابياً مفصلاً للمؤسسة خلال خمسة أيام من وقوع مثل هذه الحوادث وينبغي أن يتضمن هذا التقرير المعلومات اللازمة عن مكان الحادث وأسبابه وعن الخطوات التي تم اتخاذها لمعالجة الموقف وكمية الزيت أو الغاز التي فقدت أو تلف أو تسربت .

مادة ٥٤ :

يتمين بالنسبة لصهاريج التخزين التي يتم انشاؤها بعد تاريخ العمل بهذه اللائحة أن يراعى في اختيار مواقعها توفر الحد الأدنى من المسافات التالية مقاسة من أقرب نقطة من محيط قاع الصهاريج :

(أ) إلى حافة للطريق الرئيسي - ما يعادل قطر الصهريج .

(ب) إلى أقرب سكة حديد أو إلى أقرب طريق تستعملها سيارات الشحن الثقيلة ما يعادل مرة ونصف قطر الصهريج .

(ج) إلى المباني والمستودعات - ما يعادل ضعف قطر الصهريج .

(د) إلى المساكن أو الأماكن المكشوفة للفيران أو الحرائق - ما يعادل ثلاثة أمثال الصهريج .

وينبغي أن تكون صهاريج التخزين محكمة لا تسمح بتسرب البخار مع طلائها باللون الأبيض أو أى لون فاتح آخر - وينبغي أحاطة كل صهريج تخزين بأسوار من الحجر أو الأسمنت أو الرمال على أن يكون الحجم المحصور بين الصهريج والأسوار معادلاً مرة ونصف حجم الصهريج وتكون المسافة التي تفصل الصهريج عن القاعدة الداخلية للسور معادلة على الأقل لإرتفاع الصهريج على أن يتوفر في السور متطلبات الثبات والمقاومة وأن تكون الأرض المحصورة بين الصهريج والسور وكذلك المحيطة بالسور مباشرة خالية من النباتات والأعشاب الجافة والأشجار وأى مادة أخرى قابلة للاشتعال وينبغي أن تتوفر في الأرض المحصورة بين السور والصهريج منافذ لتصريف مياه الأمطار .

مادة ٥٥ :

يجب أن تتم معايرة الصهريج أو أى أجهزة أخرى مستخدمة في قياس الزيت والغاز المنتج بحضور مندوب عن المؤسسة ويتمين إعادة عمليات المعايرة بصورة دورية .

الباب التاسع

في احتياجات الأمن والوقاية

مادة ٥٦ :

يجب على القائمين بالعمل في مناطق تراخيص البحث واستغلال البترول مراعاة اتخاذ الاحتياطات الواجبة للأمان والوقاية وفقا للأصول المرعية في الصناعة وعلى سبيل المثال :

(أ) في عمليات الحفر والإنتاج :

١ — أن تكون جميع الآلات والمعدات المستخدمة في العمليات في حالة جيدة ومستوفية لجميع الشروط اللازمة لضمان حسن استخدامها وأن تكون بالقدر الكافية للعمل المخصصة من أجله .

٢ — أن يكون برج الحفر أرضيته وجميع أجزائه من مواد تتحمل أقصى الأثقال التي قد تتعرض لها كما يجب المحافظة عليها وصيانتها بحالة جيدة وأن تكون روافع ومفاتيح مواسير الحفر والإنتاج والقيسونات في حالة جيدة وتختبر دوريا وتعد في وضع مناسب مع تزويد المفاتيح بأقفال الأمان اللازمة .

٣ — صيانة ومراقبة مواسير التفليف والمهمات الموجودة على البئر للتحكم في أى انفجار مفاجئ للماء أو الزيت أو للغاز خلال عمليات الحفر أو الاختبار أو عند تسكمتة أو إصلاح الآبار .

ويراعى عند تركيب صمام مانع الانفجار أن يكون مناسباً للعمق الواجب حفره والضغط المتوقع مقابلتها وكذلك عند حالات غلق البئر كلية أو على مواسير الحفر أو الإنتاج أو أى معدات أخرى يجري استعمالها داخل البئر يزود رأس البئر

أسفل صمام مانع الانفجار بخطين من الأنابيب على كل منهما صمام يستخدم في تصفية السوائل أو لأخمد البثر في حالة الضرورة .

و يراعى عدم مواصلة الحفر بعد تثبيت مواسير التغليف سطحية أو متوسطة إلا بعد اختبار صمام مانع الانفجار بضغط مناسب للتأكد من صلاحيته للعمل وتوضع ضوابط صمام مانع الانفجار خارج حدود قاعدة البرج ويجرى اختبارها يوميا على الأقل خلال عمليات الحفر وفي حالة حدوث أى خلل يجب وقف الحفر حتى تكتمل الإصلاحات .

٤ - عدم السماح بالتدخين على برج الحفر أو في حدود ٢٥ مترا من البثر أو أجهزة فصل الزيت عن الغاز أو صهاريج الزيت الحام أو أى مصدر مكشوف للابخرة القابلة للاشتعال وكذلك عدم استعمال سخانات أو أجهزة كهربائية مكشوفة على مسافة تقل عن الحدود المذكورة كما أن مواسير العادم الخارج من ماكينات الاحتراق الداخلة الموضوعة على مسافة تقل عما سبق يجب عزلها أو تبريدها للدرجة كافية منعا لأى اشتعال للمواد القابلة للالتهاب ويجب وضع لوحات ظاهرة وبحروف كبيرة التحذير من التدخين أو استعمال الأنوار المكشوفة أو مصدر للالتهاب :

٥ - اتخاذ جميع الاحتياطات لمنع إصابة القائمين بالعمل أو غيرهم خاصة بسبب الأجزاء المتحركة بالآلات المستعملة ويجب تزويد العمال بوسائل الوقاية كالحوذات المعدنية والقفازات والأحذية الواقعية وملابس العمل المناسبة ويزود عامل البرج بحزام أمان يكون دائما بحالة جيدة .

ولايجوز بقاء العمال في أماكن العمل مدة تزيد على ثمان ساعات في اليوم إلا في الحالات الطارئة أو بأذن خاص لمنع وقوع حوادث أو لتلافي خطر أو إصلاح مانسا عنه . ويحظر دخول أماكن العمل على غير العمال والموظفين المكلفين بذلك والأشخاص الذين يحملون إذنا خاصا من الجهة الحكومية المختصة كما يحظر على العامل دخول أماكن العمل وملحقاته في غير أوقات العمل بغير إذن .

(ب) الإسعافات وسلامة العمال .

على المرخص له أو المستغل إعداد وصيانة جميع معدات الإسعافات الطبية اللازمة لإسعاف الذين يصابون في منطقة العمل بصفة دائمة وبدون أخذ مقابل من العمال .
وعليه الاحتفاظ بهذه المهمات في مكان خاص في منطقة العمل سواء أكان بشر أو محطة طلبات أو أى مكان آخر يتجمع فيه خمسة عمال فأكثر في وقت واحد .
وعليه أن يعد في كل منطقة يشتغل فيها خمسون عاملاً أو أكثر مكاناً قريباً مناسباً يحتوى على غرفة واحدة على الأقل مجهزة بالمعدات والأدوات اللازمة للإسعافات والحالات الطارئة وينبغي ألا تقل الأمانة المخصصة للعلاج عما يكفى لمعالجة ثلاثة في المائة من عدد العاملين بمنطقة العمل .

وعلى المرخص له أو المستغل أن يضع في مكان ظاهر لأئحة باللغة العربية لتنظيم العمل والأوامر الخاصة بالسلامة العامة وعليه تقديم الملابس والأدوات الخاصة بالوقاية مجاناً لعماله ومستخدميه ولا يكلف العمال بالأعمال مالم يلبسوا ملابس الوقاية المناسبة بهذا العمل .

وعليه عمل اللازم لتنظيم التهوية ودرجة الحرارة سواء كان ذلك طبيعياً أو صناعياً بالمناطق التى تستازم ذلك .

(ج) وسائل مكافحة الحريق والأخطار عن الحرائق :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يحتفظ بالوسائل الكافية لمكافحة الحريق مثل مواشير المياه أو البخار أو الفوميت أو مايعا ذلهما في أماكن مناسبة وبالقرب من محطات التجميع والصهاريج والمساكن والورش .

ويجب عليه إعداد محطة وفرقة دورية لمكافحة الحريق بكل منطقة بترولية وتكون الفرقة تحت إشراف شخص مسئول يبلغ اسمه للمؤسسة ولرکز الشرطة التابعة له

المنطقة وتقوم هذه الفرقة بعمل مفاورة مرة كل شهر على الأقل ويحتفظ بالمحطة بسيارة حريق مناسبة ومزودة بالمضخات وأدوات مكافحة الحريق اللازمة كما يجب أن تضاء هذه المحطات ليلا باستمرار بنور أحمر .

ويجب عليه أن يضع بيانا بأنظمة مكافحة الحريق والتعليمات الخاصة بذلك في أماكن ظاهرة في مناطق العمل والورش والباقى وغيرها وترسل صورة منها إلى المؤسسة لاعتمادها وعليه أن يحظر المؤسسة أو مندوبيها بالحقول فور حدوث الحرائق التى تشب في آبار البترول أو الصهاريج أو خلافيها سواء في ذلك تلك التى يملكها أو يديرها مباشرة، أو تحت إشرافه أو في المنشآت الموجودة بالمناطق المتاخمة للمنطقة .

وعليه أيضا فور نشوب حرائق بمنطقة أن يحظر السلطة المختصة وأصعاب الامتياز المجاورين أو كلائهم وأن يطلب منهم المعونة اللازمة .

الباب العاشر

في حسن الاستغلال والحفاظة على الثروة البترولية والمياه العذبة

مادة ٥٧ :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة وفقا لانهج وأحدث الوسائل المتبعة لمنع ضياع البترول أو الغاز أو كليهما في عمليات الحفر أو الإنتاج أو التخزين كما يجب عليه أيضا الاعتناء باستخدام البترول أو الغاز وأن يعمل بالوسائل الفعالة لمنع تسربها من الآبار أو الصهاريج أو المواسير .

ويقصد بلفظ (ضياع) فضلا عن معناها المادى المعروف الضياع الاقتصادى والتلف الذى يحدث للبترول تحت سطح الأرض أو فوقها وكذلك الضياع المترتب

على عملية الإنتاج زيادته عن مقدرة النقل أو التخزين .

ولمؤسسة البترول أن تمنع أية عملية من العمليات في أى بئر قد يترتب عليها ضياع أو تلف للبئر أو الحقل .

وعلى المرخص له أو المستغل إتباع الآتى :

١ — إذا تضاعف وجود طبقات حاملة للبترول أو غازاته أو المياه العذبة أو كان من المتوقع وجود هذه الطبقات خلال عمليات حفر الابار وجب القيام بعمل كل مايلزم من الاختبارات والتحاليل واتخاذ التدابير اللازمة التى تكفل عدم تسرب الغازات أو السوائل فى الطبقات الأخرى وأن تذكر فى يومية حفر الابار والسوائل والطرق التى اتبعت فى ذلك بكل تفصيل ودقة كما تذكر النتائج التى أمكن الحصول عليها .

وبين فى سجلات الحفر وفى الرسومات البيانية كمية الاسمنت ونوعه ووزنه ونوع مواسير التغليف وكذلك أية مادة أخرى استعملت فى البئر بقصد وقاية الطبقات .

٢ — ويجب أن تكون مواسير التغليف المستخدمة بحالة جيدة ومناسبة الوزن والنوع على أن تثبت مواسير التغليف الشطحية بالاسمنت حتى السطح وتثبيت مواسير التغليف الأخرى بالاسمنت لمسافة لا تقل عن ٦٠٠ قدم من قاع الغلاف وبعد إتمام عملية التثبيت بالاسمنت يجرى على القيسون الاختبار بضغط يحسب مقداره بالأرطال على البوصة المربعة بضرب طول القيسون بالقدم فى ٢٠ بمقد أقصى ١٥٠٠ رطل/البوصة المربعة مالم تطالب المؤسسة أو مندوبها غير ذلك ويستمر الاختبار لمدة ٦٥ دقيقة وتمتير المواسير غير سالحة إذا انخفض الضغط بأكثر من ١٠ ٪ .

٣ — وعلى المرخص له أن يخطر مندوب المؤسسة بالمواقع ببرنامج التغليف

والاختيار في كل حالة وعن الوقت الذي يعتمزم فيه القيام بعملية اختبار صلاحية مواسير التغليف قبل الموعد المحدد للاختبار بوقت كاف وعليه كذلك أخطار مندوب المؤسسة عند اختبار صلاحية أى سدادة أسمنتية أو معدنية الغرض منها عزل خزان جوفى . وإذا رأت المؤسسة أن الاختبار لا يفي بالغرض يقوم المرخص له أو المستغل بعمل ما يلزم لاعادة الاختبار وتمسكين مندوب المؤسسة من حضور الاختبار للمعاد حتى تثبت الصلاحية اللازمة .

(٤) ويجب إتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع تدفق البترول أو الغازات أو الماء ويلزم تجهيز البئر بالصمامات والأجهزة اللازمة لاجلغلقه . وعند حدوث تدفق سريع في أى من الآبار يجب أخطار مندوب المؤسسة في الحقل واحاطته علما بجميع الظروف .

وعلى المرخص له أن يخطر المؤسسة أو مندوبها بموعد اختبار البئر ومعدل الانتاج الذى تسفر عنه عملية الاختبار . وعلى المستغل مراعاة ذلك في حالة مقابلة الحفر طبقه بترولية غير معلومة أو عند اكتشاف تركيب بترولى جديد .

(٥) ولا يجوز استخراج البترول من عدة طبقات حاملة له في وقت واحد داخل ماسورة واحدة إلا بعد موافقة المؤسسة .

على أنه يجوز بموافقة المؤسسة الإنتاج من طبقتين أو أكثر في وقت واحد باستعمال مواسير إنتاج مختلفة وفواصل إنتاج بين هذه الطبقات فإذا ظهر أن هناك أى اتصال بين هذه الطبقات وبعضها داخل او خارج مواسير الإنتاج أو التغليف فيجب على المستغل إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذا الاتصال فإذا استحال ذلك فنيا فيردم البئر إلا في الحالات التى ترى المؤسسة عكس ذلك .

(٦) على المستغل أن يبذل أقصى جهده في اتباع أحدث الطرق والأساليب

التبعية في صناعة البترول عالميا في أكتشاف كافة التجمعات البترولية داخل منطقة العقد سواء في إنتاج الحصىلة الابتدائية أو الثانوية منها بفرض الحصول على أقصى عائد ممكن من منطقة العقد وفي أجل معقول طوال فترة منحه له.

(٧) على المستغل اتخاذ ما يلزم لإنتاج الآبار بالقدر الذي لا يضر الخزان وعليه تلافي زيادة نسبة الغاز أو المياه والرواسب في إنتاج الآبار . وعليه ملاحظة إنتاج الغاز وبذل أقصى جهد الانتفاع بهذه الغازات — أما باعادتها للخزان الجوفي بموافقة المؤسسة — أو باستخلاص أو تصنيع ما يمكن الحصول عليه منها من مواد ذات قيمة تجارية طالما كان أيا من ذلك اقتصاديا وإذا استحال ذلك تحرق الغازات .

والمؤسسة أن توجه نظر المستغل إدارات أنه لا يتبع الأصول الفنية للمحافظة على البترول وغازاته فوق السطح أو تحته وعليه الرد على ملاحظاتها فإذا لم يقدم المستغل تفسيراً معقولاً لذلك واستمر في مخالفته بالرغم من التبليغ الموجه إليه جاز لها عندئذ أن تأمر المستغل بما تجده ضروريا لاتباع تلك الأصول الفنية .

الباب الحادى عشر

في الآلات والاجهزة المقرر حفظها واستعمالها للمقاييس

مادة ٨٥:

يجب على المرخص له أو المستغل أن يقيس البترول والغاز والمياه المستخرجة المحتفظ بها بالطريقة التى توافق عليها وتعتمدها المؤسسة .

(قوانين البلدية ج ٢)

ولمندوب المؤسسة الحق في مراجعة القياس وفحص وتجربة الأجهزة المعدة لعمل هذا القياس .

وإذا تبين من تلك المراجعة أو من ذلك الفحص أن جهازاً به خلل فللمؤسسة أن تكلف المرخص له أو المستغل باصلاح ذلك الجهاز على حسابه في المدة التي تحددها لذلك فإذا لم يتم بذلك كان للمؤسسة أن تقوم باصلاح الجهاز بمعرفةتها والرجوع على المرخص له أو المستغل بمصاريف الاصلاح .

وإذا أسفر الفحص المشار إليه عن وجود خلل في الجهاز نشأ عنه خطأ في تقدير كمية البترول فيكون للمؤسسة أن تقرّر بعد سماع أقوال المرخص له أو المستغل بأن ذلك الخلل كان قائماً منذ ثلاثة أشهر سابقة على اكتشافه أو أن وقوعه يرجع إلى تاريخ آخر فحص حصل عليه في مدة ثلاثة أشهر ويجب تصحيح مقدار الأتاوة تبعاً لذلك . فإذا رغب المرخص له أو المستغل في تعديل أي جهاز من أجهزة المقاييس وجب عليه أن يخبر المؤسسة بذلك مقدماً وفي الوقت المناسب لكي يتسنى لمندوبها حضور ذلك التعديل .

الباب الثاني عشر

في الرسومات والبيانات والحسابات الواجب الاحتفاظ بها

والتقارير الدورية

مادة ٥٩ :

يجب على المرخص له أو المستغل طوال مدة العقد مراعاة الآتي :

(١) أن يعد ويحتفظ دائماً بكافة الرسومات والبيانات التي تبين عمليات التشغيل التي يقوم بها بالمنطقة أول بأول مع بيان حالة المنطقة وما بها من آبار

وخلافه وذلك بالمقياس المناسب وعلى النحو الذى تشير به المؤسسة من آن لآخر .

(ب) أن يحتفظ بالمنطقة العمل بجميع البيانات والرسومات الخاصة بكل بئر والى يجب ان تتضمن كافة الاعمال والقياسات والتفسيرات الجارى أعدادها أولا بأول لتبيان حاله المنطقة .

(ج) أن يعد ويحتفظ بالمنطقة سجلات نظامية للحسابات شاملة لجميع التفاصيل التى تنظمها المؤسسة وأيضا سجلات أخرى شاملة لجميع الأعمال التى قام بها المستغل فى المنطقة أولا بأول مع بيان مقادير وأثمان البترول الذى يكون قد أستخرجه وأحتفظ به .

(د) أن يقدم للمؤسسة خلال شهر يناير من كل عام تقريراً من ثلاث نسخ عن الأعمال التى تمت خلال العام السابق مرفقا به الخرائط والصور والاحصائيات اللازمة على أن يشمل التقرير ما يلى :

(١) مناطق الترخيص التى فى حوزته ونوعها ومشاحتها مع ذكر الامتيازات المكتسبة أو المحولة أو المتنازل عنها أو التى تقرر اسقاطها خلال السنة .

(٢) أعمال الاستكشاف والتقيب والتوسع فى الاستثمار وكافة الأعمال الأخرى التى تمت بالمنطقة خلال السنة مع نتائج الأبحاث والمعلومات الهندسية والجيولوجية والجيوفيزيكية التى حصل عليها عن المنطقة مؤيدا ذلك بالقطاعات الجيولوجية التى تبين التكوينات تحت السطح الحاملة للبترول أو المحتمل وجود بترول بها .

(٣) الخرائط والرسومات التى توضح مواقع الآبار والمنشآت والمباني والخزانات ومحطات القوى والطلعات وخطوط التجميع والتوزيع وسائر المنشآت الأخرى بالمنطقة .

(٤) بياناً حسابياً يتضمن الميزانية العمومية وميزانيات التشغيل بالمناطق مع بيان المصروفات السنوية التي أنفقت في أعمال البحث أو الاستغلال بكل منطقة .

(٥) البيانات التفصيلية لتسكلفة المنشآت والخدمات التي تؤدي للحكومة أو للجمهور أو لهيئات الأخرى ويدفع مقابل انتفاع عنها .

(٦) بياناً تفصيلياً بعدد المستخدمين والعمال وخصيتهم وأجورهم ونوع الأعمال التي يزاولونها مع توضيح المساعدات الطبية والثقافية والاجتماعية التي نالوها وأحوال معيشتهم .

«هـ» أن يقدم للمؤسسة خلال شهر يناير من كل عام برنامج العمل الذي سيشرع في تنفيذه خلال السنة يبين فيه أعمال الاستكشاف والتقيب والتوسع في استثمار والمنشآت وكافة الأعمال الأخرى التي سيشرع في تنفيذها خلال السنة وكذلك الإنتاج الذي يتوقع الحصول عليه .

(و) أن يوافي المؤسسة بصورتين من كافة البيانات والرسومات الخاصة بالدراسات الهندسية والكيميائية والجيولوجية والجيوفيزيقية التي تتم بالآبار والطبقات والمنابع البترولية مصحوبة بأحدث التفسيرات وذلك فور إعدادها أو مرة على الأقل كل ستة أشهر .

(ز) أن يرسل للمؤسسة صوراً من جميع النظم والتعليمات الخاصة والتي تتبع في تنظيم العمل أو تلك التي يعمل بها أى شخص أو شركة تشتغل لحسابه بالمنطقة

(ح) أن يقدم للمؤسسة التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والسنوية اللازمة وفقاً لما تطلبه المؤسسة .

(ط) أن يوافي المؤسسة بجميع الخرائط والبيانات والتقارير التي في حوزته لدى التنازل عن الترخيص أو العقد أو انتهاء المدة .

ملحوظة — التقارير التي أمامها علامة (×) ترسل صورة منها بمعرفة المستغل إلى مندوب المؤسسة بمواقع العمليات .

الباب الثالث عشر

في التخلص من الفضلات

مادة ٦٠ :

يجب على المرخص له أو المستغل مراعاة ما يأتي عند التخلص من الفضلات
١ — المناطق الأرضية .

(أ) فضلات سائل الطفلة .

يجب أن تعمل خفزه أو أكثر قبل الابتداء في حفر أى بئر لتلقى فيها المياه المحملة بالطين وفتات الأحجار من سائل الطفلة ويجب أن تردم هذه الحفر وتسوى بمستوى سطح الأرض عند الانتهاء من عملية البئر فإذا كان للرخص له أو المستغل في حاجة إليها فيجب عليه إقامة الحواجز اللازمة لوقايتها .

(ب) فضلات صهاريج البترول أو الآبار .

يجب على المرخص له أو المستغل أن يمدحفر أو خزانات لاستقبال فضلات الآبار أو الصهاريج وذلك في مكان مناسب مأمون بعيداً عن الآبار أو المباني .

ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تفيض هذه الفضلات على سطح الأرض كما لا يجوز تصريف البترول أو فضلاته على شاطئ البحر أو على الطرق العامة أو على الأرض التى تغمرها المياه .

٢ — المناطق البحرية :

يجب على المرخص له أو المستغل مراعاة عدم تلوث مياه البحار حسب ماتنص عليه المادة ٥٧ من الباب الرابع عشر .

الباب الرابع عشر

فى مراعاة عدم تلوث البحار

مادة ٦١ :

على المرخص له أو المستغل مراعاة اتباع القواعد التالية التى تنظم التخلص من نفايات الزيت ومياه حقول البترول وجميع المواد الأخرى الناتجة من عمليات الحفر أو الإنتاج أو النقل الخاصة بالزيت والغاز والكبريت .

١ - الزيت الخام ونفايات الزيت وملحقات الزيت ومستحلب الزيت والماء أو أى خليط حاو للزيت يلزم جمعها والقخلص منها باحراقها أو بأى عملية أخرى فى المنطقة المرخص بها والتى تتجت منها النفايات بحيث لا يترتب عنها أخطار التلوث .

٢ - ولا يجوز إطلاقاً تفريغ أى صوائل زيتية أو تدفقاها على سطح الأرض كما لا يجوز نقلها من منطقة ترخيصها فى حفرة مكشوفة إلى أى مجرى مائى أو بحيرة أو أى جسم مائى .

٣ — (١) تزود الآبار البحرية والمائية بقاعدة عديمة النفاذية أو بوسيلة أخرى لجمع تسربات الزيت من تركيبات البئر .

(ب) جميع مواعين الحفر سواء كانت لعماليات الإصلاح أو الحفر يلزم أن تكون مجهزة عند نهاية فتحات الخطوط والبلوف وماشابهها . بوسيلة لمنع أى زيت أو سائل زيتى من التسرب منها إلى المياه ويجب أن تقام هذه الوسيلة بكيفية تصاح لتعديلها بما يتلاءم مع تغيرات سطح الماء فى المد والجزر وجميع الزيت المتسرب من هذه الفتحات يجب جمعه والتخلص منه طبقا للبندين ١ و ٢ أعلاه .

(ح) جميع المواعين الحاوية لوحداث حفر أو إصلاح أو قوى يجب أن تكون مجهزة بمصائد Oil catchers أو أى وسيلة أخرى حتى يمكن تصريف الزيت أو السوائل الزيتية إلى الصهريج الخاص بتجميع تسربات الزيت .

(د) يجب اتخاذ جميع الاحتياطات لمنع فقد أى زيت خلال عماليات الإصلاح

٤ — جميع صهاريج التخزين وصهاريج فصل الماء عن الزيت بجوار البئر Gun Barrel ومحطات التجميع والمعدات المتشابهة المقامة فوق المياه أو البحيرات أو المستنقعات والى يتمذر أحاطتهما بحوايط لحمايتها ضد الحرائق يلزم أن تكون القواعد التى تحماهما عديمة النفاذية ومحاطة بمزارب من الصلب يودى إلى حوض لتصيد الزيت والماء المتهرب للتخلص منها قيما بعد . ويمكن للقائم بالعمليات أن يقوم باتمام هذا الغرض بأى وسيلة أخرى يقرها مفدوب المؤسسة سلفا .

٥ — يلزم التفطش والفحص الدورى المنتظم على جميع خطوط تجميع الزيت أو أية خطوط تستخدم لنقل الزيت ويجب إصلاح الخطوط فور إذا حدث أى تسرب منها وتجميع الزيت المتسرب .

ويجب أن تكون جميع المواعين Barges المستعملة فى نقل الخام أو منتجاته

بحالة جيدة والمواعين التي يحدث فيها تسرب للزيت يجب إصلاحها قبل إعادة تشغيلها ويجب أن تتم عملية شحن البترول بعناية وحرص حتى لا يتسرب الزيت من أسكالات أو أرصفة الشحن أو من نهايات خطوط الشحن أو من فتحات شحن الناقلات ويجب أن تحاط هذه المنشآت بجارى مائلة إلى مصيدة أو أن تزود بقاعدة عديمة النفاذية مجهزة بمزارب من الصلب يؤدي إلى مصيدة لتجميع النفايات — أو أن تزود بأية وسيلة أخرى تؤدي نفس الغرض يعتمد عليها مندوب المؤسسة لاسفلا . ويجب التخلص من النفايات الزيتية الموجودة بهذه المصائد دوريا ونقلها بانتظام .

وبعد كل عملية تموين لماعون أو ناقلية يجب تصريف الزيت من خرطوم الشحن وجميع التوصيلات كما يجب تفريغ مصائد تجميع نفايات الزيت إلى ناقلية أو ماعون تمهيدا للتخلص منها .

٦ — لايجز نقل أى مياه مالحة خارج نطاق المنطقة المرخص باستغلالها حتى يسكون قد تم التخلص كلية من جميع بقايا الزيت بها إلا فى الحالات التى يوافق مندوب المؤسسة كتابة على نقل هذه المياه من منطقة الترخيص إلى محطة معالجة مركزية . ويراعى عند إنشاء وتشغيل مصائد بقايا الزيت Oil catchers أو السوائل الأخرى المشابهة عدم نقل بقايا الزيت إلى خارج منطقة الترخيص إلا إلى محطة المعالجة المركزية ويجب أن تتوفر فى مواصفات بقايا الزيت الاشتراطات والحدود التى يضمنها مندوب المؤسسة لكل حقل وترخيص . وفى حالة تصريف المياه المالحة الناتجة من حقول البترول إلى مياه جارية يجب ألا تزيد نسبة الزيت بهاعن ٣٠ جزء فى المليون .

٧ — ويجب عدم تصريف أى مياه مالحة خاصة بحقول البترول إلى أى مجرى مائى أو بحيرة أو أى جسم مائى آخر أو أى منخفض أو مصرف سطحي يؤدي إلى مجرى مائى أو بحيرة أو أى جسم مائى آخر إذا ماقرر مندوب المؤسسة

أن ذلك سوف يحمل مذاق مصدر المياه العذبة غير مستساغ لدرجة كبيرة أو جعلها ضارة بالصحة العامة أو بأي صناعة أو منشأة قانونية تقوم باستخدام مياه الشرب هذه . أو إذا كان ذلك يؤثر تأثيرا ضاراعلى الزراعة وزينة الماشية أو أى ثروة سمكية أو حيوانية أو نباتية تعيش أو تستخدم هذا مع مراعاة أنه يمكن تصريف المياه المالحة الخالية من الزيت الخام بعد تخفيفها إلى الدرجة للقصى التى تضمها الحكومة لكل مجرى مائى وحقل ، أو التى تحددها خلال فترة معينة لتكون المياه خالية من أخطار التلوث ونافعة للصالح العام .

٨ — وفى الحالات التى يمكن التخلص فيها من المياه المالحة لحقول البترول بواسطة حقنها فى آبار خاصة لتصريف المياه isposal Wells فيجب أن يتم ذلك بحقن المياه فى طبقات اسفل مستوى المياه العذبة ويشترط فى مثل هذه الآبار التى تحفر خصيصا لهذا الغرض أن تكون مغلفة بقيسونات متبثة بالأسممت ومجهزة لتشغيلها بحيث تمنع أى تلوث للطبقات الحاملة للمياه العذبة ولا يازم التقيد بالتخلص من المياه المالحة فى آبار خاصة إذا ماقرر مندوب المؤسسة بأن تصرف المياه المالحة فى الأجسام المائية المجاورة لن ينتج عنه ضرر نظرا لارتفاع ملوحة مياهها .

مادة ٦٢ :

(١) يجب أن يكون استعمال الموانى أو المراسى أو استخدام وسائل الملاحة الداخلية أو وضع الاشارات البحرية فى أية منشأة خاضعا لموافقة السلطات المختصة

(ب) ويجب ان تجهز الآبار البحرية بالتجهيزات اللازمة لعدم تعطيل الملاحة وفقا لطلب مصلحة الموانى والمناير

الباب الخامس عشر

في التفتش والمراقبة

مادة ٦٢ :

(١) يعد المرخص له أو المستغل جميع الرسومات والبيانات ودفاتر الحسابات الجارية العمل فيها تنفيذا للاشتراطات المدرجة بهذه اللائحة لفحصها بمعرفة المؤسسة في جميع الأوقات التي تسمح بذلك وللمؤسسة أن تأخذ صوراً من هذه الرسومات وبيانات من دفاتر الحسابات وعلى المرخص له أو المستغل موافاتها بالرسومات والبيانات المذكورة متى طلبت منه ذلك .

(ب) وللمندوب المؤسسة المرخص لهم بانبثاق المخالفات حق الدخول في المناطق وفي الحقول وفي مواقع التشغيل الموجودة بها والأعمال التابعة لها وأن يقوموا بفحص الدفاتر والسجلات والأوراق لتنفيذ قانون ولوائح المناجم ولهم إجراء المساحات وعمل الرسومات والاختبارات وغيرها ولتحقيق هذا الغرض لهم أن يستعملوا الآت وأدوات صاحب العمل بشرط ألا يكون في ذلك خطر أو تعطيل للعمل

ويجب على القائمين بالعمل من مستخدمي وعمال مساعدة هؤلاء المندوبين مساعدة فعلية وتزويدهم بالمعلومات والبيانات شفوية كانت أو خطية وعلى وكلاء المستغل تقديم كافة التسهيلات لمندوب المؤسسة التي من شأنها أن تمكنهم القيام بمهام وظيفتهم على أحسن وجه .

الباب السادس عشر

في طرق التشغيل

ماده ٦٤ :

يجب على المرخص له أو المستغل اتباع تعليمات المؤسسة في شأن طرق التشغيل أو الحفر وتبطين الآبار بالمولسير واستعمال الطفلة والأسمدة وغيرها عزل الطبقات العاملة للمياه ووقاية الطبقات الحاملة للبترول والغاز والمياه العذبة وطرق الإنتاج والتحكم في انسياب البترول والغازات والعمل على تفادي الأسراف في الإنتاج أو ضياع البترول أو الغاز وكل مايتعلق بتقنية وتخزين البترول والغاز ونقلها وتصريف المياه والمواد الأخرى المستغنى عنها وإصلاح الآبار أو بردها عند الضرورة وما يلزم لسكل ما تقدم من إحصائيات وإبرامج وبيانات ورسومات وتقارير وما يتعلق بالوقاية من الحريق ووقاية الآلات والفتحات والحواجز ومساكن العمال وجميع الوسائل الأخرى التي ترى المؤسسة لزومها لتنظيم وضمان حسن سير العمل ومساكن العمال في المنطقة المرخص بها أو الموجرة أو للمحافظة على صحة وسلامة وراحة الأفراد سواء في ذلك العمال أو غيرهم من المشتملين على مقربة من المنطقة أو السكان المجاورين .

وتعتبر جميع التعليمات المذكورة أو التي تصدر من آن لآخر جزءا متعما لترخيص البحث أو عقد الاستغلال على الا يترتب عليها أى مساس بالحقوق المكتسبة التي منحت للمرخص له أو المستغل بمقتضى ترخيص البحث أو عقد الاستغلال

ويتحمل المرخص له أو المستغل وحده المسؤولية القانونية كاملة قبل الغير عن كل ضرر ينجم عن أعماله وللحكومة الحق في إرجوع عليه بما عساه ان يحكم به عليها من تعويض نتيجة لهذه الأعمال .

الباب السابع عشر

في الآثار

مادة ٦٥ :

كل ما يعثر عليه المرخص له او المستغل من الآثار اثناء العمل في المنطقة المرخص بها او المؤجرة يكون ملكا للحكومة وعليه تسليمه في اقرب وقت لمندوب المؤسسة في منطقة العمل وعليه العناية به والمحافظة عليه لحين تسليمه .

وعلى المرخص له او المستغل ان يبادر اخطار مندوب المؤسسة بالمنطقة عن كل ما يكتشفه او يعثر عليه من المقابر او التماثيل الاثرية او النقوش القديمة او اطلال المباني او غيرها من الآثار القديمة مما لا يسهل نقلها او تسليمها في الحال .

وعليه في هذه الحالة اتخاذ جميع الاحتياطات التي تكفل المحافظة عليها لحين إخطار مندوب المؤسسة عنها وعليه أيضا اتباع التعليمات التي يصدرها المندوب المذكور في هذا الشأن .

الباب الثامن عشر

في المستخدمين والعمال

مادة ٦٦ :

يجب على المرخص له او المستغل أن يحتفظ ببيانات دقيقة عن جميع المستخدمين والعمال الذين استخدمهم وعليه ان يرسل تلك البيانات شهريا على النمذج المدة

لهذا العرض إلى المؤسسة بحثي يشمل الاسم والعنوان والمؤهلات والخبرة وأقرب رقم تليفون وأن توافي المؤسسة بأي تعديلات طارئة على هذه البيانات فور حدوثها .

وأن يوافي المؤسسة مقدما بأسماء ومؤهللات خبرائهم وموظفيه وعماله الأجانب الذين يرغب في استخدامهم للحصول على موافقتهم قبل استقدامهم للبلاد وفقا للتعليمات التي تصدرها المؤسسة في هذا الخصوص .

وعليه تعيين مساعين مصريين لهؤلاء الأجانب والعمل على تدريبهم ليحلوا محلهم بعد فترة مناسبة كما يجب موافاة المؤسسة بتقارير دورية عن تقدم هؤلاء المساعدين .

الباب التاسع عشر

في التنازل

مادة ٩٧ :

لا يجوز للمرخص له أو المستغل أن يؤجر للغير كل أو بعض الحقوق المترتبة على ترخيص البحث أو عقد الاستغلال أو يتنازل للغير عن أي من تلك الحقوق دون موافقة الوزير كستابة ويتعين لأماكن النظر في اعتماد ذلك للتنازل توافر الشروط الآتية:

(١) أن يكون المرخص له أو المستغل ود قام بالتزاماته المترتبة على ترخيص البحث أو عقد الاستغلال على أحسن وجه وبخاصة أن يكون قد أدى الإيجار والاتاوة والرسوم المستحقة كاملة في مواعيدها المقررة .

(١) أن يقدم المطلوب التأجير له أو للمتنازل إليه للمؤسسة ما يثبت كفايته المالية والفنية .

(٣) أن ينص في عقد الإيجار من الباطن أو عقد التنازل على التزام المستأجر من الباطن أو المتنازل إليه باتباع كافة الأحكام والشروط الواردة في ترخيص البيع أو عقد الإستغلال مع ما قد يكون لحقها من تعديلات أو إضافات ويجب تقديم المشروع العقد للمؤسسة لمراجعته قبل اعتماده .

(٤) أن يكون قد ثبت لدى المؤسسة أن المساحة المطلوب تأجيرها أو المتنازل عنها تحتوى على الأقل على بشر واحدة منتجة للبتروول .

وكل عقد يتضمن التنازل عن أى حق من الحقوق الممنوحة للمرخص له أو المستغل بموجب ترخيص بحث أو عقد استغلال يجب تقديمه المؤسسة لتسجيله فى سجلات بها وذلك فى حلال ثلاثين يوما من تاريخ الموافقة عليه .

مادة ٦٨ :

يجب على المرخص له أو المستغل أن يخطر المقاولين أو غيرهم ممن يقومون عنهم بأية اعمال فى المنطقة المرخص بها أو المؤجرة ضرورة اتباع القوانين واللوائح الخاصة بالمؤسسة ومصالح الوزارات المختلفة ويعتبر المرخص له أو المستغل مسئول دائما عن كل من ينتج من أعمال المقاولين من الباطن .

الباب العشرون

فى القوة القاهرة

مادة ٦٩ :

لا يعتبر المرخص له أو المستغل مسئولا إذا عجز لأسباب قهرية عن تنفيذ

أى نص أو تمهد وارد فى ترخيص البحث أو عقد الاستغلال أو أى نص فى هذه اللائحة .

فإذا كان تأخير المرخص له أو المستغل فى تنفيذ أى شرط من شروط البحث أو عقد الاستغلال يرجع لأسباب قهرية ضمت مدة التأخير وكل مدة أخرى لازمة لتلافى الضرر من التأخير إلى المدة المقررة بموجب ترخيص البحث أو عقد الاستغلال .

ومع ذلك لا تعتبر الحكومة مسئولة قبل المرخص له أو المستغل عن أى ضرر أو حرمان أو تعطيل يصيبه من وقوع أى حادث من حوادث القوة القاهرة .

الباب الحادى والعشرون

فى التسليم

مادة ٧٠ :

يجب على المرخص له أو المستغل عند انقضاء أجل ترخيص البحث أو عقد الاستغلال بانتهاء المدة أو لآى سبب آخر أن يسلم الأرض لآى موظف منوط به التسليم من المؤسسة طبقا للنصوص المدرجة فى ترخيص البحث أو عقد الاستغلال وذلك بغير حاجة إلى تنبيه أو أنذار .

مادة ٧١ :

يجب على المرخص له أو المستغل عند انقضاء ترخيص البحث أو عقد الاستغلال

بإنتهاء مدته أو لأي سبب آخر أن يسلم للمؤسسة المنطقة موضوع ترخيص البحث أو عقد الاستغلال بحالة جيدة بما عليها من الممتلكات المنقولة أو الثابتة بالقدر الذي يلزم لاستمرار تشغيل هذه المنطقة فيما عدا ما يكون مخصصا للاستعمال في مناطق أخرى بنفس الجهة وينفع للرخص له أو المستغل مهلة قدرها ستة أشهر يرفع خلالها من المنطقة كل الممتلكات الثابتة أو المنقولة التي لا تلزم للغرض المتقدم والتي لا تشمل على وحدات من الأنواع الآتية :

(أ) مهمات الإنتاج المستعملة فعلا بما فيها الطلمبات والأذرع والأنابيب والروافع والمحركات والطلمبات الرئيسية والأبراج أو معدات صيانة الآبار كالروافع والصواري وأدوات تنظيف الآبار وطلمبات تنظيفها .

(ب) معدات جمع البترول في المنطقة بما فيها خطوط تدفيع الزيت أو معدات الغاز وصهاريج أو عدادات القياس ومحابس الغاز وعداد وطلمبات وصهاريج التخزين .

(ح) المهمات الإضافية المستعملة في المنطقة مثل أنابيب المياه والطلمبات وأجهزة الإضاءة والمعدات الكهربائية والتليفونية .

وعلى كل حال فإن كل ما يتبقى بالمنطقة من ممتلكات ثابتة أو منقولة بعد مدة ستة أشهر تصبح ملكا خالصا للحكومة بغير مقابل دون التزامهما بأية تعويضات عنها .

وبالنسبة للمباني والأماكن الثابتة والمنقولة التي لا تلزم لاستمرار تشغيل المنطقة . فيكون للحكومة الخيار في أن تطالب المرخص له أو المستغل أما بهدمها أو نقلها وأما بتركها في المنطقة على حالتها على أن تصبح ملكا خالصا للحكومة بغير مقابل .

فإذا باع المرخص له للغير أمة ممتلكات ثابتة أو منقولة من المنطقة ، الممنوحة

عنها ترخيص بحث أو عقد استغلال فيجب إزالة هذه الممتلكات من المنطقة خلال الستة أشهر سالفة الذكر ، فإن لم يتم إزالتها خلال تلك المدة تصبح الممتلكات المذكورة ملكا خالصا للحكومة دون إلزامها بأي تمويض للمرخص له أو المشتري .

ويجب أن يشمل اكل عقد أو اتفاق بالتنازل عن الممتلكات المرخص بها له بالمنطقة أو بيعها والتصرف فيها للغير على الاشتراطات السابقة .

ولا يجوز للمستغل خلال الثلاث سنوات الأخيرة للعقد أو امتداده أن يتنازل أو يبيع أو يتصرف بأي وجه كان في الممتلكات المنقولة و الثابتة الموجودة بالمنطقة للغير إلا بعد إعطاء المؤسسة مهلة قدرها خمسة وأربعون يوما لاستعمال حق الشراء بنفس الأسعار والشروط الممكن الحصول عليها من الغير .

فإذا لم تستعمل المؤسسة حقها في الشراء خلال تلك المدة كان للمستغل الحق في التصرف في هذه الممتلكات . وإذا استعملت المنطقة مركزا لتشغيل عدة مناطق تقسم الممتلكات الموجودة في المنطقة قسمة عادلة لتحديد ماسيؤول منها للحكومة .

الباب الثاني والعشرون

العقوبات والغناء العقدي

مادة ٧٢ :

يكون لمندوبي المؤسسة الذين اهم صفة رجال الضبط القضائي الحق في اصدار التعليمات اللازمة لاتباع نصوص اللوائح المعمول بها وفي إعطاء التعليمات الوقتية التي تدعو اليها حالات الاستعجال لكي يجتنب المرخص له أو المستغل بما يشاء من الوسائل الحساسة أو ايداء الأرواح أو الأضرار بالممتلكات مما قد يتتبع عن الأعمال التي يقوم بها بمقتضى للترخيص أو العقد .

ولهم في الحالات التي يخشى معها وقوع ضرر يجب تداركه فورا الحق في ازالة المخالفات اداريا على نفقة المرخص له أو المستغل ولهم أيضا أن يقوموا باثبات المخالفات لأحكام قانون المناجم والمحاجر والقرارات الصادرة تنفيذا له وتصدر هذه التعليمات والأوامر كتابة للمدير أو لمندوب المرخص له في المنطقة .

ويعتبر المرخص له أو المستغل مسؤولا عن تنفيذ تلك الأوامر ويكون مسؤولا عن تعويض الضرر الذي قد ينشأ عن تلك الأعمال بما في ذلك الاتاوة المستحقة عما قد يفقد من مواد منتجة .

مادة ٧٣ :

للووزير المختص الحق في فسخ العقد أو الترخيص أو الغائه بقرار منه في الحالات الآتية :

(١) إذا زال عن المستغل و المرخص له شرط الكفاية الفنية أو المالية أو اتضح أن هذا للشرط لم يكن يتوافر فيه .

(٢) إذا امتنع المستغل أو المرخص له عن دفع الأجرة أو الاتاوة أو لم يتم بالنفع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تنبيه المؤسسة عليه كتابة بلوقاء .

(٣) إذا أجز المرخص له أو المستغل من الباطن أو تنازل للغير عن الحقوق الممنوحة له بموجب الترخيص أو العقد كلها أو بعضها دون الحصول مقدما على موافقة مكتوبة من المؤسسة .

(٤) إذا استخرج المرخص له أو المستغل أي معدن بدون إذن المؤسسة .

(٥) إذا لم ينفذ المرخص له أو المستغل قرار هيئة التحكم

(٦) إذا ارتكب المرخص له أو المستغل أية مخالفات لشروط التعاقد أو لأحكام قانون المناجم والمحاجر .

ولا يخل الغاء العقد بما تكون للحكومة قد اكتسبته من الحقوق قبل الاستغلال بموجب التعاقد .

مادة ٧٤ :

يعتبر نشر القرار الصادر من الوزير بالغاء ترخيص البحث أو عقد الاستغلال في الوقائع المصرية بمثابة إعلان للمرخص له أو المستغل وفي هذه الحالة يحظر على المرخص له أو المستغل نقل أى شيء من منطقة الترخيص أو الاستغلال قبل استيفاء الحكومة لحقوقها .

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروول

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

ملحق رقم (١)

طلب الترخيص بالاستطلاع الجيولوجى

(١) اسم الطالب ، (٢) بالجنسية

(٣) عنوان المركز العام للشركة {
أو المحل الرئيسى للشركة {

(٤) بيان الجهة المراد الاستطلاع عن مواد الوقود فيها مع إيضاح لاحداثيات

الجغرافية والكيلومترية

(٥) المدة المطلوب الترخيص بالاستطلاع خلالها

(٦) بيان تراخيص الاستطلاع الأخرى السابق منحها أو السارية وقت

تقديم الطلب

السيد مدير عام المؤسسة المصرية العامة للبتروول

أرجو التفضل باتخاذ اللازم نحو إعطائى ترخيصا بالاستطلاع الجيولوجى عن
البتروول طبقا للبيانات الموضحة أعلاه .

وأنى أقدر ببحثها على مسئوليتى الخاصة .

إمضاء الطالب

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروول .

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

ملحق رقم (٢)

طلب الترخيص بالبحث عن البتروول

(١) اسم الطالب (٢) الجنسية

(٣) عنوان المركز العام للشركة {
أو المحل الرئيسى للفرد }

(٤) بيان الجهة المطلوب البحث فيها ومساحتها مع إيضاح الاحداثيات الجغرافية
والكيلو مترية للمنطقة

(٥) بيان تراخيص الاستطلاع أو البحث أو الاستغلال السابق منحتها للطالب
عن المنطقة أو أى جزء من أجزائها

السيد مدير عام المؤسسة المصرية العامة للبتروول .

أرجو التفضل باتخاذ لازم نحو إصدار ترخيص بالبحث عن البتروول طبقاً
للبيانات الموضحة أعلاه والى أقرر بصحتها على مسئوليتى الخاصة .

إمضاء الطالب

(٦) تقرير المؤسسة المصرية العامة للبتروول .

(٧) رقم وتاريخ القانون الصادر بالترخيص فى منح ترخيص بالبحث .

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروول

اللائحة التنفيذية للآانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

ملحق رقم (٣)

استمارة التجديد

تاريخ التجديد	• • •	اسم المندوب	• • •
رقم	عقد الاستغلال	تصريح البحث	• • • • •
اسم حامل	التصريح	العقد	• • • • •

بيان الموقع الجغرافي لعلامة الاستدلال « خطى الطول والعرض »

علامة الاستدلال مشيدة من • • • • •
وهى واقعة فى الركن (•) • • • • •
علامة الاتجاه مشيدة من

وتقع على بعد • • • • • متر من علامة الاستدلال واتجاه رسم كروى

مفطقة	{	للبحث	رقم	مقياس	• • •
		الاستغلال			

الشمال المغناطيسى

الإمضاء • • • • • التاريخ

(١) رجاء ذكر إذا كان شمال أو جنوب أو شرق أو غرب

وزارة الصناعة والبتروول والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروول

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

مرفق الملحق رقم (٣)

بتحديد البيانات المطلوب أرفاقها مع طلب حفر الآبار .

١ — الآبار الاستكشافية :

(أ) موقع البئر بالنسبة لخطوط الطول والعرض وارتفاع الأرض عن سطح

البحر .

(ب) الفرض من حفر البئر والأسباب الجيولوجية والجيوفيزيكية التي أدت إلى

اختيار الموقع .

(ج) برامج الحفر وتحليل الصنات والتفليف والاختبارات .

(د) الطبقات الأرضية المتوقعة وعمق العلامات الجيولوجية .

(هـ) خرائط تركييبية أو خرائط سيزمية للتركيب الجيولوجي المطلوب الحفر

فيه مع بيان موقع الآبار السابق حفرها وبيان موقع البئر المقترح بمقياس رسم

لا يقل عن ١/١٠٠٠٠٠٠ وفي حالة تحديد موقع البئر بناء على مقاسات أخرى بدون

المسح السيزمي كالحفر أو الملاحظة فإنه ينبغي في هذه الحالة أن توضح الخريطة

الشكل المتوقع للسدة الجيولوجية .

- (أ) المنطقة
- (ب) علامتي الاستدلال والاتجاه واحد اثباتاً
- (ج) الخط الواصل بين علامتين مع ذكر طوله واتجاهه المغناطيسي .
- (د) الاتجاه المغناطيسي للخط الواصل بين علامة الاستدلال واحد التلال
- أو الجبال المعروفة
- (هـ) خطي الطول والعرض لعلامة الاستدلال

وزارة الصناعة والبتروال والثروة المعدنية

المؤسسة المصرية العامة للبتروال

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣

مرفق للمحق رقم (٤)

قواعد التجديد الأولى لمناطق وتصاريح البحث أو عقود الاستغلال :

١ - يلزم بناء علامتين لكل منطقة على أن تكونا من بناء ثابت ومتين لا يقل إرتفاع كل منهما عن متر واحد .

٢ - العلامة الأولى - وتعرف بعلامة الاستدلال وهى النقطة التى يتبدى منها تحديد المنطقة ويجب بناؤها فى أحد أركان المنطقة .

٣ - العلامة الثانية - وتعرف بالاتجاه ويجب أن تبنى فى مكان يسكن رؤيته من علامة الاستدلال .

٤ - إذا امتد خط بين علامة الاستدلال وعلامة الاتجاه كان هو نفس الخط الذى يحد أحد جوانب المنطقة .

٥ - يجب أن تحمل كل علامة البيانات الآتية حتى يمكن التعرف عليها حالاً :
(أ) نوع العلامة أى علامة الاستدلال أو علامة الاتجاه .

(ب) رقم تصريح البحث أو عقد الاستغلال .

(ج) تاريخ التجديد .

(يجب أن تدون هذه البيانات على لوحة تثبيت بأعلى العلامة) .

٦ - تسكفى علامة استدلال واحدة وعلامة اتجاه مجموعة مكونة فى منطقتين

أو ثلاث أو أربع مناطق ملاصقة لبعضها .

٧ — يجب إعادة استمارة التجديد مالحق رقم ١ إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول مبينة بها النقاط الآتية :

موقع المنطقة الجغرافية : يجب توقيع خطى الطول والعرض لعلامة الاستدلال وكذلك مواقع وأبعاد الجبال أو العلامات المعروفة في الأراضي المجاورة .
علامة الاستدلال : يجب بيان مقاييس العلامة والنوع المشيدة منه (حجر - رخام - أسمنت) .

علامة الاتجاه : يجب بيان مقاييس العلامة والنوع المشيدة منه (حجر - رخام - أسمنت) .

٨ — رسم كروكي بمقياس ١/٢٥٠٠٠٠ يبين المنطقة وعلامات التحديد .

المناجم والمهاجر ولائحته التنفيذية

قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

خاص بالمناجم والمحاجر (١)

باسم الأمة :

مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات
رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الدفاتر التجارية والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بشركات المساهمة وشركات التوصية
بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة . والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات لمنفعة العامة
أو التحسين .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة .

أصدر القانون الآتى

الباب الأول

أحكام تمهيدية

مادة ١ :

فى تطبيق أحكام هذا القانون تطلق عبارة « المواد المعدنية » على المعادن وخاماتها والعناصر الكيماوية والأحجار الكريمة وما فى حكمها والصخور والطبقات والرواسب المعدنية التى توجد على سطح الأرض أو فى باطنها وكذلك المياه المعدنية الخارجة من باطن الأرض إذا كان استغلالها بقصد استخراج مواد منها ولا تدخل فى ذلك الأملاح التبخرية التى تستخرج بطريق التبخر ويكون الترخيص باستغلالها بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وتطلق كلمة « المناجم ؟ على الأمكنة التى تحوى تلك المواد .

وتطلق عبارة « خامات المحاجر » على مواد البناء والرصف والأحجار الزخرفية وخامات المون . والملاط والأحجار الصناعية والدولوميت ورمال الزجاج وما يماثلها .

وتطلق كلمة « المحاجر » على الأمكنة التى تحتوى على مادة أو أكثر من خامات المحاجر .

مادة ٢ :

يراد بالكشف عن المواد المعدنية اختبار سطح الأرض أو باطنها بجميع الوسائل وعلى الأخص الوسائل الجبرولوجية والجيوفيزيكية التى تؤدى إلى التعرف على المعادن

من خواصها الطبيعية والمغناطيسية أو الكهربائية أو غيرها أو عمل حفر اختبار أو ثقب للتحقق من وجود أو احتمال وجود مواد معدنية .

ويراد بالبحث عن المواد المذكورة التوسع في فحص سطح الأرض وباطنها بجميع الوسائل الجيولوجية أو الجيوفيزيكية أو التعمينية التي تؤدي إلى التعرف على مدى انتشار الخام وكمياته وعلى أصح الطرق لاستخراجها واستخلاصه وتقدير مدى صلاحيته في الأسواق الداخلية والخارجية .

ويراد بترخيص الحماية - الترخيص الذي يصدر للمستغل عن مساحة داخل مساحة مرخص بالبحث فيها وملاصقة للمساحة التي يستغلها أو يطلب استغلالها بقصد الاحتفاظ بها لإتمام البحث والحصول على عقد استغلال فيها .

مادة ٣ :

يعتبر من أموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم في الأراضي المصرية والمياه الإقليمية وتعتبر كذلك من هذه الأموال خامات المحاجر عدا مواد البناء الأحجار الجيرية والرملية والرمل التي توجد في المحاجر التي تثبت ملكيتها للغير .

مادة ٤ :

تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لأحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر ورقابتها وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين - ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر وما يتعلق بها أما بنفسها مباشرة وفي هذه الحالة لها أن تقوم بحفظ المساحة التي تباشر فيها أعمال الأبحاث التعمينية أو الجيولوجية طول مدة البحث وأما أن تمهد بذلك إلى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون .

مادة ٥ :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١١٤٥ من القانون المدنى لا يجوز الحجز على الآلات ووسائل النقل والبحر وغيرها المخصصة لاستغلال المناجم والمحاجر مادام هذا التخصيص قائماً .

مادة ٦ :

لكل شخص طبيعى أو اعتبارى حرية الكشف عن المواد المعدنية بالشروط والأوضاع المقررة فى هذا القانون . ويكون البحث عن هذه المواد واستغلالها فى جمهورية مصر بما فى ذلك المياه الإقليمية أيا كان مالك الأرض ، بترخيص يصدر وفقاً للشروط والأوضاع المقررة فى هذا القانون ، على أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء حظر البحث أو الاستغلال بالنسبة إلى معدن معين له أهمية خاصة بالاقتصاد القومى وفى هذه الحالة تلغى جميع تراخيص البحث والاستغلال السابق منحتها مع حفظ حق صاحب الشأن فى المطالبة بالتعويض العادل إذا اقتضى الأمر ذلك وفى هذه الحالة تقوم وزارة التجارة والصناعة بأعمال البحث أو الاستغلال مباشرة أو بطريق الالتزام وفقاً للشروط والأحكام المقررة فى المادة ٥٠ من هذا القانون .

مادة ٧ :

تعد مصلحة المناجم والمحاجر سجلات لتقيد أسماء الكاشفين وأخرى تقيدها الطلبات التى ترد إليها للترخيص فى البحث عن المواد المعدنية .

وتقيد الطلبات بترتيب ساعة ويوم ورودها ، ويصدر بتنظيم القيد بهذه السجلات والبيانات التى يشتمل عليها كل سجل منها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٨ :

مع مراعاة أحكام المواد ١٣ و ١٥ و ١٧ و ٣٢ تكون الأولوية فى منح تراخيص البحث وعقود الاستغلال لمقدمى الطلبات وفقاً لأسبقية ساعة ويوم ورود الطلبات .

الباب الثانى

الاحكام الخاصة بالمناجم

مادة ٩ :

على من كشف عن خام من خامات المواد المعدنية أن يبلغ عنه مصلحة المناجم والمهاجر بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

وعلى المصلحة المذكورة أن تسجل له حق الكشف - ويكون للكاشف حق الأولوية فى الحصول على ترخيص فى البحث عن هذا المعدن وبشرط أن يتقدم بطلب الترخيص خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إبلاغه المصلحة عن الكشف .

وإذا انقضت هذه المدة ولم يتقدم الكاشف بطلب الحصول على ترخيص فى البحث تكون الأولوية وفقا لأحكام الأسبقية المنصوص عليها فى المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٠ :

يشترط لمنح ترخيص فى البحث أن تتوافر لدى الطالب الكفاية الفنية اللازمة لهذا الغرض وأن يلتزم بانفاق ما تستلزمه أعمال البحث على الوجه الذى توافق عليه مصلحة المناجم والمهاجر ويصدر ترخيص البحث بقرار من وزير التجارة والصناعة للمدة التى يطلبها الطالب ويجوز تجديدها بشرط ألا تزيد المدة أصلا وتجديدا على أربع سنوات . وذلك بالشروط والأوضاع المقررة فى هذا القانون . وتكون مصلحة المناجم والمهاجر هى السلطة المختصة بتجديد ترخيص البحث مادام الرخص له قائما بتنفيذ التزاماته . ومع ذلك لا تنقيد المصلحة بتجديد الترخيص إذا رأت أنه قد أصبح من حق المرخص له الحصول على عقد استغلال طبقا لشروط الترخيص فى

البحث . وقامت المصلحة بإبلاغه بكتاب موسى عليه مصحوب بملم وصول بوجوب طلب عقد استغلال .

وللمصلحة ألا تجدد الترخيص إذا تبين لها أن المرخص له أدخل بالتزاماته .

ولا يجوز للمرخص له في البحث أن يبحث عن خام أو خامات أو أى مواد معدنية أخرى غير خام المادة المعدنية المرخص له بالبحث عنها مالم يكن خام هذه المادة أو المواد مختلطا مع خام المادة المرخص له بالبحث عنها - ويتعذر استخراج أحدهما من الأرض دون الأخرى وله في هذه الحالة أن يحصل على موافقة مصلحة المناجم والمحاجر بإضافة أسماء هذه المادة أو المواد المعدنية الأخرى المختلطة إلى ترخيص البحث الصادر له في البحث عنها .

مادة ١١ :

يحصل عن كل ترخيص في البحث إيجار سنوى بواقع ٢٥ خمسة وعشرين جنيها عن كل كيلو مترين مربعين من مساحة البحث ويعتبر كل جزء من هذه الوحدات وحدة كاملة .

مادة ١٢ :

تحدد المساحة المطلوب فيها ترخيص في البحث بناء على طلب صاحب الشأن بحيث تكون المساحة على شكل مستطيل أو مربع لا يقل طول أحد أضلاعه عن كيلومترين ولا تزيد مساحته عن ستة عشر كيلو مترا ولا تقل عن كيلو متر مربع واحد .

ويسقط حق المرخص له في نصف المساحة بعد انقضاء سنتين من تاريخ الترخيص مالم يطلب عقد استغلال في هذا النصف أو جزء منه .

ويكون لوزير التجارة والصناعة - لمبررات فنية نتيجة للأبحاث التي قام بها المرخص له - تعديل شكل الترخيص أو مساحته بناء على طلب المرخص له . كما

يجوز له إصدار تراخيص في البحث لغير المرخص له في مساحة البحث إذا كانت هذه التراخيص للبحث عن مادة أو مواد أخرى غير المرخص في البحث عنها - كما يجوز أن تكون تلك المساحة محلا للترخيص بأعمال التشغيل المنصوص عليها في المادة ٣٦ من هذا القانون ، كل ذلك بشرط عدم الاضرار بأعمال البحث الجارية بالمساحة .

- مادة ١٣ :

تقيد في سجل خاص بمصلحة المناجم والمحاجر المساحات التي يسهط حق المرخص له في البحث فيها - إذا كان قد قام فيها بأعمال تزيد من قيمتها - ويعلن عنها كمساحات خالية للبحث في الجريدة الرسمية فإذا تقدم عن مساحة البحث أكثر من طالب واحد خلال ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان وجب طرحها في مزيدة عامة وإذا تقدم عنها طالب واحد كان لمقدم الطلب حق الحصول على ترخيص في البحث فيها .

وإذا لم يتقدم أي طلب خلال الفترة المشار إليها منحه الترخيص لأول طلب بعد انقضائها طبقا لقواعد الأسبقية المنصوص عليها في المادة ٨ .

وتطرح المساحات التي لم يتيسر تحديد الأولوية فيها طبقا للمادة ٨ في مزيدة . وفي هذه الحالة تجرى المزيدة بين أصحاب هذه الطلبات .

وتجرى للمزيدة في جميع الأحوال على أساس للقواعد المبينة في المادة ١٧ .

- مادة ١٤ :

يكون للمرخص له في البحث أثناء سريان مدة الترخيص حق الحصول على عقد استغلال عن كل المساحة المرخص له في البحث فيها أو في بعضها بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون ،

ويجب أن يكون شكل مساحة الإستغلال مربعا أو مستطيلا .

ويصدر عقد الإستغلال بقرار من وزير التجارة والصناعة .

وفي حالة حصول الطائب على عقد استغلال عن جزء من هذه المساحة يظل ترخيص البحث قائما بالنسبة إلى المساحة الباقية إذا احتفظ بذلك وقت طلب عقد الاستغلال على ألا تزيد مدة الترخيص على أربع سنوات .

وإنه أن يتصرف بإذن من مدير مصلحة المناجم والمحاجر في الحام الناتج من عمليات البحث بشرط ألا يكون قد تقدم بطلب عقد الاستغلال وسدد قيمة الإيجار والتأمين المقررين عن ذلك العقد طبقا للمادة ٢١ .

مادة ١٥ :

يعفى مالك السطح الذي يبلغ عن وجود خامات معدنية في أرضه من قيد اسمه في سجل الكاشفين المشار إليه في المادة ٧ .

ويكون له حق الأولوية على الغير في البحث والاستغلال متى طلب ذلك . ويعفى ترخيص البحث أو عقد الاستغلال بغير مزايدة .

ويعفى في حالة البحث أو الاستغلال من الإيجار المنصوص عليه في المادتين ١١ و ١٢ إذا قام بالبحث أو الإستغلال بنفسه .

ويسقط حق مالك السطح في البحث أو الإستغلال إذا أخطرته مصلحة المناجم والمحاجر بكتاب موصى عليه مع علم الوصول بوجوب طلب الترخيص في البحث أو عقد الاستغلال ثلاثة أشهر وانقضى هذا الميعاد دون أن يتقدم بالطلب .

وفي حالة الترخيص في الاستغلال للغير يكون مالك السطح الحق في الحصول على نصف الإيجار من مصلحة المناجم والمحاجر .

مادة ١٦ :

يشترط لإصدار عقد استغلال معدن ما في مساحة معينة أن يسبقه ترخيص في البحث عن ذلك المعدن في تلك المساحة وأن يثبت المرخص له في البحث وجود الخام الممكن تشغيله . ويصدر عقد الاستغلال بالشروط المقررة في هذا القانون إلا في الأحوال التي يمكن فيها الترخيص في البحث بشروط خاصة طبقاً للمادة ٥٠ وفي هذه الحالة يصدر عقد الاستغلال وفقاً للشروط المرافقة لترخيص البحث ،

مادة ١٧ :

استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز إصدار عقد الاستغلال في المساحات التي يتبين لمصلحته المناجم والمحاجر وجود المعدن فيها الكميات تسمح باستغلاله .

وتدرج مصلحة المناجم والمحاجر في سجل خاص كل ماهو معروف لها من هذه المساحات ويباح الاطلاع على هذا السجل في كل وقت . ويطرح في مزايده عامة ما ترى المصلحة طرحه منها وما يقدم عنه طلبات للاستغلال وفي هذه الحالة تحصل المزايدة خلال ستة أشهر من تاريخ الطلب فإذا لم يتقدم أحد للمزايدة تطبق أحكام المادة الثامنة .

ويصدر وزير التجارة والصناعة قراراً بتشكيل لجنة لوضع قواعد الاشهار عن عقد الاستغلال على أساس الكفاءة الإنتاجية من ناحية قيمة الانتاج وتحسين نوع الخام والمنشآت اللازمة لذلك . وذلك علاوة على الإيجار المقرر في المادة ٢١ .

ويجوز لهذه اللجنة بموافقة وزير التجارة والصناعة جعل قيمة الإيجار كاملة أو مخفضة أساساً للاشهار وذلك إذا وجدت مبررات فنية أو اقتصادية توجب خفض الحد الأدنى للاشهار .

وتقوم اللجنة سالفة الذكر ببحث المطاءات التى تقدم فى المزايدة واقتراح ما تراه بصدها .

وقى جميع الاحوال المتقدمة يصدر عقد الاستغلال بقرار من وزير التجارة والصناعة إلا فى الأحوال التى يكون فيها الاستغلال بشروط خاصة طبقا للمادة ٥٠

مادة ١٨ (١)

تصدر عقد الاستغلال لمدة التى يحددها الطالب بحيث لا تجاوز ثلاثين عاما ويحدد العقد لمدة التى يحددها المستغل بشرط ألا تجاوز مدة ثلاثين عاما أخرى مادام المستغل قائم بالتزاماته ، على أن يتقدم بطلب للتجديد انتهاء مدة العقد بستة أشهر على الأقل ، ويكون تجديد العقد بقرار من وزير الصناعة .

ويحدد العقد بالشروط المنصوص عليها فيه ، وعلى الأخص ما كلن منها متعلقا بالإيجار ، أما القواعد التنظيمية فتسرى عليها القوانين واللوائح المعمول بها وقت التجديد .

ويجوز باتفاق بين الوزارة والمستغل تحديد العقد بمد ذلك بالشروط التى يتفق عليها ، وفى هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

ويجوز إلغاء العقد إذا لم يقم المستغل بالاستغلال بشكل جدى لمدة ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع على العقد .

كما يجوز إلغاء العقد أيضا إذا أوقف المستغل الاستغلال ادة سنة دون الحصول على إذن كتابى سابق من وزير الصناعة .

ويكون إلغاء العقد بقرار من وزير الصناعة ويعلن به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه . ويسرى حكم الفقرات الثلاث الأخيرة على عقود الاستغلال التى صدرت قبل العمل بهذا القانون .

ويجوز لمن ألقى عقد استغلاله ، التظلم من قرار الإلغاء إلى وزير الصناعة وذلك خلال مدة ستين يوما من تاريخ إبلاغه بهذا القرار .

مادة ١٩ :

ولا يجوز للمستغل أن يستخرج خام أو خامات أى مواد معدنية أخرى غير خام المادة المعدنية أو المواد المرخص له في استغلالها مالم يسكن خام هذه المادة أو المواد مختلطا مع خام المادة أو المواد المعدنية المرخص له في استغلالها ويتعذر استخراج خام احدها من الأرض دون خام الأخرى ، ويجب على المستغل في هذه الحالة أن يخطر مصلحة المناجم والمهاجر بذلك خلال ٦٠ يوما من تاريخ عثوره على الخام الآخر ، ولا يجوز له التصرف في أحكام أو الخامات المذكورة مالم يحصل مقدما على تصريح في ذلك من مصلحة المناجم والمهاجر بعد النص على ذلك في عقد الاستغلال واعتماد وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢٠ .

للمستغل أو لصاحب حق الاستغلال طبة الأحكام هذا القانون أن يطلب ترخيصا أو أكثر على سبيل الحماية عن مساحة ملاصقة للمساحة التى يستغلها أو يطالب استغلالها بشرط ألا تزيد مجموع مساحة الحماية على مساحة الاستغلال وأن تكون مساحة الحماية المطلوبة خالية من أى حق للغير عليها . وتكون المساحة التى يعطى لها ترخيص الحماية على شكل مربع أو مستطيل .

وتكون تراخيص الحماية للمدة التى يحددها الطالب بحيث لا تتجاوز مدة الاستغلال .

ويصدر ترخيص الحماية بقرار من وزير التجارة والصناعة- ويؤدى المرخص له للمصلحة مقدما ايجارا سنويا عن مساحة الحماية بواقع عشرة فئة الايجار المقرر لمساحة الاستغلال .

ويخول ترخيص الحماية - للرخص له - حق القيام بأعمال البحث وله أثناء سريان مدة الترخيص حق الحصول على عقد استغلال في مساحة الحماية كلها أو بعضها بالشروط والأوضاع المقررة في هذا القانون .

وله كذلك أن يتصرف بأذن من مدير مصلحة المناجم والمحاجر في الحام المستخرج أو الناتج من عمليات البحث بشرط أن يكون قد تقدم بطلب عقد الاستغلال وسدد الايجار والتأمين والمستحق عن عقد الاستغلال المطلوب طبقا للمادة ٢١ .

مادة ٢١ :

يؤدي المستغل الى مصلحة المناجم والمحاجر مقدما كل سنة يصفة ايجار عن كل هكتار أو جزء من الهكتار من مساحة الاستغلال مبالغ خمسة جنيهات على الاقل الايجار عن أربعين جنبا في السنة .

مادة ٢٢ :

إذا صدرت تراخيص البحث وعقود الاستغلال لشخص طبيعي أو اعتباري فتسرى في الحاليتين الأحكام الخاصة بنسب عدد المستخدمين والعمال المصريين ومجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات المقررة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وتكون الأولوية للمصري على الأجنبي في الحصول على تراخيص البحث إذا لم يتيسر تحديد الأولوية على الوجه المبين في المادة ٨ كما تكون له الأولوية في الحصول على عقود الاستغلال عن طريق الزائدة إذا تساوت العروض .

وعلى الأجنبي الذي منح ترخيصا في البحث أو أبرم معه عقد استغلال أن

يتخذله في جمهورية مصر موطئا وأن يحتفظ في هذا الموطن بالدفاتر والمستندات الخاصة بأعمال البحث والاستغلال .

مادة ٢٣ :

على من يقوم بأعمال الكشف وعلى المرخص له في البحث في أرض الغير أن يتمتع عن أى عمل من شأنه الإضرار بسطح الأرض أو حرمان المالك من الانتفاع بملكه فإذا ترتب على عمله أى ضرر بسطح الأرض أو حرمان المالك من الانتفاع بملكه التزم بالتعويض .

وتتولى تقدير التعويض بناء على طلب صاحب الشأن لجنة تشكل بقرار من وزير التجارة والصناعة وتمثل قيمها مصلحة المناجم والمحاجر وغرفة المناجم والمحاجر والبترول الصناعية والجهات الحكومية المختصة . ويجوز المعارضة . في قرار اللجنة طبقاً للأوضاع المقررة في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

الباب الثالث

الأحكام الخاصة بالمحاجر

مادة ٢٤ :

تسرى الأحكام المبينة في هذا الباب على خامات المحاجر وما يماثلها من يصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٢٤ مكرر (١) (١) - مع عدم إخلال بالأفراد التي تكون قد خولت لهم بمقتضى تراخيص وعقود استغلال ، تستثنى الوزارات ، ومصالح الحكومة من من تطبيق أحكام هذا القانون ، فيما يختص بمواد المحاجر التي تستخدمها في أغراضها .

وعلى الوزارات والمصالح المشار إليها ، أن تقوم بإخطار السلطة المختصة بالمحاجر التي يقع عليها اختيارها ، وموقعها ، وحدودها ومساحتها وذلك قبل قيامها بالاستغلال بوقت كاف .

مادة ٢٤ مكررا (٢) (٢) - لا يجوز بغير موافقة وزارة الأشغال استغلال أو الترخيص باستغلال مواد المحاجر الناتجة عن إنشاء الترع والمصارف .

مادة ٢٥

تكون الأولوية للمصري على الأجنبي في الحصول على تراخيص استغلال المحاجر إذا لم يتيسر تحديد الأولوية وفقا للمادة ٨ كما تكون له الأولوية في الحصول على هذه التراخيص عن طريق الزيادة إذا تساوت العروض .

مادة ٢٦ :

يصدر عقد الاستغلال للمدة التي يحددها الطالب بقرار من وزير التجارة والصناعة أو بمن يفييه عنه في ذلك بشرط ألا تقل عن سنة ولا تزيد المدة على ثلاثين عاما

ويجوز تجديد العقد مرتين بحيث لا تتجاوز المدة في كل مرة خمسة عشر عاما . إذ ثبت لمصلحة الناجم والمحاجر عند انقضاء مدة العقد أن المستغل قد قام بجمع التزاماته وكان قد أبلغ مصلحة الناجم والمحاجر كتابة برغبته في

التجديد وذلك قبل انقضاء المدة بسنة اشهر على الأقل بالنسبة إلى العقود التي تزيد مدتها على سنة أو شهرين إذا كانت المدة سنة ،

ويكون التجديد بالشروط المنصوص عليها في العقد وعلى الاخص ما كان منها متعلقاً بالأبجار والاناوة . أما ما يتضمنه العقد من القواعد التنظيمية ففسرى عليها القوانين واللوائح المعمول بها وقت التجديد .

ويحوز بالاتفاق بين الوزارة والمستغل تجديد العقد بعد ذلك لمدة أخرى بالشروط التي يتفق عليها وفي هذه الحالة يكون التجديد بقانون .

ويحوز إلغاء العقد إذا أوقف العمل في المحجر مدة تزيد على تسعين يوماً دون إذن كتابي من مصلحة المناجم والمحاجر .

مادة ٢٧ :

تؤدى ائارة عن مواد المحاجر في نهاية كل ستة أشهر مباشرة بالفتات الآتية :

الطن	المتر المكعب
مليم	مليم
١٥	٢٠ أحجار الدبش الجيرية أو الرملية أو يماثلها ،
—	١٠٠ للأحجار المنحوتة الجيرية أو الرملية أو يماثلها .
٥٠	٧٥ الطفلة والطين بمختلف أنواعها .
٥٠	٧٥ الجبس والأنهايدرايت .
—	٢٠ الرمل والطمي والأتربة « ماعدا ناتج تطهير النيل والترع والصارف » .

٢٠	الزراط .	—
٢٠٠	حجر الخفاف .	—
١٠٠	رمل الزجاج ١٥٠	—
٢٠٠	الديش الزخرفى من أحجار الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو الصخور المستخدمة فى صناعة الموزايكو أو ما يماثلها .	—
٦٠	الأحجار الزخرفية المصنوعة من الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو ما يماثلها .	—
١٠٠	من أحجار البازلت .	—
٢٠٠	الأحجار المصنوعة من البازلت .	—
٧٥	الدولوميت وما يماثلها .	—

مادة ٢٨

يؤدى الرخص له مقدما ايجارا سنويا يحدد بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار
من وزير التجارة والصناعة .

وفى حالة عدم قبول الرخص له الايجار الذى تحدده اللجنة المذكورة يطرح
استغلال الحجر فى مزايده على املاس الايجار الذى حددته اللجنة .

وللجنة أن تقرر الاكتفاء بالأيجار دون الأتاوة عن كل حجر ترى أن
حالته تستوجب ذلك كما لها أن تخفض الأيجار إذا رأت ما يسوغ ذلك .

أما المحاجر التى تقرر عليها اتاوة وإيجار فتحصل عنها أكبر القيمتين .
ويجوز للجنة أن تعيد النظر فى تقدر الايجار أثناء سريان مدة العقد بالنسبة

إلى العقود التي مدتها عشر سنوات على الأقل إذا رأت المصلحة ذلك و بناء على طلب المرخص له ويشترط أبداء أسباب جديدة وبعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على تقدير اللجنة السابق .

مادة ٢٩ :

يجوز للمرخص له في استغلال خام من خامات المعادن أن يستخرج من المحاجر الموجودة بالمساحة الصادرة له عنها عقد استغلال ما يلزم لأعمال التعدين بدون مقابل .

كما يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر الترخيص باستخراج كميات محدودة من مواد المحاجر خلال مدة محدودة ولغرض معين نظير دفع الأتاوة المقررة عن تلك الكميات مقدما من مناطق تبعد عن المناطق المرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل ويكون حساب الأتاوة النهائي عن تلك المادة عن جميع كميتها كما يجيىء بالحساب الختامي للمصلحة أو المنشأة .

مادة ٣٠ :

في عقود استغلال المحاجر التي تبرم لمدة سنة يجوز للاستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ أبداء العقد أو تجديده أن يستبدل بالمحجر آخر من نوعه في المنطقة ذاتها بالشرط النصوص عليها في العقد والمدة الباقية منه إذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال وبشرط أن يقوم طالب الاستبدال بأداء كل ما هو مستحق عليه من أتاوات عن المواد التي استخرجها من المحجر المراد استبداله قبل استلام المحجر الجديد . ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط .

٢٠	الزراط .	—
٢٠٠	حجر الحفاف .	—
١٠٠	رمل الزجاج ١٥٠	—
٢٠٠	الديش الزخرفى من أحجار الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو الصخور المستخدمة فى صناعة الموزايكو أو ما يماثلها .	—
٦٠	الأحجار الزخرفية المصنوعة من الجرانيت أو السماقى الأمبراطورى أو الرخام أو ما يماثلها .	—
١٠٠	من أحجار البازلت .	—
٢٠٠	الأحجار المصنوعة من البازلت .	—
٧٥	الدولوميت وما يماثلها .	—

مادة ٢٨

يؤدى الرخص له مقدما ايجارا سنويا يحدد بمعرفة لجنة يصدر بتشكيلها قرار
من وزير التجارة والصناعة .

وفى حالة عدم قبول الرخص له الايجار الذى تحدده اللجنة المذكورة يطرح
استغلال الحجر فى مزايده على امداس الايجار الذى حددته اللجنة .

واللجنة أن تقرر الاكتفاء بالايجار دون الأتاوة عن كل حجر ترى أن
حالته تستوجب ذلك كما لها أن تخفض الأيجار إذا رأت ما يسوغ ذلك .

أما المحاجر التى تقرر عليها أتاوة وايجار فتحصل عنها أكبر القيمتين .
ويجوز للجنة أن تعيد النظر فى تقدر الايجار أثناء سريان مدة العقد بالنسبة

إلى العقود التي مدتها عشر سنوات على الأقل إذا رأت المصلحة ذلك و بناء على طلب المرخص له ويشترط أبداء أسباب جدية وبعد انقضاء خمس سنوات على الأقل على تقدير اللجنة السابق .

مادة ٢٩ :

يجوز للمرخص له في استغلال خام من خامات المعادن أن يستخرج من المحاجر الموجودة بالمساحة الصادرة له عنها عقد استغلال ما يلزم لأعمال التعدين بدون مقابل .

كما يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر الترخيص باستخراج كميات محدودة من مواد المحاجر خلال مدة محدودة ولغرض معين نظير دفع الأتاوة المقررة عن تلك الكميات مقدما من مناطق تبعد عن المناطق المرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل ويكون حساب الأتاوة النهائي عن تلك المادة عن جميع كميتها كما يحى . بالحساب الحتمى للمصلحة أو المنشأة .

مادة ٣٠ :

في عقود استغلال المحاجر التي تبرم لمدة سنة يجوز للمستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ أيداء العقد أو تجديده أن يستبدل بالمحجر آخر من نوعه في المنطقة ذاتها بالشرط النصوص عليها في العقد والمدة الباقية منه إذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال وبشرط أن يقوم طالب الاستبدال بأداء كل ما هو مستحق عليه من أتاوات عن المواد التي استخرجها من المحجر المراد استبداله قبل استلام المحجر الجديد . ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط .

ويحدد ايجار المحجر الجديد على الوجه المبين في المادة ٢٨ فإذا زاد هذا
الايجار على الايجار القديم التزم المستغل بأداء الفرق بين القيمتين في الأجل الذي
تحدده المصلحة والاسقط حقه في الاستبدال وإذا قل الأيجار الجديد عن القديم
فليس له المطالبة بالفرق .

مادة ٣١ :

إذا لم يقم المرخص له بنقل الكميات التي أخرجها من المحجر حتى نهاية مدة
العقد آلت ملكية المواد الباقية إلى الحكومة ما لم يقدم المرخص له خلال الخمسة
عشر يوماً السابقة على تاريخ انتهاء العقد طلباً لحفظ حقه في نقل هذه المواد في
التمدة التي تحددها له المصلحة وبشرط أداء مبلغ يوازي مثلي الاتاوة المقررة
عن تلك المواد .

مادة ٣٢ :

يجوز لمصلحة المناجم والمحاجر أن ترخص لمالك الأرض الموجود بها مواد البناء
أن يستخرج هذه المواد بقصد استعماله الخاضع دون استغلالها مع إعفائه من ايجار
والاتاوة .

ويكون للمالك الأولوية على الغير في الحصول على الترخيص في الاستغلال من
الأرض الملوكة له - وفي هذه الحالة ينفى من الأيجار دون الاتاوة ويسقط حقه
فيه إذا أبلغته المصلحة بكتاب موصى عليه مشحوب بعلم الوصول بوجوب طلب
الترخيص خلال شهرين وأقضى الميماد دون طلب وفي هذه الحالة يجوز للمصلحة
أن ترخص للغير في استغلال تلك المواد ويكوت لأصاحب الأرض الحق في الحصول
على نصف الأيجار من مصلحة المناجم والمحاجر .

الباب الرابع

أحكام عامة

مادة ٣٣ :

يكون لدوى الشأن فى التراخيص والعقود دون سواهم الحق فى طلب استخراج صور من العقود والخرائط المكملة لها وتحصل المصلحة للمختصة عنها رسوم بالفتات الآتية .

مليم جنيه

٥٠٠ — (خمسمائة مليم) عن كل صحيفة من العقد على الا يقل

الرسم عن جنيه مصرى واحد والا يزيد على خمسة

جنيهات مصرية

١ — (جنيه واحد) عن كل خريطة مكملة للتراخيص

أو العقد .

مادة ٣٤ :

لا يجوز نظر اى طلب يقدم تنفيذ الاحكام هذا القانون إلا بعد أن يؤدى مقدم الطلب رسم نظر بالفتات الآتية .

جنيه .

٢ « جنيهان » عن كل طلب بالنسبة للمواد المعدنية أو مواد الحاجر والعقود

التبعية لها .

(قوانين البلدية ج ٢)

٤ « أربعة جنیهات » عن كل طلب للتنازل بالنسبة للمواد المعدنية أو للمواد المهاجر .

٤ « أربعة جنیهات » عن كل طلب لاستبدال المهاجر .

بالنسبة للمواد المعدنية يحصل رسم نظر واحد عن الطالب الواحد ولو تعلق الطالب بأكثر من ترخيص أو عقد بشرط أن تكون هذه التراخيص أو العقود متجانسة . ولا يترتب على التأخير في سداد الرسم المذكور سقوط أى حق يرتبط بموعد من المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون على أن يضاعف الرسم في هذا الحالة .

ويعتبر الطالب ملغى إذا أخطرت مصلحة المناجم والمهاجر الطالب بأداء الرسم بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ولم يتم بالأداء في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الأخطار .

وفي جميع الأحوال لا يرد الرسم المذكور ،
وتعفى من رسم النظر الفواتير والطلبات الخاصة باسترداد التأمين أو النزول عن العقد أو الترخيص إلى مصلحة المناجم والمهاجر .

مادة ٣٥ :

تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع أنموذج البحث وعقود استغلال المناجم والمهاجر وتراخيص الحماية ويصدر بهذا الانموذج قرار من مجلس الوزراء

مادة ٣٦ :

ترخيص مصلحة المناجم والمهاجر لأغراض تشغيل المناجم والمهاجر بإنشاء الطرق العامة أو مد خطوط السكك الحديدية أو خطوط الاسلاك الهوائية

والكهربائية والتليفونات أو بإنشاء المطارات أو خطوط الأنابيب أو المراسي وما يتبعها كأحواض التشوين وغيرها وذلك بالاتفاق مع المصالح المختصة . وما يلزم من الأراضى غير المملوكة للحكومة لهذه الأعمال تنزع ملكيته طبقا لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

وتعتبر الأراضى اللازمة لهذه الأغراض من الأموال العامة .

مادة ٣٧ :

تحصل مصلحة المناجم والمحاجر إيجارا سنويا عن المساحة التى يستأجرها المرخص له فى البحث أو فى الاستغلال خارج مساحة البحث أو الاستغلال بقصد إقامة منشآت أو مبان عليها مما يستلزمه العمل بالمساحة بالفتحات المبينة بعد :

(أ) عن الأراضى التى تقام عليها منشآت أو مبان تخصص للأغراض الصناعية أو للتشوين ٥ جنيه « خمسة جنيهات » عن المكتار أو أى جزء منه فيما عدا الفواخير وما يتبعها ويحصل عن كل فاخورة جنيهان .

(ب) عن خطوط الديكوفيل وخطوط أنابيب المياه والهواء المضغوط والخطوط الهوائية والكهربائية والطرق العامة :

مليم

١٠ « عشرة مليمات » عن كل متر طولى من الكيلومتر الأول ،

٥ « خمسة مليمات » عن كل متر طولى فيما زاد على ذلك ،

(ج) عن المراسى :

جنيه

٥ « خمسة جنيهات » عن الرسى الواحد لمصلحة المناجم والمحاجر .

٢٠ « عشرون جنيها » عن الرسى الواحد تحصلها لمصلحة الموانى والنار .

(د) عن المطارات :

جنيه

٢٥ « خمسة وعشرون جنيها » عن كل مطار لمصلحة الناجم والمهاجر .
وتحصل الإيجارات ذاتها عن المراسى والمطارات التي تقع كلهما أو بعضها داخل
حدود مساحات البحث أو الاستغلال .

ويؤدى إيجار سنة كاملة عند تقديم طلب الاستئجار أو طلب التجديد ، وفي
جميع الأحوال لا يرد الإيجار للطالب إلا في حالة رفض الموافقة على طلبه .

وتضاعف النفقات المذكورة إذا نزع ملكية الأرض وفقا للمادة السابقة .

مادة ٣٨ :

تحصل المصلحة المختصة من ذوى الشأن تأمينا نقديا لضمان تنفيذ شروط الترخيص
أو العقود بوجه خاص للوفاء بالمبالغ المستحقة للحكومة نظير اتاوة أو إيجار للقيام
بالتزامات التشغيل وغير ذلك من الاشتراطات ، وتبين اللائحة التنفيذية الأحوال
التي تؤدى فيها التأمينات ومقاديرها وكيفية استردادها وتصدر هذه اللائحة بقرار
من وزير التجارة والصناعة .

مادة ٣٩ :

تحصل الاتاوات والإيجارات وأية مبالغ أخرى تستحق للحكومة طبقا لأحكام
هذا القانون بطريق الحجز الإداري .

مادة ٤٠ :

لا يجوز النزول عن الترخيص والعقود التي تصدر بالتطبيق لأحكام هذا القانون
إلى الغير إلا بموافقة وزير التجارة والصناعة ويكون الرفض بقرار مصيب .

و في حالة المخالفة يجوز للوزير أن يقرر إلغاء الترخيص أو العقد .

مادة ٤١ :

على مستغلي المناجم والمحاجر أن يسكوا الدفاتر المنصوص عليها في القانون
رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه .

مادة ٤٢ :

على المرخص لهم بالبحث أو استغلال المناجم أن يمتثلوا إلى مصلحة المناجم والمحاجر
بكشف شهرية مستخرجة من سجلاتهم ومدون بها كافة البيانات المتعلقة بموظفيهم
وعمالهم وكذلك الخام المستخرج والمفقول والمخزون واللباع وتحليله وأسعار بيعه
وكذلك الفرقمات وغيرها من البيانات الأخرى التي ترى مصلحة المناجم والمحاجر
لزمها لضمان جدية سير أعمال البحث أو الاستغلال أو لتعلقها بمراقبة نشاط صناعة
التعدين ويصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة .

كما عليه أن يرسل إلى كل من مصلحة المناجم والمحاجر ومصلحة الشركات
صوراً من فواتيره الخاصة بالاستغلال .

مادة ٤٣ :

يعاقب بمقوبة السرقة أو السرور فيها كل من استخرج أو شرع في استخراج
مواد معدنية من المناجم أو أى مادة من مواد المحاجر بدون ترخيص .

ويحكم بمصادرة أدوات وآلات التشغيل .

مادة ٤٤ :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها قانوناً يعاقب كل من يخالف .

أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له بمرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائتي جنيه وتحدد مصلحة المناجم والمحاجر مهلة كافية لإزالة المخالفة ،

مادة ٤٥ :

يكون لمفتشى ومهندسى مصلحة المناجم والمحاجر ومساعدتهم والموظفين الفنيين بهذه المصلحة أو مصلحة الشركات المنصوص عليهم فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كل فيما يدخل فى اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى لإثبات مايقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ولهم فى سبيل ذلك حق دخول الأماكن غير المسكونة وفحص الدفاتر والسجلات والأوراق .

مادة ٤٦ :

يجوز للجهة التى أصدرت عقبد الاستغلال إلغاء العقد بقرار منها وذلك فى الحالات التى يكون لها فيها هذا الحق طبقا لأحكام العقد .

أما بالنسبة إلى العقود التى مدتها سنة فيجوز لهذه الجهة إلغاء العقد فى حالة وقوع مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٤٧ :

فى أحوال المخالفات التى يخشى معها وقوع ضرر ترى المصلحة المختصة وجوب تداركه قورا يكون لها الحق فى إزالة أسباب المخالفة إداريا على نفقة المخالف .

مادة ٤٨ :

تؤول جميع الخرائط والبيانات لدى النزول عن الترخيص أو العقد أو إنتهاء المدة إلى مصلحة المناجم والمحاجر وعلى المستغل أو صاحب رخصة البحث أن يرسل

إلى مصلحة المناجم والمحاجر سنويا تقريرا وافيا شاملا لجميع المعلومات التي تحصل عليها والأعمال التي قام بها وصور من جميع التقارير والخرائط .

الباب الخامس

أحكام ختامية

مادة ٤٩ :

يجوز سريان أحكام هذا القانون على تراخيص البحث وعقود الاستغلال للقائمة وقت العمل بها إذا قدم صاحب الشأن طلبا بذلك خلال سنة على الأكثر من تاريخ العمل به وموافقة وزير التجارة والصناعة على الطلب .

مادة ٥٠ :

يجوز أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة في أن يمهّد بالبحث عن المواد المعدنية واستغلال المناجم والمحاجر إلى شركه أو جمعية أو مؤسسة بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون وتحدد هذه الشروط في القانون الصادر بالترخيص .

مادة ٥١ :

يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بالنسبة لحامات الوقود وينفي فيما عدا ذلك من أحكام كما تسرى على هذه الحامات أحكام المادة السابقة .

مادة ٥٢ :

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ولوزير التجارة والصناعة إصدار القرارات التي يقتضيها تنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بديوان الرياسة في أول شعبان سنة ١٩٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٧) .

وزارة الصناعة

قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩

الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩

بالأتمه التنفيذيه للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦

الخاص بالمناجم والمحاجر^(١)

وزير الصناعة بإقليم مصر

بعد الاطلاع على القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ،
وعلى ما رتآه مجلس الدولة .

قرر

الباب الأول

القواعد الخاصة بالمناجم

الفصل الاول

الكشف

مادة ١ :

يقدم طلب القيد في سجل الكاشفين إلى مصلحة المناجم والوقود على عرض حال
دمغة فئة الخمسين مليما مصحوبا برسم المنظر المقرر وقدره جنيهان .

(١) اللوائح المصرية في ٤ يونية سنة ١٩٥٩ - العدد ٤٤ ملحق .

(١) النماذج المشار إليها في هذا القرار يمكن الرجوع إليها في عدد لوائح المصرية

٤٤ ملحق مستة ١٩٥٩ .

(٢) رسم الدمغة المنصوص عليه في هذا القرار تضاعف بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٧ .

ويجب ان يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(١) اسم طالب القيد ولقبه .

(٢) جنسيته .

(٣) عنوانه أو محله المختار

(٤) صناعته أو مهنته .

وكل طلب مستوفى وسدد عنه رسوم النظر يؤشر عليه الموظف المختص بما يفيد المراجعة والسير في إجراءات القيد بالسجل .

مادة ٢ :

ترقم الطلبات بالتسلسل ثم تقيد في سجل الكاشفين جميع البيانات المبينة في الطلب كما يذكر تاريخ ورقم إيصال سداد رسوم النظر وتاريخ وساعة القيد .

مادة ٣ :

تخصص لكل كاشف صحيفة من السجل على النحو المبين في المادة ١٠ من هذا القرار .

مادة ٤ :

كل طلب يقيد بالسجل يخطر عنه صاحبه بكتاب مسجل بعلم وصول ويذكر رقم وتاريخ القيد بالسجل .

مادة ٥ :

يلغ عن كشف الخامات المعدنية بكتاب موسى عليه بعلم وصول ويجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

١ — اسم الكاشف ورقم قيده بسجل الكاشفين .

٢ — اسم الحام الذي كشفه .

٣ — اسم الموقع أو المكان الذي كشف فيه عن الحام .

٤ — تحديد الموقع أن أمكن أن يذكر أقرب خطى طول وعرض أو يذكر أسماء الأعلام القريبة من جبال أو وديان أو آبار أو مناجم أو نحوها مما يسهل به التعرف على موقع مكان الكشف على الخرائط لإمكان حفظ حقه .

٥ — أن يرسل الطالب أو يتمهد بارسال عينة من ذلك الحام إذا طلبت منه المصلحة ذلك على ألا يتجاوز وزن العينة التي تطلبها المصلحة كيلو جرامين بأي حال من الأحوال .

مادة ٦ :

يجوز لغير المقيدين بسجل الكاشفين أن يبلغوا عن كشف الحامات المعدنية على أن يطلبوا قيد أسمائهم في هذا السجل على النحو المبين في المادة ١ من هذا القرار عند التبليغ عن الكشف أو بمجرد أن تطلب منهم المصلحة ذلك .

مادة ٧ :

يقوم الموظف المختص بمراجعة التبليغ عن كل كشف والتوقيع عليه والتأشير بتاريخ وساعة وروده ثم يقيده في صحيفة قيد المكتشف مع ذكر كافة البيانات المتعلقة به على النحو المبين في المادة ٥ ، ١٠ من هذا القرار .

مادة ٨ :

يقوم الموظف المختص بمكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع ويثبت ملاحظاته عليه بما يفيد خلوه من الحقوق للغير من عدمه كما يبين هذا الموقع على

الخرائط الموجودة لديه ثم يعيده إلى الموظف الموظف به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات .

مادة ٩ :

يخطر صاحب الكشف بنتيجة تبليغه وتاريخ انتهاء حقوقه في طلب الترخيص له بالبحث عن كشف بكتاب مسجل يعلم الوصول .

مادة ١٠ :

تكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد الكاشفين وتسجيل حقوق الكشف على النحو المبين في الملحق رقم (١)

الفصل الثاني

البحث

مادة ١١ :

يقدم طلب الحصول على الترخيص في البحث إلى مصلحة المناجم والوقود على عرض حال دمنة فئة الحسين مليم، مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهاً .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيما بعد :

١ — اسم طالب الترخيص ومحل إقامته وجنسيته .

٢ — المستندات المثبتة لشخصيته المعنوية ومن له حق التوقيع عنها إذا لم يكن الطالب فرداً أو مستندات الملكية إذا كان الطالب مالكا للأرض .

٣ — اسم خام المعدن المطلوب البحث عنه .

٤ — مقدار المساحة المطلوب البحث فيها وأبعادها .

٥ — موقع المساحة المطلوب البحث فيها مبينة على خريطة مساحية أو رسم مستخرج منها بمقياس ١ : ١٠٠.٠٠٠ أو بأى مقياس آخر مناسب تطلبه المصلحة .

٦ — مدة ترخيص البحث المطلوب الحصول عليها .

٧ — البيانات الدالة على توافر الكفاية الفنية للقيام بأعمال البحث مؤيدة بالمستندات .

٨ — تعهد من الطالب بأنفاق ماتستلزمه أعمال البحث على الوجه الذى توافق عليه المصلحة .

٩ — تاريخ إبلاغه المصلحة عن كشف هذا المعدن ورقم قيد الطلب فى سجل الكاشفين إذا كان المعدن المراد البحث عنه قد سبق للطالب إبلاغ المصلحة بكشفه عنه ويؤشر الموظف المختص على كل طلب بمجرد وروده للمصلحة بما يفيد المراجعة والسير فى إجراءات القيد فى السجل مع بيان تاريخ وساعة الورود، كما يؤشر باستيفاء البيانات والأوراق السالف بيانها وكل طلب غير مصحوب برسم النظر يخطر مقدمه بخطاب موصى عليه بملم للوصول لأداء الرسم المقرر فى مدة لاتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يلغى الطلب بعدها .

مادة ١٢ :

تقيد جميع طلبات البحث فى السجل المعد لذلك طبقا للمادة ١٦ من هذا القرار ويكون القيد فى السجل بترتيب تاريخ وساعة ورود كل طلب وتقيد البيانات المدونة فى الطلب فى السجل كما يثبت تاريخ ورقم إيصال سداد رسوم النظر .

مادة ٩٣ :

يقوم الموظف المختص بمكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالموقع ويثبت ملاحظاته عليه بما يفيد خلوه من الحقوق للغير من عدمه وذلك مع مراعاة ما قد يكون للكاشفين من حق الانفراد بالتقدم لطلب ترخيص البحث خلال المدة القانونية كما يبين موقع المساحة المطلوب البحث فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يبيد الطلب إلى الموظف المنوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات به .

مادة ٩٤ :

تقوم مصلحة المناجم والوقود بمراجعة الطلب والبيانات المدونة بسجل قيد طلبات البحث في الأسبوع الثاني من كل شهر للنظر والبت في طلبات تراخيص البحث السنوفاه المقيدة وأخطاره بذلك مع مطالبة بأداء إيجار مساحة البحث والتأمين طبقاً لأحكام هذه اللائحة وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ أخطاره بخطاب مسجل يعلم الوصول ويحفظ طلبه بانقضاء هذه المدة .

مادة ١٥ :

تقوم مصلحة المناجم والوقود فور اتخاذ الاجراءات المبينة في المادة السابقة بإبلاغ وزارة الصناعة لإصدار تراخيص البحث طبقاً للنموذج المعد لذلك ولأحكام القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ويسلم لصاحب الشأن فور إصداره .

مادة ١٦ :

تكون كل صفحة من صفحات سجل قيد طلبات البحث على النحو المبين بالملحق رقم (٢) .

مادة ١٧ :

تمد مصلحة المناجم والوقود سجلاً تقيد فيه البيانات المتعلقة بمساحات البحث

المشار إليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ ويشتمل القيد على البيانات الآتية :

(أ) عدد المساحات التي يسقط عنها حق المرخص له في البحث بعد أن يكون قد قام فيها بأعمال تزيد من قيمتها :

١ - موقع المساحة ومقدارها .

٢ - رقم ترخيص البحث السابق .

٣ - المعدن أو المعادن السابق الترخيص عنها .

(ب) عن المساحة التي لم يتمتص تحديد الأولوية فيها :

١ - موقع المساحة ومقدارها .

٢ - خام المعدن أو المعادن المطلوب الترخيص في البحث عنها .

وتكون الزيادة في هذه الحالة بين مقدمى الطلبات مع الاكتفاء بإبلاغهم شروط الزيادة بغير حاجة إلى الاعلان عنها في الجريدة الرسمية وذلك بموجب كتاب موصى عليه مع علم الوصول ويكون أساس الاشهار في جميع الأحوال المتقدمة على أساس الكفاءة الانتاجية من ناحية قيمة الإنتاج وتحسين نوع الخام أو المنشآت اللازمة لذلك أو قيمة الإيجار كاملة أو مخفضة بحسب الأحوال طبقاً لما تقرره اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ١٨ :

تعلن مصلحة المناجم والوقود عن المساحات المدرجة في سجل خلال شهر يناير من كل سنة ويكون الاعلان عن مساحات البحث التي يسقط عنها حق المرخص له في البحث بعد أن يكون قد قام فيها بأعمال تزيد عن قيمتها أما المساحات التي لم يتحدد فيها الأولوية أو ما قد يقدم عنه طلبات للبحث فتحصل الزيادة خلال ستة

أشهر من تاريخ صدور قرار المصلحة بتمذير تحديد الأولوية أو من تاريخ طلب البحث بحسب الأحوال ويقدم طلب البحث في جميع الأحوال المتقدمة بالشروط والأوضاع المبينة في المادة ١١ من هذا القرار على أن يذكر أن الطلب هو عن مساحة مدرجة بالسجل المشار إليه أو معلن عنها في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ :

تتكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد مساحات البحث المنصوص عنها في المادة ١٧ من هذا القرار على النحو المبين باللاحق رقم (٣) .

مادة ٢٠ :

ترسل الأخطارات لتحديد نصف المساحة التي يسقط عنها حق المرخص له بالبحث عملاً بالمادة ١٢ من القانون وذلك قبل انقضاء سنتين من تاريخ الترخيص بمدة ثلاثين يوماً على الأقل ويجب أن يكون الأخطار على عرض حال دمنغة فئة الخمسين مليماً وأن يرفق به ترخيص البحث الصادر له ورسمًا بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ يبين عليه المساحة الأصلية للبحث ونصف المساحة الذي يرغب في الاحتفاظ به والذي يجب أن يكون على شكل مستطيل أو مربع كما يرفق به نسخة من التقارير والخرائط والأبحاث التي قام بها خلال المدة السابقة مما يثبت أهمية المساحة التي يراد الاحتفاظ بها.

مادة ٢١ :

تقدم الطلبات لتعديل شكل الترخيص أو مساحته على عرض حال دمنغة فئة الخمسين مليماً ويجب أن يكون الطلب مصحوباً برسم نظر قدره جنيهان مصريان وأن يرفق بالطلب ترخيص البحث المراد تعديله شكله أو مساحته ورسمًا بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ مساحات البحث الصادر عنها الترخيص ويبين عليها المساحة المعدلة التي يجب أن يكون شكلها مستطيلاً أو مربعاً وأن يرفق به أيضاً نسخة كاملة من التقارير والخرائط والرسومات ونتيجة الأبحاث التي يطلب المرخص له على أساسها تعديل الشكل أو المساحة .

الفصل الثالث

الاستغلال

يقدم طلب الحصول على عقد الاستغلال إلى مصلحة المناجم والوقود على عرض حال
دمغة فئة الخمسين ملياً مضمحوبا برسم النظم المقرر وقدره جنيهاً ويجب أن يشتمل
الطالب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيما يلي :

- ١ - اسم طالب العقد ولقبه وجنسيته .
- ٢ - عنوانه ومحلله المختار .
- ٣ - المستندات المثبتة للشخصية الاعتبارية ومن له حق التوقيع عنها إذا لم يكن
سبق إيداعه المصلحة .
- ٤ - المستندات المثبتة للملكية إذا كان الطالب مالكا للسطح .
- ٥ - خام المعدن أو المعادن المطلوب استغلالها .
- ٦ - مدة عقد الاستغلال المطلوب .
- ٧ - موقع ومقدار المساحة المطلوب الاستغلال فيها مبينا على خريطة مساحية
أو رسما منها بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠ أو أى مقياس آخر مناسب تطلبه المصلحة .
- ٨ - رقم ترخيص البحث أو ترخيص الحماية الذى يستند إليه الطالب فى الحصول
على عقد الاستغلال وتاريخ انتهاء مدته .
- ٩ - استمارة تحديد المساحة المطلوب استغلالها مع أحوال الحالات التى يطلب فيها
الاستغلال على أساس الزيادة ويذكر رقم المساحة كما هو مبين فى سجل تلك
المساحات . ويؤشر الموظف المختص على كل طلب بمجرد وروده للمصلحة بما يفيد
المراجعة والسير فى إجراءات التنفيذ فى السجل المعد لذلك مع بيان تاريخ وصاعده
الورود - كما يؤشر باستيفاء البيانات والأوراق السالف بيانها .

وكل طلب غير مصحوب يرسم النظر يخطر مقدمه بخطاب موصى عليه بملم الوصول لأداء الرسم المقرر في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الأخطار يلغى الطلب بمدها .

مادة ٢٣ :

تقيد طبعا للمادة السابقة جميع طلبات الاستغلال التي ترد إلى المصلحة في سجل يمد لذلك ويكون القيد في السجل بترتيب تاريخ ومداة ورود كل طلب ونقيد البيانات المدونة بالطلب في السجل كما يثبت تاريخ ورقم إيصال سداد رسوم النظر .

مادة ٢٤ :

يقوم الموظف المختص بكتب الرسم بمراجعة البيانات الخاصة بالمواقع ويثبت ملاحظاته عليه كما يبين موقع المساحة المطلوب الاستغلال فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يعيد الطلب إلى الموظف المنوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظات به .

مادة ٢٥ :

تقوم المصلحة بمراجعة الطلبات والبيانات المدونة بالسجل ثم تمد مشروع عقد الاستغلال بالمطابقة للنموذج المد لذلك والأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص المناجم والمهاجر ويسلم المقدم لصاحبه فور إصداره .

مادة ٢٦ :

يعد في مصلحة المناجم والوقود سجل لقيد كل ما هو معروف للمصلحة من المساحات التي يوجد بها خامات معدنية بكميات تسمح باستغلالها وتطرح المصلحة في مزايمة عامة ماترى طرحه من هذه المساحات وما يقدم عنها من طلبات للاستغلال وفي هذه الحالة تحصل المزايدة خلال ستة أشهر من تاريخ أول طلب للاستغلال .

وتعلن المصلحة عن هذه المساحات في الجريدة الرسمية خلال شهر يناير من كل سنة ويقدم طلب الاستغلال عن أى مساحة مدرجة بالسجل إلى المصلحة المناجم والوقود بالشروط المبينة في المادة ٢٢ مع بيان رقم للتقيد بسجل مساحات الاستغلال وشروط الإستلام التي يعرضها الطالب .

مادة ٢٧:

تقوم مصلحة المناجم والوقود بعرض البيانات المتعلقة بكل مساحة ترى طرحها في المزايدة من المساحات المدرجة بالسجل وما تقترحه من شروط للاستغلال كما تقوم بعرض للطلبات المقدمة عن استغلال أية مساحة من هذه المساحات على اللجنة المفصوص عليها في المادة ١٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ لتضع قواعد الأشهر. إن عن عقد الاستغلال طبقا لأحكام تلك المادة وتمتد المصلحة شروط المزايدة عن كل مساحة طبقا لما تقرره اللجنة تمهيدا لعرضه على الوزارة قبل السير في إجراءات النشر وتقوم اللجنة ببحث المطاءات التي تقدم في كل مزايدة واقتراح ماتراه بشأنها تمهيدا للعرض على الوزارة للاعتماد .

مادة ٢٨:

تمتد مصلحة المناجم والوقود بالاشتراك مع مراقبة الشئون القانونية مشروع عقد الاستغلال للراشي عليه المزايدة متضمنا الشروط التي رسا بها المطاء عليه وشروط الاستغلال بصفة عامة ثم تعرض العقد على إدارة الفتوى والمتشريع المختصة بمجلس الدولة ويصدر العقد للراشي عليه المزايدة طبقا للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٢٩:

على المرخص له في الاستغلال أن يباشر العمل ويستمر فيه بطريقة منتظمة

ولا يجوز له إيقاف العمل لمدة تجاوز ثلاثة أشهر ما لم يحصل على إذن كتابي بذلك
بذلك من مصلحة المناجم والوقود بناء على طلب يرسل للمصلحة بكتاب موصى
عليه بعلم الوصول وأن يبين فيه مدة الإيقاف التي يرغب الحصول عليها والأسباب
والمبررات التي يستند إليها في طلب الإيقاف وأن يرفق بطايبه هذا المستندات
الدالة على صحة هذه الأسباب والمبررات وللمصلحة الحق في قبول تلك الأسباب
أو مناقشتها وتقرير المدة المناسبة للإيقاف أو رفضها ويعتبر رأيها تائيداً في هذا الشأن
وإذا انقضى ٤٥ يوماً دون إرسال رأي المصلحة في هذا الشأن بكتاب مسجل
بعلم الوصول اعتبر ذلك موافقة منها على تلك الأسباب وعلى مدة الإيقاف
المطلوبة .

مادة ٣٠ :

على المرخص له بالاستغلال أن يحظر المصلحة بكتاب مسجل بعلم الوصول
بتاريخ استئنافه العمل قبل انقضاء مدة الإيقاف بأسبوع على الأقل فإذا لم يرسل هذا
الأخطار اعتبر أنه متوقف عن العمل دون إذن من المصلحة .

مادة ٣١ :

إذا انقضت مدة الإيقاف المصرح للمستغل بها ولم يتغلب على الأسباب التي
حصل على أساسها الإيقاف فله أن يطلب قبل نهاية المدة بأسبوعين مدها لمدة
لا تجاوز ثلاثة أشهر على أن يبين ذلك في طلبه وأن يبين أيضاً ما قام به من جانبه
في سبيل التغلب على تلك الأسباب وعلى أن يقدم من المستندات ما يؤيد صحة كل
ذلك فإذا انتهت مدة الإيقاف ويجب عليه العودة إلى العمل ما لم تخطره المصلحة
بموافقتها على المد .

الفصل الرابع

الحماية

مادة ٣١٢:

يقدم طلب الحصول على ترخيص الحماية إلى مصلحة المناجم والوفود على عرض حال دمة فعة الخمسين مليما مصحوبا برسم الفطر المقرر وقدره جنهيهان ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المبينة فيما يلي :

(١) اسم طالب الترخيص ولقبه جنسية .

(٢) عنوانه ومحلله المختار .

(٣) خام المعدن أو المعادن المطلوب الحصول على ترخيص الحماية عقد استغلالها .

(٤) موقع المساحة المطلوب الحماية فيها ومقدارها بالنسبة إلى موقع ومقدار مساحة الاستغلال المطلوب حمايتها أو أى بيانات متعلقة بها وأن يبين ذلك على خريطة مساحية بمقياس ١ : ١٠٠.٠٠٠ أو رسم مستخرج منها أو بأى مقياس رسم مناسب تطلبه المصلحة

(٥) مدة ترخيص الحماية المطلوب .

(٦) رقم عقد الاستغلال الذى يستند إليه الطالب فى الحصول على ترخيص الحماية وتاريخ أنهاء مدته .

(٧) استمارة تحديد المساحة المطلوبة للحماية

ويؤشر الموظف المختص على الطلب بمجرد وروده إلى المصلحة بما يفيد

المراجعة والسير في إجراءات القيد في السجل المعد لذلك مع بيان تاريخ وساعة الورود كما يؤثر باستيفاء البيانات والأوراق — السالف بيانها وكل طلب غير مصحوب برسم النظر يخطر مقدمه بسكتاب موصى عليه بعلم الوصول لأداء الرسم المقرر في مدة لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار وألا اعتبر الطلب ملغ .

مادة ٣٣ :

تقيد طبقا للمادة ٢٧ جميع طلبات الحماية التي ترد إلى المصلحة في سجل معد لذلك ويكون القيد في السجل بترتيب تاريخ وساعة ورود كل طلب وقيد البيانات المدونة في الطلب في السجل كما يثبت تاريخ ورقم إيصال رسم الفطر .

مادة ٣٤ :

يقوم الموظف المختص بمكتب الرسم بإعرجة البيانات الخاصة بالموقع ويثبت ملاحظاته عليه كما يبين موقع المساحة المطلوب الحماية فيها على الخرائط الموجودة لديه ثم يمد الطلب إلى الموظف المنوط به القيد في السجل لتدوين هذه الملاحظة به .

مادة ٣٥ :

تقوم المصلحة بإعرجة الطلبات والبيانات المدونة بالسجل ثم تعد مشروع ترخيص الحماية بالمطابقة للنموذج المعد لذلك ولأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ويسلم الترخيص لصاحبه فور إصداره .

مادة ٣٦ :

تكون كل صحيفة من صفحات سجل قيد طلبات الاستغلال والحماية على النحو المبين بالمعطوق رقم ٤ .

الفصل الخامس

محدد المساحة

مادة ٣٧ :

تحدد المساحات المرخص بالبحث فيها أو باستغلالها أو بالحماية بها وكذلك
أى المساحات المرخص بها لأغراض تشغيل المناجم على النحو الوارد بالمادتين ٣٦
و ٣٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ وذلك بإقامة علامات لتحديد لها على نفقة
المرخص له وتحت مسؤوليته .

مادة ٣٨ :

يقوم المرخص له بالبحث خلال الستين يوما التالية لتسليمه الترخيص بإقامة
علامات تحديد بها المساحة المرخص له بالبحث فيها كما يلتزم بإقامة علامات تحديد
أية مساحة يطلب عنها عقد امتلاك أو ترخيص بالحماية قبل طيها وعليه أن يقدم
النموذج الخاص بالتحديد مستوفيا جميع البيانات الصحيحة على النحو الوارد في
رقم (٥) بهذا القرار .

مادة ٣٩ :

يرفق النموذج تحديد المساحات المطلوب امتلاكها أو الحماية فيها بالطلب
أما نموذج مساحات البحث وكذلك المساحات المطلوب الترخيص بها لأغراض
تشغيل المناجم فتقدم خلال الستين يوما التالية لتسلم الترخيص والإقامة المصلحة
باخطار مقررها بتحديد المساحة بمعرفتها على نفقة المرخص له ويكون قرارها
في هذا الشأن نهائيا ويبلغ بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .

مادة ٤٠ :

يجوز لمصاحب الشأن أن يطلب إلى مصلحة المناجم والوقود أن تحدد له المساحة وتقيم له علامات تحديدها على نفقته ويجب أن يقدم الطلب على ورقة دمنة فنية الخمسين مليما ويصحب برسم النظر المقرر وقدره جنيهاً .

مادة ٤١ :

تقدر المصلحة التكاليف اللازمة للتحديد بما لا يجاوز خمسين جنيهاً مصرياً لكل مساحة يطالب المرخص له تحديدها أو تقرر المصلحة تحديدها بمرفقتها ويطلب المبلغ الذي تقدره قبل الشروع في عملية التحديد بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ويحدد به مهلة شهر لا يداع المبلغ المطلوب بصفة أمانه وتسوى التكاليف النهائية في خلال شهر من ورود النموذج التحديد إلى المصلحة وأعمادها له ويرد الباقي للمرخص له .

مادة ٤٢ :

تحدد مساحات البحث والاستغلال والحماية والمساحات المرخص بها لأغراض تشغيل المناجم على الوجه الآتي

(أ) تقام عند كل زاوية من زوايا المساحة المرخص بها علامة من مواد غير قابلة للتفكك أو الانحلال يبينها المرخص له على نفقته ويجب أن تكون تلك العلامات ثابتة وبارتفاع لا يقل عن متر فوق سطح الأرض وبقاعدة مربعة كل ضلع فيها لا يقل عن ربع متر ويجب أن يثبت بأعلى العلامة رقم ونوع الترخيس أو المقعد بشكل واضح

(ب) أن تقام على الأضلاع كلها اقتضى الأمر ذلك علامات مساعدة ويشترط

في كل علامه من هذا القبل أن يسهل مشاهدتها من العلامات القريبة منها على نفس الضلع .

مادة ٤٣ :

يجب أن يتضمن أتموزج التحديد البيانات التالية :

(١) أسم المرخص له

(٢) رقم وتاريخ الترخيص أو العقد

(٣) تاريخ بناء العلامات المحددة من مساحات .

(٤) أسم المندوب الذي قام بعملية التحديد ويجب أن يكون مهندسا أو حيولوجيا وأن يبين رقم القيد في نقابته .

(٥) وصف تفصيلي لموقع احدى علامات التحديد وقياس اتجاهها المغناطيسى بالعالم الجغرافية أو نقط المساحة أو الجبال الرئيسية ويجب أن تبين هذه العلامات باللون الأحمر على أتموزج التحديد ويطلق عليها أسم علامة التحديد الرئيسية ويرمز لها بالحرفين (ع . ر)

(٦) رسم تخطيطي للمساحة يبين عليه مواقع لجميع علامات التحديد وكذلك العلامات المساعدة ويرمز لها بالحرفين (ع . م) ويبين على ذلك الرسم البعد بين كل علامتين على ضلع واحد .

(٧) بيان الأحداثيات الصادر بها الترخيص أو العقد والعلامات التي تنطبق على هذه الأحداثيات ويرمز لها بالحرفين (ع . أ) إذالم تكن هي علامة التحديد الرئيسية .

(٨) أمضاء النذوب الذى قام بمعاية التحديد .

(٩) أمضاء المرخص له .

ويحرر هذا النموذج من نسختين ويصدق على كل منها طابع دمه فشة
الخمسین ملياً !

مادة ٤٤ :

على المرخص له أن يحافظ على علامات التحديد وعلى البيانات المدونة عليها
طول مدة سريان العقد أو الترخيص وللصاحبة أن تكافئ باعادة تحديد المساحة
وبناء علاماتها كلها أو بعضها على نفقته كلما وكلدت ضرورة لذلك بسبب تهم
تلك العلامات وعدم محافظته عليها أو عند تعديل شكل أو مساحة العقد أو
الترخيص عند تخليه عن جزء من المساحة أو إذا استقطعت الحكومة جزء
منها لاحتياجها إليه أو لبقوط حق المرخص له فى ذلك الجزء أو اتضح للتغير
حقوق عليه .

مادة ٤٥ :

يرسل النموذج التحديد إلى مصلحة المناجم والوقود مستوفيا لجميع البيانات
الواردة به وإذا لم يكن مستوفيا لجميع البيانات الصحيحه يخطر مقدمة لاستيفاء
البيانات أو تصحيحها وذلك خلال شهر من تاريخ أخطاره بذلك فإذا انقضى الشهر
ولم يرسل المرخص له البيانات الصحيحة المستوفاة أخطرتة الصاحبة بعدم اعتمادها
التحديد

مادة ٤٦ :

تخطر الصاحبة المرخص له خلال شهرين من تاريخ ورود النموذج أو من

تاريخ استيفاء إجراءات التحديد على حسب الأحوال باعتماد التحديد أو بقرارها
باجراء عملية التحديد بمعرفتها وعلى نفقة المرخص له وذلك في حالة عدم اعتماد
أنموذج التحديد ويكون قرارها في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٤٧ :

لمصلحة المناجم والوقود أن ترفض اعتماد أى مساحة أو جزء منها إذا تبين
أن للغير عليها من الحقوق ما يتعارض مع الحقوق التي يطلبها المرخص له
وللمصلحة المذكورة أن ترجى الموافقة إذا ما تبين أن المرخص له لم يقدم مواصفات
صحيحة عن المساحة أو أنه أخطأ في وضع علامات تحديدها وللحكومة أيضا أن
ترفض الموافقة على أية مساحة أو جزء منها إذا كانت لازمة لها لأسباب تتعلق بالمصلحة
العامة .

كما أن لمصلحة المناجم والوقود أن تمتنع عن اعتماد أى مساحة أو جزء منها
إذا التضح أنها تشمل أراضي تزرع عادة أو من حين إلى آخر حتى ولو كانت زراعتها
بغير مسوغ قانوني وإنما يكون للمرخص له في هذه الحالة الحق في الحصول على
الموافقة إذا ثبت لمصلحة المناجم والوقود أنه دفع تعويضا للعائرين أو الزراعين لتلك
الأراضي على الوجه الذي تقررره المصالح الحكومية المختصة .

مادة ٤٨ :

في حالة رفض مصلحة المناجم والوقود الموافقة على المساحة كلها للأسباب
السالفة الذكر يصبح الترخيص ملغ ويبطل مفعوله ويجب اعادته للمصلحة وعندئذ
يكون للمرخص له الحق في استرداد رسوم الترخيص التي دفعها وفي حالة رفض
الموافقة على جزء من المساحة يبطل مفعول الترخيص فيما يتعلق بهذا الجزء وتمدد
المساحة بقرار من وزير الصناعة .

مادة ٤٩:

يجب أن تكون التقارير الفنية والرسومات والخرائط والتحليل الكيميائية ونحوها التي تقدم عن أعمال البحث أو الاستغلال موقعا عليها من نقايين من ذوي المؤهلات الفنية كما يجب أن تتوافر الكفاية الفنية فيمن يشرف على أعمال البحث أو الاستغلال بما يتناسب مع طبيعة تلك الأعمال

الفصل السادس

أحكام أخرى

مادة ٥٠:

على المرخص له أو من يمثله في المساحة المرخص بها المبادرة إلى تنفيذ التعليمات التي تصدرها المصلحة أو المصالح المختصة الأخرى أو مندوبيها ضمانا لحسن سير العمل أو لتنفيذ القوانين أو اللوائح المقررة .
وتعتبر هذه التعليمات أحكاما متممة لهذه اللوائح .

مادة ٥١:

على مندوب الحكومة أن يصدر كتابة التعليمات لتنفيذ القوانين واللوائح المقررة أو التي يرى أنها ضرورية لحسن سير العمل وله في الأحوال التي يترتب عليها ضرر أو يتوقع حدوثه أن يصدر كتابة تعليمات وقتية بقصد تفادي وقوع هذا الضرر أو إزالته وعلى المرخص له أو من يمثله بحسب الأحوال تنفيذ هذه التعليمات فوراً .

ولمندوبي المصلحة كل فيما يخصه حق الدخول في المنطقة المرخص بها ولهم أن

يقوموا بإجراء المسح وعمل الرسومات والاختبارات وغيرها الخاصة بالمساحة الصادر عنها الترخيص ولهم أن يستعملوا آلات وأدوات المستغل والاستعانة بعماله بشرط ألا يكون في ذلك خطر أو تعطيل للعمل ويلزم المرخص له أو من يمثله مساعدتهم في ذلك مساعدة فعلية .

مادة ٥٧ :

للمرخص له في البحث أو الاستغلال الحصول على تراخيص من مصلحة المناجم والوقود بالاتفاق مع المصالح المختصة لأغراض تشغيل المناجم على التفصيل الوارد في المادة ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٨٦ لسنة ٢٩٥٦ ويقدم الطلب للحصول على هذه الترخيص على ورقة تمغة فئة خمسين مليا مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيتها .

ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية وأن يرفق به الأوراق المينة فيما يلي :

(١) أسم طالب الترخيص ولقبه وجنسيته ومحل الاختار .

(٢) رقم الترخيص أو العقد أو الترخيص المراد إصدار الترخيص لتشغيلها وتاريخ صدورهما وتاريخ انتهاء مدة سريانه .

(٣) الغرض الذي يراد القيام به لتشغيل المناجم .

(٤) رسوم وخرائط تفصيلية لبيان الأعمال المراد أنشائها ومواقعها ومواصفاتها .

(٥) المدة التي يرغب الطالب سريان الترخيص المطلوب خلالها .

(٦) موقع الأعمال المطلوب القيام بها بالنسبة لمساحة الترخيص أو العقد .

وكل طلب مستوف للشروط المتقدمة فيؤشر عليه بمجرد وروده للمصلحة
الموظف المختص بما يفيد المراجعة والسير في إجراءات إصدار الترخيص بعد الاتفاق
مع المصالح المختصة

مادة ٥٣ :

تعد مصلحة المناجم والوقود الترخيص على الأنواع الخاصة بذلك مصحوبا
بنسخة من مواصفات وخرائط الأعمال المراد أنشاؤها وذلك عند الاقتضاء
ويسلم الترخيص إلى صاحب الشأن بعد أتماده أو يرسل بطريق البريد الموصى
عليه .

مادة ٥٤ :

يجوز تحديد الترخيص طول مدة سريان التراخيص أو العقود الصادر الترخيص
لتشغيلها .

مادة ٥٥ :

إذا كانت الأعمال المراد أنشاؤها لأغراض تشغيل المناجم ذات مواصفات خاصة
يجب مراعاتها عند التنفيذ فيلزم المرخص له بأعداد تلك المواصفات والحصول على
موافقة الجهات المختصة عليها قبل إصدار الترخيص وذلك في الحالات التي ترى فيها
مصلحة إخراج الوفود ضرورة لذلك وترفق هذه المواصفات بالتراخيص وتعتبر
جزءا متما لها يلتزم المرخص له بتنفيذها .

أما إذا كانت الأعمال التي يراد إقامتها أو إنشاؤها مما يقتضى الحصول
على تراخيص بها تصدرها مصالح أخرى فيلتزم المرخص له بالحصول على هذه
التراخيص مقدما وأن يرفقها بالأوراق المنصوص عليها في المادة (٦١) من
هذه اللائحة .

مادة ٥٦ :

تلغى التراخيص الصادرة لأغراض تشغيل المناجم بانتهاء مدة التراخيص أو للعقود الصادرة لتشغيلها أو بانقضاءها لاي سبب كان وفي هذه الحالة يعطى المرخص له مهلة مساوية للمهلة المرخص بها في التراخيص أو للعقود على حسب الأحوال لتسليم المساحة خالية وبانقضاء هذه المهلة يصبح جميع ما في المساحة ملصكا للحكومة بدون المطالبة بأى تعويض .

على أنه يجوز للمرخص له طلب استمرار سريان الترخيص للأغراض تشغيل تراخيص أو عقود أخرى قائمة صادرة له غير تلك التي صدر الترخيص بالاستناد إليها على أن يقدم الطلب مصحوبا برسم النظر قبل تاريخ انتهاء مدة الترخيص المراد استمرارها بستة أشهر وفي هذه الحالة تؤثر مصلحة المناجم والوقود باستمرار سريان هذه التراخيص بالاستناد إلى التراخيص أو العقود المطلوب تشغيلها .

مادة ٥٧ :

على المرخص له أن يحصل على موافقة مصلحة المناجم والوقود على أى تغيير يراد إدخاله على المنشآت المرخص بها قبل إجراء هذا التعديل وأن يبين هذا التعديل بالرسم كلما طلب منه ذلك .

مادة ٥٨ :

لمصلحة المناجم والوقود في كل وقت أن تستبدل من المساحة المرخص فيها أى جزء يتضح أن للغير حقوقا عليه أو أنه لما يحتاج إليه للمنفعة العامة دون أن يكون للمرخص له الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

مادة ٥٩ :

الحكومة غير ملزمة بإنشاء سكك أو طرق مواصلات أخرى لفائدة المرخص

له ولا أن تحافظ على أو تقوم بعمل الاصلاحات اللازمة للسكك أو طرق المواصلات الموجودة أو التي توجد ويلتزم المرخص له بالأيهدم الطرق التي توجد بالمساحات أو بالأراضي المجاورة أو ما يستجد مستقبلا ولا يجوز له أن يعمل أو يتسبب في عمل من شأنه تعويق المرور فيها بأي حال من الأحوال حتى ولو كان هو الذي قام بنفقة إنشائها أو اصلاحها ولا يجوز منع الغير من المرور في الأجزاء التي ينتهي منها التشغيل في المساحة المرخص له فيها

مادة ٦٠ :

تقوم مصلحة المناجم والوقود بحصر المنشآت والمباني وغيرها التي تؤول ملكتها للحكومة وتقدير قيمتها وتحديد طريقة التصرف فيها بما يتفق ومصالح المساحة الموجودة بها .

ولها أن تستعين بالمصالح الحكومية الأخرى في حصر وتقدير قيمة تلك المنشآت والمباني لإدارات ضرورية لذلك .

مادة ٦١ :

يلتزم المرخص له بردم الحفر وتمهيد الأراضي وذلك عند انتهاء مدة الترخيص أو المقد أو الفائه لأي سبب كلما طلبت اليه المصلحة ذلك وفي خلال المهلة التي تحددها المصلحة لهذا الغرض والا قامت المصلحة بهذه الأعمال على نفقته الخاصة .

مادة ٦٢ :

يمتبر المرخص له مسئولا عن كل ضرر يترتب على استعماله للمفرقات في أعمال المناجم والمهاجر مخالفًا بذلك القوانين واللوائح والتعليمات الخاصة بنقل وتخزين واستعمال وحيازة المفرقات ويتحمل التعويض عن ذلك وعابه تنفيذ

جميع التعليمات المكتاتية التي تصدرها مصلحة المناجم والوقود أو مندوبيها أو المصالح الأخرى المختصة في هذا الشأن .

ويلتزم المرخص له أن يرسل شهريا بطريق البريد الموصى عليه كشفا إلى مصلحة المناجم والوقود بمقدار الموجود بمخازنه والمفصرف فعلا خلال الشهر من المفرقات كمية ونوعا .

مادة ٦٣ :

يلتزم المرخص له باخطار مصلحة المناجم والوقود فورا عن كل الجوادث التي تقع لعماله أو لغيرهم بسبب التشغيل مع ذكر جميع البيانات المتعلقة بكل الجوادث علاوة على قيامه باخطار المصالح ذات الشأن طبقا للقوانين ولوائح وتعليمات مصلحة العمل كما يلتزم بأن يرسل شهريا تقريرا طبيا عن الإصابات بالأمراض المختلفة التي تقع بين عماله أو مستخدميه في مساحات الترخيص أو العقد .

مادة ٦٤ :

يلتزم المرخص له بمسك سجلات العمال والمستخدمين حسبما تقضى به قوانين ولوائح وتعليمات مصلحة العمل والمصالح المختصة وعليه إخطار كل من مصلحة المناجم والوقود ومصلحة الشركات بطريق البريد الموصى عليه بكشوف شهرية تبين عدد العمال والمستخدمين وجنسياتهم ومقدار ما يتقاضونه من أجور ومرتبات في كل مساحة موصى فيها على حده .

الفصل السابع

التأمينات

مادة ٦٥ :

تحصل مصلحة المناجم والوقود تأميناً نقدياً من أصحاب التراخيص والمقود الصادرة بشأنها المواد المعدنية لضمان تنفيذ شروط هذه التراخيص أو القيام بالتزامات التشغيل بها وذلك بما يوازى الإيجار السنوى عن تلك التراخيص أو المقود .

مادة ٦٦ :

على المرخص له أو الصادر له العقد أن يودع مقدماً قيمة التأمين المقررة على أن يتم الإيداع فى موعد لا يجاوز شهراً من تاريخ إخطار المصلحة له بذلك بالبريد الموصى عليه فإذا لم يتم بالإيداع خلال المدة المحددة يحفظ الطلب ويؤشر عليه الموظف المختص بذلك .

مادة ٦٧ :

على صاحب الشأن استكمال قيمة التأمين خلال مدة سريان الترخيص أو العقد كلما طليت إليه ذلك مصلحة المناجم والوقود بكتاب موصى عليه بعلم الوصول وذلك خلال المهلة التى تحددها المصلحة وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز المهلة اسبوعين من تاريخ الإخطار والا فتحصل طبقاً لأحكام المادة ٣٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٦٨ :

لا ترد قيمة التأمين ما لم تتم التسوية النهائية بين الحكومة وصاحب الشأن عن جميع الالتزامات وغيرها من الاشتراطات ويكون الاسترداد بطلب يقدم لهذا الغرض من صاحب الشأن لمصلحة المناجم والوقود على ورقة دمغة فئة الخمسين مليما ويجب أن يصحب الطلب بالترخيص أو العقد المراد استرداد التأمين الخاص به وكذلك إيصال دفع ذلك التأمين أو الأقرار بفقده

الباب الثاني

القواعد الخاصة بالمهاجر

مادة ٦٩ :

طلبات الترخيص باستغلال أى مادة من مواد المهاجر من أرض مملوكة للحكومة يقدم من ذوى الشأن إلى مصلحة المناجم والوقود أو فروعها بالأقاليم (كل فى دائرة اختصاصه) على عرض حال دمغة فئة خمسين مليما مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيها . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(أ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته .

(ب) عنوانه ومحلته المختار بالجمهورية وإذا كانت شركة يذكر فى الطلب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ح) اسم الجبل ونوع مادة المهاجر المطلوب استغلالها .

(د) مدة عقد الاستغلال المطلوب .

وتقوم المصلحة أو تفاتيستها بالأقاليم بالتحقق من شخصية طالبي التراخيص .

مادة ٧٠ :

طلبات الترخيص باستغلال أى مادة من مواد المهاجر من أى أرض مملوكة للأفراد أو الهيئات أو الشركات وما يشابهها (مملوكة لغير الحكومة) : تقدم من ذوى الشأن إلى مصلحة المناجم والوقود أو فروعها بالأقاليم (كل فى دائرة اختصاصه) على عرض حال دمنة فئة خمسين مليما مصحوبا برسم النظر المقررة وقدره جنيهان . ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(أ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وإذا كانت شركة فيذكر فى الطلب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ب) عنوانه ومحلته المختار بالجمهورية .

(ج) أرقام القطع والأحواض واسم الفاحية والمديرية التى تقع فيها الأرض المطلوب استغلال مواد مهاجر منها .

(د) خريطة مساحية مبينا عليها موقع الأرض المطلوب استغلالها وموقعها عليها من مهندس تقابى .

(هـ) مستندات الملكية .

مادة ٧١ :

طلبات الترخيص بأراضى حكومية لإقامة منشآت أو سكك حديد أو ديكوفيل أو خطوط هوائية أو غيرها .

يقدم الطالب من ذوى الشأن إلى مصلحة المناجم والوقود أو فروعها بالأقاليم (كل فى دائرة اختصاصه) على عرض حال دمنة فئة خمسين مليما مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهان ويجب أن يشتمل الطلب على البيانات الآتية :

(أ) اسم الطالب ولقبه وجنسيته وإذا كانت شركة فيذكر في الطلب تاريخ ورقم القرار الصادر بتأسيسها أو يرفق به صورة رسمية من عقد تأسيسها .

(ب) عنوانه ومحلله المختار .

ولا يجوز الترخيص بإقامة أى منشأة أو سكة حديد أو غيرها إلا للمرخص إليهم بمحاجر .

ويشترط أن يكون الترخيص بإقامة المنشأة أو غيرها فى نفس الجبل الموجود به المحجر المرخص به للطالب مع ذكر رقم المحجر الذى تتبعه المنشأة .

ويجب مراعاة توحيد مدة عقد المنشأة أو غيرها مع مدة عقد المحجر المرخص به ويجوز فى جميع الحالات السابقة لمصلحة المناجم والوقود تسليف الطالب بتقديم الخرائط المساحية اللازمة مبينا عليها المنشأة أو خطوط السكة الحديد أو الهوائية أو غيرها المطلوب الترخيص بها موقعة عليها من مهندس تقابى . وفى حالة عدم تنفيذ ما تطلبه المصلحة فى خلال المهلة التى تحددها لذلك يحفظ طلبه نهائيا .

ولا يقبل أى طلب يقدم لمصلحة المناجم والوقود أو فروعها مالم يكن مصحوبا برسم النظر المقرر . ويمضى من رسم النظر المقرر الطلبات التى تقدم عن الفواخير والطلبات الخاصة باسترداد التأمين أو الفزول عن العقد أو الترخيص لمصلحة المناجم والوقود .

مادة ٧٢ :

(أ) تمسك سجلات بمصلحة المناجم والوقود وفروعها بالآفالم يقيدها الطلبات الخاصة بالمحاجر بشرط أن تكون مستوفية للشروط ويكون القيد بحسب تاريخ اللورود وساعته :

ويجب أن يقدم طالب الترخيص إلى تفتيش المحاجر المختص الذى يتبعه المحجر

المطلوب وفي حالة ما إذا قدم الطالب مستوفيا للشروط إلى تفتيش غير مختص فيحول إلى التفتيش المختص ويقيد بسجلاته حسب ساعة وتاريخ وروده إليه .

(ب) يقوم التفتيش المختص خلال أسبوعين على الأكثر بأخطار الطالب عن الموعد الذي يحدده للمعاينة والرسم وذلك بكتاب موصى عليه وفي حالة تخلفه عن الحضور في الموعد والمكان المحدد يحفظ طلبه نهائيا إلا في حالة إعتذار الطالب ووصول هذا الاعتذار للمصلحة قبل الموعد المحدد بأربع وعشرين ساعة على الأقل وفي هذه الحالة يحدد له موعد آخر مع اعتبار أقدمية طلبه من تاريخ اعتذاره .

ولا يجوز الاعتذار أكثر من مرة واحدة وإلا يحفظ طلبه نهائيا .

(ج) يرسل تفتيش المحاجر المختص إلى المصلحة تقريره الفني والرسم مستوفيا ومبيناً عليه كفتور الجبل ومرصودا من نقط ثابتة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ رسم الحجر .

(د) مراجعة الطلب فنيا وثبوت صلاحيته يقيد للعرض على لجنة تحديد إجراءات المحاجر لتقدير الأيجار المناسب .

(هـ) تجتمع لجنة تحديد إجراءات المحاجر مرة في الشهر على الأقل بناء على دعوة من رئيسها .

(و) تخطر التفاتيش بقرارات اللجنة كل فيما يخصه خلال أسبوع من تاريخ صدور قرار اللجنة لإتمام الإجراءات وذلك بأخطار الطالب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضمون قرار اللجنة ومطالبته بأداء الرسوم والتأمينات والاقساط حسب قرار اللجنة في مدة ١٥ يوما من تاريخ المطالبة ، وفي حالة السداد في خلال هذه المهلة يقوم التفتيش بتسليم الحجر إلى الطالب بعد التوقيع منه على عقد الاستغلال والرسومات الملحقه به وقت التسليم وإرسالها للمصلحة للاعتماد من الوزير أو من ينوب عنه وفي حالة عدم السداد في الموعد المحدد يحفظ طلبه نهائيا بدون أخطار

وبدون أن يكون للطالب، أى حق فى الاعتراض .

مادة ٧٣ :

إذا تبين لمهندس المصلحة أن هناك مانعا يحول دون الترخيص بالحجر الذى يرشد عنه الطالب فعليه أن يبين الأسباب التى تحول دون رسم الحجر وإثبات ذلك فى محضر إثبات حالة ويطلب من الطالب فورا اختيار موقع آخر لرسم الحجر فإذا امتنع لأى سبب فعلى المهندس إثبات ذلك : وفى هذه الحالة للمصلحة الحق فى حفظ طلبه نهائيا .

مادة ٧٤ :

يتعين على طالب تجديد عقد الاستغلال أن يقدم طلبه على ورقة دمغة فئحة خمسين مليما مصحوبا برسم النظر المقرر وقدره جنيهاً وذلك قبل انقضاء العقد بشهرين إذا كان العقد لمدة سنة أو ستة أشهر إذا كان العقد طويل الأجل ويرفق به صورة العقد الخاصة به وكل أوراق أخرى تطلبها منه المصلحة .

مادة ٧٥ :

إذا وافقت المصلحة على تجديد عقد الاستغلال فيخطر الطالب بتسديد الرسم فى خلال ١٥ يوما من تاريخ أخطاره بكتاب موصى إعليه بعلم وصول بشرط ألا يتجاوز تلك المدة بقية مدة العقد السارية .

مادة ٧٦ :

إذا انقضت مدة عقد الإستغلال ولم تجدد ووجدت مستخرجات بالحجر آلت ملكيتها للحكومة إلا إذا كان المرخص له قد تقدم بطلب بمصحوب برسم النظر المقرر خلال ١٥ يوما سابقة على تاريخ انتهاء العقد لحفظ حقه فى نقل هذه

المستخرجات وفي هذه الحالة يؤذن له بفعلها بمد سداد ضعف الاتاوة المقررة عن تلك المواد خلال مدة تحددها له المصلحة .

مادة ٧٧ :

يلزم المرخص له بمسك الدفاتر المنصوص عليها في قانون التجارة وأن يكون لديه بمحله المختار سجلات نظامية للحسابات شاملة لجميع التفاصيل التي تطلبها مصلحة الشركات أو الضرائب فيما يختص بقيد الكميات المستخرجة ونوعها وأولاً بأول وكذلك المفرقات كما يجب أن يقوم المرخص له بأخطار مصلحة المناجم والوقود ومصلحة الشركات بكشوف شهرية مبيّنة بها كميات ونوع المستخرجات :

وللمصلحة دائماً الحق في إلغاء العقد إذا أخل المرخص له بقواعد هذه المواد أو تبين للمصلحة أن البيانات المقدمة منه غير صحيحة .

مادة ٧٨ :

إذا خالف المرخص له شروط التشغيل اثناء مدة سريان العقد فيخطر المرخص له لازالة هذه المخالفة في مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ أخطاره وإلا فيلغى العقد ويصادر تأمين ضمان تنفيذ شروط التشغيل لجانب الحكومة بدون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قانونية .

مادة ٧٩ :

يجوز للمصلحة استبدال الحجر بناء على طلب يقدم من المرخص له على عرض حال دمنة فئة خمسين مليماً مصحوباً برسم النظر المقرر وقدره أربعة جنيهات بمد انقضاء ستة شهور من الترخيص أو التجديد . وإذا وجدت المصلحة مبررات فنية وأسباب تعوق استمرار الحجر رخصت بالاستبدال للمدة الباقية من

العقد ويكون الاستبدال مرة واحدة فقط في السنة بشرط أن يقوم المرخص له بأداء كل ما هو مستحق عليه من أتاوات عن المواد التي استخرجها من الحجر وجميع الالتزامات الواجبة قبل تسليمه الاستبدال مع استلام الحجر المستبدل من المرخص له .

مادة ٨٠ :

لا يمتطي عقد الاستغلال أى حق للمرخص له باستخراج مواد محاجر غير منصوص عليها بالعقد أو استخراج أى معدن أو أية مادة أخرى مما قد يعثر عليه أثناء التشغيل إلا إذا كان العقد لاستغلال الرمال ويتضح عند التشغيل اختلاط مادة الزلط ففي هذه الحالة يجوز للمرخص له استغلال هذا الزلط وذلك بشرط أخطار مصلحة المناجم والوقود بكتاب موصى عليه مصحوبا برسم النظر المقرر وموافقتها على ذلك قبل الاستغلال ويلزم المستغل في هذه الحالة بدفع الأتاوة المستحقة عن هذا الزلط وللمصلحة في هذه الحالة أن تحصل منه أتاؤا مينا إضافيا بالنسبة للأتاوة مساويا لنصف تأمين الأتاوة للسدد عن هذا الحجر ،

مادة ٨١ :

ليست الحكومة ملزمة بإنشاء سكك أو أية طرق مواصلات كما أنها غير ملزمة بصيانة السكك أو الطرق التي يتصادف وجودها قبل الترخيص أو التي تنشأ في المستقبل مع اعتبار هذه الطرق أو السكك من أملاك المصلحة حتى ولو قام المرخص لهم بإنشائها على نفقتهم الخاصة ولا يحق بتاتا منع المرور بها أو استعمال هذه الطرق أو السكك للغير وتكون حقا مكتسبا للجميع بدون أى اعتراض .

مادة ٨٢ :

يتمهد المستغل بأن يقوم باستغلال الحجر طبقا لشروط التشغيل التالية وطبقا لاية

شروط أخرى تصدرها المصلحة في المستقبل . وتعتبر كافة الشروط المذكورة جزءاً متكاملاً ومكملاً للعقد الصادر إليه طالما هي نافذة وتلك الشروط هي :

(أ) يجب البدء في التشغيل من الواجهة المبيغة بالمقد والرسم وعلى المستغل أن يقوم باستخراج المواد المنعقدة عليها فقط حتى يصل لأرضية الحجر التي لايفتقر وجود تلك المواد تحتها بشرط يكون التشغيل مرتفعاً عن أعلى منسوب المياه الأرضية بخمسين سنتيمتر على الأقل ويجب أن يكون التشغيل بطريقة أصولية بحيث يجعل واجهته تتقدم تقدماً منتظماً مع الامتناع عن حفر مغارات أو فجوات في واجهة الحجر أثناء التشغيل مما يعتبره المصلحة خطراً على حياة العمال وإذا وجدت طبقة معلقة بواجهة الحجر فيكون التشغيل على شكل مدرجات تتناسب مع الحالة وتحول دون إيجاد فجوات أو حفائر ينتج منها سقوط الجروف أو تعرض العمال للخطر بأية حال من الأحوال .

(ب) يجب إزالة الأتربة والانقراض الناتجة من عملية كشف الحجر أو الناتجة من عملية التشغيل بالحجر على مسافة تبعد ستة أمتار على الأقل من الجزء الذي يمتدى التشغيل فيه بأسفل الحجر ولايجوز القاء هذه الأتربة والانقراض على جانبي الحجر بل يجب القاءها بطريقة منتظمة وتناسب تام على الأرض التي انتهت مادة المحاجر منها - هذا ما لم يتم الاتفاق على طريقة أخرى .

(ج) إذا كانت الطبقات الصالحة للعمل توجد على منسوب أعلى من منسوب أرضية الحجر أي إذا كان يفصل بين هذه الطبقات الصالحة للعمل وبين منسوب أرضية الحجر طبقات لاتصلح للعمل فيمكن القاء الانقراض أو الأتربة الناتجة من التشغيل بطريقة منتظمة وتناسب تام على الأرض التي انتهى التشغيل فيها . هذا ما لم تصدر له المصلحة تعليمات أخرى بهذا الشأن .

(د) يجب أن تعمل معمرات بين الانقراض الناتجة من عمليات التشغيل عرض كل منها خمسة أمتار من أسفل محازة منسوب أرضية الحجر وتكون المرات المذكورة على أبعاد متناسبة .

(هـ) لا يجوز للمستغل أن يهدم طرق المعاجر سواء ما كان موجودا منها في محجرة أو في المحاجر المجاورة ولا يجوز له أيضا أن يلقي فيها أتربة لمنع المرور منها ولا يمنع الغير من استعمالها حتى ولو كان هو الذي قام بنفقة اصلاحها ولا يجوز له منع الغير من المرور في الأجزاء التي انتهى منها التشغيل في المحجر المرخص له في استغلاله وانتهت مادة المحاجر منها .

(و) يجب رفع المياه الموجودة بالمحجر ما ينتج من عمليات التشغيل كما يجب أيضاً سد الفتحات التي تتمرب منها المياه بالأسمنت .

(ز) يجب أن يبدأ المستغل العمل في المحجر في ظرف شهر واحد على الأكثر من تاريخ التسليم إليه ولا يجوز أن يوقف العمل مدة تزيد عن ٥٠ يوما من غير الحصول مقدما على إذن كتابي بذلك من المصلحة .

(ح) يجب أن يقوم المستغل بمجرد رسم المحجر له ببناء علامات ثابتة متينة بمونة الأسمنت على أن يكون حجم كل علامة ٥٠ × ٥٠ سم تحت سطح الأرض ونصف متر فوقها ويجب على المستغل أن يحافظ على هذه العلامات في مواقعها طول مدة العقد وأن يعيد بناءها كلما تهدمت وفي حالة تهدم العلامات وضياع مواقعها يقوم مهندس المصلحة بتعيين أماكنها وألزام المرخص له بإعادة بنائها على مصاريفه الخاصة بعد سداد مبلغ جنيفين رسم نظر المعاينة .

(ط) يجب ألا يشتغل المستغل خارج حدود المحجر المصرح له بأي حال من الأحوال .

(ي) يجب ألا يتعمل خط الديكوفيل لنقل مستخرجات أي محجر أو إقامة أبنية أو أكشاك قبل الحصول على موافقة مصلحة المناجم والوقود كتابة .

(ك) إذا كان العمل في المحجر يستدعى التشغيل تحت سطح الأرض كما هو الحال بمحاجر الطفلة بجبل أبو الريش قبلى بمديرية أسوان ومحاجر البلاط بجبل

المصرة بضواحي القاهرة فيجب عمل الاحتياطات اللازمة لترك أعمدة بدون تشغيل بمقامات مناسبة تتحمل الثقل عليها قبل التشغيل على أبعاد مناسبة أيضاً بحيث تمنع سقوط السرايب المختلفة من التشغيل أو عمل الأصلية الخشبية المناسبة طبقاً للامول الفنية كما يجب عمل فتحات مناسبة للتهوية .

كل مخالفة لآي حكم من أحكام هذه المادة يخول للمصلحة الحق في إلغاء عقد لاستغلال والعقود الملحقه به .

مادة ٨٣ :

يتعهد المستغل أن يخطر المصلحة عن كل ما يضر عليه من الآثار والمباني القديمة أو المصنوعات الفنية سواء كانت أثرية أم غير أثرية داخل حدود المحجر المتعاقد عليه وذلك بعد العثور عليها مباشرة ولا يغطيها اكتشاف هذه الأشياء حق المطالبة بحجز بعض مفاها لنفسه أو المطالبة بمكافأة عنها .

ويمكن الترخيص للمستغل باستمرار التشغيل بالمحجر بعد العثور على الآثار أو المباقى القديمة أو المصنوعات الفنية السالفة الذكر إذا وافقت مصلحة الآثار أو لجنة حفظ الآثار العربية (لكل منهما فيما يخصه) على أن يدفع المستغل أجره كله أو بعضه من تعينهم أى من المصلحتين لمراقبة التشغيل .

أما إذا رفضت مصلحة الآثار أو لجنة الآثار العربية الترخيص باستمرار التشغيل بالمحجر بعد اكتشاف الآثار أو المباني القديمة أو المصنوعات الفنية المشار إليها سابقاً فيوقف التشغيل فيه فوراً وينقضى العقد الصادر له عن المحجر ويجوز للمصلحة الترخيص بمحجر آخر بنفس الجبل عن المدة الباقية لعقد الإيجار لإستغلال نفس المادة أو رد باقى رسوم الإيجار عن المدة الباقية من العقد بعد استيفاء جميع مستحقات الحكومة مع إعفائه من رسم النظر فى هذه الحالة .

مادة ٨٤:

المستغل مسئول وحده بصفة عامة أمام الغير عن كل ضرر ينتج من أعماله وعليه أن يدفع عن الحكومة كافة التبعات التي قد تنتج من القضايا أو المطالبات أو الاجراءات التي يتخذها الغير ضدها بهذا الخصوص .

مادة ٨٥:

لا يجوز التنازل عن عقد الاستغلال أو إشراك الغير فيه إلا بعد موافقة الوزير أو من ينوبه على ذلك كتابة مقدما وبشرط أن يكون طالب التنازل أو الاشتراك قد قدم طلبه على ورقة دمغة مشفوعا برسم النظر القانوني ويجب أن يتم التصديق أمام الجهات المختصة بذلك على كافة إمضاءات الطرفين في كل طلب من هذا القبيل وأن يبين صراحة في الطلب أنه يشمل المحجر وجميع ملحقاته أن وجدت وقيمة التأمين السابق ايداعها عنها جميعها على أن ينص في التنازل تضامن من الطرفين تضامنا شاملا عن جميع مستحقات المصلحة قبل التنازل لغاية تاريخ قبول التنازل .

وفي حالة قبول المصلحة طلب التنازل أو الاشتراك فتقوم بإثبات ذلك على كل من نسخ العقد وملحقاته .

مادة ٨٦ :

المصلحة الحق في إلغاء العقد إذا احتاجت الحكومة للأرض أو لجزء منها للمنافع العامة وفي هذه الحالة يتعين على المستغل أن يوقف التشغيل في المحجر فوراً وله أن يسترد القيمة التجارية عن المدة الباقية من العقد بعد خصم جميع المستحقات للمصلحة قبله .

مادة ٨٧ :

في حالة المناطق الواسعة المساحة كما هو الحال في مناطق الجبس والرمال والزلط

والطفلة ونحوها يكون للحكومة الحق في أى وقت أن تستبعد من المنطقة أى جزء يتضح أن للغير حقوقا عليه أو أنه مما تحتاج إليه الحكومة لأعمالها الخاصة أو للمنافع العامة أو للاغراض العسكرية دون أن يكون للمستغل أى حق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك .

مادة ٨٨ :

يقوم المستغل بأخطار المصلحة في الحال عن كل الحوادث التي تقع لعماله أو لآخرين من جراء تشغيله في المحجر وعليه أن بسطها كافة البيانات المتعلقة لكل حادثة .

مادة ٨٩ :

في حالة الأذن للمرخص له باستعمال الألغام في التشغيل يكون المرخص له مسئولاً وحده عما يفتج من الاضرار التي قد تقع وعليه أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع أية حوادث من جراء التشغيل متبعا التعليمات الصادرة في هذا الشأن والخاصة بنقل وتخزين واستعمال مفرقات مع وجوب مراعاة التعليمات الآتية عند استعمال الألغام في أعمال التحجير :

(أ) أن تطلق الألغام في الأوقات المبينة بعد من الساعة السابعة إلى الساعة الثامنة أو من الساعة الثالثة مساء إلى الساعة الرابعة مساء .

(ب) أن يقوم بالتنبيه اللازم قبل اطلاق أى لغم وذلك بواسطة استعمال نفير ذى صوت عال وأن يكلف عاملان من عماله يحمل كل منهما راية حمراء لمنع الجمهور من المرور بالقرب من المحجر وعلى مسافة لا تقل عن ٢٥٠ مترا من مكان اللغم .

(ج) ألا يطلق الألغام إلا في الجبل الأصم نفسه .

وللمصلحة دائما الحق في إلغاء الترخيص باستعمال اللغم في أى وقت تراه دون أن يكون للمستغل الحق في المطالبة بأى تعويض .

مادة ٩٠ :

يقوم مستغلو مادة المحاجر التى تستخلص من مواد أخرى بأن يردم الحفر التى تنتج من التشغيل فى المحجر وأن يهد الأرض أولاً بأول بالمطابقة لشروط هذه اللائحة بحيث يكون منسوب الأرض بعد التشغيل بمستوى الأرض المجاورة . وإذا ظهر انبثاع فى المحجر فى أى وقت وامتنع المستغل عن ردمه فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ أخطاره بذلك بإفادة مسجلة تقوم المصلحة بإلغاء العقد ومصادرة التأمينات الخاصة بالتشغيل وتقوم الحكومة بردم النشع على حساب المستغل وتخصم تكاليف الردم من التأمين النسبى المودع منه وإذا لم يكف ترجع عليه المصلحة بما يتبقى عليه .

مادة ٩١ :

يلتزم المستغل لآى محجر بالمناطق التى تحددها مصلحة الآثار المصرية بدفع أجرة الحفر أو جزء منها حسب ما تطلبه مصلحة الآثار وعليه تنفيذ جميع الشروط التى تقررها مصلحة الآثار بهذه المناطق .

مادة ٩٢ :

يلتزم المستغل بأن يشون مستخرجات محجره داخل حدود محجره أو داخل حوش تشوين مرخص له به من المصلحة وإذا شون شيئاً من هذه المستخرجات على أرض حكومية بدون ترخيص من المصلحة فيكون للمصلحة الحق فى إلغاء عقده بدون أى معارضة أو المطالبة بأى تعويض من أى نوع كان مع مصادرة المشونات .

مادة ٩٣ :

إذا ارتكب المستغل مخالفة بأى حكم من أحكام هذه اللائحة أو تأخر عن دفع

ما يستحق عليه فيكون للوزير أو من ينوبه حق إلغاء عقده وبدن حاجة إلى إجراءات قضائية أو غيرها مع حفظ حق المصلحة في الحقوق الأخرى قبل المستغل ويكون إثبات المخالفات دائما بمقتضى محضر إداري يحرره أحد الموظفين الفنيين بالمصلحة أو يوقعه المستغل أو رئيس العمل في المحجر فإن امتنع فيكفى إثبات الامتناع من شاهدين يوقعان المحضر ولا يكون للمستغل الحق في الطعن في كل أو بعض ما هو وارد في ذلك المحضر بأي وجه من الوجوه وعلى المستغل أن يوقف التشغيل بالمحجر فوراً وأن يقوم بأخلائه أثر أخطاره بقرار الإلغاء وبكتاب موصى عليه وبغير حاجة لمتدوب المصلحة بطريقة سليمة وأن امتنع تقوم المصلحة بوقف العمل واستلام المحجر بواسطة رجالها ومعاونة جهة الإدارة إذا استدعى الحال ذلك .

مادة ٩٤ :

تحصل مصلحة المناجم والوقود من الأراضي الحكومية خارج المنطقة المخصصة بها والتي تخصص لإقامة منشآت كما لقمائن وأحواش التشوين والمظلات والمباني وخطوط السكة الحديد بأنواعها والخطوط الكهربائية والهوائية وأنابيب المياه والهواء المضغوط وغيرها إيجارا مقدما وسنويا بالقرارات المقررة في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٩٥ :

لا يجوز استخدام شيء من الأراضي المؤجرة إلا للأغراض التي أقرت من أجلها فقط إلا إذا وافقت المصلحة على ذلك بناء عن طلب يقدم للمصلحة من المرخص له مصحوبا برسم النظر المقرر .

مادة ٩٦ :

إذا كانت قطعة الأرض المطلوب استئجارها واقعة داخل أملاك حكومية تابعة

لمصلحة أخرى فعلى المرخص له التقدم للمصاحبة المختصة للحصول على الترخيص اللازم
بمدد مداد الرسوم والتأمينات الى تطلبها وتنفيذ جميع اشتراطاتها .

مادة ٩٧ :

عند معاينة قطعة أرض مطلوب استئجارها لإقامة قمينة جبر أو جبرس أو طوب
أو ماشابهها يجب ملاحظه أن يكون بعدها عن المساكن لا يقل عن ٥٠٠ متر وألا تزيد
مساحة المنشأة وملحقاتها على ١٠٠٠ متر مربع مع مراعاة موقع الأرض المطلوب
إقامة المنشأة عليها بالنسبة لقرب الموقع من العمران وعدد التراخيص بهذه الجهة .

مادة ٩٨ :

إذا قلت المسافة بين المساكن وموقع القمينة المطلوبة عن ٥٠٠ متر وإذا كانت
القمينة واقعة داخل الزمام فيجب في الحالتين أن ترسل المصلحة إلى مفتش الصحة
المختص خريطة تبين موقع القمينة لبدء رأيه مقدما قبل التصريح بأقامتها .

مادة ٩٩ :

إذا لم توافق المصلحة على موقع القمينة تخطر المصلحة الطالب بالبريد المسجل
محفظ طلبه نهائيا .

مادة ١٠٠ :

إذا لم يكن لدى المصلحة أو لدى أى جهة حكومية أخرى اعتراض على إقامة
تلك القمينة فتصدر المصلحة إلى الطالب عقد الإيجار عن قطعة الأرض اللازمة للقمينة
المذكورة بمدد أن يسدد للمصلحة الإيجار السنوى والتأمينات بالكامل مقدما وفقا
لاحكام القانون وهذه اللائحة وإذا لم يسدد هذه المبالغ للحكومة فى خلال خمسة
عشر يوما من تاريخ المطالبة فيحفظ طلبه ويسقط حقه فى كل مبلغ يكون قد دفعه

للمصلحة قبل ذلك ويعتبر ابتداء العقد اعتباراً من تسليم الموقع .

مادة ١٠١ :

إذا تقدم أكثر من طالب واحد لاستئجار نفس قطعة أرض واحدة فتتولى المصلحة بنفسها تقسيم تلك القطعة بين طالبيها بالنسبة التي تراها ورأيها في ذلك قطعي ولها أن تستبعد أي طلب لا ترى ضرورة إلى النظر فيه .

مادة ١٠٢ :

إذا أُلغى عقد استغلال محجر ما بسبب انتهاء مدته بسبب مخالفة أثناء تشغيله فتقوم المصلحة أيضاً وفي نفس الوقت بإلغاء كافة عقود إيجار الأراضي وغيرها المتعلقة بهذا المحجر (العقود التبعية عامة) .

مادة ١٠٣ :

يسقط حق المستأجر مسترداً قيمة التأمين المودع منه تحت يد المصلحة عن قطعة الأرض المؤجرة إليه إذا ما ارتكب أية مخالفة لشروط استخدام تلك الأرض وترتب على مخالفته هذه أن قررت المصلحة إلغاء عقد إيجار تلك الأرض .

مادة ١٠٤ :

إذا قررت المصلحة عدم تجديد عقد الأرض بسبب عدم تجديد عقد استغلال المحجر أو لأي سبب آخر يرجع الحكم فيه للمصلحة وحدها فترسل المصلحة للمستأجر أخطار الإخلاء تلك القطعة خلال مدة تحددها له المصلحة لا تتجاوز مدة العقد بأي حال من الأحوال والا يصادر التأمين المودع عنها .

مادة ١٠٥ :

إذا انتهى مفعول عقد إيجار أرض منشأة لانقضاء مدته وعدم تجديده أو أُلغى

فذلك العقد لسبب ما فيجب على المستأجر أن يسلم قطعة الأرض خالية إلى المصلحة من كل الأبنية والمهمات ونحوها المقام عليها أو الموجودة فيها في اليوم التالي من تاريخ انتهاء تقرير إلغاء العقد وكل ما قد يوجد على الأرض من عقارات اعتباراً من ذلك التاريخ يصبح ملكاً خالصاً للحكومة دون أن تلزم بدفع أى مقابل أو تعويض عنه ويقوم مندوب المصلحة بتحرير محضر عن حالة الأرض وما عليها من عقارات ومنقولات وآلات وقيمتها التقديرية إلى غير ذلك من التفاصيل الضرورية حسب مقتضيات كل حالة مع مصادرة التأمين المدفوع عن تلك الأرض إذا لم يقم مستأجرها بإخلائها قبل نهاية العقد .

مادة ١٠٦ .

إذا آلت إلى مصلحة حسب أحكام هذه اللائحة ملكية أى منشأة أو سكك حديد ديكوفيل الخ وطلب استئجارها بعدئذ شخص أو أكثر ممن يشتغلون بالتعجير تتبع القواعد التالية بشرط تقديم الطلب على ورقة دمنة فئة خمسين ملياً مصحوبة برسم النظر القانونى وقدره جنيهاً .

(أ) يلزم طالب التأجير برسوم الأرض المقام عليها المنشأة طبقاً للقانون رقم ٨٦

لسنة ١٩٥٦ .

(ب) يلزم الطالب بسداد مبلغ ٨ / من قيمتها التقديرية التى تقدر بمعرفة

المصلحة سنوياً .

(ج) يقوم الطالب بسداد تأمين بواقع جنيهاً عن كل عشرة أمتار مربعة

(تأمينات حسب القانون) ؛

(د) إذا لم يتقدم أحد بطلب لاستئجار المنقولات مثل السكك الحديدية

والديكوفيل والآلات وماشائها فتطرح فى مزايده عامة طبقاً لللائحة المخازن فى

ظرف ستة شهور .

مادة ١٠٧ :

للمصلحة الحق في أى وقت أن تطلب بتحويل خط السكة الحديد أو خط الديكوفيل أو الخط الهوائى أو الطريق ... الخ من مكانه الأصى إلى مكان آخر وأن تأمر بالقيام بأى أو تعديل آخر مما تراه لازماً أو مرغوباً فيه لتنظيم عمليات الاستغلال المختلفة في المنطقة ويجب على المستأجر تنفيذ ما تصدره المصلحة من التعليمات في هذا الصدد وذلك خلال ١٥ يوماً على الأكثر من تاريخ أخطاره بتلك التعليمات بموجب كتاب موصى عليه .

وإذا تأخر عن تنفيذ شيء مما تكلفه به المصلحة فيكون لها الحق أن تقوم فوراً بأجراء كل ما هو مطلوب على نفقة المستأجر ولها أيضاً أن تُلغى عقدتها معه .

وللمصلحة كذلك أن تصدر عقود إيجار عن أراض أخرى بوضع خطوط أخرى من هذا القبيل بحيث تبقى الخطوط السابق وضعها بمعرفة المستأجر إن شاء يشترط في هذه الحالة أن يتحمل المستفيدون من تلك الخطوط الجديدة كافة التكاليف مع التزامهم أيضاً بكافة مصروفات المحافظة عليها وصيانتها وبكل ما يتسبب عنهم من الأضرار وغيرها .

مادة ١٠٨ :

لا يجوز لمستأجر الأرض المقام عليها خط سكة حديد أو ديكوفيل أو نحوها أن يشغل الأرض المجاورة لذلك الخط بتسكيس الأحجار فيها أو لآى غرض آخر مالم يحصل على ترخيص كتابى بذلك مقدماً من المصلحة بعد تسديد الرسوم القانونية .

مادة ١٠٩ :

محظور على المستأجر أن يضع في أى جزء من الأراضى المؤجرة إليه أية مادة

قابلة للانفجار مالم يحصل مقدما علي ترخيص بذلك من المصلحة حسب الشروط والأوضاع التي تقرها جهات الاختصاص في هذا الشأن .

مادة ١٠١ :

يجب ألا تزيد مساحة المحاجر عن الآتي :

(أ) (١) .

(ب) (٢) .

(ج) لا يجوز استغلال الرمال من المحاجر المرخصة لاستغلال الزلط وفي حالة ما إذا طاب المرخص له بذلك فعليه التقدم للمصلحة للترخيص له بمحجر رمال في مساحة لا تتجاوز ١٠٠×٥٠ متر داخل حدود محجر الزلط المرخص له به ، وتتخذ في هذا الموضوع الإجراءات اللازمة بالنسبة لطلب محجر رمال جديد مستقل طبقا لهذه اللائحة .

(د) للمصلحة دائما كامل الحق في التعاقد مع غير المستغل بأي منطقة على استخراج أي مادة أخرى من مواد المحاجر أو أي مادة من المعادن من نفس المنطقة المتعاقد عليها لاستخراج المادة المرخص بها وذلك في حالة خلو الجزء المطلوب الترخيص به من مادة المحاجر المرخص بهن للاستغلال الأصلي واستبعاده من عقد الترخيص الممنوح .

مادة ١١١ :

تحصل نقدا ومقدما مصلحة المناجم والوقود والتأمينات الموضحة بمد لضمان تنفيذ الاستغلال .

١ - عن عقود استغلال محاجر مملوكة للحكومة ومرخص باستغلالها
بالحجار واناوة :

(أ) تأمين اناوة يساوى ٥٠ ٪ من القيمة الايجارية السنوية .

(ب) تأمين لضمان تنفيذ شروط العقد بواقع ١٠ ٪ من القيمة الايجارية السنوية
وبحد أدنى قدره جنيهان .

(ج) تأمين لضمان تنفيذ شروط التشغيل وقدره ٥ جنيهاً لمحاجر الأحجار
الجيرية والرخام والألباستر بأنواعها ، ١٠ جنيهاً لمحاجر الرمال والزلط والطين
والمناطق بكافة أنواعها .

٢ - عقود استغلال محاجر مملوكة للحكومة ومرخص باستغلالها باناوة فقط
أو محاجر غير مملوكة ومرخص باستغلالها باناوة فقط :

(أ) تأمين اناوة ٥٠ ٪ من قيمة الاناوة المستحقة بحد أدنى جنيهان .

(ب) تأمين لضمان تنفيذ شروط العقد بواقع ١٠ ٪ من قيمة الاناوة بحد أدنى
قدره جنيهان .

(ج) تأمين لضمان تنفيذ شروط التشغيل وقدره ٥ جنيهاً لمحاجر الأحجار
بأنواعها و ١٠ جنيهاً لمحاجر باقى مواد المحاجر .

٣ - تأمين خطوط السكك الحديدية والديكوفيل وخطوط أنابيب المياه
المضغوط والخطوط الهوائية والكهربائية والطريق .

يحصل تأمين بواقع جنيهين مصريين عن كل مائة متر طولى أو أى جزء من
طولها لضمان إزالة وتجهيد الأرض وإعادةتها إلى حالتها الطبيعية على أن يتم ذلك قبل
انتهاء مدة العقد .

٤ - تأمين المنشآت أو المباني التى تخصص للاغراض الصناعية بكافة أنواعها .

يحصل تأمين بواقع جفيتين مصريين عن كل عشرة أمتار مربعة من المباني أو أى جزء منها لضمان إزالة المباني وتمهيد الأرض وإعادتها إلى حالتها الطبيعية وعلى أن يتم ذلك قبل انتهاء العقد .

ولا ترد قيمة التأمين ما لم تتم التسوية النهائية بين الحكومة وصاحب الشأن عن جميع الالتزامات وغيرها من الاشتراطات ويكون الاسترداد بطلب يقدم لهذا الغرض من صاحب الشأن لمصلحة المناجم والوقود على ورقة دمغة من فئة الخمسين مليما ويجب أن يصحب الطلب العقد المراد استرداد التأمين الخاص به وكذلك إيصال دفع ذلك التأمين أو الاقرار بفقده .

مادة ١١٢ :

في استرداد التأمين الذى يدفع في حالة الترخيص بمواد المحاجر :

١ - يجب أن يقدم المستغل طلبا بصرف التأمين المستحق له على أن يرفق بالطلب الايصالات التى تكون طرفه والى سبق سداد التأمينات بموجبها وفى حالة عدم وجود هذه الايصالات فعليه أن يطلب من المصلحة موافاته باقرارات بدل فاقد عن الايصالات سالفة الذكر للتوقيع عليها منه وإعادته بالتالى للمصلحة .

٢ - لا يرد تأمين الاتاوة إلا بعد استيقاء حق المصلحة فى الاتاوة المستحقة عن الكميات التى استخرجت من المحجر .

٣ - يصادر تأمين ضمان شروط العقد (التأمين النسبى) فى حالة إخلال المستغل بتنفيذ شروط العقد إذا كان المحجر بالإيجار السنوى وفى حالة إخلاله بتنفيذ شروط التصريح إذا كان المحجر قد تسلم لمدة محددة بالاتاوة طبقا للمادة ٢٩ من القانون وذلك بالنسبة للاضرار التى وقعت من المستغل أثناء استغلاله المحجر .

٤ - يصادر تأمين التشغيل كليا أو جزئيا فى حالة إخلال المستغل بشروط التشغيل .

بالمحجر وذلك بالنسبة للاضرار التي وقعت من المستغل بإساءته التشفيل بالمحجر .

سادة ١١٣ :

على المصالح الحكومية وما في حكمها أخذار مصلحة المناجم والوقود فور اسناد
أى عملية منها لمقاول أو شركة بتاريخ إسنادها وتاريخ تهوها وبيان المكعبات
الحقانية لمراد المحاجر المستعملة فيها كل مادة على حدة .

وعليها أن تقوم بالتفتيش على المقاول أو الشركة السندة إليه العملية بالتقدم
لمصلحة المناجم والوقود أو تفتيش المحاجر المختصة فور اسناد العملية للتقدم بالمطالبات
اللازمة عن المحاجر التي يختارونها للتوريد منها للعملية أو مشتري مايلزمهم من
المحاجر المرخص بها من هذه المصلحة .

في حالة طلب المقاول أو الشركة لمحجر أو محاجر العملية فيلزم سداد رسوم النظر
وما يستحق لمصلحة المناجم والوقود من إيجارات وتأمينات طبقا لما تقرره لجنة
تحديد الإيجارات ولايسلم المحجر أو المحاجر بمد قرار اللجنة إلا باستيفاء كافة
الرسوم وتحصيل الاتاوات الزائدة عن القيمة الإيجارية إذا كان المحجر بإيجار واتاوة
وذلك من الجهة المسندة للعملية خصما من حساب المقاول أو الشركة . كذا تحصيل
الاتاوة عن مادة المحاجر التي يقوم المقاول أو الشركة باستخراجها من المحاجر
غير المرخص بها للغير وشرط أن يكون قد قدم بلاغ للبوليس أو عمن محضر بذلك
من أحد مفتشى أو مهندسى مصلحة المناجم والوقود أو مساعديهم أو أحد الموظفين
الفنيين من المصلحة أو مصلحة الشركات المنصوص عليهم في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤
كل فيما يخصه ويكون التحصيل بالكيفية سالفة الذكر مع السير في الاجراءات
القانونية بشأن البلاغ لحين الفصل قضائيا .

ولايلزم المقاول أو الشركة بسداد أى اتاوة للمصلحة في حال عدم الترخيص
بمحاجر للعملية أو عدم استيلائه على مواد المحاجر غير المرخص بها للغير .

مادة ١١٤ :

يجوز الترخيص لقاول عملية حكومية أو صاحب منشأة باستخراج كميات محددة من مواد المحاجر خلال مدة محددة لغرض تنفيذ العملية أو المنشأة نظير دفع الأتاوة المقررة عن تلك الكميات مقدما ويلزم أن يكون الموقع المراد أخذ مواد المحاجر منه يبعد عن المناطق المرخص فيها بمحاجر بمسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات على الأقل .

ويلزم في حالة العمليات الحكومية أن يحصل المقاول من الجهة المسفدة للعملية على إقرار مبين فيه الكميات الابتدائية للمادة المراد استخراجها . وفي حالة المنشآت الأهلية يلزم أن يرفق مع الطلب رسما للمنشأة موقعا عليه من مهندس نقابي وعلى أن يكون صادر بشأنه ترخيصا من الجهة المختصة .

ويلزم في حالة العمليات الحكومية أن يحصل المقاول من الجهة المسفدة للعملية على إقرار مبين فيه الكميات الابتدائية للمادة المراد استخراجها . وفي حالة المنشآت الأهلية يلزم أن يرفق مع الطلب رسما للمنشأة موقعا عليه من مهندس نقابي وعلى أن يكون صادرا بشأنه ترخيصا من الجهة المختصة .

ويكون سداد الأتاوة عن المادة المراد استخراجها مقدما عن جميع كمياتها الابتدائية وحساب الأتاوة النهائي كما يجيء بالحساب الختامي للعملية أو المنشأة ويرجع في حساب الأتاوة النهائي إلى الكميات الختامية وما استخرج من الموقع المصرح به بعد استلامه .

ويعد مستخرجا دون ترخيص من مصلحة المناجم والوقود ما يكون موردا من الموقع المصرح به خلاف الغرض المصرح لأجله وينطبق في ذلك حكم المادة ٣٤ من القانون .

مادة ١١٥ :

ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

الملاحق

قانون رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٥٤

في شأن منفع أعانة عن المصدر من الرائد من الإنتاج المصرى لمواد
المناجم والمحاجر والأملاح التبخرية عن طريق قناة السويس^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ بالموافقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة
المصرية والشركة العالمية لقنال السويس البحرية.

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة وموافقة رأى مجلس

الوزراء .

أصدر القانون الآتى :

مادة ١

تمنع أعانة عن المصدر عن طريق قنال السويس من مواد المناجم والمحاجر
والأملاح التبخرية المنتجة بمصر على أن يكون زائدا عن متوسط التصدير فى

(١) الوفائى المصرية العدد ٧٤ مكرر فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٤

الفترة من أول يولييه سنة ١٩٤٩ إلى تاريخ العمل بهذا القانون وكان ناشئا عن زيادة في الإنتاج عن متوسط الإنتاج في الفترة المذكورة .

وتكون الإعانة معادلة لرسم المرور الذي تحصله شركة قناة السويس البحرية العالمية .

وتصرف إلى المنتج مرة كل سنة .

مادة ٢ :

يصدر وزير التجارة والصناعة قوارا ببيان الأوضاع التي تقدم بها طلبات الحصول على الإعانة المذكورة وكيفية صرفها .

مادة ٣ :

على وزيرى التجارة والصناعة والمالية والاقتصاد كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية ؟ .

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤) .

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦

بفرض رسم إنتاج على الأملاح التبخرية وتنظيم استغلالها^(١).

باسم الأمة .

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة

١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء

سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر والقوانين

المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٠ بشأن الرسوم الجمركية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج

وعلى مآثر آاء مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة .

مادة ١ — (٢)

مادة ٢:

يكون الترخيص باستغلال الأملاح التبخرية وتقدير القيمة التجارية

(١) اللوائح المصرية العدد ٣٨ مكرر (١) في ١٩٥٦/٤/٨

(٢) المادة الأولى الخاصة بفرض رسم الإنتاج على الأملاح التبخرية مافاة بالقانون رقم

السفوية بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة على أن يعفى مالك السطح من القيمة الاجارية .

ويماقب بمقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من أستخرج أو شرع في استخراج الأملاح التبخرية بدون ترخيص ، كما يحكم بمصادرة الأدوات وآلات التشغيل .

مادة ٣ :

على وزير التجارة والصناعة والمدن والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨

بتنظيم العمل في المناجم والمحاجر في الأقليم المصرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على المادة ٥٢ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في مصر بشأن المناجم والمحاجر

والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر والمعدل بالقانون ،

رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى

والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتى :

مادة ١

تسرى أحكام هذا القانون على من يعملون في صناعات المناجم

والمحاجر .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ فى ٥ يونية ١٩٥٨

السفوية بقرار يصدر من وزير التجارة والصناعة على أن يعفى مالك السطح من القيمة الاجارية .

ويماقب بمقوبة السرقة أو الشروع فيها كل من أمتخرج أو شرع في استخراج الإملاح التبخرية بدون ترخيص ، كما يحكم بمصادرة الأدوات وآلات التشغيل .

مادة ٣ :

على وزير التجارة والصناعة والعدن والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون .
ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٢ شعبان سنة ١٣٧٥ (٤ أبريل سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨

بتنظيم العمل في المناجم والمحاجر في الأقليم المصرى (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية .

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ،

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى مصر بشأن المناجم والمحاجر
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر والمعدل بالقانون
رقم ٧١ لسنة ١٩٥٧ .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى
والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتى :

مادة ١

تسرى أحكام هذا القانون على من يعملون فى صناعات المناجم
والمحاجر .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣ فى ٥ يونية ١٩٥٨

مادة ٢

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بصناعات الفاجم .

(أ) العمليات الخاصة بالبحث أو الكشف عن المواد المعدنية بما في ذلك الاحجار
المكريمة أو أستخراجها أو تصنيعها بالنطقة الصادر عنها الترخيص سواء كانت
المعادن صلبة أو سائلة .

(ب) العمليات الخاصة باستخراج أو تركيز أو تصنيع رواسب المواد المعدنية
الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها في منطقة الترخيص أو المقعد أو في الأماكن
البعيدة عن العمران ، وتحدد هذه الأماكن البعيدة عن العمران بقرار من وزير
الشئون الإجتماعية والعمل .

(ج) ما يلحق بالعمليات المشار إليها في البندين ١ ، ب من أعمال البناء وإقامة
التركيبات والأجهزة .

مادة ٢ :

لا يجوز تشغيل النساء عموما والأحداث دون السابعة عشرة تحت سطح الأرض
في الصناعات المشار إليها في المادة الأولى .

مادة ٣ :

على صاحب العمل ألا يسمح لأي عامل بمزاولة العمل في العمليات التي يشترى
عليها هذا القانون إلا بعد إجراء الكشف الطبي عليه وثبوت لياقته طبيا للعمل
فيها ويكون ذلك وفقا للاوضاع التي يحددها وزير الشئون الإجتماعية والعمل
بقرار منه .

ويجب توقيع الكشف الطبي عليه بصفة دورية مرة في كل سنة على الأقل إذا
كان من العمال الذين يشتملون بباطن الأرض أو من عمال التخريم .

كما يجب توقيع الكشف الطبى على العامل فى حالة فصله قبل نهاية فترة الاختبار
لأثبات حالته ومعرفة ما إذا كان مصابا بمرض مهنى .

مادة ٥ :

لا يجوز أن تتجاوز فترة الاختبار المشار إليها فى المادة السابقة ثلاثة أشهر
ولا يجوز أن تكون فترة الاختبار أكثر من مرة واحدة بالنسبة الى العامل الذى
يشتمل فى ذات الصناعة .

مادة ٦ :

يُحظر دخول أماكن العمل وملحقاتها على غير العمال والموظفين المكلفين
بالتفتيش على المنجم والمحجرو الأشخاص الذين يحملون إذنا خاصا من الجهة
الحكومية المختصة أو من إداوة المنشأة . كما يُحظر على العامل دخول أماكن
العمل وملحقاتها فى غير مواعيد العمل بغير إذن .

مادة ٧ :

على كل صاحب عمل أن يعد سجلا أو نظاما خاصا لقيود وحصر العمال قبل
دخولهم إلى أماكن العمل وعند خروجهم منها .

مادة ٨ :

لا يجوز بقاء العمال فى أماكن العمل سواء فوق سطح الأرض أو فى باطنها
مدة تزيد على ثمانى ساعات فى اليوم . وإذا كان العمل فى باطن الأرض فيجب
أن تشمل هذا المدة الوقت الذى يستغرقه العامل للوصول من سطح الأرض
إلى مكان العمل فى باطن الأرض والوقت الذى يستغرقه للعودة من الباطن إلى
سطح الأرض .

ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغل العمال أكثر من أربع ساعات متوالية :

مادة ٩

يجوز يصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة أحكام المادة السابقة إذا كان العمل لمنع وقوع حادث أو لتلافي خطر أو اصلاح ما نشأ عنه وذلك بالشروط الآتية :

(أ) أن يبلغ مكتب العمل المختص خلال أربع وعشرين ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لاتمام العمل والعمال المطلوبين لانجازه .

(ب) أن يصرف للعمال عن كل ساعة إضافية مبلغ يوازي الاجر الكامل الذي يستحقه في الساعة مضافا إليه خمسين في المائة على الاقل إذا كان للعمل قبل غروب الشمس و (١٠٠ ٪) إذا كان بعد غروبها .

وإذا كان العمل في أيام الراحة الاسبوعية أو الإجازات السنوية أو الموسمية فيصرف كل ساعة مبلغ يوازي الاجر الكامل الذي يستحقه العامل في الساعة مضافا إليه ٥ ٪ منه على الاقل وذلك بخلاف أجر اليوم ذاته

مادة ١٠ :

يعصى العامل راحة أسبوعية لمدة لا تقل عن يوم كامل بنصف أجر .

مادة ١١ :

على صاحب العمل أن يعلق في أمكنة العمل بشكل ظاهر جدولا يبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة وتبلغ صورة منه معتمدة من صاحب العمل أو من يقوم مقامه إلى مكتب العمل المختص ، كما يجب ابلاغه أولا بأول بكل تعديل يدخل عليه .

مادة ١٢ :

لكل عامل أمضى في خدمة صاحب العمل سنة كاملة الحق في إجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوماً بأجر كامم

وتزاد الاجازة إلى ٢١ يوماً إذا أمضى العامل عشر سنوات في خدمة مستمرة لدى صاحب العمل .

ولا يجوز تجزئة الإجازة الا بطلب كتابي من العامل .

ويراعى في حساب مدة هذه الاجازة أن تبدأ من ساعة توصيل العامل إلى أقرب مدينة بها مواصلات عامة وتنتهى ساعة العودة إليها.

مادة ١٣ :

على صاحب العمل أو المدير المسئول أن يضع في مكان ظاهر لأئحة باللغة العربية لتنظيم العمل والأوامر الخاصة بالسلامة العامة وفقاً للقرار الذي يصدره وزير الشؤون الإجتماعية والعمل بالاتفاق مع وزير الصناعة .

مادة ١٤ :

على مدير المنجم أو المحجر أو من ينوب عنه .

(أ) إصدار الأوامر اليومية الخاصة بالسلامة العامة

(ب) منع وجود العمال في منطقة الانفجار إلا بعد مضي فترة لزوال الخطر .

(ج) ألا يسمح بغير استعمال مصابيح الامان المرتفعة في الأجزاء التي بها غازات قابلة للاشتعال أو مسببة للانفجار .

(د) تقديم الملابس والأدوات الخاصة بالوقاية .

(هـ) تنظيم التهوية ودرجة الحرارة سواء كان ذلك طبيعيا أو صناعيا .

(و) فحص حالة المنجم يوما قبل بدء العمل وابداء الملاحظات للرئيس المسئول للتنفيذ فورا .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ز) التفتيش أثناء العمل مرة في الأسبوع على الأقل واعداد تقرير يبين فيه تاريخ وساعة التفتيش وعدد العمال ووجود غازات ضاره وحالة الدعائم والجوانب والسقف والجويز وعلامات الاضاءة والتهوية ووسائل الاسعاف ومدى تنفيذ ماورد بالفقرة (أ) من هذه المادة . وتفيد هذه التقارير في سجل خاص يعد لهذا الغرض

مادة ١٥

على صاحب العمل أو المدير المسئول إنشاء نقطة انقاذ أمامية قريبة من مكان العمل مجهزة بأدوات الانقاذ والاسعاف الضرورية . وأن تكون هذه النقطة متصلة تليفونيا بداخل هذا المكان بحيث تصلح للاستعانة بها في الحال وتعين مستخدما فنى مدرب للإشراف على عمليات الانقاذ والاسعافات الأولية .

مادة ١٦ :

على صاحب العمل أن يعد في كل منجم أو محجر يشغل فيه ٥٠ عاملا على الأقل مكانا مناسبيا بالقرب من مدخل المنجم أو المحجر يحتوى على غرفة مجهزة بوسائل الانقاذ والاسعافات الأولية وأخرى للتمريض . فضلا عن غرفة لتغيير

الملابس . أما المفاجم والمهاجر التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ عاملا وتقع في دوائر قطرها ٢٠ كيلو مترا فيجب أن تشترك في إنشاء مركز للإنقاذ والإسعاف في مكان وسط .

ولوزير الشؤون الإجتماعية والعمل تحديد وسائل الإنقاذ والإسعاف وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ :

يجب الاحتفاظ بمياه الشرب في أوعية خاصة محكمة الإغلاق منعا للتلوث وتوضع تلك الأوعية في أماكن قريبة من متناول العمال . ويجب تغيير المياه يوميا وتظهر الأوعية مرتين في الأسبوع على الأقل بطريقة معتمدة صحيا .

مادة ١٨ :

يلتزم صاحب العمل في الأماكن البعيدة عن العمران المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون بما يأتي .

(أ) يوجر للعمال المساكن الملائمة بحيث يخصص بعضهم للعمال المتزوجين وتحدد اشتراطات ومواصفات هذه المساكن بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل .

(ب) أن يقدم للعمال ثلاث وجبات غذائية في اليوم في مطاعم يعدها لهذا الغرض وتكون نظيفة ومستوفية للشروط الصحية

وتحدد أنواع وكميات الطعام لكل وجبة وماية جملة العامل في مقابل الوجبة الواحدة بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل .

(د) تقديم الملابس والأدوات الخاصة بالوقاية .

(هـ) تنظيم التهوية ودرجة الحرارة سواء كان ذلك طبيعيا أو صناعيا .

(و) فحص حالة المنجم يوما قبل بدء العمل وابداء الملاحظات للرئيس المسئول للتنفيذ فورا .

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ ذلك .

(ز) التفتيش أثناء العمل مرة في الاسبوع على الأقل واعداد تقرير يبين فيه تاريخ وساعة التفتيش وعدد العمال ووجود غازات ضاره وحالة الدعائم والجوانب والسقف والحواجز وعلامات الاضاءة والتهوية ووسائل الاسعاف ومدى تنفيذ ماورد بالفقرة (أ) من هذه المادة . وتفيد هذه التقارير في سجل خاص يمد لهذا الغرض

مادة ١٥

على صاحب العمل أو المدير المسئول إنشاء نقطة انقاذ أمامية قريبة من مكان العمل مجهزة بأدوات الانقاذ والاسعاف الضرورية . وأن تكون هذه النقطة متصلة تليفونيا بداخل هذا المكان بحيث تصلح للاستعانة بها في الحال وتعين مستخدما فنى مدرب الاشراف على عمليات الانقاذ والاسعافات الأولية .

مادة ١٦ :

على صاحب العمل أن يعد في كل منجم أو محجر يشتغل فيه ٥٠ عاملا على الأقل مكانا مناسباً بالقرب من مدخل المنجم أو المحجر يحتوى على غرفة مجهزة بوسائل الانقاذ والاسعافات الأولية وأخرى للتمريض . فضلا عن غرفة لتغيير

الملابس . أما المفاجم والمهاجر التي يقل عدد عمالها عن ٥٠ عاملاً وتقع في دوائر قطرها ٢٠ كيلو متراً فيجب أن تشترك في إنشاء مركز للإنقاذ والإسعاف في مكان وسط .

ولوزير الشؤون الإجتماعية والعمل تحديد وسائل الإنقاذ والإسعاف وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي والقرارات المنفذة له .

مادة ١٧ :

يجب الاحتفاظ بمياه الشرب في أوعية خاصة محكمة الإغلاق منعاً للتلوث وتوضع تلك الأوعية في أماكن قريبة من متناول العمال . ويجب تغيير المياه يومياً وتظهر الأوعية مرتين في فلاسبوع على الأقل بطريقة معتدلة صحياً .

مادة ١٨ :

يلتزم صاحب العمل في الأماكن البعيدة عن العمران المشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون بما يأتي .

(أ) يوجر للعمال المساكن الملائمة بحيث يخصص بعضها للعمال المتزوجين وتحدد اشتراطات ومواصفات هذه المساكن بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل .

(ب) أن يقدم للعمال ثلاث وجبات غذائية في اليوم في مطاعم يعدها لهذا الغرض وتكون نظيفة ومستوفية للشروط الصحية

وتحدد أنواع وكميات الطعام لكل وجبة وماية جملة العامل في مقابل الوجبة الواحدة بقرار من وزير الشؤون الإجتماعية والعمل .

وفي حالة تقديم الوجبات أو بعضها للعمال داخل المنجم يجب أن تقدم للعمال تغليفا صحيا أو معبأة أو أواني محكمة الغطاء .

ولا يجوز التنازل عن تقديم الوجبات الغذائية مقابل أى بدن مالى .

(ج) أن يتولى مسئولية الإشراف على النظافة داخل مكان العمل وكذلك المنطقة السكنية ودورات المياه الخاصة بالعمال دون أن يتحمل العمما أية مصاريف فى هذا الشأن

مادة ١٩ :

يكون لمفتش الادارة العامة للعمل ومفتشى مصاحبة المناجم والمهاجر والوقود كل حسب إختصاصاته حق الدخول فى أماكن العمل والإطلاع على السجلات والمحركات التى يرونها ضرورية لذلك والتفتيش عليها والتأكد من تنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ :

يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١٥) بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر .

ويعاقب على كل مخالفة أخرى بأحكام هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تزيد على ألفى قرش .

وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت بشأنهم المخالفة . .

ويعاقب بالعقوبة المشار إليها فى الفقرة الاولى هذه المادة فى حالة العودة إلى مخالفة أحكام المادة (١٨) فقرة (ب)

مادة ٢١ :

ذا أخذ صاحب العمل بالالتزامات المفروضة عليه بموجب المواد ١٥ و ١٦ و

١٧ و ١٨ كان لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار قرار يبين فيه موضوع الاختلال ويكلف فيه صاحب العمل بإتمام هذه الاعمال على نفقة صاحب العمل وتحصيل النفقات بطريق الحجز الادارى .

مادة ٢٢ :

يجوز لمفتش الادارة العامة العمل بالانفاق مع مفتشى مصلحة المناجم والمهاجر والوقود فى حالة وجود خطر داهم يهدد سلامة العمال وصحتهم أن يأمر بوقف العمل .

مادة ٢٣ :

تسرى على عمال المناجم والمهاجر جميع قوانين العمل فيما لا تتعارض مع أحكام القانون

مادة ٢٤ :

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليم المصرى من تاريخ نشره ؟

ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه !

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨

في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية
والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

قرر القانون الآتي

مادة ١ :

يكون منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ،
وكذلك أى تعديل فى شروط الامتياز يتعلق بشخص صاحب الامتياز أو نطاقه
أو الاتاوة (العائدات) بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الأمة .
ويكون تعديل ماعدا ذلك من الشروط بقرار من الوزير المختص .

مادة ٢ :

تافى الاحكام المخالفة لهذا القانون .

مادة ٣ :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمى الجمهورية من تاريخ صدوره .

صدر بمراسمة الجمهورية فى ١٩ من ذى القعدة سنة ١٣٧٧ (٧ يونية سنة ١٩٥٨) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦١٧ لسنة ١٩٦٣

بجواز صرف مكافآت بقرار من المحافظ لأعضاء لجان المحاجر التي
تشكل تطبيقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم
والمحاجر (١)

رئيس الجمهورية -

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون
رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم .

وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاص
وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمحاجر إلى المحافظات .

وعلى القرارات الجمهورية الخاصة يربط ميزانيات المحافظات .

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٦٢ بتفويض السادة المحافظين في
مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن المناجم
والمحاجر .

وبناء على موافقة مجلس الرياسة .

قرار

مادة ١ :

يجوز بقرار من المحافظ صرف مكافآت لأعضاء لجان المحاجر متى تشكل تطبيقا للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على أن يكون الصرف في حدود الاعتماد المقرر لذلك في ميزانية المحافظة .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية و
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الاول سنة ١٣٨٢ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

قرار

بتنظيم بيع الملح وتداوله

مجلس الوزراء .

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ .
وعلى المادتين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس
والغش والقوانين المعدلة له .

وعلى المواد ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات
والبيانات التجارية والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم الصادر في ٣ إبريل سنة ١٩٤٦ بشأن الأوعية التي تستعمل في
المواد الغذائية .

وعلى القانون رقم ٦٥٨ لسنة ١٩٥٤ بإلغاء استصدار المراسيم .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير التجارة والصناعة .

قرار

مادة ١ :

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالملح « ملح كلوريد الصوديوم » وبشرط
أن يكون أبيض اللون بعد سحقه ، عديم الرائحة ، مالح الطعم ، خال من المرارة

جاف للملمس متعادل التفاعل ، لا يحتوى على مواد سامة .

مادة ٢ : (١)

لا يجوز بيع الملح أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع الآتية :

١ - ملح فاخر للمائدة ، ويجب أن يحتوى على الأقل على $\frac{1}{8}$ ٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء مثل كربونات المنسيوم كمادة محسنة لالتزيد على ١ ٪ على يمين ذلك على التوبة .

٢ - ملح ناعم للطعام ، يجب ألا يقل ما يحتويه من كلوريد الصوديوم عن ٩٥ ٪ والباقي ماء ومواد أخرى قابلة للذوبان في الماء وغير ضارة بالصحة ويجوز أن يتضمن هذا الباقي مواد غير قابلة للذوبان في الماء بحيث لا تزيد عن ١ ٪ .

٣ - ملح خشن ، ويجب أن يحتوى على الأقل على ٩٤ ٪ كلوريد صوديوم والباقي ماء وأملاح غير ضارة بالصحة لا تتعدى نسبتها ٢ ٪ ويجب ألا تتعدى نسبة المواد غير القابلة للذوبان في الماء ١ ٪ .

ولوزير الصناعة إضافة أى مواد محسنة أخرى وتحديد مواعيفات معينة لكل من أنواع الملح الثلاثة وذلك بقرار منه بعد الاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٣ :

(أ) لا يجوز بيع ملح المائدة الفاخر أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأ في باكوات مصنوعة من الورق بالبرافين من الداخل

أو من ورق السلوفان العازل للرطوبة أو أى نوع آخر من الورق العازل للرطوبة .

(ب) ولا يجوز بيع ملح الطعام الناعم أو طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأً فى باكوات مصنوعة من الورق النظيف محكمة الغلق غير رطبة .

(ج) ولا يجوز بيع الملح الخشن أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان معبأً فى حوالات من الخيش عدا الملح المستعمل فى الأغراض الصناعية فيجوز نقله من الملاحات إلى المصانع رأساً دون تعبئة فى حوالات من مادة ١٣ :

(د) ويجب أن يكون الوزن الصافى للمسكمية المعبأة بالنسبة إلى النوعين الأولين من أحد الأوزان الآتية :

١ كيلو أو كيلو أو ٢ كيلو وبالنسبة إلى النوع الثالث ٥٠ أو ١٠٠ كيلو ويجب أن يوضح الوزن الصافى على العبوات مع اسم المعبىء وعلامته التجارية أن وجدت (٢) .

مادة ٤ : (٣)

مادة ٥ :

يعتبر الملح معبئاً إذا كان مخالفاً للمواصفات المشار إليها فى المادة الثانية من هذا القرار .

(١) البند (ج) معدل بالقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥٩

(٢) البند (د) بالقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥١

(٣) للمادة الرابعة ملفات بالقرار الجمهورى ١٧٥٥ لسنة ١٩٥١

مادة ٦ :

يحدد وزير التجارة والصناعة بقرار منه كيفية وضع البيانات المفصوص عليها في هذا القرار .

مادة ٧ :

على وزراء التجارة والصناعة والصحة العمومية والعدل كل منهم فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر في أول شعبان سنة ١٣٧٥ (١٤ مارس سنة ١٩٥٦) .

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري رقم ١٨٥ سنة ١٩٥٦

بكيفية وضع البيانات الدالة على نوع الملح ووزنه^(١)

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٦
في شأن تنظيم بيع الملح وتداوله .

قرار

مادة ١ :

يكتب البيان الدال على الوزن الصافي لعبوات الملح الفاخر وملح الطعام الناعم ونوعه واسم المبيع وعلامته التجارية أن وجدت ورقم ترخيص وزارة الصحة العمومية باللغة العربية بحروف لا يقل ارتفاعها عن إرتفاع الحروف المكتوب بها أى بيان آخر مكتوب على نفس العبوة ولا يقل فى أى حال من الأحوال عن خمسة ملليمترات .

مادة ٢ :

يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم الملح وتداوله وينشر فى الجريدة الرسمية مؤتمرياً فى ٢٩ شعبان سنة ١٣٧٥ (أبريل سنة ١٩٥٦) .

وزارة الصناعة

قرار رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٧ يونيه لسنة ١٩٦٢

في شأن تفويض بعض المحافظين في مباشرة الاختصاصات
المفصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص
بالمناجم والمحاجر (١)

وزير الصناعة

بعد الاطلاع على القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .
وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة المحلية
المعدل بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ .
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون
نظام الإدارة المحلية ؛
وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ باللائحة التنفيذية للقانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .
وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاص
وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمحاجر إلى المحافظات فيما عدا التخطيط والبحوث
الفنية والتفتيش الفني .
وعلى ما ارتأته المراقبة العامة للشئون القانونية .

قرار

مادة ١ :

فوض السادة المحافظون كل في دائرة اختصاصه في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ فيما يتعلق بشئون المحاجر عدا العقود التي تصدر بقانون طبقا للمادة ٥٠ من القانون سالف الذكر .

مادة ٢ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتبارا من أول يونيه سنة ١٩٦٢م.

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ٨١٩ لسنة ١٩٦٥

بمنح بدل حضور جلسات لأعضاء لجنة تحديد إيجارات المهاجر (٥)

نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل

حضور جلسات اللجان ،

وعلى قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ بنقل اختصاصات

وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمهاجر إلى المحافظات ماعدا التخطيط والبحوث الفنية

والنفتيش الفنى

وعلى القرار رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تفويض المحافظين في مباشرة

الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم

والمهاجر .

وعلى القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٥ بقصر لجان تحديد إيجارات المهاجر

بالمحافظات على لجنة واحدة تشكل بديوان عام مصلحة المناجم والوقود ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٧ ،

قرار

مادة ١ :

يمنح بدل حضور جلسات لأعضاء لجنة تحديد إيجارات المهاجر المشكلة بالقرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٥ لتحديد إيجارات المهاجر بالمحافظات ، كما يمنح هذا البدل للقائم بأعمال سكرتارية هذه اللجنة .

مادة ٢ :

يمنح البدلات المشار إليها بالمادة السابقة وفقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٧

مادة ٣ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؟

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٦

بتشكيل لجنة المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية
والتعدين تختص بتحديد إيجارات المحاجر طبقاً لأحكام القانون
رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر^(٢)

نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء .
بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٦٦ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل
لوزارة ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٣ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الصناعة
والثروة المعدنية والكهرباء :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٤ لسنة ١٩٦٥ بإنشاء المؤسسة
المصرية للأبحاث الجيولوجية والتعدين

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٥ لسنة ١٩٦٥ بإلغاء مصلحة المناجم
والوقود وتوزيع اختصاصاتها ،

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر وللقوانين
المعدلة له ،

وعلى قرار نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم
١١٤ لسنة ١٩٦٥ .

وعلى كتاب المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتعدين رقم ٥٩ المؤرخ ١٩٦٦/٤/٢٠ بشأن إعادة تشكيل لجنة تحديد ايجارات المحاجر .

قـرر

مادة ١ :

تشكل لجنة بالمؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتعدين تختص بتحديد ايجارات المحاجر طبقا لاحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٦٥٦ والقوانين المعدلة وذلك على النحو الآتى :

(١) مدير عام الإدارة العامة لمراقبة المناجم والمحاجر أو من

يفوضه رئيسا

(٢) مدير عام الإدارة العامة للبحوث التعدينية أو من يفوضه

(٣) مدير إدارة المحاجر أو من يفوضه ...

(٤) مراقب عام الشؤون القانونية لوزارة الصناعة أو من يفوضه

(٥) مراقب عام الصناعات البناائية بمصلحة الرقابة الصناعية

أعضاء

أو من يفوضه ...

(٦) مندوب عن الأمانة العامة للإدارة المحلية ...

(٧) مندوب عن وزير الإسكان والمرافق ...

(٨) المشرف على شئون محاجر الوجه البحرى ...

(٩) المشرف على شئون محاجر الوجه القبلى ...

مادة ٢ :

تتمتع اللجنة بدعوة من رئيسها قبل موعد الانعقاد بثلاثة أيام بحضور ثلثى الأعضاء على الأقل من بينهم الرئيس

مادة ٣ :

ينشأ سجل خاص تدون به محاضر اجتماع اللجنة ويجب أن تشمل هذه المحاضر على أسماء الحاضرين والمسائل المعروضة وما دار من مناقشات والقرارات التي اتخذتها والأسباب التي بثت عليها ويوقع الرئيس : الأعضاء الحاضرون والقائم بأعمال السكرتارية على محاضر الجلسات .

مادة ٤ :

تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولا تعتبر قرارات اللجنة نهائية وملزمة إلا بعد التصديق عليها من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبحوث الجيولوجية والتعدين .

مادة ٥ :

تحل اللجنة المشكلة بهذا القرار محل اللجنة السابق تشكيلها بقرار نائب رئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه :

مادة ٦ :

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

وزارة النقل والبتروال والثروة المعدنية

قرار وزير النقل والبتروال والثروة المعدنية

رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ

١٩٦٧/٧/٢٢

وزير النقل والبتروال والثروة المعدنية .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦ بشأن الأملاح التبخرية وعلى مذكرة المؤسسة المصرية العامة للابحات الجيولوجية والتمدين بتاريخ ١٩٦٢/٧/٢٠ .

قرر

مادة ١ :

يقتصر منح تراخيص استغلال الأملاح التبخرية على الجمعيات التعاونية التي تنشأ بالمحافظات بقصد استغلال الملاحات ويخطر بيع إنتاج هذه الجمعيات التعاونية لشركة النصر للملاحات .

مادة ٣ :

تشكل بقرار من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للابحات الجيولوجية والتمدين لجنة تمثل فيها المؤسسة والمحافظة المختصة والجمعية التعاونية وشركة النصر للملاحات وتتولى هذه اللجنة .

(١) تقدير متوسط الإنتاج السنوى للملاحات بمختلف أنواعها سواء ما كان منها حكوميا وما ثبتت أو لم تثبت ملكيته .

(ب) تحديد سعر بيع إنتاج الملاحات لشركات النصر للملاحات .

(ج) تحديد الأيجار السنوى للفدان بالنسبة للملاحات الحكومية أو التي لم تثبت ملكيتها ثبوتاً قاطعاً .

مادة ٣ :

يتم عمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويسرى على كافة التراخيص السابق إصدارها قبله وعلى المؤسسة المصرية العامة للابحاث الجيولوجية والتمدين تنفيذها .

مهندس

محمود يونس

وزير النقل والبتروول والثروة المعدنية

قرار رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٠ / ١٩٦٩

بشأن الزام الجمعيات التعاونية المرخص لها في استغلال الملاحات
التبخيرية بتسليم انتاجها إلى شركة الناصر للملاحات

وزير التموين والتجارة الداخلية .

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين
وعلى موافقة لجنة التموين العليا .

قرر

مادة ١

على الجمعيات التعاونية لمحافظة الجيزة المرخص لها في استغلال الملاحات
التبخيرية تسليم الكميات حصة حاليا من تلك الملاحات والمنتج منها مستقبلا إلى
شركة الناصر للملاحات .

مادة ٢

كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة بالمادة ٥٦ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه .

مادة ٣

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به تاريخ نشره
وزير التموين والتجارة الداخلية

قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة

للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢

في شأن نقل اختصاصات وزارة الصناعة

فيما يتعلق بالمحاجر إلى المحافظات

نائب رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية .

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .

وعلى قرار وزير الصناعة رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر .

وعلى المكاتبات المتبادلة بين وزير الصناعة ووزير الإدارة المحلية في

١٩٦٢/١/١٨، ١٩٦١/١١/٣٠ .

وعلى قرارات لجنة دراسة الإجراءات اللازمة لنقل اختصاص وزارة الصناعة فيما يتعلق بالمهاجر إلى المحافظات المشكلة بقرار وزير الصناعة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ .

قـرر

مادة ١ :

ينقل إلى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه فيما يتعلق بالمهاجر اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٦٢ فيما عدا التخطيط والبحوث الفنية والتفتيش الفنى .

مادة ٢ :

تتولى كل المحافظة الإشراف على المهاجر الواقعة فى دائرتها وإدارتها وتنظيم استغلالها طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه . وتؤول إليها إرادتها اعتباراً من أول يونيو ١٩٦٢ .

مادة ٣ :

فى مباشرة هذا الاختصاص يُلحق بالمحافظات الموظفون والعمال اللازمين لادائه على سبيل الاعارة من مصلحة المناجم والوقود مع نقل الاعتمادات الخاصة بهم وذلك بصفة مؤقتة إلى أن يتم نقلهم إلى ميزانيات المحافظات بصفة نهائية كما تنقل إلى ميزانيات المحافظات ما يتعلق بهذا الاختصاص من باب المصروفات العامة .

مادة ٤ :

تتولى كل محافظة إعداد مشروع ميزانية المهاجر الواقعة فى دائرتها

إختصاصها بمد أخذ رأى وزلوة الصناعة .

مادة ٥ :

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من أول يونيه

سنة ١٩٦٢ .

صدر فى ٤ ذو الحجة ١٣٨١ (٨ مايو ١٩٦٢)

نائب رئيس الجمهورية للخدمات

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١

بإصدار قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمهاجر (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه .

مادة ١ :

تسرى أحكام القانون المرافق على العاملين بصناعات المناجم والمهاجر والتمدين .

مادة ٢ :

تُلغى أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ :

تسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين بالحكومة والهيئات العامة على العاملين بالمناجم والمهاجر التابعة لها وذلك فيم لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح أو أى نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء .

وتسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالعاملين بالقطاع العام على

بالمناجم والمحاجر التابعة له وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح وأى نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء .

تسرى أحكام القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بالماملين الخاضعين لأحكام قانون العمل بالقطاع الخاص على الماملين بالمناجم والمحاجر التابعة للقطاع الخاص ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، كما يعمل بما نص عليه في هذه القوانين أو القرارات أو اللوائح وأى نص يصدر بتعديلها يكون أكثر سخاء .

مادة ٤ :

تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ صدوره ، وتسرى القرارات المعمول بها حاليا فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق إلى أن تصبح القرارات المشار إليها نافذة .

مادة ٥ :

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يصم هذا القانون بخاتم الدولة . وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٠١ (٩ أبريل سنة ١٩٨١) .

أنور السادات

قانون العاملين بالمناجم والمهاجر

الباب الأول

أحكام ونطاق التطبيق

مادة ١ :

يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

بالمنشأة : كل مشروع يملكه أو يديره إحدى وحدات القطاع العام أو شخص من أشخاص القانون العام أو الخاص .

بالمحافظات النائية والأماكن البعيدة عن العمران : المحافظات والأماكن التي يصدر بتحديد قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة المعدنية بعد أخذ رأى الاتحاد العام لمقابات العمال وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في المواد التالية .

مادة ٢ :

تسرى أحكام هذا القانون على العاملين بمنشآت صناعات المناجم والمهاجر في

١ - الهيئات العامة ووحدات الحكم .

٢ - القطاع العام .

٣ - الجمعيات التعاونية .

٤ - القطاع الخاص .

مادة ٣ :

يقصد بصناعات المناجم والمهاجر في تطبيق أحكام هذا القانون العمليات المينة
قيما يلي :

١ - العمليات الخاصة بالكشف أو للبحث عن المواد المعدنية فيما عدا البترول
والغازات الطبيعية ، أو استغلالها أو تصنيعها أو تجهيزها أو تقطيعها بالمنطقة الصادر
عنها الترخيص ويعتبر في حكم المواد المعدنية الرمل والزلط والجبس والأملاح
التبخيرية (كلوريد الصوديوم) والاحجار الكريمة والطينات الرسوبية .

٢ - العمليات الخاصة باستخراج وتركيز وتجهيز المواد المعدنية والصخور
الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها في منطقة الترخيص أو العقد أو في مكان
آخر يحدد بقرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية .

٣ - ما يلحق بالعمليات المشار إليها في البندين ١ ، ٢ بما في ذلك أعمال البناء
وإقامة التركيبات والأجهزة والتجارب والصيانة فوق السطح أو تحت الأرض وكذلك
لخدمات الادارية الفنية أو المعاونة .

الباب الثاني

تنظيم العمل

مادة ٤ :

لا يجوز المنشأة أن تستخدم أى عامل في إحدى العمليات المشار إليها في المادة
السابقة إلا بعد إجراء الكشف الطبى عليه وثبوت لياقته طبييا لها .

كما يتم الكشف الطبى على العامل بصفة دورية كل ستة أشهر ويجب أن يشمل
على الأخص كشفا بأشعة اكس بالنسبة للعمال المعرضين للأمراض المهنية وبته أيضا

توقيع الكشف الطبى على العامل عند انتهاء خدمته لأى سبب من الاسباب ولو وقع فى فترة الاختبار لإثبات حالته ومعرفة ما إذا كان مصابا بمرض مهف .

وتتولى الهيئة العامة للتأمين الصحى توقيع الكشف الطبى المشار إليه فى الفقرتين السابقتين مقابل تحصيلها رسما مقداره جفیهان عن كل عامل عن كل كشف طبى دورى وجنيه واحد عن كل كشف آخر ويتحمل بهما صاحب العمل .

ويصدر بشروط وأوضاع الكشف الطبى المشار إليه قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزيرى الصحة والدولة للقوى العاملة والتدريب .

مادة ٥ :

لا يجوز تشغيل النساء فى أى من العمليات تحت سطح الأرض كما لا يجوز تشغيل الأحداث دون الثامنة عشرة فى هذه العمليات .

مادة ٦ :

يحظر دخول أما كن العمل وملحقاتها على غير العمال المكلفين بالتفتيش على المنجم والمهجر والأشخاص الذين يحملون أذنا خاصا من الجهة الحكومية المختصة أو من إدارة المنشأة .

كما يحظر على العامل دخول أما كن العمل وملحقاتها فى غير مواعيد العمل الرسمية بغير إذن .

مادة ٧ :

على المنشأة أن تمد سجلا أو نظاما لقيود العمال قبل دخولهم أما كن العمل وعند خروجهم منها .

الباب الثالث

الاجور والبدلات والحوافز

مادة ٨ :

يطبق على العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون جدول الاجور والعلاوات المرافق وتعتبر هذه الاجور والعلاوات الحد الأدنى الذى لايجوز النزول عنه . ويلتزم صاحب العمل بأداء الزيادة فى الحقوق التأمينية الناتجة عن تطبيق الجدول المشار إليه على العاملين الموجودين فى الخدمة فى تاريخ العمل بهذا القانون ويصدر بتحديد قواعد وجداول القيمة الرأسمالية للزيادة المشار إليها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير المالية .

مادة ٩ :

يمنح العاملون الموجودون فى مواقع العمل الخاضعين لاحكام هذا القانون بدل ظروف ولخطاطر الوظيفة بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ ٪ من الاجر الأصلي وذلك تبعا لظروف العمل والخطاطر التى يتعرض لها العامل فى كل وظيفة أو مهنة

ويصدر بتحديد هذا البديل قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١٠ :

يمنح العاملون بالمناطق النائية الخاضعون لاحكام هذا القانون بدل إقامة بنسبة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ ٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة وتحدد هذه المناطق ونسبة البديل المقرر للعاملين بكل منطقة طبقا للقرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ١١ :

يجوز بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة المعدنية استثناء المنشآت التابعة للجمعيات التعاونية ومنشآت القطاع الخاص من تطبيق جدول الأجور والعلاوات المرافق ونسب البدلات المخصوص عليهما في المادتين السابقتين وذلك بما يتفق مع الظروف الاقتصادية لتلك المنشآت .

وفي هذه الحالة يحدد القرار المشار إليه معدلات ونسب الأجور والعلاوات والبدلات التي تطبق على العاملين في هذه المنشآت

مادة ١٢ :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثامنة من هذا القانون يجوز للمنشأة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو العموله بحيث يتضمن هذا النظام معدلات الأداء الواجب تحقيقها خلال ساعات العمل المقرر بالنسبة للعامل أو مجموعة العاملين والأجر المقابل لهما وحساب الزيادة في هذا الأجر عند زيادة الإنتاج عن المعدلات المقررة وذلك دون التقيد بنهاية الأجر المقرر للوظيفة

كما يجوز أن تضع المنشأة نظاما للحوافز المادية والأدبية على اختلاف أنواعها بما يكفل أهداف المنشأة وتحقيق زيادة الانتاج وجودته وذلك على أساس معدلات قياسية للأداء والانتاج .

مادة ١٣ :

للمنشأة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذي يقدم خدمات أو أعمال أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات

مادة ١٤ :

يمنح العامل بالمنشأة الحوافز والبدايات المقررة له طبقاً لأحكام هذا القانون دون التقيد بأى حدا أقصى :

الباب الرابع

ساعات العمل والأجازات

مادة ١٥

لا يجوز تشغيل العامل تحت الأرض أكثر من ست ساعات في اليوم الواحد يدخل فيها الوقت الذي يستغرقه العامل للوصول من سطح الأرض إلى مكان العمل في باطن الأرض والوقت الذي يستغرقه للعودة من الباطن إلى سطح الأرض ويجب أن يتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لانقل في مجموعها عن ساعة وتحدد فترة الراحة بحيث لا يستمر العامل أكثر من ثلاثة ساعات متصلة .

ولا يجوز إبقاء العامل في مكان العمل سواء فوق سطح الأرض أو في باطنها مدة تزيد على سبع ساعات في اليوم

مادة ١٦

يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة عدم مراعاة حكم المادة السابقة إذا كان العمل لمنع وقوع حادث أو لتلافي خطر أو إصلاح منشأ عنه وذلك بالشروط الآتية :

(١) أن تبلغ مديرية القوى العاملة أو أحد مكاتبها التي يقع نشاط المنشأة في

دائرة أى منها خلال أربع وعشرين ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لإتمام العمل المطلوبين لإنجازه .

٢ - أن يمتنع العامل أجرا اضافيا يوازي أجره الذى كان يستحقه عن العمل فى الفترة الاضافية مضافا إليه ١٠٠ ٪ إذا كان يعمل قبل غروب الشمس و ٢٠٠ ٪ إذا كان يعمل بعد غروبها .

فإذا كان العمل أيام الراحة الأسبوعية أو الاجازات الرسمية استحق العامل بالاضافة إلى أجر اليوم ذاته أجرا يساوى مثلى الاجر العادى لساعات العمل التى أشتغلها .

مادة ١٧ :

وتكون الراحة الأسبوعية بأجر كامل ويجوز فى الأمكان اليعيدة عن العمران التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر — أن تجمع الراحة الأسبوعية لمدة لاتزيد عن ثمانية أسابيع ويحصل عليها العامل دفعة واحدة إذا وافق كتابة على ذلك .

مادة ١٨ :

على المنشأة أن تغان فى أمسكنة العمل وبشكل ظاهر جدولا تبين فيه ساعات العمل وفترات الراحة وتبلغ صورة منه معتمدة من الممثل القانونى للمنشأة أو المدير المسئول لمديرية القوى العاملة أو أحد مكاتبها التى يقع نشاط المنشأة فى دائرة أى منها كما يجب ابلاغ هذه الجهة أولا بأول بأية تعديلات تطرأ عليها .

مادة ١٩ :

تزداد الاجازات الاعتيادية المستحقة للخاضعين لاحكام هذا القانون وذلك
بعقدار اسبوعين للعاملين منهم في المناطق البعيدة عن العمران ويراعى في حساب
مدة الاجلزة الاعتيادية أن تبدأ من ساعة وصول العامل إلى أقرب مدينة فيها
مواصلات عامة وتنتهى بساعة العودة إليها .

الباب الخامس

احتياطات الأمن والسلامة

مادة ٢٠ :

يصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة
المعدنية وبعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العميل لائحة بالآوامر والاحكام
الخاصة بالسلامة والأمن للعاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون وتلتزم المنشأة
لتطبيق هذه اللائحة .

الباب السادس

الرعاية الصحية والاجتماعية

مادة ٢١ :

تلتزم المنشأة في الأماكن البعيدة عن العمران بأن توفر المجان لافراد
أسرة للعامل والذين يعولهم ويقيمون معه بصفة فعلية الاضافات الطبيعية الضرورية
والعلاج الطبى طبقا للطام الذى يصدر بقرار من وزير الدولة للقوى العاملة
والتدريب بالاتفاق مع وزير الصحة .

مادة ٢٢ :

تلتزم المنشأة أن توفر في موقع الإنتاج مصادر المياه الكافية الصالحة لشرب للعمال وأسرهم واستعمالهم المادى بحيث لا يقل ما يخص الفرد الواحد من أفراد الأسرة عن ٤٥ لترا يوميا .

ويجب الاحتفاظ بمياه الشرب فى أوعية خاصة منعا للتلوث وتوضع الأوعية محكمه الأغلاق فى أماكن فى تناول العمال كما يجب تغيير هذه المياه يوميا وتطهير الأوعية مرتين فى الأسبوع بطريقة معتمدة صحية .

مادة ٢٣ :

تلتزم المنشأة بأن تقدم لعمالها بمواقع العمل والإنتاج فى المحافظات النائية والاماكن البعيدة عن العمران بالمجان ثلاث وجبات غذائية فى مطاعم تعدها لهذا الغرض — ووجبتين بالنسبة لباقي مواقع الإنتاج الأخرى وتكون هذه الوجبات مستوفية للشروط الصحية ، وفى حالة تقديم الوجبات أو بعضها للعمال داخل المنجم أو المحجر تكون مغلقة صحيا أو معبأة فى أوان محكمة النظاء .

وبجوز الاتفاق بين المنشأة والنقابة العامة للمناجم والمهاجر على نظام آخر لتقديم الواجبات الغذائية ، ولايجوز للعامل التنازل عن هذا الحق كما لايجوز إعفاء المنشأة من هذا الالتزام لقاء أى بدل نقدى

مادة ٢٤ :

تلتزم المنشأة بأن توفر لعمالها فى مناطق الاستخراج والتجهيز والتصنيع البعيد عن العمران ما يلى .

(أ) مساكن مجانية للعمال المتزوجين وغير المتزوجين مزودة بالمرافق الصحية اللازمة .

(ب) الخدمات الاجتماعية والثقافة اللازمة .

(ج) صيانة هذه المساكن والمرافق والعمل على استمرار وتطوير هذه الخدمات .

(د) نظافة المناطق السكنية وأماكن العمل والمرافق الأخرى

وبصدر وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع وزير الصناعة والثروة المعدنية بعد أخذ رأى الاتحاد العام لنقابات العمال قرارا بتحديد اشتراطات ومواصفات المساكن وأنواع المرافق والخدمات ومواصفاتها ومايجب أن يتوفر فيها من وسائل الترفيه والترفيه والرياضة .

الباب السابع

في انتهاء الخدمة بلوغ سن التقاعد

مادة ٢٥:

تنتهى خدمة العاملين الخاضعين لأحكام هذا القانون ببلوغهم السن المحدد بقرار رئيس مجلس الوزراء الصادر تنفيذا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة تنتهى خدمة من تجاوزت سنه الخمسين عاما فى تاريخ العمل بهذا القانون عند بلوغه سن الستين

وإذا انتهت خدمة العامل من الفئة المشار إليها فى الفقرة السابقة بعد بلوغه سن الخمسين للمعجز أو الوفاة فيسوى معاشه على أساس أجره الأخير مضافا إليه المملوات الدورية حتى بلوغه سن الستين

ويسرى حكم الفقرة السابقة في شأن من انتهت خدمته لأي سبب من الأسباب في الفترة ما بين سن الخامسة والحسين والستين .

الباب الثامن

في تفتيش العمل والضبطية القضائية

مادة ٢٦:

يكون للعاملين بوزارة الدولة للقوى العاملة والتدريب الذين لهم صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ صفة الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الوزارية المنفذة له .

ولهم وللعاملين الذين يصدر بتجديدهم قرار من وزير الصناعة والثروة المعدنية كل في اختصاصه حق التفتيش في أماكن العمل للتأكد من تطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له

مادة ٢٧:

على المنشأة أن تسهل مهمة العمال المذكورين في المادة السابقة وأن تقدم لهم البيانات الصحيحة التي تساعد في أداء مهامهم

الباب التاسع

أحكام انتقالية

مادة ٢٩ :

ينقل العاملون الموجودون بالخدمة وقت صدور هذا القانون إلى الدرجات المقابلة للدرجات التي يشغلونها حالياً وذلك طبقاً للجدول المرافق ، وترتب الأقدمية داخل الدرجات الجديدة طبقاً لتاريخ الحصول على الدرجات المالية التي يشغلها العامل قبل النقل

مادة ٣٠ :

يمنح العامل بداية ربط الدرجة المنقولة إليها أو إحدى علاواتها أيهما أكبر ولا يدخل ذلك في وعد العلاوات الدورية ، فإذا كان العامل أمضى في درجته الحالية أقدمية معينة فيمنح بداية ربط الدرجة المنقول إليها أو علاوة من علاواتها عن كل سنتين من سنوات الأقدمية في درجته المنقول منها ، بعد أن يحد قدره خمس علاوات من علاوات الدرجة المنقول إليها أيهما أكبر ، وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل بمرتبه الحالي إذا تجاوز ذلك أو زاد على نهاية ربط الدرجة المقررة له

الباب العاشر

العقوبات

مادة ٣١ :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي

قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد التالية .

مادة ٣٢ :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام المواد المنصوص عليها في الباب الثاني الخاص بتنظيم العمل بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تجاور خمسين جنيهاً وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذي وقعت في شأنهم المخالفة

مادة ٣٣ :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام المواد المنصوص عليها في الباب الثالث الخاص بالأجور والبدلات والحوافير بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيهاً .

مادة ٣٤ :

يعاقب كل من يخالف حكما من أحكام المواد المنصوص عليها في الباب الرابع بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تجاور عشرين جنيهاً وتعدد العقوبة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

مادة ٣٥ :

يعاقب كل من يخالف إحدى المواد المنصوص عليها في الباب الخامس بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

وفي حالة تكرار نفس المخالفة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع المخالفة الأولى تكون العقوبة الحبس .

مادة ٣٦

يعاقب على مخالفة أى حكم من أحكام المواد المنصوص عليها بالباب السادس بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهها ولا تتجاوز مائة جنيهه وتتمدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

مادة ٣٧ :

لا يجوز النزول عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة ولا إيقاف التنفيذ فيها .

مادة ٣٨ :

تؤول أموال الغرامات المحكوم بها وفقا لأحكام هذا القانون إلى الاتحاد العام لنقابات العمال للصرف منها في الأوجه النافعة للعمال وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يصدرها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب .

ملحق (٢) المستويات التنظيمية لسميات الوظائف في كل درجة لكل مجموعة نوعية

الدرجة	وظائف الإدارة العليا	الوظائف التنفيذية المتوسطة	الوظائف الفنية المساعدة الإدارية المباشرة	الوظائف الإدارية المباشرة	الوظائف المكتبية الإدارية والمباشرة	الوظائف الحرفية	وظائف الخدمات المعاونة
مستشارة	رئيس مجلس إدارة						
عالية	رئيس مجلس إدارة رئيس قطاع	كبير باحثين - كبير أخصائيين	رئيس أقسام إنتاجية أو فنية	كبير فنيين	كبير كتاب		
مدير عام	مدير عام إدارة عامة	مدير إدارة - باحث أول - أخصائي أول رئيس قسم - أخصائي ثاني	رئيس وحدة عمل - والإحاطة		مدير إدارة - كتاب - أول	رئيس أقسام حرفي ملاحظ - كبير	
الأولى		أخصائي ثالث	فني أول - عامل إنتاج أول - خشاب أول فني ثان - عامل إنتاج ثان - خشاب ثان		رئيس قسم - كاتب ثان	حرفيين حرفي أول	رئيس قسم خدمة
الرابعة					كاتب ثالث	حرفي ثان	معاون خدمة أول
الخامسة					كاتب رابع	حرفي ثالث	معاون خدمة ثان
السادسة				عامل إنتاج	كاتب خامس	حرفي مساعد	معاون خدمة

ملحق (١)

المدد المحددة للحد الأدنى للبقاء في الدرجات في جدول الأجور والملاوات
الخاص لعمال المناجم والمحاجر

يحدد الجدول التالي الحد الأدنى لمدد البقاء في كل درجة من درجات
العاملين في جدول الأجور المرفق بقانون تشغيل عمال المناجم والمحاجر،

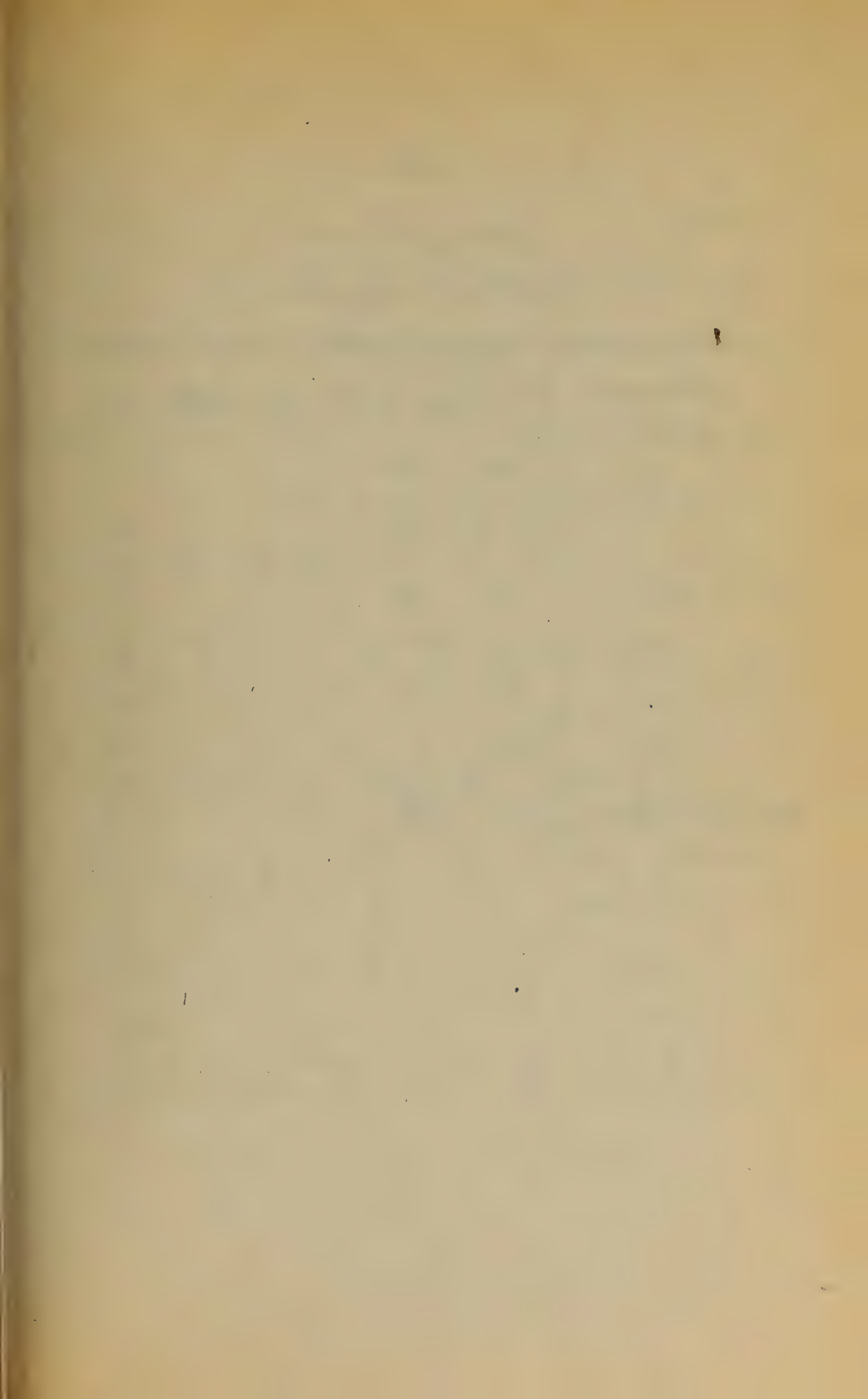
الحد الأدنى للترقية	الدرجة					
—	ممتاز ..
سنة	عالية ..
سنة	مدير عام ..
سنتين	الأولى ..
خمس سنوات	الثانية ..
سبع سنوات	الثالثة ..
أربع سنوات	الرابعة ..
أربع سنوات	الخامسة ..
خمس سنوات	السادسة ..

ملاحظات :

- ١ — المهن الواردة تحت وظيفة (عامل إنتاج) تشمل المهن الآتية :
(عامل تخريم - عبوة - تدعيم - تفجير - صيانة - مواشير دورية - طلبات
سيور - نحات - حجار - تمكسير طحن - تجهيز خام - تفقية - غسيل - تعبئة -
مشحون مائل قاطرة ... الخ) .
- ٢ — المهن الواردة تحت وظيفة (فني) تشمل المهن الآتية :
(وناش - سائق معدّات متحركة وثابتة - سائق معدّات ثقيلة - سائق
قاطرة ... الخ) .
- ٣ — تشمل وظيفة (عامل حرفي) حرفي - بناء - خباز - طبّاخ - ميكانيكي
خراط - حداد - نجار ... الخ .
- ٤ — تتم الترقية في وظائف (عامل إنتاج - فني - حرفي) إلى الوظيفة التالية
لها في الدرجة الأعلى طبقاً لمسميات الوظائف في كل درجة .

جدول الأجور والملاوات
الخاص بعمال المناجم والمهاجر

الدرجة	بداية ونهاية الربط		الملاوة السنوية
	جنيه	جنيه	
ممتاز	٢٢٥٠	ربط ثابت	جنيه —
عالية	١٦٥٠	٢٢٥٠	١٢٠
مدير عام	١٥٠٠	٢٠٤٠	٩٦
أولى	١٢٠٠	١٩٢٠	٨٤
ثانية	٩٠٠	١٦٨٠	٧٢
ثالثة	٥٤٠	١٥٠٠	٦٠/٤٨ عند بلوغ المرتبة ٧٢٠ جنيها سنويا .
رابعة	٤٨٠	١٢٠٠	٣٦
خامسة	٤٢٠	٩٠٠	٣٠
سادسة	٣٦٠	٧٢٠	٢٤



الباب السابع
في تصرف المجاري

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن صرف المتخلفات السائلة

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٦ بشأن صرف مياه المحال العمومية والصناعية
في المجارى العمومية والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بصرف مياه المباني والمواد التخلفة
في المجارى العامة المعدل بالقانون رقم ٦٤٥ لسنة ١٩٥٤ .

وعلى القانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن صرف مياه المحال العمومية والتجارية
والصناعية في مجارى المياه المعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآنى

الباب الأول

مادة :

في تطبيق أحكام هذا القانون تصاق (شبكة المجارى) على الإنشاءات التى تعد

لتجميع المتخلفات السائلة من المساكن والمصانع والمحال العامة والتجارية والصناعية وغيرها ومياه الرش والامطار لغرض التخلص منها بطريقة صحيحة بعد تنقيتها أو بدون تنقية .

وتعتبر المجارى عامة إذا أنشئت بأموال عامة أو أنشئت بأموال خاصة في طرق عامة أو في طرق خاصة مفتوحة للمرور العام واتصلت بشبكة مجارى عامة .

مادة ٢ :

للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تفتش مجارى عامة في للطرق الخاصة المفتوحة للمرور العام أو غير المفتوحة له دون أن تلتزم بتعويض مالك الطريق ودون تحصيل النفقات اللازمة لذلك من ملاك العقارات الذين انتفعت عقاراتهم بهذه المجارى .

مادة ٣ :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧ يجب أن توصل إلى المجارى العامة المباني الواقعة على الطرق الممتدة بها هذه المجارى وكذلك المباني التي لا يزيد بعدها عنها على ثلاثين متراً إذا ما طلبت ذلك الجهة القائمة على أعمال المجارى من مالك العقار أو الحائز ، وعلى المالك في هذه الحالة أن يتقدم إلى الجهة المذكورة بطلب توصيل العقار إلى المجارى العامة خلال شهرين من تاريخ مطالبة بالتوصيل وأن يستكمل في هذه الفترة التوصيلة الداخلية . فإذا انقضت هذه الفترة دون أن يتقدم بطلب التوصيل جاز للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تقوم بتوصيل المباني إلى المجارى العامة بالطريق الإدارى على نفقة المالك مع مراعاة ما تقتضيه المادة التالية من هذا القانون .

مادة ٤ :

الجهة القائمة على أعمال المجارى هى المختصة دون غيرها بإنشاء التوصيلة اللازمة لإيصال المباني من غرفة التفتيش النهائية إلى شبكة المجارى العمومية ويتم ذلك على نفقة المالك بعد التثبت من مطابقة غرفة التفتيش وغرف حجز المواد الغريبة لأحكام القرارات المنفذة لهذا القانون .

ويعفى ملاك العقارات المنشأة قبل العمل بهذا القانون والتي لا يزيد إيجارها الشهري على خمسة جنيهات من تكاليف التوصيل . كما يعفى من نصف هذه التكاليف ملاك هذه العقارات التي يزيد إيجارها الشهري على عشرة جنيهات - وتعتبر هذه التوصيلات بمجرد إنشائها جزء من شبكة المجارى العامة .

وللجهة القائمة على أعمال المجارى أن تزيل التوصيلة التي تمت بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو تعدلها بصفة مؤقتة لاستمرار صرف المبنى وذلك بالطريق الإداري وعلى نفقة المالك .

مادة ٥ :

للجهة القائمة على أعمال المجارى أن تصل أى عقار بغرفة تفتيش عقار آخر أو بمواسير أو بمطابق أُنشئت في طريق عام أو خاص على نفقة مالك آخر بعد التأكد من استيعابها للتصرف الجديد .

مادة ٦ :

لا يجوز المساس بأى جزء من المجارى العامة أو التوصيلات إليها كما يحظر إلقاء سوائل أو مواد بها غير ما أعدت لصرفه أو من غير طريق التوصيلات المعتمدة على أنه يجوز ذلك بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى وتحت إشرافها .

مادة ٧ :

لا يجوز أن تصرف في المجارى العامة المتخلفات السائلة من المحال العامة والصناعية وغيرها التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الإسكان والمرافق دون ترخيص في ذلك من الجهة القائمة على أعمال المجارى ويصدر هذا الترخيص بعد التثبت من الجهة المختصة من استيفاء المحال للشروط الصحية الواجبة طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها . وللجهة القائمة على أعمال المجارى في حالة صرف المتخلفات السائلة دون ترخيص أن توقف صرفها بالطريق الإداري .

مادة ٨ :

يجب أن تكون المتخلفات السائلة التي يرخص في صرفها من المحال المشار إليها في المادة السابقة في حدود المعايير والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة ويذكر في الترخيص معايير ومواصفات تلك المتخلفات .

مادة ٩ :

يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المحال المرخص لها في الصرف بصفة دورية في المعامل والمواضع التي يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ إخطاره بها وتحدد في القرار المشار إليه إجراءات الفصل في المعارضات ورسوم إعادة التحليل وقدرها خمسة جنيهات التي يؤديها المعترض وأحوال ردها إليه .

إذا تبين من التحليل أن تلك المتخلفات السائلة تجاوز حدود المعايير والمواصفات المنصوص عليها في القرار سالف الذكر وجب على صاحب الشأن أن يقوم خلال

مدة شهر من تاريخ إخطاره بذلك بإيجاد وسيلة علاج لتصبح المتخلفات مطابقة للمواصفات والمعايير المشار إليها وإلا جاز إلغاء الترخيص بقرار مسبب من الجهة القائمة على المجارى ، ويجوز مد المهلة المذكورة بموافقة هذه الجهة إذا تبين أن هناك خطراً على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة من صرف المتخلفات السائلة في شبكة المجارى وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التى تحددها له تلك الجهة وتخطره بها وإلا جاز لها القيام بذلك على نفقته . على أنه فى حالة الخطر العاجل يجوز بقرار من المحافظ وقف صرف المتخلفات السائلة فى المجارى بالطريق الإدارى

الباب الثانى

مجارى المياه والصرف فيها

مادة ١٠ :

فى تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر مجارى مياه :

١ — نهر النيل والأخوار .

٢ — الرياحات والترع الرئيسية وفروعها الأصلية والثانوية والجنايبات .

٣ — المساقى والقنوات وما فى حكمها .

٤ — المصارف وفروعها الأصلية والثانوية .

٥ — البحار والبحيرات .

٦ — البرك والمستنقعات وغيرها من مجمعات المياه .

مادة ١١ :

يحوز صرف المتخلفات السائلة من العقارات والمحال والمنشآت التجارية والصناعية

وعمليات المجارى العامة فى مجارى المياه بعد الحصول على موافقة الجهات المحلية التى تمثل وزارات الصحة والأشغال والصناعة كل فيما يخصه وعلى هذه الجهات إخطار الجهة القائمة على أعمال المجارى بالرأى طبقاً للقواعد المنظمة لذلك والتى يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

وعلى الجهة القائمة على أعمال المجارى إصدار الترخيص فى صرف المتخلفات السائلة فى مجارى المياه بعد التحقيق من إمكان استيعاب هذه المجارى للمتخلفات السائلة ويجب أن تكون هذه المتخلفات فى حدود المعايير والمواصفات التى يقرها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ١٢

يجرى تحليل عينات من المتخلفات السائلة من المنشآت المرخص لها بالصرف فى مجارى المياه وذلك بصفة دورية فى المعامل والمواعيد التى يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

ولصاحب الشأن أن يعترض على نتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ إخطاره بها وتحدد فى القرار المشار إليه إجراءات تفصل فى المعارضات ورسوم إعادة التحليل التى يؤدونها المعترض وأحوالى ردها إليه .

وإذا تبين من التحليل أن المتخلفات التى تصرف فى مجارى المياه مخالفة للمعايير والمواصفات المبينة فى الترخيص وجب على صاحب الشأن خلال ستة أشهر عن تاريخ إخطاره بذلك أن يقوم بإيجاد وسيلة علاج لتصبح المتخلفات مطابقة للمواصفات والمعايير المشار إليها ، وأن يبدأ فعلاً خلال هذه المدة فى تشغيل هذه الوسيلة وإلا جاز إلغاء الترخيص بقرار منسبب من الجهة القائمة على أعمال المجارى ويجوز مد المهلة المذكورة بقرار من هذه الجهة .

أما إذا تبين أن هناك خطراً على الصحة العامة أو على سلامة المنشآت العامة

من صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه وجب على صاحب الشأن إزالة مسببات الضرر خلال المدة التي تحددها له الجهة القائمة على أعمال المجارى وإلا جاز لها القيام بذلك على نفقته : على أنه في حالة الخطر الداهم يجوز بقرار مسبب من ممثل وزارة الأشغال أو من ممثل وزارة الصحة بحسب الأحوال وقف صرف المتخلفات السائلة في مجارى المياه بالطريق الإدارى . كما أن للجهة المختصة بإصدار الترخيص في حالة صرف المتخلفات السائلة في مجارى مياه دون ترخيص أن توقف الصرف بالطريق الإدارى .

الباب الثالث

أحكام عامة

مادة ١٣ :

لا يجوز إنشاء شبكة مجارى خاصة إلا بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى وأن تتوافر في هذه الشبكات والمتخلفات المنصرفة فيها الشروط والمواصفات الفنية التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرفق .

مادة ١٤ :

لا يجوز صرف المتخلفات السائلة صرفا سطحيا إلا بترخيص من الجهة القائمة على أعمال المجارى ويجب أن تتوافر في طريقة الصرف الشروط والمواصفات والمعايير التي يحددها وزير الصحة ويصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ١٥ :

يصدر وزير الإسكان والمرافق بعد موافقة وزير الصحة قراراً بالمواصفات

القياسية لطرائق أخذ العينات وتحليلها وبالخواصات والشروط التي يجب توافرها في المتخلفات السائلة التي تستخدم في الري أو في غير ذلك .

مادة ١٦ :

لوزير الإسكان والمرافق ووزير الصحة أن يحدد الوسائل الصحية الواجب اتباعها والخواصات والاشتراطات الواجب توافرها في التوصيل إلى المجارى العامة أو مجارى المياه وكذا الاشتراطات والخواصات الواجب توافرها في الأجهزة والمواد والهمات المستعملة في تصريف المتخلفات السائلة وتنقيتها وتطهيرها .

قرار رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢

باللائحة التنفيذية

للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف

المتخلفات السائلة

وزير الإسكان والمرافق

بمعد الإطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات

السائلة .

وعلى موافقة وزير الصحة العمومية

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرار

الباب الأول

تقديم الطلبات

مادة ١ :

تسكون إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة هي الجهة المحلية القائمة على أعمال

المجاري العامة بالنسبة لما يقع من هذه المجارى في دائرة اختصاصها الإدارى .

وعلى الإدارة المذكورة تحديد الشوارع بالمناطق التى يمكن أن تستوعب شبكة

المجارى كميات الصرف الخاصة بالمقاربات الواقعة عليها والإعلان عن ذلك

وإخطار ملاك تلك العقارات للتقدم بطلب التوصيل إلى المجارى خلال مدة شهرين من تاريخ الإعلان ، كما تحدد هذه المدة بثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء المبنى أو المنشأة المنسوبة لها يستجد إنشاؤه مستقبلا في كل هذه المناطق . وباتهاء المدد المشار إليها . تقوم إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة بتطبيق أحكام هذا القانون على المتخلفين من الملاك.

(ب) يقدم الطلب من مالك العقار أو المنشأة المقرر صرف متخلفاتها أو من ينوب عنه إلى إدارة الإسكان والمرافق بالمدينة .

(ح) يبين بالطلب أسم مالك العقار أو المنشأة وجنسيته ومحل إقامته ورفقه المستندات الآتية :

١ — خريطة مساحية أو رسم لموقع العقار أو المنشأة لا يقل عن ١ : ٢٥٠٠ موضحا عليها موقع العقار أو المنشأة .

٢ — رسم يبين المسقط الأفقى للدور الأرضى من ثلاث صور بمقياس ١ : ٢٠٠ أو ١ : ١٠٠ أو ١ : ٥٠ مبينا عليه غرف التقيش والجاليترابات ومدادات الأرضية والخزانات .

(د) تقوم الجهة المقدم إليها الطلب بالمعينة والفحص كما تتولى الإتصال بالجهات المختصة لطلب رأيها طبقا لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وذلك من ممثلهم المحليين والذين عليهم إبداء الراى كل فيما يخصه خلال مدة أسبوعين من تاريخ ورود طلب الراى — وتقوم الجهة المقدم إليها الطلب بإخطار مقدمه بالاشتراطات والمواصفات اللازمة لصرف متخلفات العقار أو المنشأة لتنفيذها طبقا لما يقضى به هذا القرار :

الباب الثاني

غرف التفتيش وغرف المواد الغريبة

مادة ٢ :

تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بإنشاء غرف التفتيش عند حدود الملكية لتوصيلها إلى شبكة المجارى وذلك على ثقة المالك — ويجب أن تكون هذه الغرف منفصلة عن حوائط المباني وبالمنايب والابعاد اللازمة للصرف وتغطى باغطية محكمة من الحديد الزهر أو الخرسانة المسلحة ذات الإطار من الحديد وتكون هذه الاغطية مجهزة بمقابض لتسهيل عملية رفعها ويجب أن تبيض غرف التفتيش بمونة الاسمنت وبمادة معتمدة تقاوم الاحماض والكيماويات بالنسبة للمنشآت التي توجد بمخلفاتها السائلة مثل هذه المواد ، وذلك مع مراعاة الإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٤ من القانون رقم ٩٣ لسنة ٦٢ المشار إليه .

مادة ٣ :

في حالة صرف متخلفات المحال الصناعية والجراجات لأكثر من أربع سيارات يجب أن تنشأ غرف لفصل المواد الغريبة (غير المرغوب فيها بالنسبة للمجارى العامة) لمنعها من دخول مواسير المجارى فإذا كانت هذه المواد صلبة كما هي الحال في المدافع والطاحن والزرايب وما يماثلها فتنشأ لذلك غرف ترسيب وإذا كانت مواد زيتية كما هي الحال في الجراجات وما يماثلها فتنشأ لذلك غرف لحجز المازوت ، ويجب أن تتوافر في هذه الغرف الإشتراطات التي تضعها الجهة القائمة على أعمال المجارى . وتبيض هذه الغرف بمونة الاسمنت وبمادة تقاوم الاحماض أو غيرها من المواد التي تشمل عليها متخلفات المصنع أو المنشأة ويخشى من تأثيرها على سلامة مباني تلك الغرف وذلك لسكل مصنع أو منشأة حسب حالتها .

الباب الثالث

المواد المضرة بالمجارى

مادة ٤ :

إذارات الجهة القائمة على أعمال المجارى أن المواد المنصرفة من منشأة ماملة أو مضرة بالمجارى العامة فىكون لها الحق فى إلزام المالك أو الشاغل للمنشأة بملاج المواد المذكورة بتنقيتها قبل صرفها فى المجارى العامة وإلا منع من الصرف ، مع مرعاة ماقتضى به المادتان ٨ ، ٩ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٥ :

إذارات الجهة القائمة على أعمال المجارى أن منسوب الأعمال الصحية بالدور الأرضى أو البدروم المطلوب إيصالها إلى المجارى العامة لايسمح بصرف المواد المتخلفة عنها بانحدار كاف فىكون لها الحق فى إلزام المالك باتخاذ الوسائل التى تقررها لضمان الصرف صرفا فعالا مأمونا وعلى نفقته .

مادة ٦ :

فى حاله فقد أعطية غرف التفتيش أو حجز المواد الغربية المنصوص عنها بالمواد ٢ ، ٢ تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بتركيب بدلها فورا على حساب المالك وذلك بمد أخطاره وتحصل النفقات بطريق الحجز الإدارى وذلك طبقا لأحكام القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

الباب الرابع

امندادات المجارى للتوصيل عليها وتكاليف التوصيل

مادة ٧ :

تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى أولاً بأول بالإعلان بطريق النشر عن المناطق التى تم بها مدمواسير المجارى العامة وبمطالبة أصحاب العقارات الواقعة فى هذه المناطق بالتقدم بطلب توصيلها طبقاً لأحكام القانون والقرارات المنفذة له بعد التحقق من إمكان استيعابها للمتخلفات المطلوبة صرفها مع مراعاة ما يلى :

(١) العقارات الواقعة على بعد ٣٠ متراً أو أقل ، من أقرب ماسورة مجارى فللجهة القائمة على أعمال المجارى القيام بتوصيلها على نفقة المالك بعد شهرين من مطالبته بذلك .

(ب) العقارات الواقعة على بعد أكثر من ٣٠ متراً من أقرب ماسورة مجارى ولكن هذه الماسورة تمر أمام واجهاتها كما هى الحال فى الميادين والشوارع الواسعة . توصل على أن يحصل المالك ما لا يزيد عن ٣٠ متراً من تكاليف الوصلة الخاصة به وتحمل الجهة القائمة على أعمال المجارى باقى التكاليف .

(ح) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى بمد المجارى على نفقتها فى الشوارع العامة والخاصة حسبما تسمح به ميزانيتها .

(د) تقوم الجهة القائمة على أعمال المجارى على نفقتها بتوصيل المقارات التى لا تزيد قيمتها الإيجارية المقدرة عن خمسة جنيهاً شهرياً كما تتحمل نصف نفقات التوصيل للمقار الذى يزيد إيجاره الشهرى عن ذلك ويقل عن عشرة جنيهاً شهرياً ويكون توصيل هذه المباني المعفاة وفقاً للبرنامج الذى يعتمده مجلس المدينة وتكون الأولوية فى التوصيل للمقارات التى تطفح خزاناتها بصفة مستمرة والمقارات التى تقع فى شوارع مرصوفة ثم المزعم رصفها وفى حدود ما تسمح به ميزانية المجلس .

مادة ٨ :

لتوصيلات والمجارى العامة التى نصت عليها المادتان ٦، ٤ من القانون هى الآتية :

- ١ — غرف التفتيش النهائية سواء كانت خارج أو داخل المقار والى تعتبر جزءاً أصلياً من التوصيلة اللازمة لإيصال العقار إلى شبكة المجارى العامة .
- ٢ — الوصلات الممتدة من غرف التفتيش النهائية إلى المجارى العامة أو المنشأة سواء كانت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى .
- ٣ — مواسير المجارى سواء كانت فى شارع عام أو خاص وسواء نفذت على حساب المالك أو الجهة القائمة على أعمال المجارى .
- ٤ — جميع أجزاء المجارى وملحقاتها .

مادة ٩ :

فيما عدا المقارات التى لا يزيد إيجارها الشهرى عن خمسة جنيهاً والمعفاة بحكم القانون تحصل تكاليف التوصيلات الخصوصية لغرفة التفتيش النهائية للمقار أو منشأة وتوصيلها حق شبكة المجارى العامة من مالك المقار أو المنشأة دفعة واحدة أو على أقساط شهرية — مدتها ١٢ شهراً — متى سمحت ميزانية المجلس بذلك على أن يتم التوصيل بعد سداد القسط الأول وإستيفاء المقار أو المنشأة للشروط والأحكام الواردة بالقانون والقرارات المنفذة له .

الباب الخامس

أحكام عامة

مادة ١٠ :

المحال التي تسرى عليها أحكام المادة ٧ من القانون هي :

١ - محال غسيل الحبوب المختلفة - محلات تقطير الحُجُور - محلات البوظة -
معامل المكَرونة - ورش البلاط - مصانع الصابُون - معاصر الزيوت - المجازر -
مدابغ العجلود - المصابغ - ورش الطلاء - مصانع الادوية والكيمياويات - مصانع
للغزل والنسيج - مصانع بسترّة الألبان - الحديد والصاب - المصانع المستخدمة
المواد المشمعة .

٢ - يجوز لمجالس المحافظات التي بها عمليات مجارى أن تستصدر قرار
وزاريا بالمصانع والمحال التي ترى إضافتها على ماورد بالفقرة السابقة .

مادة ١١ :

١ - تحدد المعايير بالنسبة للمتخلفات السائلة التي تصرف إلى المجارى العامة
أو المجارى المياه أو الرى فى الاراضى الزراعية وكذلك طرائق أخذ العينات
ومواعيدها ورسوم إعادة التحليل وفقا للقواعد التي أقرها وزير الصحة العمومية .

٢ - يختص مجلس المدينة باعتماد الترخيص للعقار أو المنشأة التي تقع فى
دائرة اختصاصه بصرف المتخلفات السائلة بتملك المنشأة إلى مجارى المياه المنصوص
عنها فى المادة رقم ٩ من القانون وطبقا لما جاء بالمادة رقم ١٠ من القانون
المشار إليه .

الباب السادس

أولاً : المعايير والمواصفات الواجب توافرها في المتخلفات السائلة والتي يرخص بصرفها في المجارى العامة .

يجب أن تتوافر في المتخلفات السائلة التي تصرف من المحال العمومية أو التجارية أو الصناعية في المجارى العامة الشروط والمعايير الآتية :

- ١ - ألا تزيد درجة الحرارة عن ٤٠ درجة مئوية .
- ٢ - ألا يقل الرقم الهيدروجيني عن ٦ ولا يزيد عن ١٠ .
- ٣ - ألا تزيد المواد الراسبة عن ٥ سم^٢ في اللتر في ١٠ دقائق ولا تزيد عن ١٠ سم في ٣٠ دقيقة .
- ٤ - ألا تحتوى على أجسام يزيد قطرها عن ١.٥ سم .
- ٥ - ألا يزيد كبريتور الايدروجين (مقداراً على هيئة كب) عن ١٠ ملليجرام / اللتر .
- ٦ - ألا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ١٠٠ ملليجرام / اللتر .
- ٧ - ألا تحتوى على مواد سامة بكميات ضارة بحياة الأسماك أو الكائنات الحية .
- ٨ - ألا تحتوى على مواد ينتج عنها تصاعد غازات قابله للانفجار أو التي درجة اشتعالها ٧٥ أو أقل .

ثانياً : المعايير والمواصفات الواجب توافرها في المتخلفات السائلة التي يرخص بصرف في مجارى المياه .

١ — تقسم مجارى المياه إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ويشتمل على مجارى المياه المشار إليه بالبنود من ١ ، ٣ من المادة رقم ١٠ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن صرف المتخلفات السائلة .

ويطلق على مجارى المياه من هذا القسم (نهر النيل وفروعه) .

القسم الثانى : ويشتمل على مجارى المياه المشار إليها بالبنود من ٤ ، ٦ من المادة رقم ١٠ من القانون المشار إليه ويطلق على مجارى المياه من هذا القسم (المصارف) .

القسم الثالث : ويشتمل على البحار والبحيرات .

١ — تقسم المتخلفات السائلة إلى فئتين :

الفئة الأولى : وتشمل المتخلفات السائلة للمحال العمومية والتجارية والصناعية .
ويطبق على هذه الفئة المعايير الخاصة بالمتخلفات الصناعية .

الفئة للثانية : وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المجارى ويطبق على هذه الفئة المعايير الخاصة بمياه المجارى .

وفى حالة صرف مياه من الفئتين مما يطبق عليها معايير الفئة الثانية للمواد العالقة والأكسجين الحيوى والأكسجين السكيمياوى الممتص وباقى معايير المتخلفات الصناعية بالفد (٤) .

٣ — صرف المتخلفات السائلة فى النيل وفروعه :

أولاً : لتخلفات الصناعية :

لايجوز صرف المتخلفات الصناعية فى النيل وفروعه إلا إذا كانت مطابقة للمعايير الآتية :

(ا) لايزيد الاكسجين الحيوى () عن ٢٠ جزء فى المليون .
(ب) لايزيد الاكسجين الكيماوى الممتص () عن ١٥ جزء فى
المليون .

(ح) ألا تزيد المواد العالقة عن ٣٠ جزء فى المليون .

(د) ألا يقل الرقم الايدروجينى () عن ٦ ولا يزيد عن ٩ .

(هـ) ألا تزيد الكبير يتبدات () مقدرة على أساس كب عن واحد جزء
فى المليون .

(و) ألا تزيد السيانيدات () عن ١ . جزء فى المليون .

(ز) ألا تزيد الزيوت والشحوم عن ١٠ جزء فى المليون .

(ح) ألا تزيد الفينول عن ١ ر . جزء فى المليون .

(ط) ألا تزيد الكلور عن ١ جزء فى المليون .

(ي) ألا تزيد عناصر الكروم والزرنيخ والفضة والنحاس والكاديوم
والباريوم والسيلينيوم — والرصاص والنيكل منفردة أو مجتمعة عن ١ جزء
فى المليون

(ك) ألا تزيد المواد الدائبة عن ٥٠٠ جزء فى المليون .

(ل) ألا تزيد درجة الحرارة عن ٣٥ مئوية .

(م) ألا تزيد المواد الملونة (مقدمة على أساس الشفافية بعد الترميب لمدة ساعة)

عن ١٠ سم .

(ن) ألا تحتوى على مبيدات حشرية أو مواد مشعة .

ثانيا — مياه الجارى .

لا يجوز صرف هذه المياه إلا إذا توافرت فيها الشروط والمعايير الآتية :

(أ) ألا يزيد الاوكسجين الحوى عن ٤٠ جزء فى المليون .

(ب) ألا يزيد الاوكسوجين الكيماوى الممتص عن ٣٩ جزء فى المليون .

(ج) ألا يزيد المواد العالقة عن جزء فى المليون .

كما أنه يجب معالجة هذه المياه قبل الصرف بالكالور لتطهيرها بحيث لا يقل

للكالور المتبقى بها بعد ٣٠ دقيقة من الإضافة ٥ جزء فى المليون

٤ — الصرف فى البحار والبحيرات :

يجوز صرف المتخلفات السائلة أيا كان نوعها فى البحار أو البحيرات بشرط

الاتؤثر تأثيراً ضاراً بشواطئ . الإستحمام أو بالمنشآت البحرية أو بمنابت

المحار والاسفنج أو الأسماك أو الكائنات التى تعيش بتلك البيئة الطبيعية .

مادة ٦ :

لا يجوز الترخيص بصرف مياه تبريد الماكينات فى مجارى المياه إلا إذا كانت

المياه مأخوذة من نفس المجرى الذى تصب فيه أو مصدر مماثل على الأقل

وبشرط أن تكون دائرة التبريد مغلقة ولا تختلط بمتخلفات أى عملية من

العمليات الصناعية أو خلافها وفى هذه الحالة لا يشترط مطابقتها للدواصف والمعايير

المذكورة بالبند ٣ ، ٤ إلا فيما يتعلق بدرجة الحرارة ومعايير الزيوت

والشحوم .

ثالثاً : المعايير والمواصفات الواجب توافرها فى المتخلفات السائلة التى يرخص

بصرفها للرى السطحى — أو لرى الأراضي الزراعية :

١ — تقسم المتخلفات السائل إلى ثلاث فئات

الفئة الأولى : وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المعجاري العامة التي تخضع مباشرة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو أو المؤسسات العامة التي تملكها الحكومة ويطبق على هذه الفئة الاشتراطات ، والمعايير المبينة بالبندين (٣) ، (٤) .

الفئة الثانية : وتشمل المتخلفات السائلة لعمليات المعجاري الخاصة وهي موصلة لمياه الفئة الأولى إلا أنها غير مملوكة للجهات الحكومية المركزية أو المحلية أو المؤسسات العامة ويطبق عليها الاشتراطات والمعايير المبينة بالبندين الخامس .

الفئة الثالثة : وتشمل المتخلفات الصناعية ويطبق على هذه الفئة الاشتراطات ، والمعايير المبينة بالبندين (٣) ، (٤) .

٢ - تقسيم الأراضي إلى نوعين :

النوع الأول : رملية

النوع الثاني : طينية .

٣ - لا يجوز التخلص من مياه المعجاري العامة أو المتخلفات الصناعية بالصرف على لأرضي الرملية إلا إذا كانت مستوفاة للمعايير والإشتراطات الآتية : -

أ - لا تزيد المواد الراسبة في ساعة عن ١ (واحد) سم ٣ في اللتر (بالحجم)

ب - لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراتنجية عن ٢٠ جزء في المليون .

ج - لا تزيد الكبريتات (مقدرة على أساس كب) عن جزء في المليون .

وسيسمح بالتجاوز إلى ١٠ جزء في المليون إذا كانت بعيدة عن العمران بأكثر من ٣ كيلو مترات .

د — أن يتم تسرب المياه بسرعة التي لا ينجم عنها أى تجمعات مائية.
٤ — لا يجوز التخلص من مياه المجارى العامة أو المتخلفات الصناعية
بالصرف على الأراضى الطينية إلا إذا كانت مستوفاة المعايير والإشتراطات الآتية :

ا — إلا يقل مرقم الإيدروجينى عن ٦ ولا يزيد عن ٩ .

ب — لا يزيد الأوكسجين الحيوى () عن ٨٠ جزء فى المليون .

ح — لا يزيد الأوكسجين الكيماوى الممتص () عن ١٠ جزء
فى المليون .

د — لا تزيد المواد العالقة عن ٨٠ جزء فى المليون .

هـ — لا تزيد الكبريتات (مقدرة على أساس كب) عن ١ ر . جزء
فى المليون .

و — لا تزيد الزيوت والشحوم والمواد الراجتنية عن ٥٠ جزء فى المليون .

ز — لا تزيد الأملاح الذائبة عن ٢٠٠٠ جزء فى المليون .

ح — لا تزيد السيانيدات عن ١ ر . جزء فى المليون .

أن يتم تسرب المياه بسرعة التى لا ينجم عنها أى تجمعات مائية .

هـ — لا يجوز التخلص من مياه المجارى الخاصة بطريقة الصرف السطحي
أولرى الأرضى — ألا بعد الحصول على تصريح من الجهة الصحية المختصة
على أن تكون هذه المياه مطابقة للاشتراطات والمعايير الخاصة بصرف مياه المجارى
فى المصارف .

ويجوز فى هذه الحالة التجاوز عن شروط المعالجة بالكلور :

٦ — تحظر زراعة الخضروات أو الفواكه أو النباتات التى تؤكل نيئة فى

لمزارع التى تروى بمياه المجارى كما لا يجوز تربية الحيوانات أو المواشى المدرة
اللبن على هذه المزرع .

الباب السابع

طريقة ومواعيد أخذ عينات من المتخلفات

السائلة والمعامل التي يجرى بها التحليل

١ — حجم العينة :

يجب ألا يقل حجم العينة عن لترين .

٢ — الأوعية :

تؤخذ العينات في زجاجات ذات غطاء زجاجي مصفر محكم الغلق .

٣ — غسل الأوعية :

يجب تنظيف الوعاء بما فيه الغطاء تنظيفاً جيداً قبل استعماله كما يجب غسل داخل الوعاء بمادة العينة مراراً قبل الملء .

وفي حالة أخذ عينات من متخلفات مائلة عولجت بالكحول تستعمل أوعية معقمة

٤ — حفظ العينة .

يجرى التحليل بعد أخذ العينة مباشرة فإذا تعذر ذلك وتأخر إجراء الاختبارات المقررة لمدة أكثر من ثلاث ساعات فيلزم حفظ العينة داخل صندوق ثلاجة مع إحاطة الوعاء بطبقة من الثلج على أن تصل العينة إلى المعمل وبها بقية من الثلج .

٥ — طريقة أخذ العينة :

يجب أن تؤخذ العينة بحيث تكون ممثلة لطبيعة المياه على قدر المستطاع ومن مكان مناسب في نهاية عملية التنقية أو بمكان الاتصال النهائي لمتخلفات المحل أو المصنع أو عملية التنقية بالمكان الذي تصرف عليه (شبكة المجارى العامة أو مجرى مياه عام أو أرض زراعية ... الخ) وإذا كان هناك أكثر من مخرج لمتخلفات المحل الواحد فيجب أخذ عينة منفصلة لكل منهما على حدة ويجب ملء الوعاء ملئاً تاماً مع أحكام وضع السدادة حال الانتهاء من أخذ العينة — ويجب ألا يسمح ببقاء أى فقاعة غازية أو أى جزء مملوء ما بين سطح الماء داخل الوعاء وبين السدادة على أن يراعى عند أخذ العينة وضع فوهة الوعاء بعكس اتجاه تيار الماء — ولا تؤخذ العينة من السطح ولا من القاع .

وبعد الانتهاء من ملء الوعاء يجب تغليف الفوهة بالشاش وختمها بالشمع الأحمر أو أى مادة أخرى تقوم مقامه ويختم بخاتم المكلف بأخذ العينة .

٦ — مواعيد أخذ العينات الدورية :-

يجب أخذ عينات دورية من المتخلفات السائلة للمنشآت المرخص لها مرتين على الأقل .

ويجب أخطار صاحب الشأن بنتيجة التحليل خلال شهر من تاريخ أخذها على الأكثر

٧ - البيانات: -

يجب على المكلف بأخذ العينة أن يملأ بخط واضح وبمنتهى الدقة النموذج رقم (١) المرفق - وأن يقوم بإرساله فوراً مع العينة .

٨ - المعامل التي يجري بها التحليل .

ترسل للعينات إلى قسم المياه بالإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة للتحليل

نموذج رقم (١)

يرسل مع عينة من المتخلفات السائلة

- ١ - مكان أخذ العينة
- ٢ - تاريخ أخذ العينة
- ٣ - ساعة أخذ العينة
- ٤ - درجة حرارة المياه وقت أخذ العينة
- ٥ - اسم ووظيفة أخذ العينة
- ٦ - وصف عام للعينة أو أى بيانات تفيد التحليل
- ٧ - بصمة الختم الموجود على العينة
- ٨ - إمضاء

مادة ١٢ : يعمل بهذا القرار من تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢
بشأن صرف المتخلفات السائلة .

وزير الإسكان والمرافق

دليل إجراءات التراخيص

دليل إجراءات التراخيص

المستندات الواجب تقديمها

أولا : تراخيص البناء :

يقدم الطلب للحصول على رخصة بناء من الطالب أو وكيله ولا يشترط في هذه الحالة أن يقدم من المالك أو من ينوب عنه طبقا لما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم المباني واللائحة رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٣ والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ الخاص بلجنة تنظيم وتوجيه البناء للمباني التي لا تزيد عن ٢٠٠٠ جنيه ويشمل الطلب البيانات الآتية :

(أ) ثلاث صور معمارية مبينا بها المساقط الأفقية والواجهات والقطاعات الرأسية وثلاث صور إنشائية للمباني المراد إنشاؤها ، تنظم على شكل ثلاث مجموعات حيث تكون كل مجموعة من صور إنشائية وصور معمارية داخل ملف خاص .

(ب) خريطة مساحية بمقياس ١ : ٥٠٠ تبين الموقع المراد إنشاء المبنى فوقه وموقع عليها من الطالب أو مهندسة أو كروكي هندسي إرشادي مبين عليه الموقع ، وموقع عليه من مهندس المشروع .

(ح) عدد ٢ عرض حال تمغة فئة ٥٠ مليم يكتب عليها الطلب مبين به اسم الطالب وعنوانه .

(د) إقرار على مقدم الطلب بعدم استخدام المواد المستوردة .

هذا إذا كان الأعمال المطلوب التصريح بها في حدود مبلغ ١٠٠٠ جنيه أما إذا زادت عن هذا المبلغ فيرفق بالطلب ملحق رابع يشمل على الآتي :

١ — رسم معماری عن الأعمال المطلوب التمهريج بها .

٢ — خريطة مساحية بمقياس ١ : ٥٠٠ للموقع .

٣ — خمس صور من المقاييس المعدة لذلك طبقاً للنموذج المرفق (٢ لجنة) .

٤ — استمارة مبين بها اسم الطالب وعنوانه ونوع البناء المطلوب طبقاً للنموذج (١ لجنة) المرافق ويرسل هذا الملف للجنة البناء للموافقة على التمهريج في حدود المبلغ المطلوب . وعلى مستلم هذا الطلب (طلب الترخيص للبناء) أن يراعى الآتى :
(أ) التأكد من أن التمغة الهندسية وضعت على الأصل وذلك بظهور صورة التمغة على الرسومات بعلامة سوداء تميز شكل التمغة .

(ب) وضع التمغة الهندسية على صورتين من الرسم المعماري وتكون فيه هذه التمغة لسكل صورة بالنسبة لتكاليف المشروع وتحتسب كآلاتى :
٤٠٠ ملیم للآلاف الأولى ،

٢٠٠ ملیم لسكل ألف بعد ذلك على أن تحتسب كصور الآلاف ألف .

(ح) أن تكون الرسومات معتمدة من مهندس نقابى ويثبت عليهما اسمه وعنوانه ورقم قيده فى نقابة المهن الهندسية .

(د) وضع تمغة هندسية فئة ٥٠ ملیم على كل نسخه من المقاييس التى تقدم للجنة البناء نموذج (٢ لجنة) وكذا على الخريطة المساحية المرفقة .

(هـ) وضع طابع تمغة عادية فئة ٥٠ ملیم على الطلب المرفق به هذه المقاييس نموذج (١ لجنة) مع ملاحظة إعتداد المقاييس والرسومات من المهندس النقابى صاحب المشروع وتوقيع المالك عايتها .

تمغة هندسية فئة ٥٠ ملیم على الرسم المعماري المرفق بالاستمارات .

ثانياً : تراخيص تعديل المباني .

يقدم الطالب من الطالب ويشمل الآتى :

١ — ثلاث صور من الرسومات المعمارية تبين حالة المبنى قبل التعديل والمبنى بعد التعديل .

٢ — ثلاث صور إنشائية تبين الأعمال الانشائية التى ستنفذ لإنعام التعديل .

٣ — الترخيص السابق للمبنى المراد تعديله أو كشف مشتملات يبين حالة المبنى قبل ١/٨/١٩٦٦ .

٤ — ثلاث ملفات (دوسية) .

٥ — عدد ٢ عرض حال تمغة يكتب عليها الطالب مبيناً فيم اسم الطالب وعنوانه

٦ — خريطة مساحية تبين موقع العقار المطلوب تعديله أو كروكى هندسى إرشادى .

هذا إذا كان التعديل فى حدود ١٠٠٠ جنيه أما إذا زاد التعديل عن ذلك يضاف إلى ماسبق ملف رابع يشمل صورة معمارية للأعمال المراد تعديلها وخمس صور من المقاييسات بقيمة التكاليف وخريطة مساحية للموقع واستمارة مبيّن بها اسم الطالب وعنوانه ونوع العمل المطلوب .

ويراعى أن تكون الرسومات المعتمدة من مهندس نقابى ثابت بها توقيع ورقم قيده بالنقابة وعنوانه على أن تحتسب التمغة الهندسية بالنسبة للتكاليف بنفس الطريقة السابق ذكرها يترخيص المبنى وفى حالة الترخيص بالكاملة أو التعليق فوقه والأعمال المطلوب إنشائها على أن يثبت بالرسومات قرار من المهندس النقابى بأن الاسامات والمباني تتحمل بامان المباني المستجدة أو التعديل المطلوب أما بقية محتويات الطلب فهى تشمل ما ذكر فى تراخيص المباني .

ثالثاً : تراخيص ترميم المباني (التفكيك) .

يقدم الطلب من الطالب ويشمل الآتى . —

- ١ — طلب على عرض حال تممة يبين فيه موقع الطلب واسم الطالب وعنوانه .
- ٢ — خريطة مساحية ١ : ٥٠٠ تبين الموقع أو كروكى هندسى إرشادى .
- ٣ — إقرار من مهندس نقابى بأن التفكيك سيتم بمعرفة وتحت وإشرافه ومسئوليته .

٤ — ملف يرفق به للطلب والخريطة .

رابعاً : ترخيص الهدم :

يقدم الطلب من المالك كما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ ويشمل الطلب البيانات الآتية .

١ — طلب على عرض حال تممة يبين فيه اسم المالك وعنوانه وعنوان العقار المطلوب هدمه .

٢ — عقد الملكية المسجل إذا كان الهدم تنفيذاً للقانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤

٣ — موافقة لجنة الهدم إذا كان الهدم تنفيذاً للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الحاض بلجان تنظيم الأعمال وهدم المباني .

٤ — خريطة مساحية أو كروكى إرشادى .

٥ — ملف

خامساً : الترخيص بالإعلانات :

١ — يقدم طلب الترخيص فى الإعلان بجميع أنواعه على عرض حال تممة

فئة خمسون مليماً به اسم الطالب ولقبه وصناعته ومحل إقامته ومكان تركيب الإعلان ومدة مباشرته .

٢ — ملف .

٣ — في حالة الإعلانات المركبة أعلا أسطح العقارات أو أعمدة الإنارة أو الاتفاق فيلزم إرفاق الرسومات الإنشائية التفصيلية بمقياس رسم مناسب من صورتين عن الحوامل الخاصة بالإعلان والتركيبات والهياكل وغيرها والمواد المصنوعة منها وطرق تثبيتها وألوانها ، وموقعه من مهندس نقابي مسئول وإقرار موافقة مالك العقار على تركيب الإعلان .

سادساً : الترخيص بالإشغالات :

١ — يقدم طلب الترخيص في إشغال الطرق العامة بجميع أنواعه على عرض حال تمثله فئة خمسون مليماً يبين فيه اسم الطالب ولقبه ومحل إقامته ومكان الإشغال ومدة مباشرته .

٢ — ملف .

٣ — في حالة طلب الترخيص بفترينات البيع التي توضع على واجهات العقارات أو واجهات المحال يلزم تقديم ما يفيد موافقة المالك أو مستأجر المحل .

سابعاً : الترخيص للباعة الجائلين :

يشمل المطلب على البيانات الآتية :

اسم الطالب ولقبه وسنه ومحل ميلاده وصناعته ومحل إقامته .
نوع السلعة أو البضاعة أو الحرفة أو الصناعة التي يطلب الترخيص في بيعها أو في مزاولتها والسكان أو المنطقة التي يطلب الترخيص والعمل فيها .

كل البيانات المطلوب بالترخيص للطالب في مزاولة مهنة بائع متجول فيما لو كان قد سبق الترخيص له بذلك ويرفق بالطالب المستندات الآتية :

- ١ — شهادة ميلاد الطالب أو ما يقوم مقامها .
 - ٢ — شهادة الحالة الجنائية (تحقيق الشخصية وصحيفة السوابق) .
 - ٣ — الترخيص السابق حصول الطالب عليه في ممارسة حرفه بائع متجول .
 - ٤ — شهادة تفيد من اولة الطالب لمهنة بائع متجول في المكان المطلوب الترخيص فيه مصدقا عليها من المكتب التنفيذي للاتحاد الاشتراكي التابع له الطالب .
 - ٥ — ثلاث صور فوتوغرافية للطالب مقاس ٣ × ٤ سم .
 - ٦ — شهادة خلو الطالب من الأمراض من مكتب الصحة التابع له الطالب .
- ثامناً : الترخيص بالأكشاك :

(أ) أكشاك الصحافة (نقابة الصحفيين) .

١ — يقدم الطالب على عرض حال تمهنة فئة خمسون مليماً مبيناً به الموقع المطلوب لوضع الكشك به .

٢ — ملف .

(ب) أكشاك مرطبات .

١ — يقدم الطالب على عرض حال تمهنة فئة خمسون مليماً مبيناً به اسم الطالب ولقبه ومحل إقامته والموقع المطلوب وضع كشك به .

٢ — بحث إجتماعي بحالته الإجتماعية من الجهة المختصة .

٣ — ملف .

٤ — في حالة الموافقة على الترخيص يلزم الطالب بتقديم شهادة صحية بخلوه من الأمراض .

تاسماً . إجراءات ترخيص العائتات .

يقدم الطالب إلى مكتب استقبال العائتات لدفع رسم النظر وقدره ٢ جنيه ثم يحول للمحفوظات لترقيمه ويحول للسيد مهندس جسور النيل والعائتات المعاينة وتقدير الرسم ويحول بعد ذلك للسكرتارية بواسطة السركى لإخطار صاحب الشأن بالقبول أو الرفض وعند حضور صاحب الشأن يطلب الملف من المحفوظات وتقوم العاملة بتحصيل بقية الرسم وتسليم الترخيص مع إثباته في محفظة خاصة وفي حالة التجديد يتبع نفس نظام تجديد رخص الاشغالات مع مراعاة جميع القوانين والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن .

عاشراً . رخص الجبانات :

يقدم الطالب على نموذج للمحفوظات مستوفى للطبيعة إلى مكتب استقبال الطلبات الذى يحرر إستمارة دفع رسم نظر بمبلغ ١٢٥ ملياً ثم يحول للمحفوظات لترقيمه ويرسل بعد ذلك إلى سكرتارية لجنة الجبانات بالإدارة العامة لهندسة الأحياء لمرضه على اللجنة المختصة وفي حالة موافقه اللجنة بحول الملف إلى الإدارة الهندسية للتحرير وإعادة الترخيص إلى مكتب التسليم لتحصيل الرسوم المتبقية وتسليمه في حالة الرفض يخطر صاحب الشأن .

إجراءات قبول الطلبات والبت فيها .

١ — يقدم مقدم الطلب لمكتب الاستعلامات الذى يقوم بدور بتوجيهه إلى مكتب استقبال الطلبات .

٢ — يقوم مكتب قبول الطلبات بمراجعة الطلب للبيانات المطلوبة على كشف

بيان المستندات من صورتين فإذا ما تحقق من ذلك استيفاء المستندات دفع رسم النظر والتي تبلغ ١٠٠ مليم وعمل القيمة الخاصة ليعطى لمقدم الطالب ويدفعها بالخزينة .

٣ — يعيد الطالب القسيمة بعد الدفع لمكتب الاستقبال ويتسلم إحدى الصورتين متبناهما رقم القيد في المضبطة . وفي حالة عدم استيفاء المستندات يعاد الملف لمقدمه ومعها كشف ببيان المستندات الناقصة لاستيفائها .

٤ — يحدد موعد قبول الطلبات من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثانية عشر ظهراً .

٥ — بعد هذا الميعاد يقوم المختص في نفس اليوم برصد هذه الطلبات بدفتر خاص (سركى) مع إعطائه رقم مسلسل على أن يكون لكل قسم شرطة بدفتر خاص .

٦ — يقوم المختص بعد ذلك بتسليم هذه الطلبات للمحفوظات التي تقوم بفتح كارت وترقيمه بالرقم المختص لهذا القسم .

٧ — إذا كان الطالب يحتاج إلى موافقة اللجنة يحول الملف الخاص بمقاييسات اللجنة إلى اللجنة البناء في اليوم التالي لتقديم الطالب كما يحول الملف إلى المهندس المختص التسليم بالتوقيع على السركى المعد لذلك .

٨ — يقوم المهندس في خلال تسعة أيام بالمعاينة ودراسة الترخيص ومراجعته مع السيد رئيس قسم المباني وإعتماده من السيد رئيس الإدارة الهندسية أو وكيله مع تقدير ياقى الرسوم المطلوبة .

٩ — يحول بواسطة السركى للسكرتارية (وحدة سجلات رخص المباني) التي تقوم بالتحرير للمطالب إما بالحضور لتسديد الرسوم وإستلام الترخيص أو بالرفض أو لإستيفاء للطالب من بيانات وحضوره للمناقشة فوراً .

١٠ - عند حضور صاحب الطاب لاستلام الترخيص يقوم الموظف المختص بالفصليم بطلب الملف من المحفوظات وتحرير قسيمة دفع الرسوم يقوم صاحب الشأن بسداها بالخزينة الهندسية - يتم تحرير قرار الرخصة على النموذج الخاص ويراجع من رئيس المكتب ويعتمد من مدير الإدارة الهندسية ثم تقوم بتسليم صورة معتمدة من الترخيص للطالب وتعاد الصورتين للمحفوظات مع رصد باقى البيانات فى سجل قيد الطلبات السابق رصد الطالب فيه عند دفع رسوم النظر وتوقيع صاحب الشأن بما يفيد الإستلام مع إخطار المهندس المختص لمaintenance تنفيذ الترخيص هذا اذا كان الترخيص فى حدود مبالغ ١٠٠٠٠ جنيه أما إذا كانت الأعمال تزيد عن ١٠٠٠ جنيه فيتبع الآتى .

بعد قيد الطاب فى سجل الطلبات ودفع رسم النظر يحول الملف للمحفوظات الى تقوم بتصدير الملف الخاص بالمقاييسات إلى اللجنة فى اليوم التالى لتقديم الطاب ثم تحول باقى الملفات للمهندس ، بواسطة السركى ، الذى يقوم بدراسة الترخيص ولا يعتمد مثل هذا الترخيص بل يعاد بعد الدراسة إلى المحفوظات لانتظار ورود الموافقة . عند ورود الموافقة ترفق بالملف (ملف الترخيص) ويتخذ فيه نفس الإجراءات السابقة من حيث صرف واعتماد الترخيص ومتابعة التنفيذ طبقا للبند السابق أما إذا رفضت اللجنة الطلب فيحول من المحفوظات إلى السكرتارية بعد إرفاق خطاب الرفض للتحرير لصاحب الشأن بما يفيد ذلك وإحاطته علما بما تطلبه اللجنة من بيانات إذا كان الطالب يحتاج إلى إستيفاء وبشروط أن لا تزيد مدة الدراسة وإجراءات التسليم فى حاله عدم الحصول على موافقة اللجنة عن سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب وعن ١٥ يوم فى حاله إذا كان الطالب يحتاج إلى إستيفاء .

حادى عشر : تراخيص المجال العامة :

(١) بيان الأوراق والمستندات الواجب تقديمها للإدارة عند طلب الترخيص للمحل عام

١ - استمارة طلب فتح وإدارة عمل عام تصرف مجاناً من الإدارة على أن يقوم الطالب بعمله ببياناتها بمعرفة ولصق طابع تمهة فئة خمسين مايلاً عليها .

(٢) صحيفة الحالة الجنائية لصاحب المحل ولجميع العمال والمشرف والمدير والمستغل وشهادة حسن سير وسلوك من القنصلية إذا كان الطالب أجنبياً .

٣ - عقد إيجار المحل وإبصال أجرة آخر شهر .

٤ - عدد ثلاثة رسومات هندسية في الحالة المطلوب عنها رسومات هندسية مطابقة لطبيعة المحل تعمل بمعرفة مهندس نفائي يوضح بها مسقط افقى للمحل مبيناً عليه المقاسات والفتحات واتساعها والمورد المائى ودورات المياه إن وجدت مع بيان طريقة الصرف وكذا قطاع رأسى يبين الارتفاعات ومنسوب الأرضية بالنسبة للشوارع المحيطة به ويوضح عليها قيمة التكاليف الإنشائية للمحل ويستوفى الدفعة الهندسية عليها حسب قيمة التكاليف باعتبار ٤٠٠ مايم عن الآلاف جنية الأولى ، ٢٠٠ مايم عن كل ألف أو كسورها وذلك الأصلي وكل من صورتين من الرسومات المقدمة

إذا كان الطالب هيئة أو شركة تقدم صورة معتمدة من المستندات المطلوبة مع تحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام للقانون :

٦ - إذا كان الطالب قاصراً يطلب قرار وصاية .

٧ - كشف باسماء وصناعة وسكن عمال المحل وكذلك صحيفة الحالة الجنائية لكل منهم .

٨ - ماف لحفظ الاوراق به .

ملاحظة:

يجب أن يكون الطالب مستعداً بالشهادة الصحية الخاصة بخلوه من

حدول رسوم المماينة التفتيش للمحلات التجارية

والصناعية بالقسمين الاول والثانى

رسوم التفتيش	رسوم المماينة	رسوم المماينة		القيمة الاجمالية للمحل بالجنيه	كمية المواد البترولية بالطن	القوة المحركة بالحصان	عدد العمال	
		جنيه	مليم				الى	من
—	٥٠٠	—	٥٠٠	لايتجاوز ٢٤ ج	أقل من ٥ %	لا يوجد	٣	١
٢	—	٢	—	اكث من ٢٤ ج	لايتجاوز ١	لايتجاوز ١	١٠	٤
٦	—	٥	—	الى ١٢٠ ج سنويا	اكث من ١٥/١	اكث من ١	٣٠	١١
١٠	—	٨	—	من ٢٢٠ ج / ج ٣٦٠	اكث من ١٠/٥٠	الى ١٥	١٠٠	٣١
٢٠	—	١١	—	ج ٣٦٠ / ج ٦٠٠	اكث من ٥٠/١٠٠	اكث من ٣٠	٥٠٠	١١١
٣٠	—	١٥	—	اكث من ٦٠٠ ج / ج ١٢٠٠ سنويا	اكث من ١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٥
٥٠	—	٢٥	—	اكث من ٢٤٠٠ ج	٥٠٠	اكث من ١٠٠	١٠٠٠	اكث من

الأمراض المعدية والعمال والأشخاص الذين يشتغلون في المحال وكذا تحصينهم ضد الأمراض المعدية وكذلك شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة الحالة الجنائية حق لا تتعطل إجراءات صرف الرخص بسبب هذه الشهادة وكذلك شهادته مؤسسة التأمينات الإجتماعية عن العمال .

(ب) إجراءات التراخيص للمحال العامة .

١ — يقدم طالب الترخيص للمراقبة على الأنموذج بعد لصق طابع تمغة فئة خمسين مليم موضوعا به جميع البيانات المطلوبة ومرفعا به المستندات المطلوبة داخل ملف ويثبت بالغلاف الداخلى للملف بيانها ويوقع عليها من طالب الترخيص والموظف المسئول والمستندات المطلوبة وهى :

(١) صحيفة الحالة الجنائية للطالب ولجميع للعمال والمستغل والمشرف والمدير أو شهادة حسن سير وسلوك القنصلية إذا كان اجنبيا .

(ب) إذا كان الطلب هيئة أو شركة فيرفق بالطلب صورة معتمدة بمسندات تكوينها ومن الأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ أحكام القانون .

(ح) عقد إيجار المحل وإيصال إيجار آخر شهر

(د) الرسومات الهندسية إذا كان المحل من النوع الثانى (لو كائدة ، فندق ... الخ) أو إذا كان محلا من النوع الأول يشتمل على أكثر من وحدة أو كان مساحة المحل أكثر من ١٥٠ م وتكون الرسومات الهندسية مستوفاة للتمغة الهندسية . وعلى أن يذكر مساحة المحل فى طاب المحال (ترخيص المحال) من النوع الأول التى لا تتطلب تقديم رسومات هندسية عنها ليتسنى تقدير رسوم المعاينة بمقتضاها على أن تسوى الفروق بعد إتمام المعاينة إن وجدت .

والرسومات الهندسية تكون مطابقة لما جاء بالتنشور رقم ٢ لسنة ١٩٦٦ بكتاب السيد نائب وزير الإسكان والمراقق .

(٨) كشف بأسماء وصناعة وسكن مستغل ومشرف ومدير للعمل والعمال .

(و) شهادة المعاملة إذا كان سن الطالب بين ٢١ ، ٣٠ سنة .

(ز) قرار وصاية إذا كان طالب الترخيص قاصراً .

٢ — يقيم طلب الترخيص في نفس اليوم في دفتر قيد الطلبات ويثبت رقم

وتاريخ القيد على الملف

إذا وجدت المستندات مستوفاة يقدر رسم المعاينة الواجب تحصيله وإذا كانت غير مستوفاة يحدد المطلوب إستيفاء منها ويحظر مقدم الطلب باستيفاء المستندات المطلوبة وسداد رسم المعاينة .

٣ — يحصل رسم المعاينة بواقع خمسين مليماً عن كل متر مربع عن مساحة

موقع المحل على ألا تزيد عن ٣٥ جنيهاً ولا تقل عن ٥٠٠ مليم .

(ب) لا يحصل رسم معاينة عن الترخيص المؤقتة التي لا تتجاوز شهراً .

٤ — بعد سداد رسم المعاينة يرقم الملف بالاندكس ويحول للمعاينة ثالث يوم

على الأكثر من تاريخ السداد .

٥ — تعمل المعاينة الإبتدائية في بحر أسبوع على الأكثر من تاريخ سداد

رسم المعاينة على نموذج رقم (٣) مع إيضاح جميع انبيانات المطلوبة بالتقريب وتتم إجراءات البت في الطاب ثالث يوم على الأكثر من تاريخ المعاينة أما بالموافقة أو الرفض .

٦ — يملن صاحب المحل ثاني يوم البت في الطلب بالرأى وكذلك بالإشتراطات

الطلوبة في حالة الموافقة على الموقع وترفق الاشتراطات باعلان الموافقة وبمهل ثلاثين

يوماً للإتمام (مادة ٦ من قانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦) .

٧ - يجب عرض الملف للمعينة قبل إنتهاء الثلاثين يوما بثلاث أيام على الأكثر حتى تمام المعينة في الميعاد القانوني أو في حالة إخطار صاحب المحل بإتمام الاشتراطات قبل إنتهاء الميعاد المحدد .

٨ - تمام المعينة في نهاية الثلاثين يوما أو بعد الإخطار بالإتمام أيهما أقرب فإذا وجدت الاشتراطات غير مستوفاة بمهل خمسة عشرة يوما فإذا لم تتم خلالها فلطالب الترخيص أن يحصل على مهل أخرى لا يتجاوز مجموع مددها المهلة الأولى على أن يؤدي رسم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسم المهلة الأولى على أن تمام المعينة بعد انتهاء كل مهلة مباشرة .

إذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل يرفض طلب الترخيص لاستيفاد المهل القانونية دون إتمام الاشتراطات ويعمل محاضر إعادة المعاينة على النموذج المرفق رقم (٤) موضعاً به الاشتراطات التي وجدت غير مستوفاة .

٩ - في حالة إتمام الاشتراطات يحرر محضر إعادة المعاينة على النموذج رقم (١) ويؤشر لاستيفاء الإجراءات وصرف الرخصة مع بيان الشهادات الصحية وشهادات الصحية الجنائية والعمال وإسم المدير والمستغل والشرف وشهادة مؤسسة التأمينات الاجتماعية

١٠ - يجب استيفاء الإجراءات وتحصيل رسوم التفتيش وصرف الرخصة في بحر ثلاثة أيام من تاريخ استيفاء الإجراءات .

١١ - تحصل رسوم التفتيش على المحال العامة .

(أ) الرخصة المسقضية

٥ / من القيمة السنوية بحد أدنى ١ جنيه واحد أقصى ٥٠٠ جنيه .

١٥ / من القيمة التجارية بحد أدنى ٣ جنيه واحد أقصى ٣٠٠ جنيه إذا

كان مرخصاً في المحل يبيع الخمر .

(ب) التراخيص المؤقتة التي لا تزيد عن ستة أشهر .

يحصل عنها نصف رسوم التفتيش المقررة عن سنة كاملة .

(ج) الرخص المؤقتة التي لا تتجاوز شهر لا يحصل عنها رسوم تفتيش .

(د) إذا تحورت الرخصة قبل ٣٠ يولية يحصل رسم التفتيش بالكامل عن السنة

جميعها . وإذا تحورت الرخصة بعد ٣٠ يولية يحصل نصف رسم التفتيش المقرر .

(هـ) تسدد رسوم التفتيش سنوياً خلال شهر يناير من كل عام مقدماً .

٢ - يجب إثبات جميع إجراءات صرف التراخيص في سجل قيد تراخيص المحال

العامة أولاً بأول مع رقم الرخصة وتاريخها وإسم المرخص إليه ونوع الصناعة ورسم

التفتيش المقرر وغيرها من البيانات كما يجب إثبات جميع ما يطرأ على الرخصة من

تغيرات بالنسبة للمرخص إليه أو تعديلات بالمحل بالنسبة لأوضاعه أو خلافه وما يستجد

من إجراءات من إيقاف تشغيل أو إلغاء محاضر أو خلافه

٣ - تخطر مأمورية الإيرادات والضرائب والسجل التجاري وغيرها من الجهات

رقم وتاريخ الرخصة وجميع ما يطرأ عليها من تغييرات أولاً بأول .

محافظة القاهرة

مديرية الإسكان والمرق

والادارة العامة لمهندسة الأحياء والأشغال العامة

طلاب ترخيص بفتح محل عام

فرع /

ملف /

جنسيته :

اسم ولقب طالب الترخيص

محل إقامته

محل ميلاده

صناعته

عنوانه الذى توجه إليه فيه السكائنات :

الإسم التجارى للمحل

نوع المحل موضوع الطلب

محافظة / مديرية

قسم / مركز

موقع المحل

اسم ولقب مالك العقار

محل ميلاده

سنة

جنسيته

اسم ولقب مستغل المحل

رقم وتاريخ الترخيص الخاص به والجهة الصادر منها

محل إقامة المستغل

محل ميلاده

جنسيته

اسم ولقب مدير المحل

رقم الترخيص الخاص به . الجهة الصادر منها

محل إقامة المدير

محل ميلاده

سنة

جنسيته

اسم ولقب المشرف

رقم وتاريخ الترخيص الخاص به الجهة الصادر منها

محل إقامة المشرف

مليم جنينه

القيمة الايجارية السنوية للمحل .

قوة الآلات والمحركات بالمحل إن وجدت
عدد المستخدمين والعمال المشتغلين بالمحل .
عدد الأشخاص الذين يتسع لهم المحل أو يكفي أيوائهم
مرفقات

توقيع الطالب / /
تاريخ تقديم الطلب
الجهة المقدم إليها الطلب
رقم قيد الطالب هل موقع هذا المحل مصرح فيه بفتح محال عامة
توقيع الموظف المختص .

- ١ — يجب ألا يقل السن عن ٢١ سنة ميلادية يوم تقديم الطلب
- ٢ — يرفق الطالب بطلب الترخيص :

(أ) شهادة تحقيق شخصية وصحيفة سوابق . إذا كان أجنبيا فيرفق أيضا
شهادة من دار التمثيل السيامي أو القنصل التابع لها عن سوابقه أو بحسن
سيره وسلوكه .

(ب) شهادة من إدارة التجنيد بكيفية معاملة الطالب للخدمة العسكرية إذا كان
سنة بين ٢١ ، ٣٠ سنة .

(ج) عقد الإيجار ومستند عوائد الأملاك للاطلاع عليهما .

(د) إذا كان الطالب هيئة أو شركة فيرفق صورة معتمدة من مسفندات تكوين
الهيئة أو الشركة والأوراق الخاصة بتحديد الشخص المسئول عن تنفيذ
أحكام القانون .

٣ — لا يجوز في المدن فتح محال عامة من النوع الأول إلا في الشوارع والأحياء
التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الإسكان والمرافق . ولا يجوز فتح تلك المحال

في المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون أو الأماكن المخصصة للعبادة المصحح
بإقامة الشعائر الدينية فيها أو الأضرحة التي تكون موضع احترام الجمهور أو الحيوانات
فإذا كانت تلك المحال تباع مشروبات روحية أو مخمرة فلا يجوز كذلك فتحها بالقرب
من المدارس والمستشفيات أو المستوصفات أو الشكبات ويستثنى من كل هذا المحال
العامة من النوع الأول الملحق بمحال عامة من النوع الثاني إذا كانت مخصصة بصفة
أصلية لخدمة هذا المحال الأخيرة وكانت بذات المكان .

بيان من الرسوم المستحقة بأعمال التراخيص

رسم النظر :

مليم جنيه

أولاً : رسم النظر لجميع الرخص — مباني — هدم —

١٠٠

تنكيس — خط التنظيم

٣٠٠

ثانياً : رسم النظر لأعمال الاشتغالات

١٠

ثالثاً : رسم النظر للإعلانات

٢ ٠٠٠

رابعاً : رسم النظر لأعمال جسور النيل والماءمات

خامساً : رسم النظر لأعمال تراخيص المحلات تكون حسب الجدول المرفق

ملحوظة : يكمل رسم النظر بالنسبة لرخص المباني إذا زادت مساحة الأرض

عن ١٠٠ متر مربع يدفع مليماً واحداً عن كل متر زياده .

التمغة الهندسية .

تحتسب التمغة الهندسية التي تستحق على الرسومات الهندسية التي تقدم عند

استخراج تراخيص تحتاج إلى رسومات تكون كالاتى (فى المحلات التجارية والصناعية) .

من ١٠ جنيه إلى ١٠٠ جنيه ١٠ مليم تمغة هندسية

من ١٠٠ جنيه إلى ٢٠٠ جنيه ١٠٠ مليم تمغة هندسية

من ٢٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه ٢٠٠ مليم تمغة هندسية

من ١٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠٠ جنيه ٤٠٠ تمغة هندسية

رسوم إستخراج رخصة خط التنظيم :

كل ١٠٠٠ جنيه ألف تزداد عن هذا القدر أى بعد الألف الأولى يدفع عنها ٢٠٠ ملجم تمغة هندسية علاوة على النسب السابقة .

رسوم إستخراج رخصة التفكيك :

يدفع عن كل متر مربع من مساحه التفكيك التى تقدر بمعرفة المهندس المختص ٢٠ ملجم لكل متر مربع .

رسوم إستخراج رخصة المبانى :

يدفع عن كل متر مربع من المبانى ٢٠ ملجم بحيث لا تقل عن جنيه ولا تزيد عن ١٠٠ جنيه بالنسبة لرخص الهدم فإنه يكتب فى رسم النظر .

رسوم إستخراج تراخيص العائمات وأعمال جسور النيل :

تقدر رسوم إستخراج التراخيص بمعرفة المهندس المختص بتغير نوع الوحدة طبقا للمعاينة سواء كانت رسو — مسطاح — عائمات .

فهرست المحتویات

فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

مقدمة ١

الباب الأول

٣١ - ٥

النظافة

قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة ٧

مذكرة إيضاحية للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧

في شأن النظافة العامة ١٠

قرار وزير الإسكان والمرافق

رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٨ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣٨ لسنة

١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ١٤

قرار محافظ القاهرة

رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن فرض رسم يؤديه شاغلوا العقارات

المبينة بواقع ٢٪ يخصص لشئون النظافة العامة ٢٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١

بتمديد بعض أحكام قوانين تنظيم استعمال مكبرات الصوت

والمحال الصناعية والتجارية واشغال الطرق العامة والنظافة العامة ٢٨

(قوانين البلدية ج ٢)

الباب الثاني

٣٣

في الاشغالات والإعلانات

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦

٣٥

في شأن أشغال الطريق العام

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ وزارة الشؤون البلدية

٤٣

والقروية

قرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦

بالأحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن إشغال

٤٧

الطرق العامة

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وبإلغاء القانون

٦٥

رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ في شأن الطرق العامة

المذكرة الإيضاحية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة — بالقانون رقم ٨٤

٧٣

لسنة ١٩٦٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة — القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ — في شأن إشغال

٧٧

الطرق العامة

الموضوع

الصفحة

المذكورة الإيضاحية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٤

للسنة ١٩٥٦ في شأن أشغال الطرق العامة ٧٩

وزارة النقل - قرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠

باللائحة التنفيذية لقانون الطرق العامة رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ . . . ٨٠

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦

في شأن تنظيم الإعلانات ٨٦

المذكورة الإيضاحية

للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٦ ٩٣

وزارة الشؤون البلدية والقروية

قرار رقم ١٦٩٢ لسنة ١٩٥٨ - باللائحة التنفيذية للقانون ٦٦

للسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم الإعلانات وإلغاء القرار رقم ٢٧٧

للسنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية القديمة ٩٦

وزارة الإسكان والمرافق

قرار رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٥٦ - بشروط الترخيص بالإعلان على بردورة

الأرصنة والحواجر الحديدية المخصصة لتأمين سلامة عبور المشاة

بمدينة القاهرة ١٠٤

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢

بتعديل بعض أحكام القرار بقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨٢ - في شأن تنظيم

إستعمال مكبرات الصوت والمحال الصناعية والتجارية وأشغال الطرق

العامة والنظافة العامة ١٠٧

الصلحة

الموضوع

محافظة القاهرة

١١١ قرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٨٢

مجلس الدولة

١١٣ إدارة الفتوى والتشريع لوزارة الحكم المحلي والإسكان

مجلس الدولة

١١٦ إدارة الفتوى والتشريع المحلي

مجلس الدولة

١٢٠ إدارة الفتوى والتشريع لرئاسة الجمهورية

الباب الثالث

١٢٥ الباعة الجائلين

قرار رئيس الجمهورية

١٢٧ بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٧ - في شأن الباعة المتجولين

قرار رقم ١٣٧٩ لسنة ١٩٥٧

في شأن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في العربات والأوعية
والصناديق التي يستعملها الباعة المتجولين لبيع المشروبات والمواد

الغذائية ١٣٢

قرار وزارى رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٥٧

في شأن المأكولات والمشروبات التي يحظر على الباعة المتجولين

بمعا والمواصفات الواجب توافرها في ملابسهم ١٣٤

قرار ١٠٠٧ لسنة ١٩٥٨

في شأن إجراءات وشروط وأوضاع ورسوم الترخيص - في ممارسة

حرفة الباعة الجائلين ١٣٦

قرار رئيس جمهورية العربية السورية

بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨١ - بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢

لسنة ١٩٥٧ في شأن الباعة المتجولين ١٤٢

الباب الرابع

١٤٥ في الري والصرف والرسو (المائمات)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن الري والصرف ١٤٧

قرار رئيس الجمهورية السورية المتحدة

قرار رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٦٢ - بشأن تحمل الخزانة العامة فروق تكاليف

ري أراضي مديرية التحرير المزروعة ١٨٠

وزارة الداخلية

قرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ - في شأن الإجراءات التي تتبع أمام

لجان الري والصرف ١٨٢

وزارة الأشغال

قرار رقم ١٠٧٨٤ لسنة ١٩٦٣ - بشأن إجراءات إعداد كشوف الحصر

والعرض الخاصة بمشروعات تحويل أراضي الحياض إلى نظام الري

الدائم ١٨٧

الموضوع

الصلحة

وزارة الري

قرار وزارى رقم ١٢٠٤٩ لسنة ١٩٦٧ — بتعديل الفقرة ٧
من القرار الوزارى رقم ٨٨٠٨ لسنة ١٩٥٦ بتحديد الجمل الذى يحصل
نظير شغل منافع مصلحة الري ١٩٠

قرار رقم ١٢٢٧٨ لسنة ١٩٦٩

بتعيين فئات أجور الري التى يؤديها المزارعون المتراضون على الري
فى الآلات الرافعة المقامة على النيل والترع العامة والمساقى إلى مستغل
هذه الآلات مقابل رى أراضيهم وبإلغاء القرارين رقم ١٢١٣٣
لسنة ١٩٦٨ والقرار ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٩ ١٩٢

قرار رقم ٢٣٠٠ لسنة ١٩٦٩

بتقرير جمل مقابل أخذ اتربة ورمال وطمن من التشويشات الناتجة
من تطهير مجارى الري والصرف أو من ذات المجرى ١٩٤

قرار رقم ١٢٣٨٢ لسنة ١٩٦٩

بتقدير أجور الانتفاع بمياه الآبار الارتوازية ١٩٧

وزارة الري

قرار وزارى رقم ١٢٣٩٢ لسنة ١٩٦٩ ١٩٩

النظام الداخلى

للجنة الاهلية للري والصرف والسدود والقناطر الكبرى بالجمهورية
العربية المتحدة ٢٠٠

وزارة الري

قرارى رقم ١٢٤٩٩ لسنة ١٩٧٠ — فى شأن تحديد أجور الانتفاع

٢٠٨	الرى المستديم
	قرار رئيس الجمهورية
	بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٨ — فى شأن المراسى وتنظيم الرسو
٢٠٩	فى المياه الداخلية
٢١٥	للمذكرة الايضاحية للقانون
	قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١
٢١٧	بشأن الرى والصرف

الباب الخامس

الجبانات

٢١٩	للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ — فى شأن الجبانات
	المذكرة الإيضاحية
٢٢٣	لمشروع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦
	وزارة الصحة
	قرار رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ — باللائحة التنفيذية رقم ٥ لسنة ١٩٦٦
٢٢٥	فى شأن الجبانات
	محافظة القاهرة
٢٤٣	قرار بشأن لائحة جبانات المسلمين بمدينة القاهرة
	محافظة القاهرة
	قرار بشأن لائحة القواعد والأنظمة المختصة بممارسة مهنة الحانوتية
٢٥٣	والتربية

الموضوع

مرسوم تجديد جبانات المساحة الواقعة شرقي مدينة القاهرة وجنوبها بسطح
جبل المقطم ٢٦٦

صور فتوى فضيلة مفتي الحقانية

في بيان من له حق الأولوية في إختيار محل دفن الموتى . . . ٢٧١

الاحكام الشرعية والصحية والإدارية

اللازمة لاداء مهنة الحانوتية ٢٧٥

الاحكام الشرعية والصحية والإدارية اللازمة لاداء مهنة الحانوتية وهي
المنصوص عليه في المادة الرابعة من لأئحة القواعد والأنظمة المختصة
بممارسة مهنة الحانوتية والتربية المصدق عليها في ١٦ يناير سنة ١٩٢٧

الاحكام الشرعية ٢٧٧

محافظة القاهرة

مديرية الاسكان والمرافق - نشرة دورية ٢٩٦

قرار رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٦٧

لمجلس محافظة القاهرة - بشأن الاراضى داخل مناطق الجبانات للتصرف

فيها للمواطنين ٢٩٨

قرار رقم ٣٧٠ لسنة ١٩٦٧

بشأن تقسيم داخل مناطق العجبانات المتصرف منها المواطنين ٣٠٠

الباب السادس

المناجم والمحاجر ٣٠٠

قانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣

خاص بالمناجم والمحاجر ٣٠٥

الموضوع	الصفحة
وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية	٣١٧
قرار رقم ٧٥٨ لسنة ١٩٧٢	٣١٧
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣	٣١٨
وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية	
المؤسسة المصرية العامة للبتروك	٣٧٢
اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣	
المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية	٣٧٧
قانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦	
خاص بالمناجم والمحاجر	٣٨٣
وزارة الصناعة	
قرار رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٩ - الصادر بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩	
باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم	
والمحاجر	٤٠٩
قانون رقم ٤٨٤ لسنة ١٩٥٤	
في شأن منح إعانة من المصدر في الزائد من الانتاج المصري لمواد	
المناجم والمحاجر والأفلاح التبخرية عن طريق قناة السويس	٤٦١
قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٦	
بفرض رسم إنتاج على الأملاح التبخرية وتنظيم إستغلالها	٤٦٣
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة	
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم العمل في المناجم والمحاجر	
في الإقليم المصري	٤٦٥

الصفحة

الموضوع

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٤٧٤ بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦١٧ لسنة ١٩٦٣ بجوار صرف مسكافات بقرار من المحافظ.

لأعضاء لجان لجان المهاجر التي تشكل تطبيقاً للقانون رقم ٨٦ لسنة

٤٧٦ ١٩٥٦ في شأن المناجم والمهاجر

٤٧٨ قرار تنظيم بيع السلاح وتداوله

وزارة التجارة والصناعة

قرار وزاري رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٦ بكمية وضع البيانات الدالة على

٤٨٢ نوع الملح ووزنه

وزارة الصناعة

قرار رقم ٣٥٤ بتاريخ ٢٧ يونيه لسنة ١٩٦٢ في شأن تفويض بعض

المحافظين في مباشرة الاختصاصات المنصوص عليها في القانون رقم ٨٦

٤٨٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ٨١٩ لسنة ١٩٦٥ بمنح بدل حضور جامعات لانتضاء لجنة

٤٨٥ تحديد إيجارات المهاجر

وزارة الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء

قرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٦ بتشكيل لجنة المؤسسة المصرية العامة

للائحات الجيولوجية والتمدين تختص بتحديد إيجارات المهاجر طبقاً

٤٨٧ لإحكام القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر

وزارة النقل والثروة المدنية

قرار وزير النقل والبتروول والثروة المدنية رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٧

٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٢

قرار رقم ٢٧٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٠

بشأن إلزام الجمعيات التعاونية للرخص لها في إستغلال الملاحات

٤٩٢ التبغيرية بتسليم إنتاجها إلى شركة النصر للملاحات

قرار نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة

للخدمات رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٢ في شأن نقل إختصاصات وزارة

٤٩٣ الصناعة فيما يتعلق بالمهاجر إلى المحافظات

قرار رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون تشغيل العاملين

٤٩٦ بالمناجم والمهاجر

٤٩٨ قانون العاملين بالمناجم والمهاجر

الباب للسابع

٥١٧ في تصريف المجارى

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

٥١٩ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف المتخلفات السائلة

قرار رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٦٢

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٢ في شأن صرف

٥٢٧ المتخلفات السائلة

دليل إجراءات التراخيص

٥٤٧ المستندات الواجب تقديمها

رقم الايداع بدار الكتب ٢٥٩٦ لسنة ١٩٨٣

مطبوعات المؤلف :

موسوعة القوانين الخاصة بالبلدية

١ - الجزء الأول : المباني

٢ - الجزء الثاني : الخدمات

٣ - الجزء الثالث : نزع الملكية والتخطيط

٤ - الجزء الرابع : المحلات العامة والتجارية والصناعية

٥ - موسوعة القوانين الخاصة بالزراعة

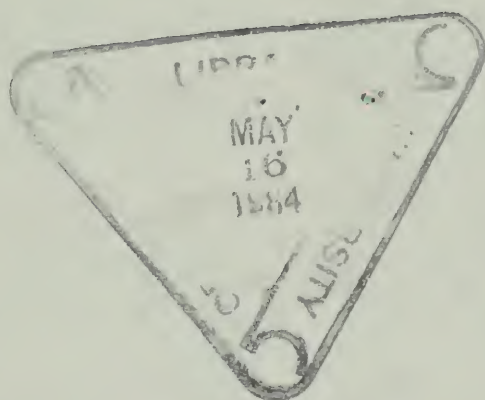
٦ - أحكام النقص في المباني وتقسيم الاراضى ونزع الملكية

تطلب من المكتبات الكبرى

ومن صالة بيع المطبوعات الحكومية بالابواب

ومن المؤلف ٤ شارع الشواربى تليفون ٧٥١٩٨٨

الثنى ٧٠٠ قرش





3 1761 06739523 6